الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمـــار ثليـــجي بالأغواط



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتـوراه علـوم

تخصّص: دراسات مالية

الموضـــوع:

سياسة الإنفاق العام وعلاقتها بالمتغيرات الكلية

– دراسة حالة

من إعداد الطالبة:

قميـتي عفـاف

تحت إشراف:

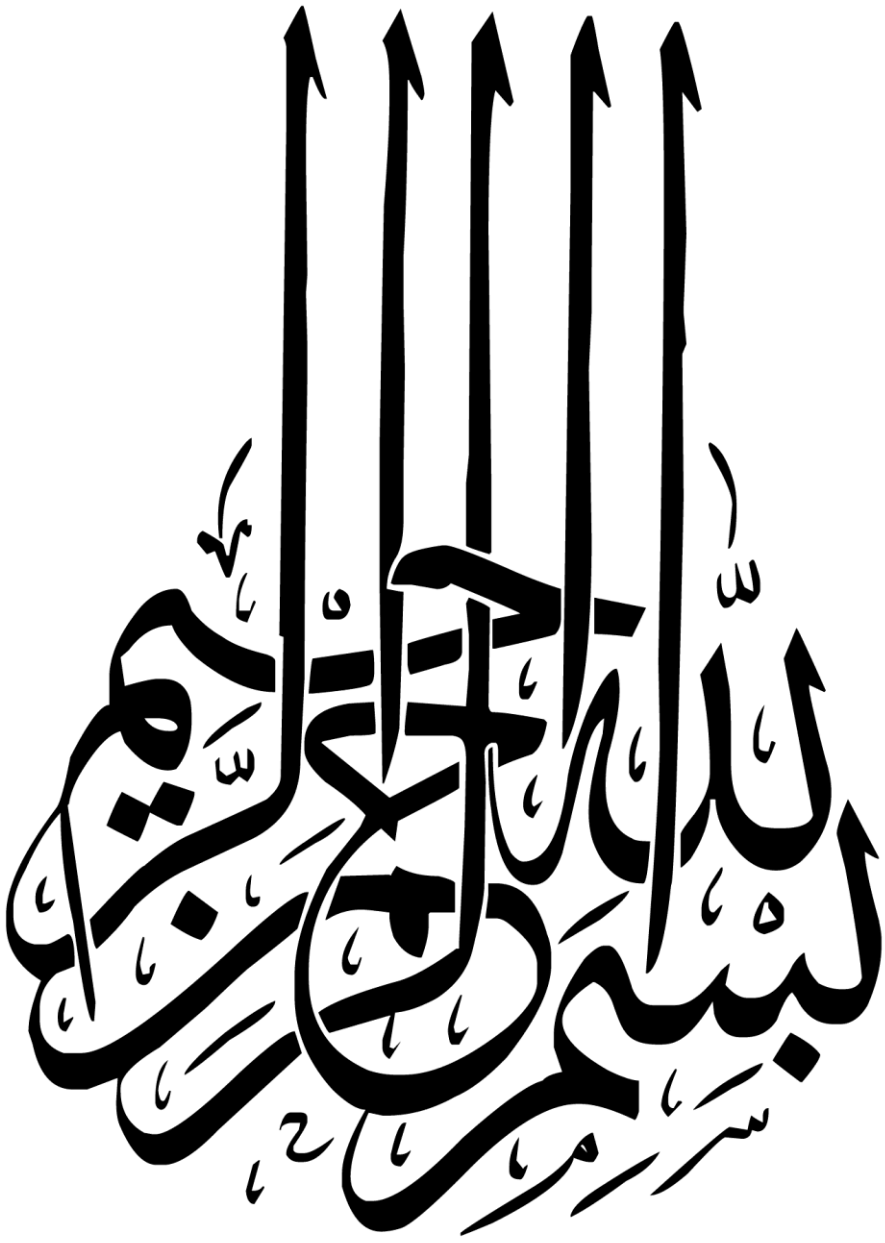
أ.د. حفـاي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د زيد الخير ميلود	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	رئيسا
أ.د حفاي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	مقررا
أ.د علاوي لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مناقشا
د.أولاد العيد سعد	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	مناقشا
د. رابحي مختار	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا
د. لمين لباز	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا

نوقشت يوم: 2019/11/16

السنـة الجـامعية: 2019/2018


بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

أهدي عملي وثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته علي

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ..

إلى أخواتي ..

إلى كل طالب علم ..

شكـــر و عرفـــان

أتقدم بفائق الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور حفاي عبد القادر على تفضّله بالإشراف على هذه الرسالة، والذي أنار علي بتوجيهاته السّديدة ونصائحه القيّمة والتي ساعدتني في إتمام هذا العمل المتواضع، فكان بحق مشرفا وسندا لي، والشكر موصول للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتفضّلهم بمناقشة وإثراء هذه الرسالة.

كما لا أنسى التوجّه بالشكر و الامتنان إلى أفراد عائلتي الذين دعموني وحفّزوني بشكل متواصل في سبيل تحقيق هذا العمل.

الملخـــص

تعكس سياسة الإنفاق العام مختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة، على الرغم من تطور حجمها ودورها عبر الزمن، حيث أصبحت تشكل أحد أهم أدوات السياسة الميزانية استخداما وتأثيرا وفعالية في تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية الكلية، والمتمثلة في النمو الاقتصادي، التشغيل، التوازن الخارجي وكذا الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. وقد اختارت الجزائر في هذا الصدد توجيه سياستها الإنفاقية العامة إلى تحفيز جانب الطلب الكلي، وذلك بالتوسّع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، مستغلة التحسن الاستثنائي للإيرادات البترولية منذ بداية سنوات 2000، والتي كان لها الأثر الإيجابي على انتعاش النشاط الاقتصادي، بتحقيق نمو اقتصادي إيجابي رغم ضعفه ومحدوديته، زيادة معدلات التشغيل بخلق مناصب دائمة ومؤقتة، خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية، على الرغم من ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم، مقارنة بفترة التسعينات التي شهدت تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الاستمرار في دعم الطلب الكلي وضخ المزيد من المبالغ المالية لا يعدو أن يكون إلا مسكّنا وفقط للمشاكل الكبيرة و الاختلالات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، وهذا بمقارنة النتائج المحقّقة على أرض الواقع، وما تم إنفاقه في سبيل ذلك من جهة ، والأداء الاقتصادي لدول مشابهة كالمغرب من جهة أخرى. وهو ما يستوجب من السلطات العمومية إعادة النظر في توجيه السياسة الميزانية عموما و الإنفاقية خصوصا، بتطوير جانب العرض من خلال جملة إصلاحات هيكلية تمس بالأساس سوق السلع والخدمات وسوق العمل، تعزيز الجهاز الانتاجي المحلي، البحث عن موارد مالية بديلة بتشجيع القطاع الخاص، إضافة إلى إصلاح الإطار المؤسساتي للاقتصاد الوطني، بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي تنوعي تنافسي ومستدام.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنفاق العام؛ المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ النمو الاقتصادي؛ التضخم؛ البطالة؛ الجزائر؛ المغرب.

Résumé

La politique des dépenses publiques reflète les différents rôles de l'État, malgré l'évolution de sa volume et du son rôle avec le temps, où la politique budgétaires est devenu l'un des instruments le plus important utilisé et le plus influent et efficace dans la réalisation des objectifs macro-économiques de l'état, tels que la croissance économique, l'emploi et l'équilibre externe, ainsi que le maintien de la stabilité du niveau général des prix. A cet effet, L'Algérie a choisi l'orientation de sa politique des dépenses publiques vers la stimulation de la demande globale, par L'augmentation de la dépense publique, que ce soit courante ou d'investissement, profitant de l'augmentation exceptionnelle des recettes pétrolières, depuis le début les années 2000, qui a eu un impact positif sur la relance de l'activité économique, par la réalisation d'une croissance économique positive, quoique vulnérable et limité, et l'augmentation des taux d'emploi, à travers de la création des fonctions permanentes et provisoires, notamment dans le secteur de la construction et des travaux publics, bien que les taux élevés de l'inflation, par rapport aux années 1990, qui ont connu des conditions socio-économiques tellement dégradés. La continuation d'appuyer la demande globale et l'injection encore plus des fonds, ne sont que des calmants pour les grands problèmes et pour les déséquilibres confrontés par l'économie algérienne, vu les résultats concrètes et les dépenses affectés d'une part, et la performance économique des États similaires, comme le Maroc d'une autre part. Cela implique que les pouvoirs publics doivent reconsidère l'orientation de la politique budgétaire en générale et La politique de dépenses publiques en particulier, par le développement du l'offre, grâce aux réformes structurelles, touchant essentiellement le marché des produits et des services et le marché du travail, et le renforcent du système productif local, ainsi que La recherche des ressources financières alternatives par l'encouragement du secteur privé, et la réforme du cadre institutionnel de l'économie nationale, afin d'assurer une croissance économique compétitive et durable diversifiée.

Mots-clés: politique des dépenses publiques, variables macroéconomiques, croissance économique, inflation, chômage, Algérie, Maroc.

Abstract

Public expenditure policy reflects the different roles of the state, despite the evolution of its both size and role over time, budgetary policy has become one of the most important instruments used and the most influential and effective in achieving of macroeconomic goals of the state, such as economic growth, employment and external balance, as well as maintaining the stability of the general price level. To this end, Algeria has chosen the orientation of its public expenditure policy towards the stimulation of global demand, by expanding in public expenditure, whether current or investment, taking advantage of the exceptional increase of oil revenues since the early 2000s, which have had a positive impact on the recovery of economic activity, through the achievement of positive economic growth , albeit vulnerable and limited, and rising of employment rates ,by creating permanent and temporary functions, particularly in the construction and public works sector, although the high rates of inflation, comparing with to the 1990s, which have known deteriorated socio-economic conditions. The continuation of supporting the global demand and the injection of even more funds, are only calming for the big problems and for the imbalances confronted by the Algerian economy, considering the concrete results and the expenses affected on the one hand, and the economic performance of similar states, such as Morocco on the other hand. This implies that the public authorities must reconsider the orientation of budgetary policy in general and the public expenditure policy in particular, by developing supply, structural reforms, mainly affecting the market of products and services and the labor market, and reinforce the local productive system, as well as the search for alternative financial resources by the encouragement of the private sector, and the reform of the institutional framework of the national economy, in order to ensure a competitive and diverse sustainable economic growth.

Keywords: Public expenditure policy, Macroeconomic variables, Economic growth, Inflation, Unemployment, Algeria, Morocco.

خطة البحث

مقدمة عامة	أ
تمهيد	ب
1- إشكاليات البحث	د
2- فرضيات البحث	د
3- أهداف البحث	ه
4- الدراسات السابقة	و
5- أسباب اختيار موضوع البحث	ح
6- منهج البحث	ط
7- خطة البحث	ي
الفصل الأول: مدحل مفاهيمي لسياسة الإنفاق العام	1 - 58
تمهيد	2
المبحث الأول: لمحة عامّة عن السياسة الميزانية	3
المطلب الأول: مفهوم السياسة الميزانية	3
المطلب الثاني: أهمية السياسة الميزانية وتطورها	9
المطلب الثالث: أدوات السياسة الميزانية وأهدافها	14
المطلب الرابع: ملامح السياسة الميزانية في الدول المتقدمة و النامية	22
المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة الميزانية	27
المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنفاق العام	27
المطلب الثاني: أدوات سياسة الإنفاق العام	29
المطلب الثالث: ضوابط وحدود سياسة الإنفاق العام	31
المطلب الرابع: الاتجاهات الحالية لإصلاح سياسة الإنفاق العام	37
المبحث الثالث: ماهية النفقات العامة و أسباب تزايدها	43
المطلب الأول: تطور النفقات العامة	43
المطلب الثاني: تعريف النفقات العامة	46
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة	48
المطلب الرابع: طرق تمويل النفقات العامة	50

خلاصة الفصل	58
الفصل الثاني: دراسة وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	111-59
تمهيد	60
المبحث الأول: تحليل أبعاد النمو الاقتصادي	61
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وطرق قياسه	61
المطلب الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي	67
المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي و روافعه	74
المبحث الثاني: تحليل أبعاد ظاهرة التضخم	76
المطلب الأول: مفهوم التضخم و قياسه	76
المطلب الثاني: النظريات المفسّرة للتضخم	79
المطلب الثالث: أنواع التضخم، آثاره و سياسات معالجته	88
المبحث الثالث: تحليل أبعاد ظاهرة البطالة	96
المطلب الأول: مفهوم البطالة و قياسها	96
المطلب الثاني: النظريات المفسّرة للبطالة	102
المطلب الثالث: أنواع البطالة، آثارها و سياسات معالجتها	107
خلاصة الفصل	111
الفصل الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية	164-112
تمهيد	113
المبحث الأول: علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي	114
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام ومساهمتها في تجسيد الأهداف الاقتصادية الكلية	114
المطلب الثاني: الأدلة التجريبية للعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	116
المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	121
المبحث الثاني: علاقة سياسة الإنفاق العام بالبطالة	134
المطلب الأول: الأدلة التجريبية للعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والبطالة	134
المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة	137
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي (منحنى Okun)	145
المبحث الثالث: علاقة سياسة الإنفاق العام بالتضخم	149

المطلب الأول: الأدلة التجريبية للعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتضخم	149
المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم	152
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى Philips)	158
خلاصة الفصل	164
الفصل الرابع: تأثير سياسة الإنفاق العام على تجسيد الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية في الجزائر	220-165
تمهيد	166
المبحث الأول: نظرة شاملة على تطور الإنفاق العام في الجزائر	167
المطلب الأول: تصنيف الإنفاق العام في الجزائر	167
المطلب الثاني: تحليل تطوّر الإنفاق العام في الجزائر	172
المطلب الثالث: حجم البرامج التنموية وتوزيعها على المجالات القطاعية في الجزائر	177
المبحث الثاني: مساهمة السياسة الإنفاقية العامة في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية في الجزائر	186
المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والمالي للجزائر خلال فترة الدراسة	186
المطلب الثاني: أثر السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في الجزائر	198
المبحث الثالث: آفاق السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر وتقييمها	214
المطلب الأول: معالم نموذج النمو الاقتصادي الجديد (سيناريو الخط الأساسي)	214
المطلب الثاني: متطلبات نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد (السيناريو الطموح و عدم تغيير السياسة)	217
خلاصة الفصل	220
الفصل الخامس: دراسة مقارنة لسياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية (الجزائر و المغرب)	283-221
تمهيد	222
المبحث الأول: نظرة شاملة على تطور الإنفاق العام في المغرب	223
المطلب الأول: تصنيف الإنفاق العام في المغرب	223
المطلب الثاني: تحليل تطوّر الإنفاق العام في المغرب	226
المطلب الثالث: حجم البرامج التنموية وتوزيعها على المجالات القطاعية في المغرب	235

المبحث الثاني: مساهمة السياسة الإنفاقية العامة في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية في المغرب	249
المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والمالي للمغرب خلال فترة الدراسة	249
المطلب الثاني: أثر السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في المغرب	260
المبحث الثالث: مقارنة وتحليل أبعاد علاقة السياسة الإنفاقية العامة ببعض الأهداف الاقتصادية الكلية بين الجزائر والمغرب	273
المطلب الأول: مقارنة السياسة الإنفاقية العامة بين الجزائر والمغرب	273
المطلب الثاني: مقارنة آثار السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة بين الجزائر والمغرب	277
خلاصة الفصل	283
خاتمة عامة	285
نتائج البحث	286
توصيات البحث	289
آفاق البحث	290
قائمة المراجع	291
الملاحق	312

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

1- الجداول

الرقم	عنوان الجدول	ص
01	مؤشرات عن الدول التي استهدفت التضخم	94
02	متوسط الإنفاق العالمي على البنية التحتية: التوقعات والنسبة المئوية من PIB العالمي	131
03	حجم الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة الدول السبع	133
04	تغير معدلات النمو و البطالة في دول المجموعة السبعة خلال الفترة (2007-2017)	146
05	توزيع نفقات التسيير حسب كل باب خلال الفترة (2001-2017)	173
06	توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة (2001-2017)	175
07	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	178
08	السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	179
09	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	181
10	مضمون برنامج توطيد النمو	183
11	تطور المنشآت الصحية خلال الفترة (2000-2017)	193
12	تطوّر مؤشرات التعليم خلال الفترة (2000-2017)	194
13	تطوّر البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	196
14	تطوّر معدلات البطالة النشاط التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	209
15	تطوّر الإنفاق العام في المغرب خلال الفترة (2004-2017)	229
16	تطوّر توزيع النفقات العامة حسب التبويب المعتمد في المغرب خلال الفترة (2004-2017)	232
17	حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب خلال الفترة (2014-2016)	237
18	التوزيع الجهوي لبرنامج محاربة الفقر بالوسط القروي في المغرب	239
19	التوزيع الجهوي لبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري في المغرب	240
20	التوزيع الجهوي لبرنامج محاربة الهشاشة في المغرب	240
21	التوزيع الجهوي للبرنامج الأفقي في المغرب	242
22	التأطير المالي لبرنامج التأهيل الترابي	243

23	مضمون البرنامج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية حسب القطاعات	246
24	توزيع البرنامج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية حسب الجهات	247
25	تطوّر الصادرات المغربية خلال الفترة (2007-2016)	250
26	تطوّر الواردات المغربية خلال الفترة (2007-2016)	251
27	تطور أسعار الفائدة على القروض خلال سنتي 2016 و 2017	252
28	تطوّر مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي المغربي	257
29	تطوّر أسعار الإستهلاك في المغرب خلال الفترة (2011-2017)	266
30	تطوّر مؤشر الإسراف في الإنفاق العام في الجزائر (2011-2018)	276
31	مقارنة السياسة الإنفاقية العامة وآليات تأثيرها على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية بين الجزائر والمغرب (أوجه الشبه)	279
32	مقارنة السياسة الإنفاقية العامة وآليات تأثيرها على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية بين الجزائر والمغرب (أوجه الاختلاف)	280

2- الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	ص
01	نمط النمو الممكن عند Solow	70
02	تركيبة السكان الإجمالية	100
03	موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية	115
04	أثر التوسع في الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج IS-LM	122
05	أثر تخفيض الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج IS-LM	122
06	آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل	125
07	حجم الإنفاق العسكري العالمي خلال الفترة (1987-2017)	128
08	حجم حصة أعلى 15 دولة في الإنفاق العسكري العالمي	128
09	موقع سياسة الإنفاق العام ضمن سياسات مكافحة البطالة	139
10	الآثار التوسعية الظرفية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل	141
11	تطور معدلات البطالة في العالم خلال الفترة (2004-2019)	142
12	توزيع العمالة في القطاعات الاقتصادية في العالم خلال الفترة (1991-2025)	143
13	أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في إطار نموذج العرض الكلي- الطلب الكلي	154

14	تطور معدلات التضخم العالمية خلال الفترة (2000-2020)	155
15	تطور معدلات التضخم في أسعار المنتجين و المستهلكين في العالم	156
16	تطور أسعار السلع الأولية العالمية	157
17	منحنى "Philips" الأصلي	159
18	وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي في مجموعة مختارة من الدول	161
19	تطوّر نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	172
20	تطوّر نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	174
21	تطوّر أهم أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)	187
22	تطوّر مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)	188
23	عدد الشركات المدرجة في أسواق المال العربية خلال سنة 2014	190
24	تطوّر قائم الدين ومتوسط الأجل حسب نوع القروض في الجزائر خلال الفترة (1997-2017)	192
25	تطوّر معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2001-2017)	199
26	تطوّر التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية في الجزائر	200
27	تطوّر الإنفاق العام والنمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2001-2017)	201
28	تطوّر معدلات التضخم الجزائرية خلال الفترة (2001-2017)	204
29	تطوّر الإنفاق العام ومعدلات التضخم الجزائرية خلال الفترة (2001-2017)	206
30	تطوّر معدل البطالة الجزائرية خلال الفترة (2001-2017)	208
31	توزيع القوى العاملة المشتغلة على القطاعين العام والخاص في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)	210
32	تطوّر البطالة حسب الجنس والمنطقة بين عامي 2001 و 2017	210
33	تطوّر الإنفاق العام ومعدلات البطالة الجزائرية خلال الفترة (2001-2017)	211
34	نمو التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر خلال الفترة (2001-2017)	213
35	سيناريو الخط الأساسي للسياسة الإنفاقية العامة في الجزائر	214
36	السيناريو الطّموح للسياسة الإنفاقية العامة في الجزائر	218
37	الهيكلة الميزانياتية الجديدة حسب القانون التنظيمي 13.130 بالمغرب	225
38	تطوّر نفقات التسيير والتجهيز في المغرب خلال الفترة (1970-1983)	227
39	تطوّر نفقات التسيير والتجهيز في المغرب خلال الفترة (1984-2003)	228

40	تطوّر نفقات الدين العام في المغرب خلال الفترة (1960-2005)	228
41	تطوّر الإنفاق العام في المغرب بشقيه الجاري و الاستثماري خلال السنوات الأخيرة	231
42	تطور الاستثمار العمومي ما بين 2011-2018	235
43	حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب خلال الفترة (2005-2017)	244
44	التوزيع الجهوي لحصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب خلال الفترة (2005-2017)	244
45	التغيّرات السنوية لمؤشر "MASI" خلال الفترة (2013-2017)	253
46	تطور رسملة البورصة المغربية خلال الفترة (2013-2017)	254
47	تطور سعر صرف الدرهم المغربي خلال الفترة (2009-2017)	255
48	تطوّر مديونية الخزينة والدين الخارجي العام خلال الفترة (2001-2017)	256
49	تطوّر الإنفاق العام المغربي على الصحة والتعليم خلال الفترة (2002-2015)	257
50	أهم مشاريع البنية التحتية المبرمجة سنة 2018 بالمغرب	258
51	تطور معدلات النمو الاقتصادي المغربي خلال الفترة (2001-2017)	260
52	تطوّر الإنفاق العام والنمو الاقتصادي المغربي خلال الفترة (2001-2017)	263
53	تطوّر معدلات التضخم المغربية خلال الفترة (2001-2017)	265
54	تطوّر الإنفاق العام ومعدلات التضخم المغربية خلال الفترة (2001-2017)	267
55	تطوّر معدلات البطالة المغربية حسب المنطقة خلال الفترة (2003-2017)	268
56	تطوّر معدلات البطالة المغربية في المناطق الحضرية حسب السّن خلال الفترة (2003-2017)	269
57	تطوّر توزيع القوى العاملة المشتغلة المغربية حسب القطاع خلال الفترة (2003-2017)	270
58	تطوّر الإنفاق العام ومعدلات البطالة المغربية خلال الفترة (2001-2017)	271
59	تطبيق مربع كالدور بالجزائر والمغرب خلال السنوات (2001-2010-2017)	277

3- الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	ص
01	توزيع نفقات التسيير في الجزائر	313
02	توزيع نفقات التجهيز في الجزائر	315
03	توزيع النفقات العامة في المغرب	317

مقدمة عامة

تمهيد:

شكلت دراسة السياسات الاقتصادية أحد أهم وأبرز فروع الفكر الاقتصادي، نتيجة لأهمية المواضيع التي تبحث فيها والأهداف التي تسعى إلى تجسيدها، وكذا اهتمام الحكومات في اختيار أنسبها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن موضوع الإتجاه الرئيسي الذي وجب أن تسلكه هاته السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي ينطوي على أهمية كبيرة سواء في الأدبيات الاقتصادية أو في الواقع الاقتصادي بين صناع القرار والسياسيين، وهذا بتوجيه السياسة الاقتصادية إما نحو دعم الطلب الكلي من خلال ما يسمى بـ"سياسات جانب الطلب"، والتي تقوم بالأساس على مبادئ الفكر الكينزي، أو توجيهها نحو تطوير العرض الكلي من خلال "سياسات جانب العرض" والتي تقوم بالأساس على مبادئ الفكر الكلاسيكي، وما تبعها من مدارس ذات نفس التوجهات الفكرية، مع ضرورة وضع المنطق الاقتصادي الذي يستدعي الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمستجدات المحيطة بكل بلد.

وقد تباينت الدول في تبني هاته السياسات و الاستراتجيات والمناهج المختلفة، أملا في الوصول إلى ما هو كفيل بتحقيق طموحاتها الاقتصادية، ومن بين تلك السياسات نجد السياسة الميزانية، التي تقوم بدور حيوي ومؤثر في تحقيق العديد من الأهداف التي تطمح إليها الحكومات بفضل أدواتها كالإنفاق العام ببنوده المختلفة والايرادات العامة ببنودها المتعدّدة، فضلا عن سياسة رصيد الميزانية العامة.

وفي هذا الصدد، ما فتئ النقاش يزداد يوما بعد يوم بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو انسحابها منه لتحقيق التنمية المنشودة، وخصوصا أن السوق القائمة حاليا غير مكتملة، بالإضافة إلى تشابك وتداخل مجالات النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن تدخل الدولة ضمن مستوى معين في الاقتصاد هو أكثر من ضروري، ولما كان موضوع الإنفاق العام لصيقا بالدور الاقتصادي للدولة، فقد تأثر هو الآخر بالتيارات الفكرية والكتابات الاقتصادية، إلى أن تغيرت نظرة الاقتصاديين والسياسيين لدور الدولة في الاقتصاد منذ نهاية القرن 19 بشكل ملحوظ لصالح التوسع في وظائف الدولة، وبالتالي قد ارتفع معه حجم الإنفاق العام في الدول المتقدمة (لإصلاح إخفاقات السوق) والنامية (لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الهيكل الاقتصادي والبنى التحتية) على حد سواء، وأصبح بذلك الإنفاق العام أداة هامة في يد الدولة للتأثير في مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي.

و من هذا المنطلق، بدأ التوجّه نحو التوسّع في الإنفاق العام (سياسات جانب الطلب – النهج الكينزي) باعتباره من أهم أدوات السياسة الميزانية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، انطلاقا من تحريك النمو الاقتصادي، وهذا من خلال مبدأ الطلب يخلق العرض، و باعتبار أن الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر، ومن ثم التأثير في باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية إيجابا.

وعلى هذا الأساس، اختارت الجزائر ومنذ بداية الألفية الثانية سياسة اقتصادية ترتكز بالأساس على تحفيز جانب الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام (سياسة ميزانية توسعية)، خاصة مع تحسّن الوضعية المالية لها، وذلك بإقرار برامج إنفاق ضخمة المنفّذة أو الجاري تنفيذها والممتدّة على طول الفترة 2001 - 2019 للنهوض بالاقتصاد الوطني. وقد أخذت الحكومات المتعاقبة على عاتقها مسؤولية التنمية الاقتصادية، خصوصا بعد الاضطرابات الاقتصادية والأمنية التي مرّت بها البلاد فترة التسعينات، وما نتج عنها من هزات عنيفة زعزعت البنيان الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي في البلاد. ومن أجل سدّ وتدارك هاته الفجوة التنموية الهائلة تم إعداد وتسطير برامج تنموية كالتالي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (1010-2014)، البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019). بالإضافة إلى رفع المخصّصات المالية للأجور والمرتبات والمنح. والهدف الرئيسي من كل ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي، و التخفيف من حدّة البطالة والتضخم، والتي تراعى عند تبنّي أي سياسة أو برنامج حكومي.

إلّا أنه وبعد مرور أكثر من عشرية كاملة من تطبيق هذا النوع من التوجّه في السياسات الاقتصادية في الجزائر، وبالخصوص السياسة الميزانية الإنفاقية، والتي ترتكز على دعم جانب الطلب الكلي، فإن النتائج المحقّقة لو قورنت مع ما أنفق من أموال ضخمة في سبيلها من جهة، ومع اقتصاديات مشابهة لها كالمغرب من جهة أخرى، لاعتمادها هي الأخرى على الصناعات الاستخراجية والقطاع الفلاحي الذي تتحكم فيه أيضا عوامل خارجية، ولو تمعّنا النظر أيضا في حقيقة النتائج المسجّلة على مستوى كل من معدلات التضخم، البطالة والنمو، ومدى قدرة الجهاز الانتاجي على الاستجابة للطلب الإضافي المتزايد، لأمكن القول أن الاستمرار في الإنفاق العام لا يعدو أن يكون إلا مسكّنا وفقط للمشاكل الكبيرة و الاختلالات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل اعتماده الكلي على قطاع المحروقات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لو تمعنا أيضا في مدى استدامة تلك السياسة المنتهجة على المديين المتوسط والطويل، خاصة في ظلّ عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها، واحتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة، وهو ما حدث بالفعل خلال السداسي الثاني من سنة 2014، بالانهيار التام لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية. وما تبعه من تساؤلات حول مدى فعالية استعمال الموارد الموظّفة وترشيدها، وبالتالي مدى تحقيق الأهداف المسطّرة باقتصاد وكفاءة، وذلك في ظل الاختلالات التي يشهدها الاقتصادي الجزائري حاليا، وكذا ضعف المنظومة الرقابية وعدم قدرتها على التصدّي لمختلف الانحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزّة، بالإضافة إلى الغموض في كيفية تحديد توجّهات الإنفاق العام وأولوياته حسب القطاعات المختلفة، وأي منها تؤثر بفعالية أكثر على مسار النمو والتوزيع. لأمكن القول أنها كلها عوامل بالغة الأهمية ومؤثرة في العلاقة التي تجمع السياسة الإنفاقية العامة والأهداف الاقتصادية الكلية، وتطرح بشدة للنقاش في الساحة الوطنية حاليا، وتحتاج كل واحدة منها إلى دراسة مستقلة لمختلف جوانبها وأبعادها.

وبناءً على ما تقدم، سنحاول في هذه الدراسة التركيز والتحقّق من طبيعة العلاقة الموجودة بين سياسة الإنفاق العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية من نمو اقتصادي، معدلات البطالة وكذا معدلات التضخم، باعتبارهم من أهم المؤشرات الأساسية لاقتصاد أي دولة (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي)، ومقارنة النتائج المتحصلة من الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد المغربي خلال الفترة (2001 - 2017)، انطلاقا من صياغة الإشكالية التالية:

1- الإشكالية الرئيسية:

تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية، كما يلي:

كيف يمكن الاستفادة من الإنفاق العام في خلق وبعث النمو الاقتصادي والتشغيل وفي الحفاظ على استقرار الأسعار في كل من الجزائر والمغرب؟.

2- الإشكالية الفرعية:

و ينطوي عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية، نوردها كما يلي:

أ- فيما تتمثل المعالم الأساسية لسياسة الإنفاق العام، و ما هي العوامل المحدّدة لها؟.

ب- ما هو حجم الصورة التي يعكسها كل من النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم كمؤشرات داخلية للاستقرار الاقتصادي الكلي لأي بلد؟.

ج- هل العلاقة بين الإنفاق العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم هي علاقة وحيدة الاتجاه؟.

د- هل ساهمت توجّهات سياسة الإنفاق العام المعتمدة في الجزائر في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية؟.

هـ- كيف أثرت سياسة الإنفاق العام المغربية في تجسيد بعض الأهداف الاقتصادية الكلية، وماهي الفوارق الرئيسية بين السياستين المنتهجتين في كل من الجزائر والمغرب، وآليات تأثيرهما؟.

3- فرضيات البحث:

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية السابقة الذكر، ننطلق من الفرضيات التالية:

أ- تعتمد سياسة الإنفاق العام على طبيعة البنيان الاقتصادي و السياسات الحكومية.

ب- يعتبر النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية.

ج- العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، البطالة والتضخم هي علاقة وحيدة الاتجاه وإيجابية وتكون من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم.

د- استفادت السلطات العمومية الجزائرية من سياسة التوسّع في الإنفاق العام على شكل برامج تنموية و زيادة الأجور والمرتبات خلال الفترة (2001-2017) بشكل يسمح لها بالعمل بنفس السياسات و الآليات في السنوات القادمة.

هـ- اعتمدت المغرب على الإنفاق العام كأداة أساسية في تعزيز نموها الاقتصادي، وخلق مناصب شغل وكذا الحفاظ على استقرار مستويات الأسعار بصفة أكبر من الجزائر، التي لم تستطع بلوغ هدف التوازن بنفس الأداة.

4- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يلي:

أ- يتناول سياسة اقتصادية مهمة وبارزة على الساحة الاقتصادية وهي سياسة الميزانية عموما وسياسة الإنفاق العام خصوصا، ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي الداخلي في الدول، خاصة خلال الأزمة المالية الأخيرة بتقديم حزم إنقاذ مالية خيالية وضخها في الأسواق؛

ب- اعتماد الجزائر والمغرب بشكل كبير على الانفاق العام كأداة من أدوات السياسة الميزانية في ظل ضعف الأدوات الميزانية الأخرى، وبالتالي فهو يمثل أهم متغير تحكّمي يمكن أن تتحكم به الدولتان في مسار النشاط الاقتصادي لهما وتوجهيه نحو تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية؛

ج- تعالج موضوعا من الموضوعات الرئيسية في الحياة الاقتصادية التي تثير الكثير من الجدل بين رجال الاقتصاد والسياسة والاعلام، باعتبار أنها تعنى بموضوع مدى تأثير المبالغ المنفقة على تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل وتخفيف حدّة التضخم، والتي تعتبر الفيصل في نجاح الحكومة في اختيار وتفعيل السياسات الاقتصادية أو فشلها؛

د- توفر موارد مالية هامة في الجزائر خصوصا خلال الفترة (2001-2014)، الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، وهذا ما يجعل الدولة قادرة على التدخل والتأثير أكثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وانخفاضه خلال الفترة (2015-2017)، ما يطرح مدى قدرة الحكومة على ضمان استمرار التمويل اللازم لهذا الإنفاق.

5- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بسياسة الإنفاق العام و دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية، ولعلّ أهم هذه الأهداف، نذكر منها ما يلي:

أ- إبراز الإطار النظري وأهمية الإنفاق العام، التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي كمؤشرات لقياس أداء الاقتصاد؛

ب- محاولة التعرف على مختلف الآليات والقنوات التي يمر منها تأثير سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛

ج- محاولة تحليل وتشخيص الوضعية الاقتصادية والمالية الحالية للبلدين الجزائر والمغرب، لتشكيل صورة قبلية عنهما؛

د- محاولة التعرف على السياسة الإنفاقية العامة المنتهجة في كل من الجزائر والمغرب، وكذا آفاق الإنفاق العام لكلا البلدين، في ظل نقص الموارد العمومية والتي ترتبت عن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وتذبذبات المناخ؛

هـ- تقييم فعالية السياسة الإنفاقية الوطنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معرفة مدى مساهمتها في الحد من معدلات البطالة والمحافظة على استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي، وكذا مقارنتها مع السياسة الإنفاقية المغربية خلال نفس الفترة؛

و- الخروج بتوصيات تسمح مستقبلا بتعزيز الجوانب الإيجابية وتفادي الأخطاء التي قد تكون سجلت في تبني هاته السياسات الإنفاقية والبرامج التنموية سابقا.

6- الدراسات السابقة:

ونجد من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ما يلي:

أ- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر، لبنان، 2010.

- هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة والمتمثلة في معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة والتوازن الخارجي.

- خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن سياسة الإنفاق العام تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي والتشغيل، إلا أن مضاعف الإنفاق العام الذي تم احتسابه في هذه الدراسة، يؤكد محدودية هذه السياسة في التأثير على الناتج في الأجل القصير، وأوضحت الدراسة أن هذا راجع لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، كما أن مقدار كبير من مضاعف الإنفاق العام قد تسرب على شكل واردات، وهو ماساهم في تخفيض قيمة المضاعف.

- لم تتضمّن هذه الدراسة إحصاءات وبيانات عن دولة أخرى من أجل المقارنة تمكّن من استيعاب النتائج المستخلصة والمذكورة أعلاه، وهو ما سنركز عليه بإدماجنا المغرب كدولة مماثلة مميّزة، علما أنّنا تقاطعنا في دراسة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم).

ب- حسيبة مداني، "أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014"، مقال بمجلة (مجاميع المعرفة)، الجزائر، العدد04، المجلد 04، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، 2017.

- هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتركزت الدراسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والخدمات.

- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية ضعف العلاقة بين الإنفاق العام والمتغيرات الكلية المختارة، وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تأثير إيجابي للإنفاق العام على الواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي

للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي، وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق العام.

– ونختلف عن هذه الدراسة في عدم اهتمامنا بمؤشر التوازن الخارجي والمتمثل في الواردات رغم أهميته في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي،كما نختلف أيضا في إدماجنا لمعدل البطالة ضمن دراستنا باعتباره متغير جد هام يشغل فكر حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والذي أهملته هاته الدراسة، مع اختلاف الحدود الزمانية للدراستين، وتقاطعنا في إبراز تأثير السياسة الإنفاقية العامة على تحقيق النمو الاقتصادي والتضخم.

ج– محمد بن عزّة، "دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR"، مقال بمجلة (رؤى اقتصادية)، العدد 9، 2015، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

– هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير ترشيد سياسة الإنفاق العام عن طريق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، مع التطرق إلى واقع تسيير برامج الإنفاق العام في الجزائر وفق دراسة قياسية لاختبار الآثار المحتملة على أهداف السياسة الاقتصادية، التي تم تحديدها وفق المربع السحري لـ N.Kaldor 1971، وذلك باستعمال نماذج الانحدار الذاتي.

– نتائج الدراسة بيّنت أن آثار الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي، المستوى العام للأسعار، معدلات البطالة وميزان المدفوعات في الجزائر هي ضعيفة، وهذا ما يدّل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور المهم في بلوغ هدف التوازن، من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية السالفة الذكر، حتى في ظلّ الانفتاح على الخارج وجملة الاصلاحات المتّخذة.

– وقد تقاطعت الدراسة مع موضوعنا في الجزء المتعلق بسياسة الإنفاق العام والمتغيرات الاقتصادية الكلية، والعلاقة التبادلية بينهما، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، البطالة والتضخم، وتختلف دراستنا عنها في بحثنا عن دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي الداخلي في الجزائر ومقارنته بالاقتصاد المغربي ضمن فترة زمنية أوسع.

A- MARZOUK Lekkam, Essai d'analyse de l'impact de la croissance des dépenses publiques sur les équilibres macroéconomiques: Cas de l'Algérie, Mémoire de Magister en Sciences Économiques, Option: Économie et Finance Internationale, Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion Département des Sciences Économiques, Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou, Algérie, 2018.

– تهدف هاته الدراسة إلى عرض السياسة التوسعية للإنفاق العام، المعتمد من طرف الجزائر خلال الفترة 2000–2015، وتحليل تأثيرها على الوضع الاقتصادي في الجزائر وميزان مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال نهج تحليلي للإحصاءات.

– أظهرت نتائج الدراسة تحسّنا غير مسبوق في مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال السياسة التي اتبعتها السلطات العمومية في دعم النمو والاستقرار الاقتصادي للبلاد، مستغلة تحسّن أسعار المواد الهيدروكاربونية في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت من 24 دولار للبرميل سنة 2001 إلى أكثر من 112 دولار للبرميل سنة 2011، وهو ما قدم وضعا مواتيا للتنمية الاقتصادية بالبلد، وقد أكدّت الدراسة على ضرورة إشراك القطاع الخاص لعدم فعالية القطاع العام وحده في حال حدوث صدمة نفطية معاكسة.

– لم تتضمّن هذه الدراسة الآليات والقنوات التي يمرّ منها أثر الإنفاق العام إلى مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما أهملت الفترة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري انهيارا في أسعار المحروقات، باعتباره اقتصاد ذو مورد وحيد، يعتمد عليه كليا في تمويل ميزانيته العامة، وهو ما أثر على نتائج الدراسة، إلا أنّنا تقاطعنا في تحليل تأثير سياسة الإنفاق العام على خلق النمو والتشغيل والحفاظ على استقرار مستويات الأسعار في الجزائر.

B- BELARBI Abdelkader and others, "The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation", article in (American Journal of Economics), 7(3), 2017, Scientific & Academic Publishing, USA.

– تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2012)، والمتمثلة في: الدخل وتوزيعه، والأسعار والتشغيل. حيث تحاول التحقّق فيما إذا كان الإنفاق العام قد وصل لأهداف السياسة الاقتصادية المتعلّقة بزيادة القوة الشرائية للأفراد وانخفاض معدل البطالة أم لا.

– خلصت الدراسة إلى أن للإنفاق العام تأثير إيجابي على التشغيل وتكاليف الاستهلاك للمواطنين الجزائريين، في حين أن الدخول تتأثر بالوهم النقدي، والتي كانت مصحوبة بزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية.

– أهملت هاته الدراسة أهم متغير اقتصادي كلي يعكس الصورة الحقيقية لأداء أي اقتصاد ألا وهو النمو الاقتصادي، وهو ما سنركز عليه في دراستنا تفصيلا وتحليلا وتقييما، وضمن فترة زمنية أوسع، علما أنّنا تقاطعنا في الجزء الخاص بدراسة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتشغيل والتضخم في الجزائر.

7– أسباب اختيار موضوع البحث:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فبالنسبة للعوامل الذاتية، فيتمثل في ميولي إلى البحث في جانب المالية العامة وآثارها الاقتصادية الكلية، واستكمالا لموضوع مذكرة الماجستير ورغبة التوسّع والتعمق أكثر فيه، وكذا توفر الإحصائيات لأجل التحليل والدراسة، كما دفعني كذلك لاختيار هذا الموضوع قلة الدراسات التي تناولته بجوانبه مجتمعة وفي دولتين مختلفتين معا.

أما الدوافع الموضوعية، فتتمثل في الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر حاليا و اكتساح البرامج التنموية أولويات السلطات العمومية طيلة العشرية السابقة 2000 - 2010 وحتى بالنسبة للفترة الحالية 2010-2019، من حيث حجم الإنفاق الكلي بشقيه الجاري و الاستثماري، الأمر الذي أصبح محل جدال سياسي وإعلامي للتساؤل حول مدى نجاح هاته السياسة الإنفاقية ومساهمتها في تحسين مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يحتم علينا متابعة مجالات تخصيص هاته السياسة الإنفاقية العامة ومدى نجاحها في ذلك.

8- صعوبات البحث:

واجهتنا في إعداد هذا البحث جملة من الصعوبات والعوائق خاصة فيما تعلق بالجانب العملي والتي حالت دون الإلمام الكامل بالموضوع، حيث أنه وزيادة على قلة الدراسات والمقالات التي تناولت الموضوع في المغرب خصوصا، وذلك في حدود اطلاعنا، هناك نوع من غياب المعلومات والإحصاءات وتناقضها من مصدر إلى آخر في البلدين الجزائر والمغرب، بسبب استخدام طرق متنوعة للتوصل إلى حساب المؤشرات المختلفة. الأمر الذي قد يقلّل من جودة المعلومة عند القياس والتحليل والمقارنة بين البلدين. كما أن فترة الدراسة جاءت بالتوازي مع تنفيذ برامج الإنفاق العام في الجزائر (2001-2019)، ما يسمح بتحليل النتائج في المدى القصير فقط.

9- حدود البحث:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

حدود مكانية: اقتصر هذا البحث على اختيار الجزائر والمغرب كدراسة مقارنة، من خلال تحديد أثر مواردهما المالية على تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

حدود زمانية: اعتمدنا في دراستنا على التركيز على مرحلة الانعاش الاقتصادي (2001-2014)، وهذا لم يكن عشوائيا بل نتيجة لما عرفته الجزائر من وفرة للموارد المالية في هاته الفترة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى تغير السياسة المنتهجة بتبّني سياسة ميزانية توسعية، جُندت لها موارد مالية ضخمة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى المرحلة اللاحقة لها (2015-2017) والتي شهدت هي الأخرى انطلاق برنامج تنموي، غير أنها عرفت انهيار لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما قادنا إلى محاولة معرفة انعكاسات ذلك على السياسة الإنفاقية المنتهجة سابقا، ومدى تأثيرها على تجسيد الأهداف الاقتصادية الكلية.

10- منهج البحث:

قصد الإحاطة بجوانب الموضوع والإلمام بإشكالية البحث وفق الفرضيات المصاغة، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، التاريخي، التحليلي والمقارن، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في محاولة استعراض وتفكيك مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة الميزانية والإنفاق العام ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية (نمو اقتصادي، تضخم وبطالة)، وفي عرض محاور البرامج التنموية المسطّرة في كلا البلدين الجزائر والمغرب، كما استخدمنا المنهج التحليلي في تحليل المتغيرات الاقتصادية التي يمر منها أثر السياسة الإنفاقية العامة، وفي تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بتطور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري مستعينين بالمنهج الإحصائي، وأيضا في متابعة وتحليل الآثار الحالية والمرتقبة للإنفاق العام على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي. بالإضافة إلى استخدامنا المنهج التاريخي في تتبّع تطور مفهوم الدولة والإنفاق العام وكذا في تتبّع مختلف النظريات المفسّرة للنمو الاقتصادي، التضخم والبطالة. أما المنهج المقارن فكان عند مقارنة كل جوانب السياسة الإنفاقية العامة وتأثيراتها على تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية في كل من

الجزائر والمغرب. كما تناولنا هذه الدراسة عن طريق الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي وذلك راجع إلى طبيعة الموضوع، حيث دعمنا الجانب النظري بالجانب التطبيقي كلما توفرت لدينا الإحصائيات.

11- خطة البحث:

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة المتفرعة منها قمنا بتقسيم بحثنا إلى مقدمة وخمسة فصول تنتهي بخاتمة، وهذا على النحو التالي:

الفصل الأول: الذي يمهد للموضوع بدراسة السياسة الإنفاقية العامة كأحد أدوات السياسة الميزانية، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث تتطرق إلى مفهوم السياسة الميزانية والعوامل المحدّدة لها، أهدافها وأدواتها، مع توضيح ملامحها وخصائصها في كل من الدول المتقدمة والنامية، لننتقل إلى السياسة الإنفاقية العامة كأحد أدوات السياسة الميزانية ومحاولة ضبط مفهومها، الأدوات المساعدة لها، وكذا الضوابط التي تحكمها، بالإضافة إلى عرض مختلف الأساليب الحديثة والتجارب الرائدة التي تمكن من إصلاحها وتعزيز كفاءتها، لنصل في الأخير إلى محاولة التفصيل في النفقات العامة بحد ذاتها، تعريفها، تطورها عبر المدارس الاقتصادية، وكذا طرق تمويلها.

الفصل الثاني: يركّز على إعطاء صورة مجملة عن بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، وهذا من خلال ثلاثة مباحث يتطرق كل مبحث إلى متغير اقتصادي كلي: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة من خلال تعريفه، طرق تقديره وقياسه، أنواعه، وكذا العوامل المحدّدة له، إضافة إلى إبراز أهم نظرياته في الفكر الاقتصادي بدءا بنظريات الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ثم الفكر الكينزي وصولا إلى النظريات الجديدة.

الفصل الثالث: الذي نتناول فيه بالدراسة والتحليل أثر السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة، ولذلك إرتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث يتناول كل مبحث، علاقة سياسة الإنفاق العام بأحد المتغيرات المذكورة، وذلك بعرض مختلف الدراسات والأدلة التجريبية، التي تباينت في ايجابية العلاقة من عدمها، مرورا إلى إبراز مختلف قنوات التأثير من سياسة الإنفاق العام إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية في الأمدين الطويل والقصير، مع توضيح علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي، من جهة وبالتضخم من جهة أخرى، ليتم في الأخير دراسة وتحليل وإسقاط هاته العلاقات مجتمعة على مجموعة من دول العالم.

الفصل الرابع: تطرقنا فيه إلى دور وأهمية سياسة الإنفاق العام في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل والمحافظة على الأسعار في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2017، وذلك من خلال ثلاثة مباحث تتناول بالدراسة والتحليل واقع وآفاق سياسة الإنفاق العام في الجزائر، بتقديم حقائق وأرقام عن الإنفاق العام في الجزائر بشقيه الجاري والاستثماري مع استعراض مختلف البرامج التنموية، بالإضافة إلى تشخيص الوضع الاقتصادي والمالي للجزائر خلال فترة الدراسة، ومحاولة معرفة تأثير سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية الداخلية، لنصل في الأخير إلى محاولة تقييم السياسة الإنفاقية العامة المنتهجة.

الفصل الخامس: يهدف هذا الفصل إلى القيام بعملية مقارنة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد المغربي للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، نقاط القوة والضعف لكل منهما، خلال الفترة (2001-2017)، ما يعطي صورة واضحة ودقيقة مستّقلة لأداء الاقتصاد الجزائري وسياساته، وبالخصوص السياسة الإنفاقية، وذلك من خلال مباحثه الثلاث التي تتناول بالدراسة والتحليل، أولا بإعطاء نظرة شاملة عن السياسة الإنفاقية العامة المغربية، تصنيفها، تطورها وحجم البرامج التنموية المسطرة، ثانيا تأثير هاته السياسة على تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل وكذا المحافظة على الأسعار، وأخيرا مقارنة السياسة الإنفاقية العامة للبلدين الجزائر والمغرب، وآليات تأثيرهما على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بعرض أوجه التشابه والاختلاف، ومختلف العراقيل التي تحد من فعالية التأثير.

كما يتوج البحث بخاتمة تتضمن ملخصا عاما وأهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات التي يمكن الإفادة بها.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي لسياسة الإنفاق العام

تمهيد:

قبل الغوص في مناقشة القضايا النظرية و التحليلية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة، و إسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري، نبدأ في هذا الفصل بالتمهيد للدراسة، وذلك بالإحاطة بتصور و مفهوم سياسة الإنفاق العام، أولا من خلال تدرج مفاهيمي ووظيفي لها، حيث وجب علينا أن نطرح مفهوم السياسة الميزانية بداية كسياسة اقتصادية مساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، مع محاولة التمييز بينها و بين السياسة المالية، ثم نحاول الخروج بالسياسة الإنفاقية كأحد أهم أدواتها إلى جانب السياسة الضريبية و سياسة العجز الميزاني، إلى أن نصل إلى النفقات العامة وذلك بتفصيل عناصرها، من تطورها المصاحب للأشكال التي مرّت عليها الدولة، وصولا إلى تحديد مفهومها، وأسباب تزايدها في العصر الحالي، الضوابط و القواعد التي تحكمها، بالإضافة إلى الأساليب والتدابير الحديثة التي اعتمدتها جلّ دول العالم لترشيد سياساتها الإنفاقية وكذا طرق تمويلها. وعلى هذا الأساس سنحاول البحث في هذا الفصل في ثلاث قضايا أساسية:

- لمحة عامّة عن السياسة الميزانية؛
- سياسة الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة الميزانية؛
- النفقات العامة، طبيعتها، محدّداتها و أسباب تزايدها.

المبحث الأول: لمحة عامّة عن السياسة الميزانية

أخذت مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد حيّزا هاما في الفكر الاقتصادي، ومهما اختلفت الطبيعة الإيديولوجية المتّبعة من قبل النظام السياسي فإن الحكومات تحاول جاهدة التحكم في الاقتصاد أو توجيهه، لذا فإن النشاط الاقتصادي بطبيعته يرتبط بالدولة. وبالرغم من تطور تدخل الدولة في الاقتصاد، وما يتخلّله من اتفاق أو اختلاف حول طبيعة درجة هذا التدخل، يبقى وجود الدولة كفاعل في المجال الاقتصادي ضروريا، حيث يقع على عاتق السلطات العمومية مهمة رسم السياسات العمومية الاقتصادية التي عادة ما تترجمها المالية العمومية من خلال استعمال السياسة الميزانية " la politique budgétaire". فما لمقصود بالسياسة الميزانية؟، وما الأدوات التي تعتمد عليها؟. وماهي أهم الفروقات الموجودة بينها وبين السياسة المالية؟.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الميزانية

تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية، ضبط مفهوم وتصور السياسة الميزانية، حيث برزت في الأدبيات الأنجلوساكسونية بشكل واضح و راسخ، باعتبارها المهد الذي نشأت و ازدهرت فيه، ابتداءً بالفكر الكينزي الذي ينظر للدولة كلاعب أساسي في الاقتصاد.

أولا: تعريف السياسة الميزانية

لقد أشتق مصطلح fiscal أساسا من الكلمة الفرنسية FISC، والتي تعني حافظة النقود أو حقيبة المال أو الخزانة، والتي استعملت ما بين 1590- 1600[1]، وحسب قاموس Webster العالمي فلفظ fiscal، هو كل ما يتعلق بالمال، وبصفة خاصة بمال الدولة، الأعمال التجارية، الإنفاق والدين[2].

أما عن السياسة الميزانية كسياسة من السياسات الاقتصادية، فلقد اختلف الباحثون في تعريفها، ولكنهم لم يبتعدوا كثيرا عن المضمون، ونذكر بعضها فيما يلي:

1- التعريف التقليدي للسياسة الميزانية: هي "سياسة اقتصادية تتوقف على استخدام التغيّرات في توازن ميزانية الدولة، لتحقيق أهداف معينة، كتحقيق استقرار النشاط الاقتصادي، التوزيع العادل للموارد بين الأجيال وحتى بين الجيل الواحد، تعزيز مسار النمو الأمثل على أساس تراكم رأسمال"[3].

أو هي "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة، لإدارة النشاط المـــالي

[1] DOUGLAS Harper Historian, Online Etymology Dictionary, consulté le 26/04/2017 (http://dictionary.reference.com/browse/fisc).

[2] Fiscal, Merriam-Webster online, consulté le 26 /04/2017 (http://www.merriam-webster.com/dictionary/fiscal).

[3] ELYAS Salah et YAGOUB Mohamed, "politique budgétaire, croissance économique en Algérie 1998-2013", Document préparé pour la colloque international (évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique), université setif1, Algérie, 11-12 Mars 2013, p2.

لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة"[1]. وهذا يعني أن السياسة الميزانية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام، وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الميزانية العامة للدولة.

أو تتمثل في "برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع"[2].

أو هي "عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن التكييف الكمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا التكييف النوعي لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات، بغية تحقيق أهداف معينة، في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار، وذلك من خلال التقريب بين طبقات المجتمع، وإتاحة تكافؤ الفرص بين جمهور المواطنين"[3].

و يمكن تعريفها أيضا بأنها "جميع التدابير التي تتخذها الحكومة فيما يتعلق بمستوى وتكوين إيراداتها ونفقاتها، حيث تضم السياسة الميزانية السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية، مع الأخذ أيضا أرصدة الميزانية بعين الاعتبار. على الرغم من أنها في بعض السياقات، تشير على وجه التحديد إلى الضرائب. وكقاعدة عامة فإن السياسة الميزانية تغطي جميع الإجراءات الحكومية على الإيرادات والنفقات من خلال الميزانية"[4].

ويري البعض على أنها "استخدام الميزانية من خلال الضرائب و القروض و النفقات العامة لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وبشكل رئيس تحقيق التوازن و الاستقرار في الاقتصاد الوطني". [5]

2- التعريف المعاصر للسياسة الميزانية: جاءت المفاهيم المعاصرة مع ظهور العولمة المالية، حيث أدّت هذه الأخيرة إلى الانتقال من المفهوم التقليدي للسياسة الميزانية إلى المفهوم المعاصر، هذا الانتقال نتج عنه اضمحلال دور الدولة في رسم سياستها الميزانية وفق أهدافها المسطرة. من بين هذه التعاريف، ما جاءت بها المؤسسات التي تدير العولمة، حيث:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، ط 1، مصر، 2003، ص 43.

[2] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 61.

[3] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 1992، ص 12.

[4] CLICHE Pierre, fiscal policy (politique budgétaire), Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, École nationale d'administration publique, Québec, Canada, p1.

[5] نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري، ط2، عمان، الأردن، 2015، ص 45.

عرّفها صندوق النقد الدولي على أنها "الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة، من خلال التسيير الرشيد لمواردها، وتوجيه نفقاتها توجيها فعالا و دقيقا، و يتضح هذا من خلال تنفيذ الميزانية، و شفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي". [1]

جاء هذا التعريف ليجسد فكرة التعامل مع عناصر السياسة الميزانية (الإيرادات، النفقات، الميزانية) قصد تحقيق هدف تسعى العولمة المالية إلى تحقيقه (الاندماج في الاقتصاد العالمي).

كما عرّفتها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية على أنها " مجموعة القواعد و الأساليب و التدابير التي تحقّق الانضباط في السياسة المالية للدولة قصد المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ".[2]

جاء هذا التعريف ليتطرق إلى الصفة التي يجب أن تتميز بها السياسة الميزانية (الانضباط)، حتى تساهم في تحقيق هدف شامل و هو تحقيق التنمية المستدامة.

وعرّفها صندوق النقد العربي على أنها "تلك الإجراءات التي من شأنها تحسين إدارة النفقات و إضفاء الشفافية عليها و تعزيز الإيرادات غير النفطية، من أجل المحافظة على الاستقرار و الاعتدال في الوضع العام للميزانيات الحكومية، و توفر في الوقت نفسه مناخا ملائما و مساندا للنمو الاقتصادي المستدام". [3]

ويبدو أن هذا التعريف خاص بالدول العربية فقط، حيث تطرق إلى فكرة الشفافية في مجال إدارة النفقات و ضرورة الاعتماد على الإيرادات غير النفطية من قبل الدول العربية النفطية حتى تساهم السياسة الميزانية في خلق جو ملائم للنمو الاقتصادي.

و بالتالي نصل من خلال هذه التعاريف التقليدية والمعاصرة، إلى أن السياسة الميزانية هي "**سياسة اقتصادية تتمثل في مجموعة من الإجراءات والتدابير والأساليب الرشيدة والفعّالة التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف معينة، من بينها تحقيق الاستقرار، والتنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للدخول وغيرها من الأهداف، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والإنفاقية، بالإضافة إلى أرصدة الميزانية**". ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار السياسة الميزانية ذات عناصر ثلاثة:

- جزء هام وفعّال من السياسة الاقتصادية وأحد ركائزها؛
- تحقيق الانضباط من خلال التسيير الرشيد للموارد، والتوجيه الفعّال والدقيق للإنفاق؛
- السعي لتحقيق أهداف المجتمع باستخدام الأداة الضريبية و الإنفاقية، وكذا أرصدة الميزانية.

---

[1] محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي و الدول النامية (الوصفة العلاجية و برامج إجبارية)، أطلع عليه بتاريخ 2017/05/25 (www.IMF.ORG/external/pubs/FT/exrpwhat/whata.HTM).

[2] BERNARD Gérard, la politique financière et développement durable, consulté le 25/05/2017 (WWW.OECD.org/FINANCE/Document/130,FR.HTM).

[3] محمود يونس محمد و عبد المنعم مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، ص403.

و قد تكون السياسة الميزانية:[1]

أ– سياسة ميزانية انكماشية: حيث تلجأ الحكومة إلى تخفيض حجم الإنفاق العام أو إلى زيادة الضرائب أو كلاهما.

ب– سياسة ميزانية توسعية: تقوم على لجوء الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام أو تخفيض مقدار معدلات الضرائب أو كلاهما.

ثانيا: التمييز بين السياسة الميزانية و السياسة المالية

تعود الفروق الجوهرية بين السياسة الميزانية والمالية في الأصل إلى ترجمتها من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، واعتمادها بالشكل الخاطئ في تدريس علم الاقتصاد، إذ أن الترجمة ليست مجرد عملية نقل النص بكلماته من لغة إلى لغة ولكنها أعمق من ذلك بكثير. فالترجمة هي نقل روح النص بالأساس إلى اللغة المستهدفة. لذا فمن غير المعقول أن يخطئ المترجم في اللغة المستهدفة وألا يكون ملمًا بتعبيراتها ومصطلحاتها وكيفية تكوين الجمل بها، خاصة وإن كنا نركز هنا على البحوث الاقتصادية والمالية ذات اللغة التقنية جدا والتجدّد المستمر، حيث يتعيّن على المترجم اختيار الكلمات والمصطلحات الأكثر تعبيرا وتأثيرا خاصة في الفكر الاقتصادي، فالكثير من الناس يحبذون القيام بالترجمة الاقتصادية والمالية دون أن يكونوا مهيئين لذلك، ومع النتائج التي لا يمكن إطلاقا تصورها، فيلاحظ غياب شبه كلي لقدرات التحرير والصياغة وكذلك الغياب التقريبي أو انعدام كلي للموضوع المعالج[2]، وهو ما حدث بالفعل في ترجمة مصطلحات السياسة المالية و الميزانية، كالتالي.

يقابل مضمون لفظ "fiscal policy" باللغة الإنجليزية في اللغة الفرنسية مضمون لفظ " la politique budgétaire" أي "السياسة الميزانية" باللغة العربية. وبالتالي ترجمة لفظ "fiscal policy" بالسياسة المالية في اللغة العربية هي ترجمة اقتصاديا غير صائبة لأن السياسة المالية تقابلها "financial policy" في اللغة الإنجليزية و " la politique finaciére" في اللغة الفرنسية، والتي تعتبر مغايرة تماما لمفهوم السياسة الميزانية، والتي غالبا ما تطلق على مالية المؤسسة.

فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، و بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي، فإن "السياسة المالية" "financial policy" تشير إلى السياسات المتعلقة بالتنظيم، والإشراف، والرقابة على النظم المالية والدفع، بما في ذلك الأسواق و المؤسسات، بهدف تعزيز الاستقرار المالي وكفاءة السوق، وأصول العميل، وحماية المستهلك"[3]. لذلك

---

[1] أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي، مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2002، ص 47.

[2] الأخضر عزي، دراسة تحليلية لصعوبات الترجمة التطبيقية للكتب الاقتصادية الجامعية في الجزائر، منبر حر للثقافة والفكر والأدب، 2004، أطلع عليه بتاريخ 2018/03/25 (http://www.diwanalarab.com/spip.php?article1436).

[3] Financial policies, glossary of statistical terms, OECD, 2002, consulté le 25 /03/2018 (http://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=4469) selon:

- Code of Good Practices on Transparency in Monetary and Financial Policies, Part 1 Introduction, IMF, 2000. (http://www.imf.org/external/np/mae/mft/sup/part1.htm#appendix_III)

فالسياسة المالية يمكن أن تكون عامة لأي سياسة ترتبط بالمال، ونجدها في المؤسسة، في الأسواق المالية، في الدول...إلخ.

حيث وجب علينا إضافة مصطلح "الدولة" للسياسة المالية حتى تعبر بصفة دقيقة عن السياسة الميزانية فنقول السياسة المالية للدولة "la politique financière de l'état"، ومنه تصبح:

la politique financièr de l'état = la politique budgétaire = fiscal policy السياسة الميزانية =

وبهذا نكون قد ميّزنا بين المصطلحين.

وتتمثل السياسة المالية للمؤسسة مثلا، في القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتجية، وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة في المؤسسة.

ويعتبر تحقيق المردودية العالية عن طريق تدنية تكاليف الاستدانة و الأموال الخاصة، ضمان المستوى الأمثل للسيولة المالية وتفادي مخاطر التوقف عن الدفع، تمويل النمو في الاحتياجات على المدى المتوسط والطويل، تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال، من أهم أهداف السياسة المالية للمؤسسة[1].

ثالثا: العوامل المحددة للسياسة الميزانية

تتوقف السياسة الميزانية في الدولة على عدة عوامل، سنحاول إبراز أهمها كما يلي:[2]

1- مستوى الوعي الضريبي في البلد، ووجود جهاز إداري كفؤ: بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، وهي تتناسب تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أو من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك إمكانية فرض ضرائب و إمكانية تحصيل ضرائب كبيرة. وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها، فضلا عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم بالتحصيل. وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة الميزانية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

2- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها في تسييرها للنفقات العامة وحسن استغلالها: بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة وإلى ما تهدف إليه السياسة الميزانية، وعندما يقوم صانعوا السياسة الميزانية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حدّدت له، فإن ذلك يبيّن مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

---

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوّر الاقتصادي – دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية-، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص ص 187 – 188.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص ص 186 – 187.

3- وجود جهاز مصرفي قادر على تحقيق التكامل بين السياسة النقدية و السياسة الميزانية: نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصّصة والمركزية. بحيث تمر السياسات النقدية والميزانية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدّد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

4- وجود سوق مالي منظّم: من السياسات التي يتّبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، بحيث يستطيع أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد الوطني. وهو ما يسهل عمل الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية من خلال السياسة الميزانية، دون إحداث آثار تضخمية و العكس. و بالتالي فإن وجود سوق مالي يوفّر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسات الميزانية والمالية في رسم السياسة المناسبة. وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات ميزانية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية. ولا يمكن اعتماد سياسة ميزانية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظّم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي.

المطلب الثاني: أهمية السياسة الميزانية و تطوّرها

مرّ الفكر المالي بعدة مراحل ساد في كل منها فكر معيّن يتميز عن الآخر في المبادئ المبني عليها، و سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم المراحل التي مرّت بها السياسة الميزانية:

أولا: السياسة الميزانية في الإطار الكلاسيكي

يقوم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأن تدخلها يكون حاجزا أمام نشاط القطاع الخاص و يمنعه من الاستفادة من الأموال الضرورية لتحقيق تنمية اقتصادية، إضافة إلى ذلك يرى التقليديون أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و النشاط الاقتصادي يعتبر إخلالا للقوى التلقائية (التوازن التلقائي)، وتضييع جانب من الموارد عن استعمالها الأمثل والتي لا يحقّقها سوى القطاع الخاص، إلا أن روّاد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لا يبعدون الدولة تماما و يقرّون على أن دورها يقتصر على وظائفها التقليدية كالعدالة والصحة والأمن والدفاع، لأنهم يرون أن القطاع الخاص لا يستطيع تقديم هذه الخدمات على أكمل وجه، ومنه يتّضح لنا أن الكلاسيك يحصرون نطاق تدخل الدولة في مجالات معيّنة (القضاء، الأمن، الدفاع)، ومنه تم حصر وتحديد الإنفاق العام من أجل عدم التوسع فيه، وهذه أول ركيزة من ركائز السياسة الميزانية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. و بالتالي يتحدد وجه الإنفاق العام عند الكلاسيك على قطاعات معيّنة وهي قطاع العدالة و الأمن الداخلي، والمرافق العمومية والدفاع، إضافة إلى ذلك يشترط الكلاسيك شرطا آخر على النشاط الاقتصادي للدولة، و هو قاعدة وركيزة أخرى للسياسة الميزانية مفادها أن يكون تدخل الدولة حياديا، أي أن لا يؤثر النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الدولة على سلوك الأفراد والقطاع الخاص، من أجل تحقيق مبدأ الحياد، أما الركيزة الثالثة التي يعتمد عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و المتعلّقة بسياسة الميزانية وهي توازن الميزانية العامة للدولة.[1]

ففي نظر الكلاسيك أن مبدأ توازن الميزانية في كل سنة يساعد على الحياد المالي للدولة، واقتصار دورها على مجالات وقطاعات معيّنة، بحيث تقوم بتحصيل إيرادات يتم على إثرها تغطية نفقات الأنشطة المحدودة التي تمارسها، وبالتالي تسعى الدولة دائما إلى تحقيق التوازن بين جانبي الإيرادات والنفقات في ميزانيتها.

ومما سبق يمكن الإلمام بالركائز الرئيسية التي تحكم سياسة الميزانية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في النقاط التالية: [2]

- حياد سياسة الميزانية في مجمل النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة، وذلك ما يعني عدم تدخل الدولة في إحداث التوازن الاقتصادي وترك التوازن الاقتصادي يتحقق آليا و تلقائيا بواسطة قوى السوق.
- اقتصار أوجه الإنفاق العام للدولة على مجالات محدودة تتماشى مع حياد الدولة في النشاط الاقتصادي وهي الأمن والعدالة والدفاع.

[1] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

[2] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر، ط 2، الأردن، 2011، ص 29.

– مبدأ توازن الميزانية سنويا بمعنى لا بد من المساواة بين إيرادات الدولة ونفقاتها.

– تتحدد الإيرادات العامة على أساس النفقات العامة .

– الاعتماد بدرجة كبيرة على الضرائب غير المباشرة أي الضرائب على الاستهلاك من أجل توفير الإيرادات الضرورية لتغطية النفقات والتي تسمح للدولة بأداء دورها وذلك بالإنفاق على الأجهزة المخولة بتوفير الأمن الداخلي والخارجي والإنفاق على المؤسسات القانونية التي تضمن الحقوق و الالتزام بالواجبات، إضافة إلى الإنفاق على النشاط الدبلوماسي.

ثانيا: السياسة الميزانية في الإطار الكنزي

تعتبر النظرية الكينزية أن الأفكار التي اعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسكيون (المدرسة الكلاسيكية) هي عبارة عن مجرد نظريات صعبة التطبيق فلقد انتقد الكينزيون انتقادا لاذعا الأفكار والأسس التي جاء بها الكلاسيك خصوصا فيما يتعلق بسياسة الميزانية، حيث بدأ كينز بتوجيه انتقادات كبيرة لقانون "Jean Baptiste say" والمتعلق بالسوق، وأبرز إنتقاد وجه لهذا القانون هو إهمال الدور الفعال الذي يلعبه الطلب في تحديد كمية الإنتاج والدخل ومستوى التشغيل التام، فاعتمد"Kynes" على أدلة قوية، وهي أنه يمكن أن يصل الاقتصاد إلى حالة التوازن في أي مستوى من مستويات التشغيل، أي دون تحقق شرط التشغيل الكامل، وبذلك أثبت عدم صحة هذا القانون، ولم يتوقف "Kynes" عند هذا الحد، بل وجه انتقادات لمعظم أسس الأفكار الكلاسيكية، وأكد على عدم جدوى هذه الأفكار وعدم فعاليتها وعقمها للوصول لتحقيق نتائج إيجابية على الصعيد الاقتصادي، والوصول لتحقيق استقرار اقتصادي وتحقيق التشغيل التام.

وقد قام "Kynes" في تحليله للتضخم والعمالة بربطه بين السياسة الميزانية للدولة، و بين مستويات العمالة والدخول، بحيث تؤثر تلك السياسات في مستويات النشاط الاقتصادي وذلك بتأثيرها في مستوى الطلب الفعلي وليس بالضرورة أن تحقّق التوازن في الميزانية العامة للدولة و التقيّد بحصر الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة، بل أصبحت هذه السياسة ترمي إلى تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة، إضافة إلى ذلك أصبحت الميزانية العامة للدولة تقوم بوظيفة بعيدة المدى، فبواسطتها يتم تجسيد العديد من المشروعات وتقديم الخدمات الاجتماعية، وهو ما أدى إلى ضرورة زيادة الإيرادات العامة من أجل تغطية هذه النفقات، ومن جهة أخرى تؤدي الميزانية العامة إلى التقليل من التفاوت في الدخول بواسطة استخدام الضرائب، و استخدام الفائض من أجل تخفيض حجم القدرة الشرائية والتحكّم في مستويات التضخم، إضافة إلى ذلك التنويع في الضرائب المباشرة وخصوصا الضرائب على المشاريع بهدف التحكم في الطلب وذلك على حسب الوضعية الاقتصادية سواء برفع نسبها أو تخفيضها، [1]وأدت هذه الأفكار لصياغة سياسة اقتصادية جديدة تستند لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال نظرة جديدة لسياسة

[1] عبد العزيز سوداني، أسس السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1996، ص ص 76-77.

ميزانية وظيفية يكون هدفها التوصل لتوازن مالي و اقتصادي و اجتماعي عن طريق تدخل الدولة لمعالجة الكساد ومعالجة التضخم و القيام بإعادة توزيع الدخل.

ونتيجة لكل ما سبق فإن السياسة الميزانية ومن خلال تطورها هذا، أصبح لها دورا وظيفيا وإيجابيا ومهما، بحيث لم تعد مرتبطة بمهام محدّدة، بل أصبحت أداة أساسية في التأثير على النشاطات الاقتصادية و على تطورها، و من خلال التأثير على الطلب الكلي الفعّال، و عن طريق نفقات الدولة و إيراداتها[1].

ثالثا: السياسة الميزانية في إطار التوقعات الرشيدة

في خضم الجدل الدائر بين المدرسة النقدوية و الكينزية بشأن فاعلية السياسة النقدية والميزانية، ظهرت إلى الوجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية العامة[2]، التي تبنّتها مجموعة من الاقتصاديين المنتمين إلى التيار النيوكلاسيكي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، أطلق على هذا التيار اسم أصحاب نظرية التوقعات الرشيدة (العقلانية)، التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي.

حيث يلاحظ من خلال الآراء و الأفكار التي ركّزت عليها المدراس النقدوية وعلى رأسها "Friedman Milton"، أنها جاءت تحديا للنماذج التقليدية و الكينزية في الخمسينات و الستينات، وفقا لما جاءت به من آراء حول اتخاذ سياسات اختيارية (مرنة) سواء كانت ميزانية أو نقدية لا يمكن التنبؤ بها، فإنها أي هذه السياسات تعطي إشارات اقتصادية مضلّلة من شأنها تغيير مسار السلوك الاقتصادي للأفراد و الوحدات الاقتصادية، و استنادا لآراء تلك المدرسة يجب تجنب مثل تلك السياسات. لذلك فإن مسألة إتباع سياسة ميزانية مرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و خصوصا إذا ما توفرت توقعات عقلانية، لأن اتخاذ مثل هذه السياسة غير المعلنة قد يتناقض وسلوك الوحدات الاقتصادية التي تقوم على التوقعات العقلانية (الرشيدة)، إذ أنهم يستخدمون جميع المعلومات المتوفرة لديهم و يعملون وفقا لها، وإذا ما طبقت سياسات جديدة فإن الوحدات الاقتصادية سوف تتصرف بطرق مختلفة، وبالتالي تكون الآثار الفعلية لهذه السياسات مختلفة تماما، وبالتالي فإن السياسات الميزانية المرنة لا تؤدي غرضا نافعا في أغلب الأحيان لأن الأجور النقدية والأسعار سوف تتغير إلى أن يعود الناتج و العمالة إلى مستوياتهم الأصلية، فضلا عن أن التقلبات في الإجراءات و السياسات تفضي إلى أخطاء التوقعات.

و الخلاصة لما سبق ذكره، و استنادا لفرضية التوقعات العقلانية، يمكن القول أن مسألة اعتماد سياسة ميزانية معلنة سواء كانت توسعية أو انكماشية منذ البداية يمكن أن تساعد أصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع إجراءات السياسة الميزانية التي تنتهجها الحكومة معا لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص ص 336 – 340.

[2] عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف في الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 444.

لانتقادات كان من أهمها أنه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد عن المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم أن ينشروا المعلومات و يدعوا الناس لكي يتصرفوا بناءً عليها بدلا من تطبيق سياسة جديدة. [1]

رابعا: السياسة الميزانية في إطار اقتصاديات جانب العرض

يعتبر "Jude Wanniski*" أول من استعمل مصطلح" اقتصاديات جانب العرض" سنة 1976، حيث أنه عمل من خلال منصبه كرئيس تحرير صحيفة "Wall Street" على نشر هذه النظرية وذلك رفقة كل من الاقتصاديين " Robert Mundell[*1]" و "Arthur Laffer[*2]"، حيث تبّنى الجمهوريون في الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة السيناتور"Jack Kemp" هذه النظرية وارتكزوا عليها في بناء برنامجهم الاقتصادي في مواجهة الديموقراطيين المرتكزين على أساسيات "اقتصاديات جانب الطلب" تحسّبا لانتخابات الرئاسة الأمريكية سنة[2] 1980، والتي أعتبر فوز الرئيس الأمريكي الجمهوري "Ronald Reagan" بها بداية عصر جديد للسياسة الاقتصادية الأمريكية هو عصر"سياسات جانب العرض"، والذي ارتكز بشكل كبير على الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال خفض الإنفاق العام، وكذا خفض الضرائب من خلال إقرار برامج إصلاحات ضريبية بداية من سنة 1981.[3*]

و يعبّر مصطلح اقتصاديات جانب العرض على السياسات الاقتصادية التي تستهدف التأثير في حجم الناتج والعمالة من خلال التأثير في جانب العرض من النشاط الاقتصادي.[3] حيث أن ذلك يكون من خلال استهداف

---

[1] نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

[*] Jude Thaddeus Wanniski (1936-2005)، صحفي أمريكي وخبير اقتصادي سياسي، ومستشار السياسيين حول الشؤون الاقتصادية، أمثال Ronald Reagan و Jack Kemp و Steve Forbes، كما قد ساهم في تصميم التخفيضات الضريبية خلال العهدة الرئاسية لـ Ronald Reagan.

[*1] Robert Alexander Mundell (1932-)، خبير اقتصادي كندي، وحاليا بروفسور بجامعة Columbia والجامعة الصينية بـ Hong Kong. وكذا بروفسور مشارك في الاقتصاد السياسي بجامعة Chicago، حاصل على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية في عام 1999 لعمله الرائد في الديناميكيات النقدية ومناطق العملة المثلى.

[*2] Arthur Betz Laffer (1940-)، اقتصادي أمريكي اكتسب لأول مرة أهمية خلال إدارة Reagan كعضو في المجلس الاستشاري للسياسة الاقتصادية لـ Reagan (1981-1989)، ويشتهر Laffer بمنحنى Laffer، وهو توضيح لمفهوم وجود معدل ضريبي ما بين 0٪ و 100٪ سيؤدي إلى الحد الأقصى من إيرادات الضرائب للحكومات، وقد شارك في تأليف العديد من الكتب والمقالات الصحفية، بما في ذلك اقتصاديات جانب العرض، اتخاذ القرار المالي في الثمانينيات. كما كان Laffer أحد أربعة خبراء اقتصاديين عملوا كمستشارين لحملة Donald Trump الناجحة لعام 2016 لرئاسة الولايات المتحدّة.

[2] ROBERT Atkinson, Supply-side Follies: Why Conservative Economics Fails, liberal economics falters, and innovation economics is the answer, Rowman & Littlefield publishers, USA, 2006, pp 49-52.

[*3] سمّي النهج الاقتصادي الذي أعقب انتخاب الرئيس الأمريكي "Reagan" بـ "اقتصاديات ريغان Reaganomics".

[3] MARK Cook and NIGEL Healey, Supply Side Policies, 4th Edition, studies in economics and business, Heinemann Educational publishers, Great Britain, 2001, p 1.

التأثير في عملية تخصيص الموارد في النشاط الاقتصادي ومن ثم التأثير إيجابا على مستوى الناتج الممكن في المدى الطويل. بحيث تنطلق سياسات جانب العرض من فكرة أن سلوك الأعوان الاقتصاديين في النشاط الاقتصادي يتأثر بشكل رئيسي بالحوافز الاقتصادية، ومن ثم فإن تطور النشاط الاقتصادي في أي دولة مرتبط أساسا بحجم الحوافز المتوافرة للأعوان الاقتصاديين التي يتوجب أن تستهدف السياسة الاقتصادية توفيرها بما يدفعهم للعمل بدل الراحة والادخار أكثر من الاستهلاك ومن ثم الابتكار والإنتاج، حيث أن ذلك كله يعمل على انزياح منحنى العرض الكلي إلى اليمين ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي دون أن يواكبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

وقد برزت اقتصاديات جانب العرض كنظرية قائمة بحد ذاتها، كرد فعل على الوضعية الاقتصادية الصعبة التي شهدها الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الأمريكي خصوصا، نتيجة أزمة الكساد التضخمي منتصف السبعينات، حيث جاءت لتبرز كبديل للأفكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي من خلال اعتمادها على أهمية التدخل الحكومي في تحسين الأداء الاقتصادي إلى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة و المصاحبة لمعدلات البطالة العالية و المسّماة بالتضخم الركودي، الأمر الذي دعا منتقديها إلى أن ينظروا في جانب العرض بأهمية أكبر نحو تحسين جانب الاقتصاد من خلال اعتماد سياسات مصمّمة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات. وفي محاولة منهم بالضغط للعودة إلى السياسات التقليدية القائمة على الميزانية لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية وتقديم وصفات مناسبة للاستقرار، وعلى هذا الأساس عرفوا باقتصاديي جانب العرض. إذ تنطلق وجهة نظر أنصارها في الحجة القائلة بأن تخفيض معدلات الضرائب من شأنه أن يحسّن دور القطاع الخاص، وأن تأكيد الحوافز يؤدي إلى زيادة العمالة والإنتاج و الإنتاجية.

وفي هذا الصدد، يعطون أهمية كبيرة لتخفيض معدلات ضريبة الدخل الحدّية لزيادة الحوافز للعمل و الاستثمار وأن العرض يجب أن يأتي قبل تقديم الطلب في النظام الاقتصادي، و هذا مما يتطلب تقليل الضرائب على الاستهلاك إضافة إلى الضرائب على الإنتاج، لأن الإفراط في الضرائب على الاستهلاك يعمل على تقييد النمو الاقتصادي، أي أن تخفيض المعدلات الضريبية يؤدي إلى زيادة الحافز لدى الأفراد في العرض من العمالة و رأس المال، إضافة إلى مستويات أعلى من الإبداع و تنمية الإنتاجية و الزيادة في المدخلات، كما أن الإبداع قد يزيد من نمو المخرجات الممكنة، وبالتالي التأثير إيجابا في العرض الكلي. [1]

[1] نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الميزانية و أهدافها

تتدخل الحكومة في المجال الاقتصادي من خلال سياستها الميزانية مستخدمة أدوات متعدّدة، تتمثل في: الإنفاق العام، الإيرادات العامة (الضرائب)، الميزانية العامة للدولة (رصيد الميزانية)، ففي حالات الكساد أو التضخم تتدخل الحكومة بإحدى أدواتها من أجل إنعاش الاقتصاد، وذلك بانتهاجها سياسة ميزانية توسعية في الحالة الأولى، وسياسة ميزانية انكماشية في الحالة الثانية، وسنحاول إبراز كل أداة على حدى، وكذا الأهداف الإجمالية للسياسة الميزانية، كما يلي:

أولا: أدوات السياسة الميزانية

تتمثل أدوات السياسة الميزانية في التالي:

1- السياسة الإنفاقية (النفقات العامة):

تساهم سياسة الإنفاق العام بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية، وهو ما يجعل من هذا الإنفاق العام أحد الأدوات الهامة للسياسة الميزانية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

ويعرف الإنفاق العام على أنه عندما تمارس الدولة وظائفها في إشباع الحاجات العامة، تقوم بشراء السلع والخدمات النهائية ودفع مقابل خدمات عناصر الإنتاج، حيث تعرف هذه المصروفات بالنفقات العامة[1].

و يعبّر الإنفاق العام عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي. إذ أنه ومع انتقال الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة، تطور تبعا لذلك الإنفاق العام، وازداد حجمه، وتعددت تقسيماته و تنوعت آثاره، ليصبح بذلك من الأدوات الرئيسية للسياسة الميزانية[2]. و هو ما سنبيّنه من خلال دراسة تفصيلية للنفقات العامة و للسياسة الإنفاقية ككل في المباحث القادمة.

2- السياسة الضريبية (الإيرادات العامة): إن التطور الذي عرفته الدولة في مختلف الميادين وخاصة الميدان الاقتصادي، ترتب عنه تزايد النفقات العامة الشيء الذي يدفع الدولة إلى البحث عن الإيرادات الكافية لتغطية النفقات المتزايدة، والإيرادات العامة هي المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وهذه الموارد متعددة وهو ما نقوم بتوضيحه بإيجاز فيما يلي:

أ- تعريف الإيرادات العامة: تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة الميزانية التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة، وهي عبارة عن كل الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد للخزينة العامة للدولة،[3] حيث

---

[1] محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 267.

[2] موسى رحماني، "نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي (السياسة الاقتصادية واقع وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 29 - 30 نوفمبر 2004، ص 3.

[3] عناية غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، الأردن، 1998، ص 48.

أن كل دولة تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها والمشاريع العمومية، لذلك تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تسطير ووضع سياستها الميزانية، وذلك للعلاقة الوطيدة التي تربط بين الإنفاق العام من جهة والإيرادات العامة، لتحقيق مختلف أهدافها المرجوة، لذلك تحاول الدول التنويع من إيراداتها العامة من أجل تغطية أكبر قدر ممكن النفقات العامة، وسوف نتطرق فيما يلي لأهم الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدول لتغطية نفقاتها المتزايدة من سنة لأخرى، وأهم هذه الإيرادات الضرائب، الرسوم، مداخيل أملاك الدولة، الإتاوات والغرامات، القروض و الإصدار النقدي.

ب– أنواع الإيرادات العامة: عرفت الإيرادات العامة الكثير من التقسيمات، استنادا إلى مجموعة من المعايير، أهمها[1]:

– الإيرادات الأصلية و الإيرادات المشتّقة: هذا التقسيم من حيث المصدر.

- الإيرادات الأصلية: ما تحصل عليه الدولة من أملاكها، و هي ما تعرف بدخل الدومين أو الإيرادات الاقتصادية.
- الإيرادات المشتّقة: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين ... ويشمل هذا النوع كافة أنواع الإيرادات عدا الدومين. ومن الأمثلة على هذا النوع من الإيرادات الضرائب والرسوم ... إلخ.

– الإيرادات الجبرية والإيرادات غير الجبرية: وهذا التقسيم هو من حيث السّلطة التي تتمتع بها الدولة في الحصول على الإيرادات.

- الإيرادات الجبرية: تلك التي تحصل عليها الدولة بالإكراه (مثل الضرائب، الغرامات، القروض الجبرية).
- الإيرادات غير الجبرية: تلك التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه (إيرادات المشروعات العامة، الرسوم، القروض الاختيارية).

– الإيرادات العادية و الإيرادات غير العادية: هذا التقسيم من حيث دورية وتكرار الإيرادات في الميزانية.

- الإيرادات العادية: تلك التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية (دخل الدومين، الضرائب، الرسوم).
- الإيرادات غير العادية: هي الإيرادات الاستثنائية أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة (القروض، عملية الإصدار النقدي، الهبات، الهدايا ...).

وفيما يلي تعريفات لبعض أنواع الإيرادات العامة الواردة أعلاه:[2]

[1] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، ط2، الأردن، 2010، ص ص 48 – 49.

[2] نفس المرجع، ص ص 48 - 97.

الدومين: الأموال العقارية و المنقولة التي تملكها الدولة، سواء كان ذلك ملكية عامة تخضع لأحكام القانون العام وهي ما يعرف بالدومين العام، أو ملكية خاصة تخضع لأحكام القانون الخاص، مثل ملكية الأفراد تماما، وهي ما يعرف بالدومين الخاص و هي التي تعطي إيرادا للدولة.

القرض العام: مبلغ من المال عينا أو نقدا يدفع للدولة أو أحد أشخاص القانون العام من قبل وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية، و تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض و سداد أصل القرض.

الضريبة: اقتطاع مالي من دخول وثروات أفراد المجتمع تقوم به الحكومة جبرا، من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد. وسيتم التفصيل فيها لاحقا.

الغرامة: هي الأموال النقدية التي تفرض على الأفراد المخالفين للقانون، وذلك عقوبة لهم، فهي إذا إيراد ذا وظيفة تنظيمية.

الإتاوة: اقتطاع مالي تفرضه الدولة على بعض أفراد المجتمع الذين يستفيدون من بعض النشاطات و المشروعات العامة.

الرسم: فريضة مالية يؤديها الفرد جبرا للدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة تترتب عليها نفع خاص له إلى جانب النفع العام الناشئ عن أداء هذه الخدمة.

ج- مفهوم الضريبة: تعتبر الضريبة أحد المصادر الهامّة للإيرادات العامة للدولة، و تعرف بأنها اقتطاع مالي من ثروة الأشخاص تقوم به الدولة عن طريق الجبر دون مقابل خاص يحققه دافعها، وذلك بهدف تحقيق غرض عام. أو هي فريضة إلزامية تحددها الدولة و يلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع. ولها أربعة قواعد: العدالة، الوضوح واليقين، الملائمة و الاقتصاد. [1]

د- تعريف السياسة الضريبية: تلعب الضرائب دورا هاما في الحياة الاقتصادية للدولة و ما ينتج عن ذلك من نتائج مؤثرة تؤهلها لأن تخلق سياسات منهجية تؤثر وتخطط في البيئة الاقتصادية، و بما ينسجم مع الفلسفة الاقتصادية للدولة، فالضريبة لم تعد تهدف إلى الحصول على الأموال اللازمة لمقابلة النفقات التقليدية فقط، و إنما أصبحت أداة هامة و فعّالة بيد الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها، و يتم ذلك من خلال استخدام السياسة الضريبية.

و يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها الدولة وتنفذها مستخدمة كافة مصادرها الضريبية لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع. أو هي مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطة العامة لإدارة شؤون المجتمع في ظروف و أوضاع اقتصادية ومالية و ذلك من خلال القوانين و الأنظمة المالية و الضريبية. [2]

---

[1] علاء حسين مونس العبودي، تحليل اتجاهات السياسة الضريبة في العراق و دورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، العراق، 2015، ص ص 14-17.

[2] نفس المرجع، ص 25.

هـ- أدوات السياسة الضريبية: تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات المستخدمة في صورة مزايا ضريبية، تعرف في الأدبيات الاقتصادية بالنفقات الضريبية التي يعرفها دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2001 على أنها، تشمل الإعفاءات من الوعاء الضريبي و البدلات المخصومة من الدخل الإجمالي والقيود الضريبية المخصومة من الالتزامات الضريبية و تخفيضات المعدلات و تأجيل دفع الضرائب (مثلما يحدث في حالة الاهتلاك المعجل). [1]

و تصنف أدوات السياسة الضريبية التي تحقق بفضلها الأهداف الاقتصادية إلى[2]:

- الإعفاءات الضريبية: تعبر الإعفاءات الضريبية، عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سدادها، مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة.
- التخفيضات الضريبية المتعلقة بالوعاء (الخصومات الضريبية): وهي التخفيضات التي تمس الوعاء الضريبي، مقابل الالتزام ببعض الشروط.
- التخفيضات المتعلقة بالمعدلات: وهي التخفيضات التي تمس المعدل الضريبي، وذلك مقابل الالتزام ببعض الشروط.
- نظام الاهتلاك: حيث يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية من حيث تأثيره على النتيجة، من خلال المخصصات السنوية.
- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات القادمة: من أجل المحافظة على رأسمال الشركة من التآكل، فإنه يستخدم تقنية امتصاص آثار الخسائر المحققة في سنة معينة، بتحويلها إلى السنوات اللاحقة.

3- سياسة عجز الميزانية (رصيد الميزانية): تعتبر الميزانية العامة من أهم أدوات السياسة الميزانية، لما يمكن أن تحدثه من آثار على الهيكل الاقتصادي، ذلك لأنها تجمع بين كل من الجانب الإنفاقي و الإيرادي للحكومة، و بذلك فهي صورة صادقة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية و السياسية. و هو ما سنبينه بإيجاز فيما يلي:[3]

أ- تعريف الميزانية العامة: إن كلمة "budget" مستمدة من اللغة الإنجليزية "budget" والتي هي بدورها مشتقة من اللغة الفرنسية القديمة "bouge" أو "bougeotte" والتي تعني الكيس الصغير "petit sac" فالميزانية أو "budget" في القرن 13 كانت تعبر عن كيس الملك الذي يحتوي على المال اللازم للنفقات العامة. [4]

و للميزانية العامة تعريفات متعدّدة ومتنّوعة، تختلف باختلاف الناحية أو الجانب الذي يريد أن يؤكده الباحث، ويمكن ذكر بعض التعاريف لها:

---

[1] عبد المجيد قدّي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 118.

[2] نفس المرجع، ص 119.

[3] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، ط 4، الأردن، 2012، ص ص 15-25.

[4] دنيدني يحي، المالية العمومية، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2010، ص 52.

هي "تقدير مفصّل ومعتمد للنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن". ويمكن تعريفها أيضا بأنها "بيان تقديري لنفقات و إيرادات الدولة عن مدة مقبلة تقدر عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية". كما يعرفها البعض بأنها "نظام موحّد يمثل البرنامج المالي للدولة، لسنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية و الاقتصادية للدولة".

و يتضح من خلال هذه التعاريف، أن الميزانية العامة تقوم على عنصرين أساسيين هما التقدير و الاعتماد: [1]

– **التقدير**: و المقصود به أن الميزانية العامة تقوم على أساس وضع تقديرات احتمالية لنفقات الدولة و إيراداتها، ويشترط في هذا التقدير أمران: أن تكون التقديرات تفصيلية و موضوعية بقدر المستطاع، و أن تكون هذه التقديرات مستقبلية، أي أن توضع لفترة مقبلة من الزمن تكون عادة سنة.

– **الاعتماد**: ويقصد به حق و اختصاص السلطة التشريعية بالموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من إيرادات عامة ونفقات عامة لذلك لا يمكن اعتبار التقديرات ميزانية قبل اعتمادها من السلطة التشريعية، و إنما تعتبر مجرد مشروع ميزانية.

ب– خصائص الميزانية العامة: تتميّز الميزانية العامة بمجموعة من الخصائص، نذكر منها: [2]

– **الميزانية خطة مالية للدولة**: تعتبر الميزانية خطة مالية للدولة قصيرة الأجل (سنة)، فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة (النفقات العامة)، التي تشمل البرامج، و المشاريع، التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية القادمة، و وسائل تمويلها (الإيرادات العامة) من مختلف مصادر الإيرادات للدولة، و بذلك ينظر إلى الميزانية العامة بأنها الإدارة التمويلية لخطة التنمية الشاملة للبلاد.

– **الصفة التقديرية للميزانية العامة**: إن جداول النفقات و الإيرادات التي تتكون منها وثيقة الميزانية العامة ماهي إلا أرقام تقريبية، و تقديرات متوقعة لنفقات الدولة وإيراداتها.

– **سنوية الميزانية العامة**: تحضر الميزانية العامة لمدة سنة واحدة في معظم دول العالم (قاعدة السنوية)، و هناك إمكانية لوضع موازنات لمدة أقل من سنة أو أطول من سنة.

– **إجازة الميزانية العامة**: ويعني ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية، أي الموافقة على توقعات الحكومة عن نفقات و إيرادات العام المقبل، و الترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات و صرف النفقات.

– **الميزانية العامة تعكس الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة**: تتضمن الميزانية العامة برامج ومشاريع ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة (و أحيانا في السنوات المالية التي تتلوها)، وتكون تلك البرامج و المشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية للدولة، وتؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها، وبذلك فإن الميزانية العامة تعكس الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة و تعتبر أداة تساعد في تحقيقها.

---

[1] منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1994، ص ص 191-192.

[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ج- قواعد الميزانية العامة: تم وضع معظم قواعد الميزانية العامة خلال القرن التاسع عشر ميلادي، عندما كانت وظائف الدولة مقتصرة على وظائف الدولة الحارسة. و قد لاقت هذه القواعد عند وضعها تأييدا و احتراما كبيرين، لدرجة أن الخروج عليها يعتبر تقصيرا من قبل الحكومة. أما بعد تغير دور الدولة واتساع نطاق وظائفها صار من الضروري تطويرها وتحديد الاستثناءات فيها.

- قاعدة السنوية: يقصد بسنوية الميزانية إجازتها بصفة دورية كل عام،[1] وطبقا لهذه القاعدة فإن السلطة التشريعية تضمن دوام الرقابة على الأنشطة الخاصة بالسلطة التنفيذية، كما أن فترة سنة قريبة من حيث دقة التقدير بناء على الماضي القريب، وأنه كلما طالت مدة الميزانية العامة، كلما طرأت العديد من التغيرات الاقتصادية.

- قاعدة الشمول: تقضي هذه القاعدة بأن يُدّون في وثيقة الميزانية العامة جميع إيرادات الدولة أيّا كان مصدرها، وجميع نفقاتها مهما كانت أنواعها.

- قاعدة وحدة الميزانية: يقصد بوحدة الميزانية أن يتم إعداد وتقديم مشروع الميزانية كوحدة واحدة متكاملة تضم كافة التقديرات لإيرادات ونفقات كافة وحدات وفروع الدولة.[2]

- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: يقصد بهذه القاعدة أن لا يخصص إيراد معيّن لتغطية نوع معين من النفقات، وبعبارة أخرى أن جميع الإيرادات تجمع وتقابل بمجموع النفقات العامة.

- قاعدة توازن الميزانية العامة: تنص هذه القاعدة على أن يتساوى مجموع النفقات الكلية للميزانية مع مجموع الإيرادات الكلية المقابلة لتغطية هذه النفقات.[3]

د- مفهوم سياسة العجز الميزاني: لقد أستعمل العجز الميزاني كأداة من أدوات السياسة الميزانية من طرف الاقتصادي الإنجليزي "Kynes"، حيث كان سابقا عجز الميزانية مشكلة اقتصادية يجب محاربتها و التخلص منها، إذا أن روّاد النظرية الكلاسيكية يؤمنون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و بالتالي فيرون ضرورة توازن الميزانية حيث لا يمكن للدولة أن تكون نفقاتها أكبر من إيراداتها. أما "Kynes" و على إثر الأزمة العالمية (أزمة قصور الطلب) رأى بضرورة زيادة الإنفاق العام حتى ولو سبب ذلك عجزا في الميزانية، و لمعرفة أثر عجز الميزانية على النشاط الاقتصادي يجب أولا معرفة مفهومه وأنواعه.

يعبر العجز الميزاني عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وهو سمّة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية. وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظرا لضعف الدولة في تحصيلها

[1] عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، 1987، ص 390.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1981، ص 44.

[3] فهمي محمود شكري، الموازنة العامة ماضيها حاضرها مستقبلها، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، ط1، لبنان، 1990، ص 65.

لبعض إيراداها، وقد يكون مقصودا نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الإيرادات العامة وهذا ما يعرف بسياسة عجز الميزانية[1].

و إذا أردنا أن نفصل في **أدوات السياسة الميزانية**، فيمكن أن نقسمها إلى قسمين: [2]

1- الأدوات التلقائية: تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الميزانية بطريقة تلقائية أو ذاتية، وهذه الأدوات تعمل دون الحاجة إلى تدخل مباشر و كبير من الحكومة، و تشمل هذه الأدوات ما يلي:

أ- نظام الضرائب التصاعدية: تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض مع انخفاضه، وبالتالي تزيد في حالات الرّواج وتتراجع في حالات الرّكود مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تخفيزه حسب الظروف التي تمر بها البلاد.

ب- المدفوعات التحويلية: وهي عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات ويتم هنا مساعدة الفئات الأكثر احتياجا، مما يساعد على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

ج- سياسات الدعم: وخاصة في مجال الزراعة وهذه تشمل دعم قطاع المزارعين، خاصة عند انخفاض دخولهم نتيجة لتأثر الموسم الزراعي بالعوامل الخارجية سواء من ناحية الطقس أو انخفاض مستوى الأسعار العالمية أو غيرها.

2- الأدوات المقصودة: وهذه الأدوات تتطلب دخول الحكومة في نشاطات معينة تهدف إلى الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية في مجالات التوظيف و النمو و غيرها، و تشمل هذه الأدوات ما يلي:

أ- برامج الأشغال العامة: و منها تعبيد الطرق وإنارتها أو تنمية القرى أو مد خطوط المياه، و تحتاج هذه المشاريع إلى توظيف العمالة وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي مكافحة الرّكود الاقتصادي.

ب- مشروعات التوظيف العامة: وهي عبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة أو المناسبة للعاطلين عن العمل.

ج- تغيير معدلات الضريبة: حيث يتم تخفيضها في أوقات الكساد ورفعها في أوقات التضخم، وتعتبر هذه الأداة من الوسائل الناجعة لإعادة الاستقرار بشكل سريع نسبيا، نظرا لإمكانية الاستجابة الفورية للأفراد مع تغير دخولهم مما يساعد على تشجيع الاستهلاك و تحريك عجلة الاقتصاد.

ثانيا: أهداف السياسة الميزانية

للسياسة الميزانية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الاجراءات و التدابير المتّخذة، نذكر أهمها في النقاط التالية: [3]

---

[1] عبد المجيد قدّي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 201.

[2] رضا خلاصي، شذرات المالية العامة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2016، ص ص 63 - 64.

[3] صالحي صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم و الأهداف و الأوليات و تحليل للأركان والسياسات و المؤسسات، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط 1، القاهرة، مصر، 2006، ص ص 498 – 499.

1- التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية: يمتلك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد موارد محدودة و نافذة، وأخرى متجدّدة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع و الخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية و المتزايدة للمجتمع، و ذلك عن طريق دور التوجيه و التحفيز للقطاع العام و الخاص مستخدمة أدوات الإيرادات العامة للدولة و النفقات العامة و رصيد الميزانية.

2- التوزيع العادل للثروات و الدخل: إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم و تنوّع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع و الخدمات، حيث تستخدم السياسة الميزانية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، و ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة و التوزيع العادل للدخل المحقّق نتيجة استخدام مصادر الثروة و التوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة الميزانية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود و الرّكود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج و مقدار الدخل، و مستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية و تنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه؛ و ذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة الميزانية.

4- تحقيق التوظيف الكامل: تهدف السياسة الميزانية تحقيق التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد، أي تحقيق تعظيم الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المادية و البشرية، بمعنى ضمان عدم وجود موارد معطلة.

و يمكن علاج مشكلة البطالة بوسائل السياسة الميزانية، فمثلا إذا استشعرت الحكومة ارتفاع معدلات البطالة، فيمكنها زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا، بغية رفع مستوى الطلب الكلي الفعّال، و رفع الطلب على العمالة من خلال رفع مستوى التشغيل و زيادة الناتج الوطني.

5- تحقيق النمو الاقتصادي الأمثل: تهدف السياسة الميزانية إلى ضمان تدفق الموارد البشرية والمادية نحو عمليات الإنتاج، بالتأثير في معدلات و اتجاهات النمو في كل من الناتج الوطني و متوسط الاستهلاك. و لكن يتوقف نجاح السياسة الميزانية في تحقيق هدفها على عاملين: ما يحوزه المجتمع من موارد اقتصادية و بشرية ذات عرض محدود، ودرجة كفاءة استخدام تلك الموارد.

و ينصح صندوق النقد الدولي حكومات الدول النامية باتخاذ الوسائل المناسبة للنمو الاقتصادي، و تشمل (زيادة الحصيلة الضريبية لتحقيق ادخار إجباري لتمويل مشروعات البنية التحتية اللازمة للتنمية، تشجيع و حفز التراكم الرأسمالي الخاص، من خلال حوافز الاستثمار و توجيه الاستثمارات الخاصة نحو مجالات الإنتاج المرغوبة عن طريق خلق بيئة ضريبية تسمح لقطاع الأعمال بالنمو).

و لكن نظرا لاحتمال تعارض سياسة ميزانية معينة مع أهداف سياسة أخرى، مثل احتمال تشجيع النمو الاقتصادي مع اختلال ميزان المدفوعات، فإن الاختيار بين البدائل يكون اهتماما سياسيا من اختصاص رجل الدولة، وذلك باستخدام هاته الأدوات كعوامل توازنية في الاقتصاد الوطني. [1]

المطلب الرابع: ملامح السياسة الميزانية في الدول المتقدمة و النامية

ترتبط المالية العامة ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي في الدولة في مختلف جوانبه الأساسية، من إنتاج و توزيع وتبادل و استهلاك، إلاّ أن مفهوم السياسة الميزانية يختلف و تتفاوت الأهمية النسبية لما تسعى إلى تحقيقه من أهداف في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا عنها في البلدان النامية. لذلك فإننا سنحاول أن نقف هنا في إيجاز على ماهية و أهمية الدور الذي تلعبه السياسة الميزانية في الاقتصاديات المتقدمة و النامية على التوالي.

أولا: السياسة الميزانية في الدول المتقدمة

لدراسة خصائص السياسة الميزانية في الدول المتقدمة، يجب أولا دراسة مفهوم الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، لأنه الأساس في بناء السياسة الميزانية.

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة: إن السّمة المميزة للنشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة هي حتمية تعرضها للتقلبات الاقتصادية ضمن ما يعرف بالدورات الاقتصادية، و إذا كانت أزمات التضخم و البطالة لها آثار اقتصادية و اجتماعية وخيمة على فئات عريضة من المجتمع، و خاصة ذوي الدخول الثابتة، فقد ظهرت الحاجة إلى سعي الدولة للتحكم في مدى الدورات الاقتصادية و تخفيف آثارها السلبية، و ذلك من خلال إجراءات السياسة الاقتصادية، و بالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول يتمثل في الوصول إلى التشغيل التام مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في مستوى الأسعار، غير أن المقصود بالتشغيل التام ليس الوصول إلى معدلات بطالة معدومة و إنما ضغطها إلى ذلك الحيّز الذي لا يسمح إلا بما يسمى البطالة الاحتكاكية.

كما أن المقصود بالاستقرار في المستوى العام للأسعار ليس الثبات المطلق، و إنما تثبيت معدل الزيادة في حدود دنيا يمكن السيطرة عليها، و لقد أضاف الفكر الاقتصادي بعدا آخر للاستقرار الاقتصادي و المتمثل في استقرار ميزان المدفوعات، و بالتالي فبرنامج الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يهدف إلى أربعة أهداف رئيسية: [2]

- التشغيل التام، و ذلك إذا لم يتجاوز معدل البطالة 4 %.
- النمو الاقتصادي السريع، حيث أن معدل النمو المقبول في حالة التشغيل التام هو 4 %.
- استقرار الأسعار، و ذلك من خلال زيادة سنوية لا تزيد عن 1 % في أسعار الجملة و2 % في أسعار المستهلك.
- توازن ميزان المدفوعات.

---

[1] عبد العزيز سوداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 27 -37.

[2] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر، لبنان، 2010، ص 71.

و بالتالي فإن معالم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة تتمثل في تحقيق مستوى معتبر من تشغيل الموارد الاقتصادية، و بالتالي الرفع من النمو الاقتصادي، و تحقيق قدر منساب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى إحداث استقرار اقتصادي مع العالم الخارجي.

2- خصائص السياسة الميزانية في الدول المتقدمة: كما رأينا فإن اقتصاديات الدول المتقدمة تتميز باكتمال جهازها الإنتاجي و بنيتها الأساسية و تنظيماتها المؤسسية و مقومات نموها الاقتصادي. و منه تكون أهم وظيفة للسياسة الميزانية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج و الإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل و اختلالات. نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية، ممّا يجعل الطلب الفعّال الكلي قاصرا عن عرض السلع و الخدمات، كما أن الادخار أكبر من الاستثمار في حالات الكساد مما يؤدي إلى انتشار البطالة في هذه الدول، و يتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة، و ذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل. في حين نجد في حالة الحروب وحالة الانتعاش أن الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، فتظهر الاندفاعات التضخمية. ولذلك تهدف السياسة الميزانية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة و التضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار، أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث و كان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاما على الحكومة أن تكيّف مستوى إنفاقها و تجنبه من ضرائب و ما نحصل عليه من إيرادات أخرى.[1]

و قد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الميزانية كي ترفع الدخل الوطني إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الميزانية إذا زاد الطلب الكلي على السلع و الخدمات زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافيا لحدوث تضخم نقدي. بيّن "kynes" في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، و آثار الدورات الاقتصادية، التضخم، و الخلل في الاستقرار الاقتصادي، و قد ركّز لحل مشكل البطالة و الكساد على زيادة الطلب الفعّال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل و الاستهلاك، و بعد "kynes" بيّن علماء اقتصاديين آخرين أن تناقض "kynes" يظهر في أن سياسته في الطلب الفعّال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل، و دليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضا لصالح الميل الحدي للادخار، و عليه فإن زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك، كما أن زيادة

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 341.

حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدّية لرأس المال، و عليه فسيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل.

و بصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا، أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص، و من ثم فإن السياسة الميزانية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص و محاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، و ذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعّال في الاقتصاد.

ثانيا: السياسة الميزانية في الدول النامية

لدراسة خصائص السياسة الميزانية في الدول النامية، يجب أولا دراسة مفهوم الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، لأنه مهم جدا في تحديد و بناء السياسة الميزانية.

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية: يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية، و ذلك بسبب ما تعانيه هذه الدول من اختلالات هيكلية في بنيتها الاقتصادية و ضعف سيطرتها على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث تعتمد هذه الدول على إنتاج و تصدير سلعة واحدة من السلع الأولية. و لذلك تختلف أهداف الاستقرار الاقتصادي بهذه البلدان عن البلدان المتقدمة، فمن الخطأ القول أن مضمون الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو المحافظة على التشغيل التام لأن الجانب الأكبر من هياكل الإنتاج غير موجودة في هذه الدول، و من أجل التفصيل أكثر في هذا الموضوع نقوم بمقارنة بسيطة بين الدول النامية والمتقدمة في بعض القضايا: [1]

أ- مشكلة البطالة: في الدول المتقدمة تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي علاج مشكلة البطالة الدورية المرتبطة بالأزمات الاقتصادية، أمّا في الدول النامية فيستهدف الاستقرار الاقتصادي في البحث عن حلول للبطالة الهيكلية المرتبطة بتخلف هياكل الإنتاج.

ب- مشكلة التضخم: تهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي بالبلاد المتقدمة إلى علاج الموجات التضخمية التي تنتج عن الدورة الاقتصادية، أمّا في البلدان النامية فإن مشكلة التضخم ترجع لاختلالات هيكلية و الاعتماد الكبير على العالم الخارجي فيما يتعلق بالمواد الغذائية و رأس المال الأجنبي (التضخم المستورد).

ج- ميزان المدفوعات: إن اختلال ميزان المدفوعات في الدول المتقدمة ليس ناتج عن اختلالات اقتصادية، و إنما ناتج عن العلاقات و المبادلات الكثيرة مع باقي العالم الخارجي، و هو محصلة نهائية لقوى الصراع و المنافسة القائمة بين مختلف الدول و التكتلات الاقتصادية، أما في الدول النامية فإن اختلال ميزان المدفوعات ناتج عن اختلالات

[1] وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية و الاستقرار الاقتصادي، "النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص 150-191.

داخلية بين هيكل الإنتاج الوطني و هيكل الطلب الكلي، و كذلك الاختلال بين قوة الاستهلاك و قوى الادخار، واختلالات بين حجم الاستثمار و مصادر التمويل المحلية.[1]

2- خصائص السياسة الميزانية في الدول النامية: كما رأينا سابقا فالدول النامية تتميز بتدني الدخل الوطني، ومنه تدني في متوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية و الفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، كذلك انخفاض الاستثمار الإنتاجي و ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية....الخ. تتميّز اقتصاديات هذه الدول بضعف و عدم مرونة جهازها الإنتاجي، وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة، و بالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوّي يتمتّع بالكفاية و المرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما، كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز ميزانياتها العامة، و يعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود و كثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة، و إلى نمو الإنفاق العسكري و عدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية و زيادة أعباء الديون الخارجية مما حتّم عليها التمويل بالعجز.

و لما كان بناء جهاز إنتاجي قوّي هو جوهر عملية التنمية، يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابّد و أن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة الميزانية و غيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان، و منه فإن السياسة الميزانية تركز جلّ اهتماماتها في تمويل الميزانية العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة الميزانية مساهمة فعّالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحا للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي. و للإشارة فإن أدوات السياسة الميزانية، كما جاءت في الفكر الكينزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص و الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف في تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة. و لهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار و زيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، و إنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار و تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، قصد تقليل البطالة و الحد من التقلبات في آن واحد. و يكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة الميزانية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عموما، بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية، و قصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التي تفترض تقدمها،

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 71.

مع ضعف الجهاز النقدي بها و عدم استجابة اقتصادياتها كثيرا لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلا، إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كهدف أساس السياسة الميزانية في البلدان النامية. [1]

كما تهدف السياسة الميزانية كذلك في الدول النامية إلى تقليل التفاوت الشّديد في توزيع الدخول و الثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، زيادة الإنفاق العام و ما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطّلة و رفع كفاءتها الإنتاجية، و تقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال. كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في أحداث التنمية الاقتصادية، كما أنها تلعب دورا كبيرا في السيطرة على حدة التقلّبات الاقتصادية التي قد تحدث و تؤثر في عملية التنمية و تعرقل مسارها.

أما المشاكل التي تواجه السياسة الميزانية في الدول النامية بصورة خاصّة فهي عديدة، نوجزها فيما يلي:[2]

أ– عدم توفر جهاز مالي كفؤ قادر على تقدير النفقات العامة وتحديد مصادر الإيرادات العامة، بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي و المالي و الاجتماعي والسياسي لتلك الدول؛

ب– البيروقراطية في الحصول على المال وفي عملية الإنفاق؛

ج– عدم خضوع إعداد الميزانية العامة وإقرارها إلى اعتبارات موضوعية علمية، وخضوعها إلى اعتبارات شخصية مما يؤثر على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة؛

د– ضعف المستوى التأهيلي والتدريبي للقائمين على تطبيق السياسة الميزانية؛

هـ– ضعف الجهاز التنفيذي المشرف على الخطط المالية، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوّة.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 347.

[2] طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص ص 201 – 202.

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة الميزانية

بعدما تناولنا في المبحث الأول مفاهيم السياسة الميزانية و تطوراتها التاريخية بالإضافة إلى أدواتها وكذا ملامحها في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، نحاول في هذا المبحث أن نتطرق لأحد أدواتها و المتمثلة في السياسة الإنفاقية بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنفاق العام

يمكن القول بأن سياسة الإنفاق العام هي الأداة الأساسية للسياسة الميزانية والتي تهدف لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فتقوم الدولة بالتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بزيادة حجم الإنفاق العام فيزداد الطلب الكلي، و من جانب آخر يمكن أن تقوم بتخفيض حجم الإنفاق العام فينخفض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، و هذا كله يكون على حسب الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة. و فيما يلي أهم التعاريف لسياسة الإنفاق العام:

يقصد بسياسة الإنفاق العام " مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله، لتحقيق الاستقرار و التنمية و توجيه النشاط الاقتصادي و علاج مشكلات التضخم و الكساد".[1]

كما تعبر سياسة الإنفاق العام عن "تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل و التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني".[2]

أو هي "البرنامج الإنفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة و هيئاتها المحلية".[3]

و تعرف أيضا "بأنها مجموعة من القواعد و الإجراءات و التعليمات الخاصة بالإنفاق العام وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، فهي عبارة عن الطريقة التي تسعى من خلالها السلطات العامة باستخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي."[4]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 40-41.

[2] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الميزانية العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 133.

[3] حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر، "السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009"، مقال بمجلة (غزي للعلوم الاقتصادية والإدارية)، العدد 25، 2012، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص 190.

[4] مرجع نفسه.

و نجدها تعبّر أيضا عن" ذلك السلوك المالي للحكومة الذي يكون جوهره الإنفاق العام و هدفه تحقيق مجموعة من الأهداف".[1]

ويرتبط مفهوم النفقات العامة ارتباطا وثيقا بالسلع العامة والقطاع العام، ويتمثل الإنفاق العام في "تمويل الدولة لمختلف المجالات والأهداف والإجراءات، والتي تنتج عنها سلع وخدمات عامة تلبي الاحتياجات العامة وخدمة مصالح المجتمع العام. أي أن النفقات العامة تتولد نتيجة ممارسة الدولة لوظائفها وصلاحيتها"[2]. وبهذا تعرف سياسة الإنفاق العام بأنها "عملية سياسية مستمرة بها تقرر الحكومات: أولا الأنشطة التي ينبغي أن تقوم بها الحكومة، وثانيا معرفة الطريقة الأكثر كفاءة لإنتاج مخرجات القطاع العام"[3].

و مما تقدّم فإنه يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام تعبّر عن "**مجموعة الإجراءات و القرارات و التدابير التي تتّخذها الحكومة في مجال الإنفاق العام لتحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معيّنة**"، و من هذا تّتضح ثلاثة حقائق:

- أداة تستخدمها الدولة بزيادة أو تخفيض حجم الإنفاق العام، و تعتبر أحد أهم المحاور الرئيسية للنشاط الاقتصادي و المالي للدولة؛
- مجموعة قرارات و إجراءات و تدابير مالية لفترة معيّنة؛
- التركيز على تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة (أهداف السياسة الميزانية).

[1] عبد المجيد قدّي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[2] ANA-PETRINA Paun and PETRE brezeanu, "theoretical aspects regarding public expenditures", article in (Annals of the University of Petroşani), Economics, 13(1), 2013, University of Petroşani, Roumanie, p 214.

[3] IMF, "Elements of Expenditure Policy and Expenditure Forecasting", Paper prepared for the (Fiscal Analysis and Forecasting Workshop), Bangkok, Thailand, 16-27 june 2014, p1.

المطلب الثاني: أدوات سياسة الإنفاق العام

تعتبر السياسة الإنفاقية العامة أداة من أدوات السياسة الميزانية التي تستعملها الدولة بالاعتماد على مجموعة من التدابير المتعلّقة باستخدام النفقات العامة من أجل التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد للوصول للأهداف المرجوّة، فأدوات السياسة الإنفاقية نابعة من جوهر هذه السياسة من خلال التأثير في النفقات العامة، ومن أهم أدوات السياسة الإنفاقية ما يلي: [1]

أولا: تخفيض أو زيادة الإنفاق العام

يعتبر التأثير في حجم الإنفاق العام سواء بالتخفيض أو الزيادة من أبرز الوسائل التي تستخدمها السياسة الإنفاقية، فيتحدد حجم الزيادة أو التخفيض على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة من جهة، و القيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى. و بالتالي يمكن أن تكون السياسة الإنفاقية سياسة توسعية أو سياسة إنكماشية، وذلك حسب الطبيعة الاقتصادية للدولة، و لكن لا يمكن لأي دولة أن تتعدى مقدارا معيّنا من نسبة الإنفاق، لأن هناك حدود يجب عليها أن تحترمها، و منه لا بّد أن تأخذ في الحسبان تلك الحدود، لأنها إن قامت بتجاوزها سوف تنجّر عليها آثار سلبية وخيمة، و لكن من جهة أخرى، يمكن أن تكون هناك زيادة لا إرادية للإنفاق العام بسبب أوضاع معيّنة في الدولة كالأزمات و الحروب...إلخ، كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بشكل غير مسّطر ومخطط له مسبقا، فمثلا لا يمكن التحكم في النفقات التي توجه لإعادة إعمار الدولة بعد مرور عاصفة بها أو كارثة طبيعية، أو إذا دخلت دولة معينة في حرب ما، فلا يمكن تحديد النفقات العسكرية لهذه الحرب، و بالتالي كل هذه العوامل لا يمكن التحكم فيها، و منه لا يمكن كبح تزايد الإنفاق العام هنا.

و من جانب آخر، لا يمكن للدولة أن تنتهج سياسة إنفاقية انكماشية و لفترة طويلة، لأن ذلك سينعكس عليها بعدة آثار سلبية، حيث أن لكل دولة حد أدنى من حجم الإنفاق لا يمكن لها أن تخرقه بسبب التزامات إنفاقية لا بّد أن تقوم بها، خصوصا ما تعلّق بالنفقات الاجتماعية بكل أنواعها وغيرها من النفقات الأخرى، و التي لا يمكن أن تتخلّى عنها أو تقلل من حجمها مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها، و بالتالي لا بّد للدولة أن تكون دقيقة في تسطير سياستها الإنفاقية و حذرة في استخدام وسائلها، من أجل أن لا تعالج مشكلة بمشكلة أخرى.

ثانيا: إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام

يرتكز المبدأ الأساسي لإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام على الوضعية الاقتصادية للدولة، فهي التي تحدّد كيفية إعادة الهيكلة في البنية الرئيسية للإنفاق العام، فإذا كانت الدولة تعاني من شحّ في مواردها المالية، أي ليست لها إيرادات متنوعة وتمر بوضعية مالية معقّدة، نلاحظ أنها سوف تقوم بإعادة هيكلة نفقاتها على حسب القطاعات ذات الأهمية في سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، و بالتالي تكون إعادة بناء هيكل الإنفاق العام بواسطة مراجعة الأولويات الإنفاقية التي تقوم بها الدولة، و في الغالب ما يتّم هيكلة الإنفاق العام على الشكل التالي:

[1] عبد المجيد قدّي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-191.

- نفقات موجّهة للخدمات العامة؛
- نفقات موجّهة للأمن و الدفاع؛
- نفقات الخدمات الاجتماعية؛
- نفقات الشؤون الاقتصادية؛
- نفقات أخرى.

و من هنا نخلص إلى أن إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة الإنفاقية التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها، بحيث تتحكم في هذه العملية الوضعية الاقتصادية التي تسود الدولة، لذا يمكن القول أن إعادة الهيكلة غير عشوائية بل ممنهجة ومخطط لها حتى تتمكن الدولة من التسيير الفعّال لإنفاقها العام من جهة، و تحقيق الأهداف المسّطرة من جهة أخرى.

و من أجل أن تتم إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام بشكل صحيح كي يحقق النتائج المرجوّة، لا بّد أن يكون وفق المبادئ التالية[1]:

1- إنتهاج مبدأ الأولوية: يرتكز هذا المبدأ على توجيه الأموال إلى القطاعات الهامّة، فالعمل على احترام هذا المبدأ يؤدي إلى حفظ الأموال العمومية من الضياع وتعظيم منفعة استخدامها، بحيث يعتمد هذا المبدأ على تحليل التكلفة والعائد، حيث أن المقارنة بين تحليل التكلفة و العائد يؤدي إلى إختيار أفضل المشاريع و أهم القطاعات بالنسبة للإقتصاد الوطني، لذلك يعتمد فقهاء المالية العامة على الأوزان الترجيحية للأهداف المرجوة و الآثار المباشرة لكل هاته المشاريع، من أجل ترتيب القطاعات حسب أفضليتها في تحقيق المصلحة العامة، و بذلك يتم إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام.

2- توفر المعلومات المالية: من أجل القيام بإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام، لا بّد أن تتوفر جملة من المعلومات الضرورية عن الموارد المالية المتوقعة وعن أوجه الإنفاق المختلفة، و يشترط في هذه المعلومات أن تكون معالجة و دقيقة قدر الإمكان، لكي تكون قابلة للاستعمال، و بالتالي تسمح هذه المعلومات من التأكد من اتجاهات حركة الإيرادات و النفقات مستقبلا، أي أن المعلومات تساعد على تحقيق المبدأ الأول، بحيث يمكن من خلالها القيام بالترتيب وهيكلة النفقات العامة على حسب القطاعات.

3- ضمان تحقيق المردودية للنفقات: يجب أن تحقق النفقات العامة أهدافها المرجوّة، بحيث يجب أن تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عن النفقة العامة سواء كانت مردودية اقتصادية أو اجتماعية، أي أن تكون هاته المردودية جيّدة تعكس قيمة الأموال التي أنفقتها الدولة من أجل توفير السلع و الخدمات، وقد تتمكن الدولة من تفادي النفقات الإضافية الكبيرة من خلال العمل على جودة السلع والخدمات.

[1] عبد المجيد قدّي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 191.

بالإضافة إلى هاتين الأداتين، هناك أداة أخرى يمكن إضافتها إلى أدوات سياسة الإنفاق العام، هي:

ثالثا: الإنفاق الجبائي

أستعمل مصطلح الإنفاق الجبائي لأول مرة من طرف البروفيسور"Stanley Sorrey" سنة 1967 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرّفه على أنه "برنامج حكومي قائم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية، عوض تقديمها عن طريق نفقات عامة مباشرة".[1]

و وفقا لهذا فإن الإنفاق الجبائي هو أداة من أدوات سياسة الإنفاق العام غير المباشرة، تتدخل بها الدولة لفائدة فئة معينة من المكلفين بالضريبة والذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية و المالية و قوانين الاستثمار، تهتم هذه الأداة بتشجيع العرض من السلع والخدمات من خلال التّركيز على تحسين ظروف العمليات الإنتاجية، حيث تكمن الفكرة الرئيسية من هذه الأداة في تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج و منه العمل على تشجيع زيادة الإنتاج للحصول على نمو متزايد من مستوى الدخل الوطني.

المطلب الثالث: ضوابط وحدود سياسة الإنفاق العام

نوّد أن نتعرف في هذا المطلب على أهم العوامل و الضوابط المحدّدة للسياسة الإنفاقية للدول حتى نصل للرشد والحجم الأمثل في صرف النفقات العامة، مع إبراز أهم الاتجاهات الحديثة لتعزيز كفاءة الإنفاق العام.

أولا: ضوابط سياسة الإنفاق العام

يقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتّم الاستناد إليها في إقرارها، والتي تحدد النوع و الحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم و يزيد من مشروعيتها اقتصاديا و اجتماعيا.[2]

1- ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، و يعتبر هذا الضابط قديما في الفكر الاقتصادي و محل اتفاق بين الاقتصاديين التقليديين و الحديثيين.[3]

و يعتبر ضابط المنفعة أمرا منطقيا، كونه لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع و المزايا المترتبة عنها و يتحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة إذا وجهت النفقة العامة إلى جميع أفراد المجتمع دون اقتصارها على بعض الأفراد أو توجيهها للمصالح الخاصة بهم، و المنفعة تتعدد سواء كانت منفعة اقتصادية أو اجتماعية.

[1] محمد بن عزّة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصّص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص 104.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[3] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص 51.

و فكرة المنفعة العامة و تحديدها تنطوي على صعوبات كبيرة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النفقات لها آثار عديدة اقتصادية كانت أو اجتماعية، ظاهرة أو مخفية، حاضرة أو مستقبلية، و في هذا الصدد نورد اتجاهان رئيسيان حول تحديد و قياس المنفعة: [1]

– الاتجاه الشخصي: يرى أنصار هذا الاتجاه، أن قياس المنفعة في الإنفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولّد عن الإنفاق العام و الناتج المتولّد عن ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد، و يأخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعيا.

– الاتجاه الموضوعي: يرى أنصار هذا الاتجاه، أن المنفعة في الإنفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي و الزيادة المحقّقة في الدخل الوطني، إذ أنه إذا كان هناك زيادة في الدخل الوطني مرافقة للزيادة في النفقات العامة، فيمكن القول أنها نفقات نافعة، ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا أنه يأخذ عليه اهتمامه فقط بالمنفعة الاقتصادية دون الاجتماعية.

2– ضابط العقلانية الاقتصادية: و نعني به الرشادة و حسن التسيير و إدارة الأموال العمومية، وهذا لا يعني تقليص النفقات العامة و الحد منها بشكل لا تتحقق معه الأهداف المراد الوصول إليها، و إنما يعني حسن و كفاءة استخدام الموارد المالية، بحيث يتجنب أي استغلال لها في غير محله يتنافى و العمل وفق قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة، وتوفر العقلانية في تسييرها بحيث ينتج عن ذلك منفعة تبرر وجود النفقات العامة.

و الواقع أن عقلانية و ترشيد النفقات العامة يكون من خلال محاولة تحقيق أكبر نفع ممكن للمجتمع من خلال زيادة كفاءه هذا الإنفاق من جهة، ومن جهة أخرى محاولة تحقيق توازن بين النفقات العامة المراد تحقيقها و أقصى ما يمكن تخصيصه من موارد مالية كاعتماد مالي لها.

3– ضابط المرونة: و هو من الضوابط التي بدأت تشغل حيّزا كبيرا في مجال النفقات العامة، خاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية و حتى السياسية، بحكم أن لها تأثيرا مباشرا و غير مباشر على حجم النفقات العامة و هو ما يستلزم تمتع هذه الأخيرة للمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات.

لكن مرونة النفقات العامة تكون من إطارها الإيجابي و ليس من إطارها السلبي[2]، إضافة إلى كونها خاضعة إلى ضوابط أخرى متكاملة فيما بينها، فالعمل وفق مبدأ المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة و بالأوجه المحدّدة لها، فمرونة النفقات العامة لا تكون فقط في حجمها و إنما أيضا في الأوجه الموجّهة لها، والتي قد يحصل تعارض فيها في وقت أزمة أو ما شابه ذلك، عندها يأخذ بمبدأ الأولوية في تحقيق الأهداف و الذي يستلزم تمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية أي مرونة الموارد المالية وقدرتها على الانتقال من قطاع إلى آخر.

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص40.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 116.

4- ضابط الإنتاجية: و يقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية و بالذات الإنتاجية[1]، منها و تبرز أهمية الأخذ بهذا المبدأ و ضرورة الاستناد إليه في الدول النامية بشكل خاص، و ذلك نظرا لحاجتها الماسّة لزيادة تطوير جهازها الإنتاجي و ذلك بتطوير أنشطتها الاقتصادية وزيادة درجة تنوعها وكفاءتها الإنتاجية، و ذلك من خلال التوسع في النفقات العامة التي تتضمن تحقق ذلك و بما يقود الاقتصاد إلى النمو.

5- ضابط العدالة: و تكون العدالة في النفقات العامة بما يتصل بتحقيقها في توزيع العبئ على من يتحملها، حيث تحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي يتم تحصيلها لتمويل هذه النفقات العامة، و ذلك بالشكل الذي يستند إلى القدرة على الدفع لكل فرد مكلّف، و كذلك تحقق العدالة في توزيع الخدمات و المنافع العامة بحيث لا توجه لفائدة فئات معيّنة دون غيرها، و لكن في إطار توجيه هذه النفقات لخدمة كل فئات المجتمع مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأقل دخلا بدرجة أكبر وبالشكل الذي يرفع معه دخول هذه الفئات من خلال الإعانات المقدمة لهم، أو من خلال الخدمات التي تساهم في الرفع من دخولهم الحقيقية أو من خلال الإنفاق على الخدمات التي تساهم في تطوير قدراتهم التعليمية و الصحية و من ثم التأثير على إنتاجيتهم في الاقتصاد، مما يسمح بتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخول وتقليل التفاوت و الطبقية في المجتمع.

و توفر هذه الضوابط على النفقات العامة لا يكون إلا بتوفر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيّد بهذه الضوابط، و هذه الوسائل كي يحسن استخدامها يتعيّن وجود إطار و بيئة من التشريعات و القوانين، و بعد ترسيخ هاته القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية. و يمكن أن تمارس الرقابة على الإنفاق العام ثلاث جهات، هي: الإدارة؛ الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصّصة. وبذلك تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة:[2]

- الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية، بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ، إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة، وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة هنا رقابة سابقة على الإنفاق.

- الرقابة السياسية (البرلمانية): وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية حيث يقتصر دور البرلمان على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة، وإنما يمتد أيضا إلى حجم الإنفاق العام وتخصيصه، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية، وعند اعتماد الحساب الختامي.

- الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة، مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة، وتتولى التأكد أن جميع عمليات الإنفاق العام قد تمت على الوجه القانوني، وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها. مثلا: يتولى هذا

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 55- 64.

النوع من الرقابة في مصر الجهاز المركزي للمحاسبات، وفي فرنسا محكمة المحاسبات، وفي الجزائر المجلس الأعلى للمحاسبة.

ثانيا: حدود سياسة الإنفاق العام

لا تعدو النفقات العامة أن تكون في جوهرها سوى مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل الوطني لتقوم هي بإنفاقها إشباعا للحاجات العامة. و هنا يثور التساؤل عما إذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل الوطني لا يصح للدولة تجاوزها وهي بصدد تحديد النفقات العامة، و هو الأمر الذي يمكن أن يضع حدودا لهذه النفقات لا يمكن تعديها، أو حجما لا يجوز أن تزيد عليه. و قد حدد بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين نسبا معينة من الدخل الوطني (تتراوح ما بين 5 % و25 %)، رأوا أنه لا يصح للدولة تجاوز هذه النسب. إلا أنه يأخذ على هذا المنطق جمود النسبة التي يحددها وتجاهله للظروف الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد الوطني لدولة معينة عن غيره من الاقتصاديات، والتي تختلف من فترة إلى أخرى في نفس الدولة[1]. و الواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو حدوده في مكان أو زمان معينين إنما يتوقف على مجموعة من العوامل، لعل أهمها:

1- العوامل المذهبية: يخضع تحديد ما يعتبر حاجة عامة والتي تقوم الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام لحد كبير للعوامل المذهبية التي تسود النظم الاقتصادية السائدة في الدولة: فردية أو تدخلية أو جماعية: [2]

أ- المذهبية الفردية: ترك الأفراد أحرارا في إقامة وتنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم، يقتصر دور الدولة على القيام بمهام "الدولة الحارسة" مما يترتب عليه قلة حجم النفقات العامة ونسبتها للدخل الوطني من ناحية وقلة أنواعها من ناحية أخرى.

ب- المذهبية التدخلية: الحاجة إلى الإنفاق العام لا تكف عن التزايد لمواجهة النمو المستمر في دور الدولة وبالتالي ازدياد حجم وتنوع النفقات العامة.

ج- المذهبية الجماعية: تملك الجماعة لأدوات الإنتاج وتولي الدولة نيابة عنها بكافة أوجه النشاط الإنتاجي بالإضافة إلى القيام بوظائف الدولة التقليدية، فإن دور النفقات العامة تزداد أهميته إلى أقصى حد وبالتالي لابد أن يزداد حجم النفقات العامة وترتفع نسبتها إلى الدخل الوطني.

2- العوامل الاقتصادية: يعبّر مستوى النشاط الاقتصادي عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة أو بمعنى آخر درجة الاستقرار الاقتصادي. و لهذا يمكن التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي بشكل مبسط بأنه اقتصاد في حالة ركود أو في حالة تضخم، و بالإمكان إدراك العلاقة بين حجم الإنفاق العام و حالة النشاط الاقتصادي من خلال صور العلاقة بين النفقات العامة و الطلب الفعلي.

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 85 - 86.

[2] نفس المرجع، ص ص 86-87.

فالطلب الفعلي الكلي في الاقتصاد يتمثل في طلب كل من الدولة و الأفراد سواء على سلع الاستهلاك أو سلع الاستثمار، ولهذا فإن النفقات العامة تشكل ذلك الجزء من الطلب الفعلي الكلي المتعلق بطلب الدولة، و من ذلك نستنتج أن هناك علاقة وثيقة جدا بين النفقات العامة والطلب الفعلي الكلي، و بمعنى آخر أن بإمكان النفقات العامة أن تؤثر بشكل ملموس في مستوى هذا الطلب.

و الآن يصبح من اليسير بحث أثر مستوى النشاط الاقتصادي على حجم النفقات العامة، ففي حالة الرّكود الذي يتمثل ببساطة في انخفاض مستوى الطلب الفعلي الكلي مقارنة بالمعروض من السلع و الخدمات، فإن هذا الوضع يتطلب رفع مستوى الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل و يقضي على البطالة، و هذا يكون من خلال زيادة حجم النفقات العامة.

أما في حالة التضخم، أين يكون هناك ارتفاع في مستوى الطلب الفعلي عن حجم المعروض من السلع و الخدمات (التي تترجم عادة بارتفاع الأسعار)، فإن الأمر يتطلب إنقاص الطلب الفعلي في الاقتصاد إلى ذلك المستوى الذي يتناسب مع حجم العرض الكلي، أي بتخفيض حجم الإنفاق العام بذلك القدر المطلوب تخفيضه من الطلب الفعلي الكلي.

و نخلص من كل ما سبق، إلى أن لمستوى النشاط الاقتصادي أثرا في تقرير حجم النفقات العامة، بحيث أن حالة النشاط الاقتصادي تملي على الإنفاق العام أن يتحدد وفق حجم ينسجم مع هذا المستوى، بحيث يضمن في النهاية تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك بأن لا يعاني الاقتصاد لا من التضخم الحاد و لا الركود المدقع. [1]

و بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية المتعلقة بمستوى النشاط الاقتصادي، فإن حجم النفقات العامة يتأثر أيضا تبعا لطبيعة البنيان الاقتصادي، أي تبعا لدرجة التقدم و التخلف، فيزداد عادة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، و ذلك نظرا لاتساع نطاق الدولة و نطاقي الخدمات و الدخل الوطني بمقارنة كل منهما بالأخرى.

3- العوامل المالية: يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناءً على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تكفل تغطية هذه النفقات. وإذا كانت الدولة تتمتع عادة في تدبير موارد ماليتها العامة بمقدرة أوسع مما يتمتع بها الأفراد في تهيئة ما يلزم لتمويل ماليتها الخاصة، فإنه يجب أن لا يفهم من ذلك أن الدولة في استطاعتها أن تغالي في تقدير الإنفاق العام اعتمادا على سلطتها العامة من خلال ما تستطيع أن تمارس من سلطات الجبر في الحصول على الإيرادات، و هناك حدود تحد من قدرة الدولة من ناحية الطاقة المالية الوطنية. هذه الحدود تكمن فيما يعرف بالمقدرة المالية للدخل الوطني، والتي تتمثل في مقدرته على تحمل العبئ المالي الذي يستلزمه نشاط الدولة. [2]

كما تعتمد المقدرة المالية للدولة بشكل أساسي على كل من المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية)، وكذا المقدرة الاقتراضية (قدرة الدولة على الاقتراض العام)، كما يلي:

[1] عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، الأردن، 2008، ص ص 111-113.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 91.

أ- المقدرة التكليفية: يقصد بالمقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني قدرة الاقتصاد أو الدخل على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية الوطنية (المستوى الكلي)، أما المقدرة التكليفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي(المستوى الجزئي) ويتوقف ذلك على دخله و طرق استخدامه[1]. وكلما زادت مقدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي كلما زادت النفقات العامة على اعتبار أن الضرائب مصدر رئيسي لتمويلها [2].

ب- المقدرة الاقتراضية للدولة: تتعلق بمدى قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة عن طريق الاقتراض سواء من مصادر داخلية أو خارجية، و تتوقف هذه المقدرة على عاملين أساسيين هما: حجم الادخار الوطني الذي يعتمد بدوره على ما هو مخصص للاستهلاك، أي كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك قل الادخار و قلت معه المقدرة الاقتراضية والعكس صحيح، وكذا على توزيع الجزء المدخر بين الاقتراض العام والخاص، حيث يحدث تنافس بين الدولة والقطاع الخاص على الأموال المعدّة للإقراض (المدخرات)، فإذا كانت فرص الاستثمار مربحة تنساب المدخرات إلى القطاع الخاص، أما إذا كان العكس فتزداد الفرص أمام الدولة في جذب المدخرات على شكل قروض عامة[3].

وتجدر الإشارة أن للقروض العامة تأثير كبير على الإنفاق العام، ففي دراسة لـ Mahdavi سنة 2004، وجد أن لعبئ الديون الخارجية تأثيرا كبير على النفقات العمومية في 47 دولة نامية خلال الفترة 1972-2001، بحيث أثرت القروض الخارجية في تخصيص الميزانية وتكوين النفقات العامة لصالح مدفوعات أسعار الفائدة وتقليص النفقات الاجتماعية (سلع وخدمات)، مع انخفاض حجم الإنفاق الرأسمالي العام.[4]

[1] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003 ، ص 147.

[2] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[3] سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011، ص 81.

[4] GLENDA Maluleke, "The Determinants of Government Expenditure: Analysis of the Empirical Literature from 1995 To 2016", article in (Acta Universitatis Danubius Œconomica), Vol 13, N° 2, 2017, Universitatis Danubius, Romania, pp 212-219.

المطلب الرابع: الاتجاهات الحالية لإصلاح سياسة الإنفاق العام

في ظل شحّ الموارد و محدوديتها وجب الاهتمام بكيفية الإنفاق و طرقه، و هذا ما يفسر الاتجاه الدولي البارز نحو تحديث و إصلاح أنظمة الميزانية العامة، و تطوير طرق و أساليب تسيير النفقات العامة، من خلال محاولات وتجارب سجلتها دول كثيرة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، أغلبية الدول الأوربية، أستراليا، كندا، كوريا، الأرجنتين، الشيلي، المكسيك، جنوب إفريقيا، و حتى بعض الدول النامية والعربية* (لبنان، المغرب، ماليزيا) وغيرها، بتبنيها لأطر تشريعية وتنظيمية حديثة و متطوّرة في مجال ماليتها العامة، و نذكر منها: مبادرة نيوزلندا في 1994 من خلال قانون fiscal responsability act، بلدان L'OCDE من خلال Le traité de Maastricht، أستراليا في 1996 من خلال Charte de L'honnêteté budgétaire، وفرنسا من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في 2006، و الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قانون الأداء و نتائج الحكومة سنة 1993 وبرنامج إدارة الرئيس سنة 2001، و ذلك في إطار سعيها لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام المال العام[1].

أولا: كفاءة سياسة الإنفاق العام

يمكن تبسيطه و اختصاره وفق العناصر التالية:

1- مفهوم كفاءة سياسة الإنفاق العام: إذا اقتصرنا الأمر على كفاءة الإنفاق العام، فإنه يعني ذلك الإنفاق الذي يتّصف بالعقلانية و النجاعة والفعّالية والشفافية، فيكون معقولا بمعنى أن يوضع في إطار عمل الاقتصاد الكلّي الذي يؤمن توافق مستوى الإنفاق مع أهداف الحكومة على صعيد السياسة النقدية و الخارجية و استدامته على المدى الطويل، و هو ما يتطلب من الحكومات أن تحسّن تخصيص الموارد العامة بين القطاعات المختلفة وفئات الإنفاق بطريقة تعكس أولويات سياساتها بما فيها التنمية المستدامة و التطور البشري و الاجتماعي، و أن يكون ناجعا، بمعنى أن يحقق أقصى ناتج مقابل مجموعة محدّدة من المدخلات، كما يجب أن يكون فعّالا بمعنى أنه يدعم التحقيق الناجح

* و الجزائر على غرار هذه الدول، ونتيجة للعيوب الكثيرة التي تشوب نظامها الميزاني الحالي، والتي تحول دون تحقيق الحكومة لأهدافها وسياساتها، تولت مشروعا مهما لتحديثه بغية الالتحاق بالاتجاهات الدولية الحديثة لتسيير الميزانيات العامة، ويتمثل محور مشروع تحديث نظام الميزانية (MSB) أساسا، في الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج في تسيير النفقة العمومية، وقد حدد التاريخ النهائي لتطبيق أساليب الإصلاح على الميزانية العامة بتاريخ 2012.

[1] عبد السلام زايدي و فاطمة مفتاح، "أهمية تطوير أساليب الإنفاق العام – عرض تجارب دولية-"، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول (البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في التغيرات الإقليمية والدولية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 21- 22 نوفمبر 2012، ص ص 2- 9.

لأهداف الحكومة، بالإضافة إلى كونه ناجعا و فعّالا، يجب أن يكون شفّافا و مطابقا للقوانين و الأنظمة ذات الصلة، و أن يتم مع الضوابط و الموازين المناسبة لتأمين الاستقامة المالية[1].

2- دعم المراجعة لأجل تعزيز كفاءة سياسة الإنفاق العام: مراجعة الإنفاق هي عملية دورية تهدف إلى قياس مدى اقتراب الإنفاق العام من مستوياته المثلى من ناحية وقعه على الإطار الاقتصادي الكلي، و من ناحية نوعية وكمية الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، و تأخذ بعين الاعتبار القيود المالية الموضوعية، و يؤدي هذا القياس إلى المفاضلة بين السياسات الميزانية الممكنة على ضوء حجم هامش التحرك المتوفر ضمن الإطار المالي القائم، كما يساعد في تحديد الانحراف عن الأهداف المسّطرة، و من ثمة يمكن من المساءلة، مما يساهم مستقبلا في تحقيق أكبر عائد من ذلك الإنفاق، بما يحقق في النهاية ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه الوجهة الصحيحة. وقد اعتادت وزارات المالية في الدول المتقدمة أن تقوم بهذه العملية في حين دأب البنك الدولي على إجراء مراجعات للمالية العامة للدول المرتبطة باتفاقات تعاون معه، و منذ فترة برز توجه يدعو إلى القيام بهذا العمل بالتعاون مع السلطات والإدارة في البلد المعني، ويأتي هذا التدريب ضمن هذا السياق، فالأخصائيين المحليين هم من جهة أكثر قربا و تحسسا لواقع بلدانهم، و هم من جهة أخرى أقدر على وضع هذا العمل في إطار الاستمرارية و الديمومة خاصة و أن مشاركتهم تعني انتقالا مستداما للخبرات.[2]

و تندرج عملية مراجعة الإنفاق العام وفقا لمرحلتين، الأولى **تحليل الميزانية** حيث يهدف هذا الإجراء إلى تبيان مدى اقتراب الإنفاق العام من مستوياته المثلى و ذلك من خلال زاوية الاقتصاد الكلي و زاوية تقديم الخدمات، وعملية التحليل هذه تشمل حجم و مكونات الميزانية، مع ما ينتج عنهما من انعكاس على صعيد مردود الإنفاق العام، و يتم تقييم مردود الإنفاق من ناحية ملائمة مستوى و تأثير الخدمات العامة، و من ناحية وقعه و بلوغ النتائج المرجوّة بغض النظر عن حجمه ومكوناته، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة **التوصيات حول سياسات النفقات والإيرادات العامة،** حيث تسمح المرحلة السابقة باستخلاص عبر و توصيات حول سياسات النفقات و الإيرادات العامة، يتبعها توصيات حول السياسات الهيكلية و القطاعية، تشمل البعد المؤسساتي و التشريعي، البعد الاقتصادي (سياسات الأسعار، السياسات الضريبية ...)، البعد الهيكلي (إعادة تنظيم هيكلة العلاقات والعمل بين القطاع العام والخاص، التخصيص ..).

و تتطلب مراجعة الإنفاق تكوين و إدارة قاعدة معلومات تدرج فيها الإحصائيات الخاصة بالنفقات، حتى يتم تحليلها فيما بعد و استخراج النتائج التي تساعد على المراجعة و قياس المردود و الفاعلية.

---

[1] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصّص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص ص 96-97.

[2] باولو زكريا بوحبيب، مدخل إلى مراجعة الإنفاق العام ، مبادئ وأهداف، البنك الدولي، واشنطن، ص 4.

كما تتطلب مراجعة الإنفاق العام تحديد ما يجب أن يتضمنه الإنفاق العام، وتحديد كيفية تحقيق هذا التضمين، وتصّح هذه العملية للنفقات المقررة، كما للنفقات المحققة، علما أن الأخيرة تبقى الهدف الأساسي للتحليل، ومن المفيد فيما بعد إجراء عملية تحليل مقارن بين الأرقام المقررة في الميزانية و الأرقام المحقّقة، فإذا كان هناك تباين كبير ما بين المقرّر والمحقّق، فهذا يثبت أنه هناك انحراف في تحقيق السياسة الإنفاقية لأهدافها، ومن ثمة وجب مساءلة المتسببين أو القائمين على ذلك.

3- كفاءة سياسة الإنفاق العام من خلال قياس مردوديته: نعني بقياس المردودية مقارنة قيمة الإنفاق بمخرجاته، أو بمعنى آخر مدى تحقق الأهداف المسطرة من الإنفاق (إنتاجية الإنفاق العام)، ويرتكز تقييم المردود على مؤشرات كمية ومجموعة من النسب تربط المدخلات بالمخرجات، ويعني هذا الربط، أن أي تحسن في مردود الإنفاق ينجم عنه، إما عن زيادة المخرجات أو عن خفض المدخلات، ومن أهمية زيادة الإنتاجية أنها تسمح بخفض المدخلات بدون المساس بالمخرجات.

ويمَكن قياس مردودية الإنفاق من اكتشاف الانحرافات عند تنفيذه، و الذي ينتج في بعض الأحيان عن قصور في الإدارة المعنية بالإنفاق، أو وجود إهدار أو اختلاس للمال العام، و هو ما يسمح فيما بعد بمحاسبة المتسببين في ذلك، و مساءلتهم عن عدم تحقيق النتائج المطلوبة من صرف المال العام، و اتخاذ الإجراءات المناسبة في مثل هذه الحالات حتى يتم الحفاظ على موارد الدولة مستقبلا.

و يجري اعتماد نوعين من المؤشرات و النسب عند مقارنة مردود الإنفاق العام:

أ- المؤشرات العامة: تسمح بتقدير مردود الإنفاق العام على مستوى البلد عن طريق ربط الكلفة بمؤشرات بنيوية كالناتج المحلي، و السكان و المساحة، ويمكن زيادة دقة المؤشرات العامة عن طريق إدراج خصائص البلدان في العملية الحسابية، كاختلاف التركيبة العمرية مثلا.

ب- المؤشرات الخاصة: فهي التي تسمح بالقياس الفعلي للمردود إذ تتضمن مقارنة الإنفاق بمخرجاته المباشرة، وقد تتضمن هذه المؤشرات ربطا لكلفة المدخلات و حجم المخرجات، كاحتساب نسبة بين الإنفاق على التعليم وعدد التلاميذ، أو عدد التلاميذ الناجحين، و يمكنها أيضا أن تتضمن ربطا كميا للمخرجات و المدخلات، كنسبة الأساتذة إلى عدد التلاميذ أو نسبة أسرة المستشفيات إلى عدد حالات الاستشفاء.

و نشير في الأخير، إلى أنه في إطار ترشيد الإنفاق هناك اتجاه للعديد من الدول إلى تطبيق ميزانية البرامج والمحاسبة عن الأداء بدلا من ميزانية الاعتمادات، وتمثل ميزانية الأداء أسلوبا لتقسيم الميزانية دعت إليه الحاجة إلى ترشيد الإنفاق العام وتحقيق المزيد من رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وذلك من خلال تطوير أساليب الرقابة بحيث تقوم على تحديد الوظائف التي تبرر الحصول على الاعتمادات، و تقسيم الوظائف إلى برامج و إعداد تقارير عن الأداء بما يمكن من متابعة الإنجاز، و يعتبر ذلك من متطلبات ترشيد الإنفاق العام، إذ يمكن من التحقق من مدى الكفاءة و الاقتصاد في استخدام الموارد.

و يعتمد هذا الأسلوب الجديد في إعداد الميزانية على تحديد الأهداف من الإنفاق ثم تحديد المعايير الخاصة بتقييم الأداء و التأكد من تحقيق الهدف من الإنفاق، كما تهدف ميزانية البرامج و المحاسبة عن الأداء إلى تعظيم حجم وجودة الخدمات العامة، و رفع فاعلية و جدوى الإنفاق العام و الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، ترشيد تكاليف إنجاز برامج النشاط الجاري و تكاليف المشروعات الاستثمارية، اختيار أفضل بدائل التنفيذ الأقل تكلفة والأعلى فاعلية، الكشف عن الطاقات العاطلة بمراكز المسؤولين المختلفة و تحقيق الرقابة على فاعلية برامج النشاط التي تقوم بتنفيذ الميزانية في تحقيق الأهداف لخطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و استقصاء و تحليل أسباب الانحرافات في تنفيذ برامج النشاط و في معدلات الأداء المصاحبة للميزانية[1].

ثانيا: أهم مجالات عملية ترشيد سياسة الإنفاق العام

هناك العديد من البنود التي تمسها عملية ترشيد الإنفاق العام نذكرها بإيجاز فيما يلي: [2]

1- ترشيد الرواتب والأجور: يعتبر بند الرواتب والأجور من البنود التي تأخذ حصة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، لذلك فإن عملية ترشيد هذا البند سوف يساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الميزانية العامة للدولة، و ترتكز معالجة بند الرواتب والأجور على نقطتين أساسيتين وهما:

أ- إن مواصلة الدولة بإنتهاج سياسة الالتزام بتوظيف الخريجين و هو ما يعرف بالتوظيف الاجتماعي بدون وجود حاجة فعلية لذلك، سيؤدي إلى ظهور ظواهر سلبية في الاقتصاد كالبطالة المقنعة وتدني إنتاجية العاملين.

ب- القيام بتخفيض حجم الرواتب و الأجور من خلال تجميد الأجور أو القيام بتسريح الموظفين سيتولّد عنه آثار سلبية من الجانب الاجتماعي من خلال زيادة معدلات البطالة، وانخفاض مستوى الطلب الكلي لأن حجم الإنفاق المخصص للرواتب والأجور يمثل مكونا رئيسيا له.

و يتم ترشيد الإنفاق العام في هذا البند كما يلي:

أ- إلغاء الوظائف الشاغرة خاصة تلك الوظائف الزائدة عن اللّزوم.

ب- القيام بإعادة توزيع الموظفين و الوظائف بين الأجهزة الحكومية و الإدارات و الأقسام على حسب الحاجة فيها.

ج- الاستعانة بالآلات و الأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من عدد العاملين وتكون بديلة لهم وأكثر كفاءة في العمل.

د- تخفيض أعداد الموظفين في الإدارات الحكومية.

2- ترشيد النفقات الاستثمارية: تعتبر النفقات العامة الاستثمارية من النفقات التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية، خصوصا عندما يتم توجيهها إلى مجالات البنية التحتية، فكل إجراء لترشيد الإنفاق العام لا يجب أن يؤثر

[1] نرمين طلعت غالي، موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء ودورها في تطوير العمل الإداري وتطبيق نظم الجودة الشاملة، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، المجلد الأول للبحوث المالية، مصر، 2007، ص4.

[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 401.

على معدل الإنفاق العام الاستثماري أو على إنتاجيته و من أهم الإجراءات و التدابير المفتوحة لعملية الترشيد في هذا البند ما يلي:

أ– القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية و الهامّة جدا و تأجيل إنجاز المشاريع الأقل أهمية.

ب– تقديم الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف و التي تدّر عائد مالي.

ج– القيام بدراسات دورية للبرامج والمشاريع الحكومية و إعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات و تقييمها، وبعد ذلك يتم تخفيض الاعتمادات المالية للمشاريع التي تكون منخفضة النفع أو يمكن إلغائها عندما لا يكون العائد متناسب مع التكاليف، أو عندما تكون كفاءتها الإنتاجية غير عالية لا ترقى للمستوى المقبول.

د– تعزيز الرقابة المالية على عمليات الصرف خصوصا ما يتعلق بالتكاليف و المشتريات.

هـ– الدراسة المعمّقة للأسباب المؤدية لوقوع المؤسسات العامة في خسائر كبيرة، و انتقال هذه المؤسسات إلى مرحلة الاعتماد على التمويل الذاتي. و من أجل تجنّب هذا المشكل الذي تقع فيه المؤسسات العمومية، يجب:

- إيجاد حلول لمشكلة العمالة الفائضة التي تزيد من أعباء هذه المؤسسات.
- الاعتماد على اليد العاملة المؤهلة التي تكتسب خبرة عالية.
- إعادة النظر في سياسة التسعير التي تنتهجها المؤسسات العامة.
- ترك المجال لهذه المؤسسات بأن تحتفظ بجزء من أرباحها وذلك من أجل القيام بعمليات الإحلال و التجديد و الصيانة الضرورية لمواصلة العمل و تطويره.

3– ترشيد النفقات التشغيلية: من أهم النقاط الأساسية التي يجب الاعتماد عليها في ترشيد النفقات التشغيلية ما يلي:

أ– الاستغناء عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية و التي تكون ثانوية و غير هامة بالنسبة للأعمال الأساسية للدولة.

ب– القيام برفع المدة الزمنية لاستعمال الأجهزة و الآلات و الأثاث و السيارات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة توفير الصيانة اللازمة لها والمحافظة عليها.

ج– القيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية و المشاركة فيها.

د– البحث عن كيفية تخفيض إيجارات المباني التي تستأجرها الدولة إلى أقل مستوى، و دراسة إيجاد بدائل أخرى بتكاليف أقل.

هـ– ومنه لا بد من ترشيد الإنفاق العام في كل هذه الجوانب من أجل التقليص من حجمه لتخفيض عجز الميزانية العامة.

و مما سبق نلاحظ أنه من أجل نجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام لابّد أن تطبق وفق الضوابط السالفة الذكر، إضافة إلى ذلك يجب وضع معايير معيّنة لابد من احترامها، و من أبرزها ما يلي: [1]

أ– لابّد أن لا يفوق معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ب– السعي و العمل من أجل الوصول لحالة يكون فيها الصرف في مجال الإنفاق العام الجاري متعادلا مع الإيرادات الجارية لدولة، و إن أمكن زيادة حصيلة الإيرادات الجارية على مقدار الإنفاق الجاري من أجل الوصول لتحقيق فائض جاري يحول إلى الإنفاق الاستثماري.

و من أجل الوصول لتحقيق الهدفين السابقين يتوجب رسم برنامج دقيق للتقشف يمكن من خلاله مواجهة كل صور التبذير والإسراف في بنود الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، ويكون ذلك من خلال القيام بعملية الترشيد في البنود سالفة الذكر.

ج– يجب أن تمّس عملية الترشيد معالجة مشكلات القطاع العمومي و السعي قدما من أجل رفع إنتاجيته وأداءه بصورة تؤدي بالمشروعات التي تملكها الدولة بالاعتماد على نفسها في التمويل، و بالتالي لا تكون هذه المؤسسات سببا في تفاقم العجز في الميزانية العامة للدولة، ومنه لابّد من إعادة النظر في السياسات اتجاه هذه المؤسسات العمومية، خصوصا ما تعلق بكل الجوانب المحيطة بها.

و مما سبق يتبين لنا مدى أهمية ترشيد الإنفاق ومساهمته في علاج عجز الميزانية العامة للدولة، لأنه يمس البنود الرئيسية للإنفاق العام، التي تعتبر من البنود المساهمة في توسع عجز الميزانية العامة للدولة، و يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المرتكزات الأساسية التي ركز و اعتمد عليها المنهج التنموي في علاج عجز الميزانية العامة للدولة، الذي يعتمد على السياسات و الإجراءات التي تعالج العجز وفي نفس الوقت الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية. حيث لا بّد أن لا يفوق معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الميزانية العامة في العالم الثالث، دار سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992، ص 255.

المبحث الثالث: ماهية النفقات العامة و أسباب تزايدها

بعدما تطرقنا للسياسة الميزانية للدولة بشكل عام، و للسياسة الإنفاقية كأحد أدواتها بشكل خاص، يمكننا الآن الحديث عن النفقات العامة بحد ذاتها بشيء من التفصيل (تطوّرها عبر الفكر الاقتصادي، تعريفها، أهم العوامل المسبّبة لتزايدها، طرق تمويلها ... إلخ).

تبعا لما جاء به "Richard Musgrave[*]" سنة 1959، فإن توجد ثلاثة وظائف رئيسية للنفقات العامة[1]: تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد، إعادة توزيع الدخول، تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحقيق هذه الوظائف مرتبط بشكل كبير بالاختيار الأمثل لـ: نوعية النفقة العامة، طريقة تمويل النفقة العامة. فماهي النفقة العامة بالتحديد؟.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة

يشكل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو انسحابها واحدا من القضايا الحسّاسة والجدلية والتي لاتزال تحتل مساحات هامة للدراسة والنقاش بين الاقتصاديين عبر الزمن، بحيث تطور دور الدولة من حارسة إلى دولة منتجة إلى دولة متدخلة، ويظهر تاريخ الفكر الاقتصادي أيضا أن سياسة الإنفاق العام قد مرت بعدة مراحل متأثرة في كل مرة بأفكار مختلف المدارس الاقتصادية، انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية المنادية بضرورة التدخل الأدنى للدولة في الحياة الاقتصادية، مرورا بالمدرسة الماركسية ذات التوجه الاشتراكي و المنادية بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والمدرسة الكينزية الداعية بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تحفيز الطلب الكلي وغيرها من المدارس.

وبهذا يرتبط تطور النفقات العامة بتطور دور الدولة في الاقتصاد، كونها تشكل السّمة الغالبة في المالية العامة للدولة، والمحدّدة لحجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يبرز تطور النفقات العامة مصاحبا للأشكال التي مرت عليها الدولة.

أولا: النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة

يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم، خاصة و أن التاريخ الاقتصادي يشهد على أن المجتمعات منذ القدم كانت تقوم على أساس حرية الأفراد و الملكية الخاصة، التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي، و اقتصار دور الدولة فقط على توفير الجو المناسب لنشاط الأفراد بتوفير الأمن وحماية الممتلكات. فانطلاقا من الفكر التجاري كان هناك نوع من الاعتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، انطلاقا من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في ثرواتها من الذهب و المعادن النفيسة الأخرى، و الذي يقوم على أساس

[*] Richard Abel Musgrave (1910-2007)، اقتصادي أمريكي من أصول ألمانية، متخصّص في الاقتصاد العام. وهو مشهور بتطبيق التفكير الاقتصادي الجزئي لفهم كيفية عمل الدولة.

[1] FRANÇOIS Escalle, maitriser les finances publiques: pourquoi, comment?, Edition economica, 2005, p205.

تعظيم الصادرات و الحد من الواردات، لهذا رأى التجاريون بأنه لا مناص من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من الذهب و المعادن الثمينة، و ذلك بعد إشرافها على إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير، و تهيئة الظروف المناسبة التي من شأنها تشجيع الصادرات، و بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري[1].

لكن و مع ازدهار التجارة الدولية، و تطور المعاملات التجارية والأرباح المحققة، ظهرت الحاجة إلى التخلي عن القيود الحكومية و التطلّع للحرية الاقتصادية، خاصة في القرنين السابع عشر و الثامن عشر، أين كانت تظهر المعالم الأولى لبداية فكر جديد يقوم على أساس الحرية الاقتصادية وتعظيم المصلحة الخاصة، و أثناء ذلك ساد مفهوم الدولة الحارسة التي ينحصر نشاطها في توفير الأمن، العدالة و الدفاع[2].

و في هذا الصدد يعتبر "Adam Smith" صاحب أولى الإسهامات التي ساعدت على انبعاث هذا الفكر الكلاسيكي، الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد و ابتعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر، و اقتصرت نظرته للنفقات العامة على الأنواع التالية: [3]

1- نفقات الدفاع: الذي أعتبر أنه لا مناص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم، وتختلف من مجتمع لآخر و من وقت لآخر.

2- نفقات العدالة: و أوضح أنها مهمة لفرض النظام و المحافظة على مصالح الأفراد و ممتلكاتهم و خلق الشعور بالثقة و الاطمئنان في صفوفهم، و تتمثل حسبه في أجور ومكافآت القائمين على شؤون القضاء.

3- نفقات المرافق العامة: و تنقسم حسب وجهة نظره إلى:

- نفقات على المرافق التي تسهل من حركة التجارة كالطرق، الموانئ والجسور وهي تختلف تبعا لدرجة ازدهار النشاط التجاري.

- نفقات على مؤسسات التعليم والتدريب، وأعتبر أنها هامة كونها تدر عائدا في الأجل القصير من خلال الرسوم والمستحقات المحصل عليها من الطلاب، وفي الأجل الطويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع إلى رقي وازدهار المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

و لم يختلف "David Ricardo" عن ما جاء به "Adam Smith"، وحافظ على نفس الإطار الذي قام عليه الفكر الكلاسيكي من قبل "Adam Smith"، بل زاد عليه و أظهر أن النفقات العامة التي تمثل الشكل الغالب

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام – دراسة لظاهرة عجز الميزانية و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية-، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 1997، ص ص 22 – 32.

[3] عبد العظيم حمدي، السياسات المالية و النقدية – دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الإسلامي-، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 199- 200.

لتدخل الدولة دائما ما تكون على حساب الإنفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع، أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا[1].

و من خلال ما سبق، يتضح لنا النطاق الضيق الذي انحصرت فيه النفقات العامة، إذ اعتبرت نفقات حيادية لا أثر لها من الناحية الإنتاجية على النشاط الاقتصادي، و تتمحور حول أنشطة غير مربحة كتوفير الأمن، حماية الحدود و تحقيق العدالة و أن الأنشطة المربحة من شأن القطاع الخاص و فقط، و لو أنه كانت هناك بعض الاستثناءات إلا أن ذلك لم يمنع من اعتبار النفقات العامة حيادية في ظل الدولة الحارسة.

ثانيا: النفقات العامة في ظل الدولة المتدخّلة

لقد عجزت آلية السوق عن القيام بالتصحيح الذاتي للتوازنات، و تنامت الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية (1929- 1932)، فجاء الفكر الكينزي لينتقل بالتحليل الاقتصادي الجزئي إلى الكلي (توظيف، نمو، إنتاج ..)، وبالتالي رفض" Keynes" و أتباعه كليا "مبدأ اليد الخفية"، و أثبت بأن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائيا، كما أنها لا تصحح نفسها بنفسها و أن ليس هناك اتجاه حتمي و طبيعي للاقتصاد للاتجاه نحو وضع التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل، و من هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار و من خلال السياسة النقدية والميزانية.

و ترافقت التجربة التطبيقية للسياسة الكينزية مع التطورات الاقتصادية العالمية، و أهمها نشأة الدولة الاشتراكية وقيامها على نظام يخالف أسس النظام الرأسمالي، و تلعب الدولة فيه دورا محوريا في مجال التخطيط والتنظيم و في ميدان الاستهلاك و الاستثمار و الإنتاج عن طريق قطاع عام قوي ... إلخ هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد الدمار الكبير الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، و الذي لا يمكن بأي حال أن تضطلع اليد الخفية السوقية بإعادة إعماره وبناءه[2].

إن هذا الوضع الجديد قد سهل من أعمال مبادئ المدرسة الكينزية في الواقع، و المبالغة في تطبيقها في إطار دولة الرفاهية بعد الحرب العالمية الثانية، التي فضلا عن المهام التقليدية التي اضطلعت بها كالأمن الداخلي العدالة و الدفاع، فهي تبحث عن التوظيف الكامل وعن نظم الحماية الاجتماعية، التعليم، و المشاركة في دعم الطلب و المحافظة على قوة العمل بالاستجابة إلى تلبية حاجاتها الأساسية ... إلخ[3].

[1] عبد العظيم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[2] صالح صالحي، "دور الدولة في الحياة الاقتصادية"، مقال بمجلة (العلوم الاقتصادية و علوم التسيير)، العدد 04، 2005، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 28.

[3] نفس المرجع، ص 29.

ثالثا: النفقات العامة في ظل الدولة المنتّجة

إن ظهور مبادئ الفكر الاشتراكي بعد نشوب الثورة الروسية سنة 1917 من جهة، و تعدّد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مست العديد من المجتمعات الرأسمالية من جهة أخرى، أدى إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة بجعلها المقرّر الرئيسي لأي نشاط اقتصادي، إذ لم يعد يقتصر دورها على مجرد التدخل للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات الاقتصادية، و إنّما امتد إلى العمل على المشاركة بصفة ثابتة ومستمرة في النشاط الاقتصادي، و هو ما إذ أن النفقات العامة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الاشتراكي، كونها تمس الجانب الاقتصادي بحكم أن الدول تحل محل السوق فيما يخص عمليات الاستثمار و الإنتاج، وكذلك تمس الجانب الاجتماعي والذي لا يقل أهمية عن الجانب الاقتصادي، و هذا ما يعكس الأهمية و الحجم الكبير للنفقات العامة في الدول الاشتراكية. أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة و تطور مفهومها و كذا تعدّد أنواعها[1].

المطلب الثاني: تعريف النفقات العامة

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، كما أنه ومع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت.

أولا: تعريف النفقات لغة

أنفقَ/ أنفقَ على يُنفق، إنفاقا، فهو مُنفِق، و المفعول مُنفَق (للمتعدِّي).

أنفق الشَّخصُ: افتقر و ذهب مالُه "إِذًا لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإنفاق" (سورة الإسراء الآية 100). و أنفق السِّلعةَ: روَّجها "عُنِي التّاجرُ بالدّعاية لبضاعته كي يُنفقها". و أنفق مالاً: صرفه و أنفده "أنفق بلا حساب أي ببذَخ– أنفق على بناء المنزل –، و من يُنفق السَّاعات في جمع مالهِ ... مخافة فقر فالذي فعل الفقرُ. و "مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللهِ كُتِبَتْ لَهُ بِسَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ" (حديث شريف أخرجه أحمد 345/4، رقم 19057 و الترمذي 4/167، رقم 1625) و"وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا" (سورة الفرقان الآية 67). [2]

ثانيا: تعريف النفقات اقتصاديا

هي "عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامة". [3]

---

[1] أحمد زهير شامية و خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، 1997، ص 42.

[2] معنى النفقات في معاجم اللغة العربية المعاصرة – قاموس عربي عربي، 2012، أطلع عليه بتاريخ 2017/03/12 (https://www.maajim.com/dictionary).

[3] سمير الشاعر، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ص 81.

و من هذا التعريف نستخلص عناصر النفقة العامة الثلاثة التالية[1]:

1- الصفة النقدية للنفقة العامة: لكي نكون بصدد نفقة عامة لابّد للدولة من استخدام مبلغ من النقود ثمنا للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافقها، أو ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي تتولاها بنفسها، ولذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية أو إعفاء البعض من الضرائب أو منح الألقاب الشرفية و الأوسمة.

2- صدور النفقة العامة من هيئة عامة: يعتبر ما تنفقه الدولة وهي تباشر نشاطها العام نفقة عامة كتلك التي تصدر من الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك الهيئات والإدارات العامة والمؤسسات الداخلة في الاقتصاد العام والمتمتّعة بالشخصية المعنوية، و ذلك أخذا بالمعيار القانوني الذي يحدد النفقة العامة على أساس الطبيعة القانونية للشخص الذي يقوم بالإنفاق. وبناء عليه فإن إنفاق الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين لا يدخل ضمن النفقات العامة حتى ولو كان يحقق ضمن النفقات العامة حتى ولو كان يحقق منفعة عامة كالتبرع لإنشاء المدارس أو المستشفيات.

3- تحقيق الإنفاق العام للمنفعة القصوى للمجتمع: تستهدف النفقة العامة أساسا إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ولا يعتبر خروجا عن هذه القاعدة ما تقوم به الدولة في بعض الأحيان من توجيه بعض النفقات العامة – التحويلية- إلى بعض القطاعات الاقتصادية لدعمها أو لرفع مستوى المعيشة لبعض الطبقات في المجتمع من أصحاب الدخول المحدودة إذ أن هذه النفقة في النهاية سوف تحقق منفعة عامة منها الاقتصادية و الاجتماعية.

وللنفقات العامة صور متعددة ومختلفة، من أهمها: الأجور والرواتب والمدفوعات التقاعدية، القيام بمشتريات الدولة وتنفيذ الأشغال العامة، الإعانات (الإعانات الداخلية، المنح و الإعانات الدولية)، أقساط الدين العام و فوائده،[2] كما أن هناك صور أخرى للنفقات: نفقات الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، العلاقات الخارجية الدولية، الإنفاق على السفارات و الملحقات الثقافية و العسكرية، الأبحاث العلمية، المواصلات و الاتصالات، البنية التحتية الزراعة والري والصناعة و السياحة و التعليم و البيئة و القضاء ... إلخ[3].

[1] سمير الشاعر، مرجع سبق ذكره، ص ص 81- 82.

[2] محمد طاقة و هدى شعراوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص ص 49 - 51.

[3] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 129.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة

يرتبط حجم الإنفاق العام في أي مجتمع من المجتمعات بالعديد من العوامل، من أهمها، الفلسفة الاقتصادية التي يؤمن بها المجتمع، و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة. و من خلال الملاحظات الاستقرائية عن حجم الإنفاق العام سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، يتضح أن نسبة الإنفاق العام/الناتج الوطني قد اتخذت اتجاها متزايدا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث ترجع ظاهرة تزايد النفقات العامة إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية: مجموعة من العوامل الاقتصادية، مجموعة من العوامل الاجتماعية، مجموعة من العوامل الإدارية والسياسية. و فيما يلي تحليل لكل مجموعة من هذه العوامل: [1]

أولا: مجموعة من العوامل الاقتصادية

و تتضمن هذه المجموعة من العوامل: زيادة معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع مستوى المعيشة، زيادة الدور الاقتصادي للدولة في النشاط الاقتصادي.

قد قام الاقتصادي الألماني " Adolf wagner" بتفسير ظاهرة التزايد في النفقات العامة خلال القرن التاسع عشر، وقد أطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي و المالي بـ"قانون فاغنر"، و وفقا لهذا القانون يوجد اتجاه طبيعي نحو نمو و زيادة حجم النفقات العامة و ازدياد أهميتها في النشاط الاقتصادي بمرور الزمن.

ويفسّر wagner ذلك استنادا إلى عوامل اقتصادية بحتة، فمن وجهة نظره أن النمو الاقتصادي قد صاحبه زيادة درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية و زيادة ارتباط الأنشطة ببعضها البعض، الأمر الذي ترتب عليه مزيدا من التدخل الحكومي لتنظيم تلك الأنشطة ومواجهة الطلب المتزايد على المنتجات العامة (الخدمات الصحية، التعليمية، الثقافية، الأمن ...)، ومن ثم يزيد الإنفاق العام بنسب مرتفعة مقارنة بالزيادة في الدخل الناتجة عن النمو الاقتصادي.

إلا أن تفسير wagner لظاهرة تزايد النفقات العامة تعرّض إلى انتقادات، من بينها إهماله لبقية العوامل الأخرى، مثل العوامل الاجتماعية و السياسية و اقتصاره على العوامل الاقتصادية فقط. وكما أوضح " Alan Peacock and* Jack Wiseman[1]*" أن الزيادة المطلقة والنسبية في النشاط الحكومي، و من ثم النفقات العامة، تتم في غالبيتها في فترة القلاقل الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، ففي خلال تلك الفترات يزيد الإنفاق العام و يتم إحلاله محل

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص 483-490.

* Alan Turner Peacock (1922-2014)، اقتصادي بريطاني، بحيث كان أستاذ بجامعة St Andrews كلية لندن للاقتصاد وأسّس قسم الاقتصاد بها، ثم بروفسور فخري بجامعة Heriot-Watt، وكذا كبير المستشارين الاقتصاديين في وزارة التجارة والصناعة في المملكة المتّحدة، وقد شملت كتبه الأكاديمية العديد من المواضيع "الاقتصاد السياسي للحرية الاقتصادية"، و"تحليل الاختيار العام في المنظور التاريخي"، و "النظرية الاقتصادية للسياسة المالية".

*1 Jack Wiseman (1919-1991)، اقتصادي بريطاني معروف بكونه واحدا من أوائل أساتذة الاقتصاد في جامعة York وأحد أوائل علماء الاقتصاد.

الإنفاق الخاص و هذا ما يطلق عليه أثر الاستبدال، و أن الوصول إلى مستوى معين من الإنفاق العام في أوقات الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية يصعب التراجع عنه في الفترات التالية، و خاصة أن أفراد المجتمع يكونوا قد تعودوا على مستوى معين من استهلاك الخدمات العامة، و كما قد تقبلوا الزيادة في الأعباء المالية التي تم الاعتماد عليها في تمويل النفقات المتزايدة.

ثانيا: مجموعة العوامل الاجتماعية

ترجع هذه العوامل جزئيا إلى الزيادة الكبيرة والمضطردة في عدد السكان بصفة عامة و في الدول النامية بصفة خاصة، فالزيادة السكانية في تلك الدول قد قفزت بشدة من خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لذلك كان على الحكومة أن تلبي احتياجات ملايين من الناس مبعثرين في مساحات أوسع.

و بالإضافة لما سبق، فإن من بين أهم العوامل الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير ظاهرة تزايد النفقة العامة، زيادة الخلل في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، و زيادة عدد الأفراد الذين يقعون تحت خط أو حد الفقر، و بالطبع سوف يختلف مستوى دخل أو حد الفقر من دولة لأخرى، بل لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى. و قد تبع ذلك زيادة الإنفاق العام على برامج الرفاهية بصفة عامة، و المدفوعات التحويلية في شكل سلع وخدمات بصفة خاصة.

ثالثا: مجموعة العوامل الإدارية و السياسية

بالنسبة للعوامل الإدارية، فإن زيادة الدور الحكومي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي قد انعكس على زيادة الإنفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية اللازمة لتسيير المرافق العامة وإدارة شؤون الاقتصاد الوطني، و يمكن أن يرجع جزءا من الزيادة في الإنفاق العام لا يمكن إغفالها إلى انخفاض الكفاءة الإدارية في مختلف الوحدات الحكومية و التي ترجع بدورها إلى انخفاض فاعلية برامج التدريب وقصورها. بالإضافة إلى زيادة الوظائف الحكومية و ملحقاتها دون الحاجة الحقيقية لها. أما بالنسبة للعوامل السياسية، فيمكن القول أن الظروف السياسية التي تتسّم بعدم الاستقرار وديكتاتورية النظام السياسي السائد، قد ساهمت في زيادة الإنفاق العام خاصة في الدول النامية التي تكثر فيها الطائفة السياسية وتتسّم غالبية حكوماتها بالأمية السياسية، حيث لا تسعى هذه الحكومات لتحقيق مصالح أفرادها، بل تسعى لتحقيق مصالح و مطامع خارجية. كما أن الأمية السياسية لهذه الحكومات يكثر نزعاتها الحدودية مع غيرها من الحكومات، و مما لا شك فيه أن انتشار النزعات السياسية بين الدول و تعبئة الموارد لظروف الحرب ومحاولة تفادي وقوعها والمحافظة على السلم، تمثل سببا رئيسيا في زيادة الإنفاق العام في العديد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

رابعا: مجموعة أخرى من العوامل

بالإضافة إلى مجموعة العوامل السابقة، توجد مجموعة أخرى من العوامل ساهمت بصورة مباشرة في زيادة الإنفاق الحكومي من بين أهم تلك العوامل[1]:

1- ارتفاع المستوى العام للأسعار و انخفاض قيمة العملة الوطنية في العديد من الدول.

2- سهولة وزيادة قدرة حكومات العديد من الدول في الحصول على الإيرادات العامة قد خلق حافزا قويا لحكومات الدول على زيادة الإنفاق العام.

3- الزيادة المستمرة في أعباء خدمة الدين العام في العديد من الدول و بصفة خاصة الدول النامية.

المطلب الرابع: طرق تمويل النفقات العامة

تجبر ظاهرة تزايد النفقات العامة الدولة على البحث عن إيرادات أخرى لتمويل نفقاتها العامة، وبغض النظر عن الإيرادات المتأتية من أملاك الدولة و التي من الصعب زيادتها والتأثير فيها، تلجأ الدولة إلى ثلاثة طرق رئيسية لتمويل نفقاتها المتزايدة باستمرار[2]، وتتمثل هذه الطرق في التمويل بالضرائب، التمويل بالقروض العامة و التمويل بالإصدار النقدي الجديد. ولكل مورد من هاته الموارد آثارا خاصة به على الاقتصاد، سواء كانت آثارا إيجابية أو سلبية، كما أنه لكل مورد حدودا لا يجب تجاوزها. وفيما يلي تفصيل لهاته الموارد.

أولا: التمويل عن طريق القروض العامة

من المعلوم أن الموارد العادية هي المبالغ الطبيعية التي تغطي بها الدول نفقاتها العامة، و لكن الدول كثيرا ما تضطر إلى صرف مبالغ ضخمة بصفة استثنائية كتمويل لخطة التنمية الاقتصادية أو إقامة مشاريع هامة للبيئة الأساسية مثلا، لا تستطيع فيها الموارد العادية تغطيتها و خصوصا الضرائب، فتسعى بذلك الدول إلى اللجوء إلى القروض العامة كمصدر لتمويل النفقات العامة، هذا المصدر الذي يعتبر أحد المصادر الاستثنائية التي تلجأ إليها الدول في ظروف استثنائية ومحدّدة لتعويض القصور في المصادر الأخرى و خاصة الضرائب.

1- تعريف القروض العامة وخصائصها:

تعتبر القروض العامة كما سبق و ذكرناه من الإيرادات الاستثنائية التي غالبا ما تلجأ إليها الدولة، حيث يقصد بالقروض العامة تلك "المبالغ التي تستدينها الدولة و تتعهد بسدادها وسداد فوائدها و ذلك وفق شروط محدّدة"[3]، وبعبارة أخرى هي" المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عنها"[4]، حيث أن هذه الأموال تقتَرضها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الأفراد أو من الهيئات الخاصة

[1] حامد عبد المجيد دراز و آخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 282.

[2] GILBERT Koenig, Macroéconomie Internationale, Edition économica, Paris, 1997, P 34.

[3] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2006، ص 174.

[4] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 241.

الوطنية أم الأجنبية أو من المؤسسات الدولية نظير التزامها برد المبالغ المقترضة و دفع الفوائد المستحقة عنها، حسبما يتم الاتفاق.[1]

و من خلال التعاريف السابقة يمكن توضيح **خصائص** القروض العامة كما يلي: [2]

– يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها مطلق الحرية في طلب الحصول على قرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض للدولة الطالبة له و لها الحق في رفضه، و هذا هو الأساس في القرض خاصة القروض الخارجية.

– يدفع القرض بشكل مبلغ من المال، و الشائع في القروض أن تدفع بشكل نقدي سواء بالعملة المحلية أو بأي عملة أخرى و يورد إلى خزينة الدولة بهذا الشكل النقدي.

– تتعهد الدولة بإعادة القرض إلى الدائن مع الفوائد السنوية المترتبة عليه ضمن الشروط المتّفق عليها.

– يستند القرض إلى تشريع، فتقوم الحكومة بإبرام القرض استنادا إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية.

2– أنواع القروض العامة:

هناك العديد من التقسيمات للقروض العامة التي تبيّن لنا الأنواع المختلفة للقروض العامة، وكل تقسيم من هذه التقسيمات يرتكز إلى معيار معيّن، وسوف نتطرق إلى مختلف هذه المعايير، التي ستعطي لنا الصورة الواضحة لأنواع القروض العامة.

أ– من حيث حرية المقرض في عقد القرض: تقسم القروض من حيث الاكتتاب إلى نوعين:

– القروض الاختيارية: وهي تلك القروض التي يختار المكتتبون الاكتتاب فيها دون إجبار من الدولة عليهم، بعبارة أخرى هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من المقرضين بأسلوب طوعي واختياري، ففي هذا النوع من القروض لا يوجد فيها عنصر الإجبار، ويتم هذا النوع من القروض بناء على تعاقد قانوني، تقوم فيه الدولة بوضع شروط العقد و تفاصيله، وكل الجوانب المتعلقة به، وتترك للمكتتبين حرية الاكتتاب في هذا القرض بدون استخدام أي عنصر من عناصر الجبر أو الضغط في عملية الاكتتاب[3].

– القروض الإجبارية: تختلف هذه القروض عن القروض الاختيارية في عنصر الإجبار، لأنه في هذا النوع من القروض تقوم الدولة بإجبار و الزام أفرادها على تقديم مبالغ نقدية على شكل قروض، ففي هذه الحالة لا يكون لديهم الحرية في الاختيار بين الاكتتاب أو عدمه بل يتم إجبارهم على عملية الاكتتاب[4]، ولكن لا تلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض إلا في الحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها، مثل حالات الأزمات الاقتصادية أو الحروب...الخ، وفي هذه

[1] محمود شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص357.

[2] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105

[3] أمجد عبد المهدي ومحمود يوسف عقلة، دراسة في المالية العامة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 131.

[4] محمد طاقة و هدى شعراوي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

الحالة تتعهد الدولة بإرجاع مبالغ القروض إلى الأفراد عندما تتحسن الأحوال الاقتصادية، والحالة الأخرى التي تلجأ إليها الدولة إلى هذا النوع من القروض هي ضعف ثقة الأفراد و بالتالي لا يقومون بالاكتتاب في القروض الاختيارية ولا يكون للدولة حل إلا باللّجوء للقروض الإجبارية.

ب– من حيث المصدر: تقسم القروض من حيث مصدرها إلى نوعين، وهما[1]:

– القروض الداخلية: القرض العام الداخلي هو ذلك القرض الذي تقوم الدولة بعقده داخل حدودها الإقليمية، ويكون الاكتتاب فيها بين الدولة و المواطنين المقيمين على أرض الدولة، فيمكن أن يكون الأشخاص هنا أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقليم الدولة دون مراعاة لجنسيتهم، و يكون مبلغ القرض هنا بالعملة الوطنية أي العملة المحلية، وهناك الكثير من مزايا القروض الداخلية ومنها: أن القرض العام الداخلي يمكن من معالجة الأزمات الاقتصادية، ففي حالات الموجات التضخمية تقوم الحكومة بطرح سندات للاكتتاب فيها، وذلك من أجل امتصاص القوة الشرائية، والكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد، وتقوم بتسديد القروض في أوقات الكساد من أجل زيادة السيولة وتنشيط الاقتصاد الوطني. أما الميزة الأخرى للقروض الداخلية فتتمثل في أن الدولة لها حرية كبيرة في تحديد شروط القرض، وإ عطاء مختلف الامتيازات من أجل تشجيع أكبر عدد من المكتتبين. كما يقوم القرض العام الداخلي بنقل القوة الشرائية من فئة إلى فئة أخرى، وذلك بدون أن تنجز عليه آثار تضخمية، ومنه فالقرض العام يؤدي إلى إعادة توزيع القوة الشرائية بين مختلف فئات المجتمع.

– القروض الخارجية: القرض العام الخارجي هو ذلك القرض الذي تتحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج أو من الدول الأجنبية، أو من الهيئات الخارجية.

فالقروض العامة الخارجية هي تلك القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية و يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة أو الخاصة الأجنبية، و يكون مبلغ القرض بالعملة الأجنبية[2].

وتلجأ الدولة إلى القروض العامة الخارجية في الحالات التي تكون القروض الداخلية غير كافية لتمويل احتياجاتها، وفي الحالات الاستثنائية مثل حالات الأزمات الاقتصادية أو حالات الحروب، و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي تلجأ إليها الدولة للقروض العامة الخارجية فيما يلي: [3]

- عجز الإيرادات العامة من الضرائب والقروض العامة الداخلية عن تغطية النفقات العامة المتزايدة.
- التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية الضخمة، والتي يستدعي إقامتها مبالغ كبيرة لذلك تلجأ الدولة عندما تجد نفسها غير قادرة على التمويل الداخلي إلى الاقتراض الخارجي من أجل تمويل إقامة هذه المشاريع الضخمة والكبيرة.

[1] ناصر عبد الناصر، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص 210.

[2] سعيد على العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[3] علي كنعان، اقتصاديات المال، دار الحسين، ط1، سوريا، 1997، ص 125.

- عند مواجهة الدولة للمخاطر الاقتصادية أو ظروف استثنائية مثل الحروب فتلجأ إلى التمويل الخارجي أي القروض العامة الخارجية من أجل علاج الأوضاع الاقتصادية و إعادتها لحالة الاستقرار.

وعموما تؤدي القروض العامة الخارجية إلى زيادة القوة الشرائية، كما القرض الخارجي مبالغ من العملات الأجنبية، ويؤثر بشكل كبير في علاج عجز ميزان المدفوعات. ولكن ينجم على هذا النوع من القروض الكثير من الآثار السلبية، وأبرزها هو خضوع الدولة المقترضة لقرارات الجهات المقرضة خصوصا ما تعلق بالتأثير في القرارات السياسية والاقتصادية.

ج– من حيث المدة: تنقسم القروض العامة وفقا لمعيار المدة إلى ثلاثة أقسام:

– القروض قصيرة الأجل: وهي تلك القروض التي لا تتجاوز مدتها السنة، و يسمى هذا النوع من القروض بالدين العام، حيث تلجأ الدول إلى هذا النوع من القروض عندما لا يتوافق تاريخ تحصيل الإيرادات مع صرف النفقات، لذلك تستخدم هذا النوع من القروض عن طريق إصدار أذونات الخزينة العمومية، وتكون نسبة الفائدة على هذا النوع من القروض غير مرتفعة لأن مدتها قصيرة من جهة، و يكون هدف الدولة من إصدار هذا القرض هو تغطية أي عجز طارئ من جهة أخرى، وتتحصل الدولة من خلال هذه الوسيلة على الفوائض الموجودة لدى البنوك والشركات ولفترات قصيرة[1]. ويمكن تلخيص أهم أهداف القروض قصيرة الأجل في النقاط التالية:

- الحصول على الفوائض لدى البنوك والشركات لفترات قصيرة.
- تمويل العجز المؤقت في الخزينة العمومية من أجل تمويل الإنفاق العام.
- مواجهة الظروف الاقتصادية القاهرة والطارئة مثل التضخم فتستعمل الدولة أذونات الخزينة من أجل امتصاص القوة الشرائية الزائدة في المجتمع.

– القروض متوسطة الأجل: وهي تلك القروض التي تزيد مدتها عن السنة وغالبا ما لا تتجاوز مدتها العشر سنوات.

– القروض الطويلة الأجل: هذا النوع من القروض تفوق مدته خمس سنوات وتلجأ الدولة إليه من أجل استعماله في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية أو من أجل تغطية النفقات الحربية أو الدفاعية، وتستخدم القروض الطويلة الأجل عند حصول عجز حقيقي في ميزانية الدولة للقيام بمشاريع إنتاجية أو لتمويل نفقات إستثنائية، و يكون ذلك عن طريق إصدار سندات طويلة الأجل[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 301.

[2] أنظر: – سعيد على العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

– عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 277–278.

3- حدود الاعتماد على القروض العامة كمصدر تمويلي للنفقات العامة:

تلجأ معظم الدول إلى الاقتراض من أجل تمويل نفقاتها العامة، سواء من خلال طرح أوراق مالية للاكتتاب العام أو الاقتراض من المؤسسات الدولية، ويستند البعض في اللجوء إلى الاقتراض العام إلى نظرية الاستهلاك الذاتي للقروض و التي مفادها أن القروض تمحوا نفسها بمرور الزمن، نظرا لكون العبء الحقيقي للقرض يتناقص بصفة مستمرة بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان، وفي حجم الثروة الوطنية أو بسبب تدهور قيمة النقود[1].

ولكن الاعتماد على القروض العامة في تمويل النفقات العامة له حدود، فلا يمكن للدولة أن تقترض مبالغ كبيرة بدون دراسة لمدى تأثير هذا الاقتراض على الاقتصاد الوطني وكذا على ميزانيتها، لأن هذه القروض ستتحول إلى نفقات عندما يحين تاريخ استحقاقها، وبالتالي تزيد النفقات العامة ويصبح هناك عجز في الميزانية. كما أن زيادة الاقتراض من طرف الدولة لأجل تمويل النفقات العامة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يضعف الاستثمار الخاص، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة، حيث أن زيادة الاقتراض العام يوجه معظم المدخرات إلى الاستثمار المالي على حساب الاستثمار الإنتاجي.

أما فيما يخص قدرة الدولة على تعبئة هذه القروض في الدول النامية، فإنها تواجه عدة مشاكل وعراقيل تحول دون توفير القروض اللازمة لتمويل النفقات العامة ونذكر منها[2]:

أ- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للأفراد، مما يضعف قدرتهم على الادخار، وبالتالي عدم القدرة على شراء سندات الخزينة التي تصدرها الدولة.

ب- الارتفاع النسبي لسعر الفائدة، وذلك لقلة المدخرات المعدة للإقراض، وكذا ازدياد المخاطر المصاحبة للقروض.

ج- الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم، وبالتالي يقل إقدام الأفراد على إقراض الدولة.

د- ضيق السوق النقدي في الاقتصاديات النامية، وانشغاله أساسا في عمليات نقدية قصيرة الأجل، بينما القروض التي تحصل عليها الدولة تكون طويلة الأجل، لارتباطها بأغراض التطوير والتنمية الاقتصادية.

ثانيا: التمويل عن طريق الضرائب

تعتبر الضريبة من أهم الركائز الأساسية لميزانية الدولة (كما ذكرنا سابقا)، فنجد أن معظم الدول تحاول دائما تطوير هيكلها الضريبي من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية، وتعمل جاهدة لمكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه ومعاقبة المتهربين من دفع الضرائب، ففي الدول المتقدمة يقدّسون الضريبة لما لها من دور فعّال في تمويل الميزانية العامة للدولة لذلك نجد أن الإيرادات الضريبية تحتل نسبة عالية من إيرادات الميزانية على عكس ما هو موجود في الدول النامية، فهي تمثل نسبة قليلة ومحتشمة بسبب هشاشة الأنظمة الضريبية في هذه الدول التي ساعدت على تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وتدني الموارد المالية للميزانية واتساع الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات

[1] عبد المجيد قدّي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[2] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص 445.

العامة وبالتالي تزايد العجز في الميزانية العامة، لذلك فإن إعادة إصلاح الأنظمة الضريبية والسهر على تنظيم القطاع الضريبي يؤدي إلى التقليل من هذه الآثار، وتعتبر السياسة الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتمويل عجز ميزانيتها العامة وذلك سواء برفع نسب ضرائب معينة أو استحداث أنواع جديدة من الضرائب.

إلا أن التوسّع في الوعاء الضريبي والزيادة في معدلات الضريبة له حدود، إذ لا يمكن للدولة التوسّع في حصيلة الضريبة بدون قيد أو شرط، لأن ذلك سيؤثر على النشاط الاقتصادي و على ممولي هذه الضرائب. فمثلا إذا تم تمويل الإنفاق العام من خلال الزيادة في الضرائب على أرباح المؤسسات الخاصة، فإن القطاع الخاص سوف يحول هذه الزيادة في الضرائب إلى المستهلكين النهائيين وذلك برفع أسعار السلع المنتجة حتى يحافظ على هامش الربح السابق، وهذا ما يضعف القوة الشرائية للأفراد بحيث يطالبون برفع أجورهم بمقدار يكافئ مقدار الزيادة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات (معدلات التضخم)، مما يؤدي إلى انخفاض هوامش الربح بالنسبة للمؤسسات باعتبار الأجور جزء من تكاليف الإنتاج. وبالتالي فإن الزيادة في الضرائب تعمل على الحد من قدرات التمويل الذاتي لمؤسسات القطاع الخاص لاستثماراتها.[1]

ثالثا: التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، فهذه السياسة التي تعد تمويلا بالعجز أو تمويلا تضخميا*، والذي يعرف لدى العامة بـ"طبع العملة"، هي زيادة في النقود تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الإنفاق العام، لأنه يترتب على إصدار النقود الجديدة غير المغطاة ارتفاعا في الأسعار وهذه الضغوط تتفاوت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي، ونظرا لما لهذه الطريقة من آثار سلبية على الاقتصاد، فإن الدول نادرا ما تلجأ إليها في عملية تمويل عجز الميزانية العامة، وتستند في القيام بالإصدار النقدي الجديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه، و تقوم بتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها مع تحديد كمية الإصدار.

1- تعريف الإصدار النقدي الجديد:

يتمثل الإصدار النقدي الجديد في "إصدار كمية جديدة من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية المتوفرة في البلد"[2]، أو هو "قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات

[1] ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصّص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص43.

* نظرا لاعتماده على مصادر تضخمية بدلا من الارتكاز على مدخرات حقيقية.

[2] فوزي عطوي، المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 139.

في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود"[1]. أي خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة. و تستند الدولة في هذا الصدد على البنك المركزي كهيئة مسؤولة على الإصدار النقدي، حيث يتمتع هذا الأخير باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر من أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر.

هذه الطريقة أو الأسلوب يطلق عليها "بالملاذ الأخير"، لأن الحكومة تتردّد كثيرا قبل أن تتخذ قرار الإصدار النقدي الجديد، لأنه قد يولّد زيادة كبيرة في المعروض النقدي تفوق الزيادة في الإنتاج، مما ينتج عنه ضغوط تضخمية قد تصل إلى حد انهيار العملة الوطنية.

لذا فهي تستخدمه في نطاق ضيّق و في ظل ظروف قاهرة، لأنها تأخذ بعين الاعتبار أن تواجهها النتائج التالية: [2]

أ– تدهور القوة الشرائية و زيادة التفاوت في الدخل بين الأفراد لصالح الدخول المتحركة التي تستفيد من التضخم.

ب– انخفاض قيمة العملة بشكل يولد عزوف عن تداولها، مما يؤدي إلى ارتفاع أثمان الواردات و الإضرار بميزان المدفوعات. و كذا ارتفاع أثمان الصادرات في الخارج، ما ينتج عنه ضعف صمودها أمام المنافسة الأجنبية.

ج– آثار اجتماعية كذوبان الطبقة المتوسطة و صعود طبقات تعتمد على أرباح المضاربة كوسيلة للكسب ممّا يضر بالتوازن الاجتماعي.

د– زيادة تفاقم العجز بالميزانية العامة بسبب ارتفاع كلفة الخدمات العامة، في حين أن الحصيلة الضريبية لا تستجيب للزيادة في الأسعار لضعف الجهاز الضريبي.

2– حدود الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد كمصدر تمويلي للنفقات العامة:

للاستفادة من الجانب المفيد للإصدار النقدي الجديد، فإنه يجب أن يكون على نحو ما توصي به الدراسات المتخصّصة في التنمية الاقتصادية والدراسات النقدية المتخصّصة، بكل حذر بحيث يكون:

أ– الجهاز الإنتاجي للبلد على درجة عالية من المرونة.

ب– وجود فائض في عناصر الإنتاج.

ج– قيام المسؤولين على السياسة الميزانية والنقدية بعملية الإصدار النقدي على دفعات بسيطة، ليتمكن الاقتصاد الذي يكون مجالا لهذا الإصدار من امتصاصها ومقاومة ما تحدثه من اضطرابات، وأن يوقفوا هذه العملية فور اتجاه الأسعار إلى الارتفاع درءً للتضخم.[3]

[1] محمد طاقة و هدى شعراوي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[3] عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 190.

د– ضرورة التمييز بين أنواع النفقات المموّلة بالإصدار النقدي الجديد، حيث أن نوعية النفقات المموّلة بهذا الإصدار، تضعنا أمام ثلاث حالات رئيسية كالتالي[1]:

– إذا كانت هذه النفقات موجّهة للاستثمار، فإنه سوف تجد هذه الزيادة في الكتلة النقدية مقابلا لها في زيادة سريعة في الإنتاج، وبذلك لا تحدث أي آثار تضخمية، لأن العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب، وبالتالي في هذه الحالة يكون التمويل بالإصدار النقدي مرغوبا فيه.

– إذا كانت هذه الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتنز أو تدخر، فهنا لا تكون هناك آثار تضخمية، لأنه ليس هناك ارتفاع في الطلب، إلا أن هذا يبقى مؤقتا، إذ هناك احتمال ضخ هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية، مما يؤدي إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب الكلي، ومنه إحداث صدمة تضخمية.

– إذا وزعت الكتلة النقدية الإضافية في شكل ارتفاع في المداخيل، مما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والطلب عليها، وينتج عن ذلك تسارع ارتفاع في الأسعار، ومن حدوث صدمة تضخمية.

وبذلك نستنتج أن اعتماد الدولة على تمويل نفقاتها العامة بالإصدار النقدي الجديد يبقى وسيلة اضطرارية فقط، بحيث أن الدولة تبحث عن تمويل نفقاتها عن طريق الضرائب، وإذا تعذر عليها ذلك تلجأ إلى القروض والتي يجب أن تكون داخلية قبل أن تكون خارجية، لأن الديون الداخلية أقل عبء على الدولة من الديون الخارجية (فرض الوصاية، التبعية الاقتصادية والسياسية، الغزو المسلح ..إلخ)، ثم بعدها تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد كملاذ أخير.

[1] عبد المجيد قدّي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 228.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال المباحث الثلاثة لهذا الفصل إلى حصر المسائل التالية:

أولا: تعتبر السياسة الميزانية سياسة اقتصادية تتمثل في مجموعة من الإجراءات و التدابير والأساليب الرشيدة والفعّالة التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف معينة، من بينها تحقيق الاستقرار، و التنمية الاقتصادية، و التوزيع العادل للدخول و غيرها من الأهداف، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية و الإنفاقية، بالإضافة إلى أرصدة الميزانية؛

ثانيا: تهدف السياسة الميزانية في الدول النامية إلى تقليل التفاوت الشّديد في توزيع الدخول و الثروات و مستويات الاستهلاك بين الأفراد، زيادة الإنفاق العام و ما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطّلة و رفع كفاءتها الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال. أما السياسة الميزانية في الدول المتقدمة، فتتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص و محاولة سدّ أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعّال في الاقتصاد؛

ثالثا: تتمثل السياسة الإنفاقية في مجموعة الإجراءات و القرارات و التدابير التي تتّخذها الحكومة في مجال الإنفاق العام لتحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة، و يمكن ذكر أهم أدوات السياسة الإنفاقية، كما يلي: تخفيض أو زيادة الإنفاق العام، إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام و تحديد النفقات الجبائية؛

رابعا: يبقى تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي الجديد مجرد وسيلة اضطرارية تلجأ إليها الحكومة كملاذ أخير لتمويل عجز ميزانيتها العامة، بحيث عليها أن تبحث عن تمويل نفقاتها العامة بالاعتماد على الضرائب، وإن تعذر عليها ذلك تلجأ إلى القروض سواء الداخلية أو الخارجية، وهذا رغم وجود سلبيات لكل مورد؛

خامسا: إن الأسلوب الجديد في تحديث أنظمة الميزانية لترشيد الإنفاق العام، يتمثل في إعداد الميزانية من خلال تحديد الأهداف من الإنفاق العام، ثم تحديد المعايير الخاصة بتقييم الأداء و التأكد من تحقيق الهدف من الإنفاق العام، كما تهدف أيضا ميزانية البرامج و المحاسبة عن الأداء إلى تعظيم حجم وجودة الخدمات العامة، رفع فاعلية وجدوى الإنفاق العام والاستغلال الأمثل للموارد المادية و البشرية المتاحة، بالإضافة إلى ترشيد تكاليف إنجاز برامج النشاط الجاري و تكاليف المشروعات الاستثمارية، وأخيرا السماح باختيار أفضل بدائل التنفيذ الأقل تكلفة و الأعلى فاعلية.

الفصل الثاني

دراسة و تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى إعطاء صورة مجملة عن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، و بالخصوص المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية، محور تركيزنا في دراستنا هاته كالنمو الاقتصادي و التضخم و البطالة، انطلاقا من أن هذه القضايا (بطالة؛ تضخم؛ نمو) تعد من أبرز اهتمامات الخبراء و الاقتصاديين وصانعي القرارات على أعلى مستوى، لما لها من الأثر البالغ على تطور وتقدّم المجتمعات، وبالتالي تحاول الحكومات إتباع مجموعة من الإستراتجيات والخطط حتى تتجنب هاته المشاكل أو على الأقل التقليل من الأضرار الناجمة عنها (بطالة وتضخم) مع تحقيق نمو اقتصادي مستدام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تعكس هاته المتغيرات الاقتصادية الكلية (كمؤشرات) أداء الاقتصاد الكلي والتطورات التي تتصل بمستويات الأسعار و الدخول والإنتاج والتنبؤ بالتطورات المستقبلية، وهذا لأجل صياغة الخطط والسياسات من جديد أو تقييم نتائجها.

وتبعا لذلك قسّمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، سنخصص مبحثا لكل متغير اقتصادي، يعرضه و يحلّله بإيجاز و تركيز:

– **المتغير الاقتصادي الكلي الأول (النمو الاقتصادي)**: سنعرض فيه دراسة تعريفية للنمو الاقتصادي لفهم طبيعته، وهذا من خلال محاولة تحديد دقيق لمعناه مع ضبط لأهم مؤشراته وأبعاده، وكذا نماذجه الخارجية والداخلية، وصولا إلى عرض أهم العوامل المحدّدة له؛

– **المتغير الاقتصادي الكلي الثاني (التضخم)**: سنعرض فيه دراسة تعريفية تحديدية لهذه الظاهرة الاقتصادية، والتي تعتبر بحق ظاهرة القرن 21، من خلال إلقاء الضوء على التعاريف والتحاليل الفكرية النظرية و المدرسية لظاهرة التضخم، فضلا عن التطرق لأهم أنواعها وكيفية قياسها وسياسات معالجتها؛

– **المتغير الاقتصادي الكلي الثالث (البطالة)**: سنعرض فيه الإطار المفاهيمي لظاهرة البطالة، انطلاقا من توضيح مفهومها والمفاهيم المرتبطة بها، مع إبراز أهم مؤشرات قياسها، وكذا تحليلها عبر المدراس والنظريات الفكرية الاقتصادية التقليدية والحديثة، وصولا إلى عرض آثارها والسياسات المقترحة لمعالجتها.

المبحث الأول: تحليل أبعاد النمو الاقتصادي

بعد أداء باهت في عام 2016، من المتوقع أن تتحسّن وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي في السنوات القادمة وخاصة في اقتصاديات الأسواق الصاعدة و الاقتصاديات النامية، غير أن هناك مساحة واسعة من التفاوت في النتائج الممكنة حول هذه التوقعات، نظرا لعدم اليقين بشأن سياسات الإدارة الأمريكية القادمة و تداعياتها العالمية، حيث أنه من المتوقع أن يتسارع النشاط الاقتصادي في كل من الاقتصاديات المتقدمة ومجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية بتحقيق نمو عالمي قدره 3.4 % و 3.6 % على الترتيب بعدما كان 3.1 %سنة 2016.[1] إلا أن هذا التعافي الاقتصادي لا يزال شديد البطء وشديد الهشاشة و يدعو إلى تحرك استباقي فوري، متضمنا مزيجا من السياسات الأكثر نجاعة كالسياسات الهيكلية والميزانية والنقدية. ومن هنا ولفهم هذا التطور للنمو الاقتصادي العالمي ومسّبباته وآفاقه وجب علينا التمهيد قبلا لتعريفه وضبط مؤشرات قياسه؟ وكذا نماذجه؟، ومن ثم معرفة العوامل والروافع المحدّدة له؟.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وطرق قياسه

يستوجب فهم طبيعة النمو الاقتصادي كخطوة أولى تحديدا دقيقا لمعناه، مع ضبط لأهم مؤشراته وأبعاده، والتمييز بينه وبين المعاني المرادفة المستخدمة عادة ضمن أدبيات التنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي، و التي يمكن أن نذكر منها:

النمو الاقتصادي هو "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقّق زيادة متوسطة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي". [2]

فالنمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان، أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار[3].

---

[1] تقرير صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي- تحديث لأهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-، واشنطن، 2017، ص ص 1-3.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، بجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 51.

[3] NOUSCHI Mark et BENICHI Régis, la croissance aux XIXéme et XXéme siécles - histoire économique, Edition Hazan, France, 2éme édition, 1990, p 44.

و هو ما يفيد أن النمو الاقتصادي يعبّر عن "الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1] وبذلك حتى يكون هناك نمو يجب أن تكون:

– الزيادة مضطردة: وبذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معيّنة لا تعتبر نموا اقتصاديا.

– الزيادة حقيقية و ليست نقدية: وحتى تكون الزيادة حقيقية، يجب أن تستبعد أثر التضخم، وبذلك نقول أنه لن يكون هناك نمو اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية، إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، حيث يزداد الدخل الحقيقي معبّرا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المعتبرة.

و يعرف "S.Kuznets"[*] النمو الاقتصادي للدولة بأنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنّوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هده الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[2]. و يكون بذلك النمو نتيجة مترتبة على التغييرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية. بحيث أن هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية، و هي:

– إن استمرار الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي، و القدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي.

– التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرطٍ ضروري و ليس كشرط كاف.

– لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسّسية و إيديولوجية. فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة، تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

كما يعني بالنمو الاقتصادي "توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج (الناتج الوطني الكامن) خلال زمن معيّن، يحدث التوسع في الإنتاج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأسمال المال أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي"[3].

---

[1] مايكل أبدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي نظرية وسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 455.

[*] S.Kuznets اقتصادي و اختصاصي إحصاء، وديموغرافي، ومؤرخ اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971 لمساهمته تجريبيا في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي، الذي قاد إلى خلق نظرة عميقة داخل الاقتصاد وداخل الهيكل الاجتماعي وعملية التطوّر.

[2] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 175.

[3] سالفادور دومينيك و يوجين دوليو، ترجمة على أحمد علي، الاقتصاد الكلي، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004، ص 115.

و من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: "**هو الارتفاع المسّجل في فترة زمنية عادة ما تكون سنة كنسبة في الناتج الوطني الحقيقي**".

و يبرز لنا من هذا التعريف و التعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي هو:

- متغيّر كمي يقيس التغير النسبي في الناتج الوطني الحقيقي.

- متغير يعبّر عن التوسع الاقتصادي، و لهذا ارتبط تعريفه بالناتج الوطني الحقيقي الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية و التوسع الاقتصادي.

ثانيا: بعض المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي

ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي بعدة مفاهيم، و آراء لصيقة به وأبعاد لها علاقة وطيدة وقوية به، يمكن توضيحها فيما يلي، حتى نتمكن من الفهم السّليم له:

1- التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع، لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية الأفراد في المجتمع"[1].

يلاحظ أنه على عكس النمو الاقتصادي تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغيّر في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، بجانب التغيّر في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط. ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي و إنما تمتد إلى التغير النوعي والهيكلي.

و يمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، تحسّن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، تحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج"[2].

في الواقع إن التمييز بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية يعني التفرقة بين "**عملية**" هي التنمية بالمعنى المتعارف عليه و الذي يخص الدول النامية، و"**حالة**" و هي النمو الذي حققته الدول المتقدمة وتقوم بإدارة شؤون اقتصادها على نحو يحافظ عليه[3].

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[2] عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 1999، ص ص 16 - 17.

[3] محمد فرحي، تخطيط التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي – حالة الجزائر–، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص ص 7- 8.

وعليه فـ "**النمو: حالة ETAT**" تتصل غالبا بالدول المتقدمة، و" **التنمية: عملية PROCESSUS**" تتّصل غالبا بالدول النامية، والنمو يحتاج إلى إدارة قصيرة المدى منحصرة في مواجهة التقلبات الاقتصادية و معالجة المشاكل الناجمة عنها، والمحافظة على النمو المحقق و زيادته، و التنمية تحتاج إلى إدارة طويلة المدى موجّهة أساسا إلى تغيير جذري للهياكل القائمة و الوصول إلى حالة النمو، و النمو نتيجة لجهود التنمية، و التنمية هي نفسها هذه الجهود[1].

2- التقدم و التطور الاقتصادي:

إن قياس النمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع و الخدمات المنتجة في فترة معيّنة، أما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة بين فترة وأخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان. و يعرف "Barre" التقدم بأنه "نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان"، و يعبّر التقدم الاقتصادي عن مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي المرافقة للنمو."[2]

أما التطور فلغة يعني الحركة للأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدما اقتصاديا ما نحو أهداف محدّدة مسبقا، إما كمية كزيادة المنتج أو نوعية كتوزيع أفضل للمداخيل داخل الدولة، فالتطور إذا يدل على التغيير والحركة وغالبا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما، فنقول مثلا التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفا للنمو، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو، كما أنه ليس مرادفا للتنمية، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغييرات هيكلية و ذهنية تضمن استمرارية و انتظام هذا التطور.

3- الانطلاق الاقتصادي:

يشيع مفهوم استعمال الانطلاق الاقتصادي في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي Take off أو المصطلح الفرنسي Décollage، وهناك من يترجمه إلى "انطلاقة اقتصادية".

و يستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية Rostow، حيث استخدم "Rostow[*]" هاته الكلمة في نظريته عن التطور الاقتصادي، الذي قسمه إلى خمس مراحل، منها مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي ينهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم ويبدأ عندها ناتج الفرد في المتوسط في الازدياد، حاملا معه تغييرات جذرية في فنون الإنتاجية.[3]

---

[1] محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، ص 8، أطلع عليه بتاريخ 2017/10/04 (https://www.books4arab.com/2015/09/pdf_13.html)

[*] Walt Whitman Rostow (1916-2003) بروفسور و عالم اقتصادي أمريكي، وكان عضو في الحزب الديمقراطي الأمريكي.

[3] نفس المرجع، ص 9.

4- النمو الاقتصادي الفعلي و الممكن:

يعبّر النمو الاقتصادي الفعلي عن التغيّر النسبي المحقّق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد ما خلال سنة، وهو نتيجة الطلب المحقّق فعلا في الاقتصاد من طرف الأعوان الاقتصاديين، و بشكل عام فإن النمو الاقتصادي الفعلي يعبر عن الأداء الفعلي للاقتصاد. أما النمو الاقتصادي الممكن فيعبر عن التغيّر النسبي السنوي المسّجل في قيمة الناتج الممكن.

حيث يختلف الناتج الإجمالي الفعلي عن الناتج الإجمالي الكامن (أو الممكن)، فالناتج الفعلي هو كمية السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، و الذي يرتفع أثناء فترات الانتعاش بينما يقل أثناء فترات الانكماش، أما الناتج الكامن هو ذلك المستوى من الناتج المقدّر على أساس أن جميع عوامل الإنتاج المتوفرة في الاقتصاد (العمل، رأس المال،... إلخ)، تكون موظّفة توظيفا كاملا. فكل ارتفاع في هذه العوامل، كزيادة عدد السكان النشطين، زيادة مخزون رأس المال أو التطور التقني، تسمح بتحقيق ما يسمى بالناتج الكامن، و من هنا فالناتج الكامن لا يناسب دائما الناتج الفعلي و يحدث الاختلال الكلي في الاقتصاد (فجوة الناتج وهي الفرق بين الناتج الفعلي و الكامن)،[1] بحيث تكون هذه الفجوة كمؤشر للضياع في الطاقة الإنتاجية وذلك عندما يفوق الناتج الممكن مستواه الفعلي، أما عند حدوث العكس فإن ذلك يعني حدوث ضغط على الموارد المتاحة وقد يؤدي ذلك إلى حدوث ضغوط تضخمية عند عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، أو قد يؤدي إلى حدوث تأثيرات تحفيزية إضافية للاقتصاد عند وجود مرونة تامة للجهاز الإنتاجي[2].

ثالثا: قياس النمو الاقتصادي

يستند قياس النمو على مجموعة من المفاهيم والتقنيات الموضوعة من طرف المتخصّصين في المحاسبة الوطنية والتي هي عبارة عن تمثيل إجمالي مفصّل ومرّقم للاقتصاد الوطني في إطار محاسبي وفي هذا الإطار يتم حساب أهم مجمعات الاقتصاد الوطني ككل من الناتج الداخلي الخام PIB والناتج الوطني الخام PNB استثمار المؤسسات (أو التكوين الخام للرأسمال الثابت) الدخل المتاح للعائلات استهلاك العائلات ...[3]

إن المؤشر الذي يستخدم عادة من أجل قياس النمو هو الناتج الداخلي الخام و يمكن تبرير هذا الاختيار لكون هذا المجمّع عبارة عن مجموع القيم المضافة بمعنى الثروات الصافية (الإنتاج مطروح منه الاستهلاك الوسيط) المنتجة من طرف أعوان الإنتاج المقيمين، ويأتي تفضيل استخدام PIB على الناتج الداخلي الصافي لكون تقييم الاهتلاكات صعب ويستند في العموم على اتفاقيات ذات طابع مالي.

[1] DIOP Papa Lamine, Estimation de La Production Potentielle de L'UEMOA, Union mon Etaire Ouest Africain, N° 506, 2000, p2.

[2] قصي الجابري، "أسلوب مقترح لتقدير الناتج الممكن"، مقال بمجلة (العراقية للعلوم الاقتصادية)، العدد 29، 2011،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ص ص 2- 3.

[3] PIERRE Robert, Croissance et Crises, Analyse économique et historique, Edition Pearson, Paris, 2010, p4.

لتقدير الزيادات التطورات الحاصلة في إنتاج الثروات من سنة إلى أخرى، يمكن حساب معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام من خلال العلاقة التالية: [1]

$$t = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} . 100$$

PIB_t الناتج الداخلي الخام للنسبة t.

PIB_{t-1} الناتج الداخلي الخام للنسبة t−1.

t معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام.

ورغم ما سبق إلا أن تقديرات النمو الاقتصادي من خلال الناتج الداخلي الخام تواجه صعوبات عديدة تحد من دلالة هذا المؤشر على حقيقة الأداء الاقتصادي، لعل أبرزها:[2]

أ– إن الناتج الداخلي الخام يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على تخليص الماء الملوث من التلوث أو بناء السجون.

ب– إن الناتج الداخلي الخام لا يأخذ في الحساب الوفورات الخارجية الإيجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.

ج– إن الناتج الداخلي الخام لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، لأنه يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط.

د– الناتج الداخلي الخام لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة أصلا والتي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.

هـ– إن الناتج الداخلي الخام لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة، مثلا السيارات المستعملة أو المنازل المستعملة.

وللحصول على معدل النمو الاقتصادي بالقيم الحقيقية أو بالحجم، وهذا بأخذ التضخم بعين الاعتبار، نقوم بتصحيح التغيرات في الناتج الداخلي الخام بواسطة مؤشر الأسعار، مثلا مؤشر أسعار الاستهلاك IPC، وهذا باختيار سنة مرجعية للأسعار تسمى سنة الأساس.

الناتج الداخلي الخام الحقيقي للسنة N = ا الناتج الداخلي الخام الإسمي للسنة $X\ n$ مؤشر أسعار الاستهلاك للسنة الأساس / مؤشر الأسعار الاستهلاك للسنة n

ورغم ذلك وكما ذكرنا سابقا، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على رفاهية المجتمع، بل إنه مجرد مؤشر للأداء الاقتصادي الذي يستخدمه صانعو السياسة لتنظيم النشاط الاقتصادي. حيث أنه خلال السنوات

[1] CHRISTIAN Jemenez et autres, Economie Générale, Tome 2, Edition Nathan, Paris, 1992, PP 186 -187.

[2] محمد صالح تركي قريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء، ط1، الأردن، 2010، ص ص 73- 74.

العشر الماضية، أصبح اختيار نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو موضع تساؤل ونقاش لدى العديد من الدول، ففي فرنسا على سبيل المثال، تم إنشاء لجنة للبحث واقتراح أدوات جديدة لقياس النمو في عام 2008[1]، بناء على طلب من رئيس الجمهورية الفرنسية، من أجل تحديد حدود المؤشرات الحالية واقتراح واحد أو أكثر من مؤشرات أخرى واقعية وموثوق بها، للأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

المطلب الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي

ظهرت نماذج النمو الاقتصادي كاستجابة للتطورات التي أحدثها إدخال الأدوات الرياضية والإحصائية في علم الاقتصاد، وكذا تقدم أدوات الحسابات العامة على مستوى الاقتصاد الكلي.

رغم الجهود النظرية لرواد المدرسة الكلاسيكية التي تعد اللّبنة الأولى لنظرية النمو الاقتصادي، إلا أن المحاولات الأولى لصياغة نماذج لم تجسّد إلا بفضل الكينزيين، حيث أن تصنيف هذه النماذج يهتم أكثر بطبيعة البناء، فروضه ومتغيراته، بغض النظر عن التوّجه، حيث نجد بهذا الصدد نوعين من النماذج: نماذج النمو الخارجي و التي ظهرت من البداية، و نماذج النمو الداخلي التي ظهرت في ظل نظرية النمو الحديثة.

أولا: نماذج النمو الاقتصادي الخارجي

اشتقت تسمية أولى نماذج النمو الاقتصادي من طبيعة متغيراتها التي افترض أنها تتحدد بشكل خارجي عن النموذج، حيث تتغير قيمها خارج إطار هذا النموذج دون أن يستطيع هذا الأخير تفسيرها، حيث اهتمت في مجملها بالعوامل المادية للنمو الاقتصادي (بالتحديد العمل ورأسمال)، فتأثرت بالفكر النيوكلاسيكي السائد آنذاك، في حين أهملت عاملا جوهريا للنمو الاقتصادي ألا وهو التقدم التكنولوجي. ومن بين هاته النماذج نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1- نموذج "Harrod – Domar":

إن أبسط دوال الإنتاج و الأكثر انتشارا و التي استعملت في تحليل النمو الاقتصادي كانت قد طوّرت على نحو مستقل خلال عقد الأربعينات من القرن العشرين الماضي من قبل الاقتصادي البريطاني "Harrod Roy"[*] والاقتصادي الأمريكي"Evesy Domar"، لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ولكن نموذج "Harrod – Domar" قد أستعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة

[1] PIERRE Barbaroux, Mesurer la croissance économique ? Indicateurs et méthodes, Les Carnets du Temps, N°59, 2009, pp 6-7.

[*] Roy Forbes Harrod (1900-1978)، اقتصادي إنجليزي، من مقالته"An Essay on Dynamique Theory"، والذي اعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل لـ kynes. و تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي Evesy Domar (1914-)، ومن ثمة سمي نموذج Harrod – Domar أو بنموذج Kynes للنمو.

بين النمو ومتطلبات رأسمال[1]. يعتمد هذا النموذج على افتراض هو أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو الاقتصاد الوطني برمته يعتمد على كمية رأسمال المستثمر في تلك الوحدة.

ويفترض Harrod سلسلة من المعادلات الأساسية يمثل كل واحد منها معدلا للنمو معرفا ومحددا بدقة، ومن الممكن عن طريق إجراء مقارنات بين معدلات النمو هذه تحديد الشروط التي يمكن معها تحقيق معدل ثابت ومستقر من التقدم في الاقتصاد، وهذه المعدلات هي[2]:

أ– المعدل المرغوب للنمو: إن أهم معدل للنمو أوجده Harrod في تحليله هو معدل النمو المرغوب، ويعرفه بأنه المعدل الشامل الذي إذا ما تحقق سيترك رجال الأعمال في حالة نفسية يكونون فيها على استعداد للقيام بتقدم مشابه، وبصورة أوضح هو معدل تقدم الاقتصاد ككل يكون فيه رجال الأعمال راضين عن نتائج النشاط الاقتصادي، وتعني حالة رضا رجال الأعمال ضمن إطار التحليل الكينزي للتوازن، وجود وضع يكون فيه الادخار والاستثمار في حالة توازن.

ب– المعدل الفعلي للنمو: إن المعدل الفعلي للنمو هو المعدل الأساسي الثاني في تحليل Harrod، وهو يمثل التغيّر المئوي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية و فترة الدخل السابقة.

ج– المعدل الطبيعي للنمو: ويصفه Harrod بأنه معدل النمو الذي تسمح به زيادة السكان والتحسينات التقنية، ويمكن وصفه بأنه المعدل الممكن أو أقصى معدل ممكن للنمو.

2– نموذج "Solow Swan ":

جاء نموذج "Solow- Swan" أو ببساطة نموذج "Solow" بناءً على أبحاث الاقتصاديين الشهيرين Robert Solow و Trevor Swan، اللّذان نشرا كتابين في العام نفسه 1956 (Solow 1956 و Swan 1956) وذلك محاولة منهما لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم.

إن النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية هي عمليات ديناميكية، وذلك بالتركيز على الإجابة عن كيف ولماذا تم خروج رأسمال، الاستهلاك وتغير السكان بمرور الوقت، وهو ما يتطلب نماذج ديناميكية لدراسته كنموذج Solow (نموذج التوازن العام الديناميكي).

ويمكن أن نعتبر نموذج Solow كأفضل تقدير للنمو، بالعودة إلى أسس الاقتصاد الجزئي لنظرية التوازن العام، حيث أن الفهم الجيّد له ولأسسه ليس مفيد فقط لنا في سعينا لتحقيق النمو الاقتصادي، وإنما أساسي أيضا لتحليل الاقتصاد الكلي الحديث[3].

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص ص 151 – 158.

[3] ACEMOGLU Daron, introduction to modern economic growth, Massachusetts Institute of technology, London, 2007, pp 37 – 38.

ويدرس النموذج النيوكلاسيكي Solow-Swan حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل من رأسمال والعمل، وذلك وفق جملة من الفرضيات كالآتي[1]:

- تنتج البلدان وتستهلك سلعة واحدة متجانسة.
- الإنتاج في ظل المنافسة الكاملة.
- التكنولوجيا متغير خارجي.
- هناك بدائل تكنولوجية معطاة من قبل دالة الإنتاج النيوكلاسيكية: رأسمال (K) العمل (L) .
- يمثل الاستهلاك وفقا لـ Kynes.
- نسبة مشاركة السكان في العمل ثابتة فإذا ازداد عدد السكان بمعدل n فإن عرض العمل (L) سيزداد أيضا إلى n .

وكما سبق الإشارة فإن نموذج Solow يدرس حالة النمو المتوازن معتمداً في ذلك على قابلية الإحلال بين عنصري العمل (L) ورأسمال (K) وثبات النسبة $r = \frac{K}{L}$.

و المعادلة الأساسية لنموذج Solow هي: $r^* = sf(r,1) - nr$، والممثلة بيانيا في الشكل رقم (01).

ويمكن الحصول على التوازن لما $r = r''$ هذا يعني أن:

$$r^* = sf(r,1) - nr = 0 \Rightarrow sf(r,1) = nr$$

بحيث :

r^* : معدل رأسمال إلى العمل و* تمثل تفاضل r بالنسبة للزمن t.

S: الميل المتوسط للإدخار.

$f(r,1)$: تمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لرأسمال يعبر عنه r، وعند عمالة قدرها وحدة واحدة من العمل، وبالتالي فان هذا الشق من المعادلة يعبر أيضا عن رأسمال المحقق أو المنفذ.

nr: يعبر عن قوة العمل المتحققة أو المستخدمة، بحيث أن n تمثل المعدل النسبي للتغير في قوة العمل.

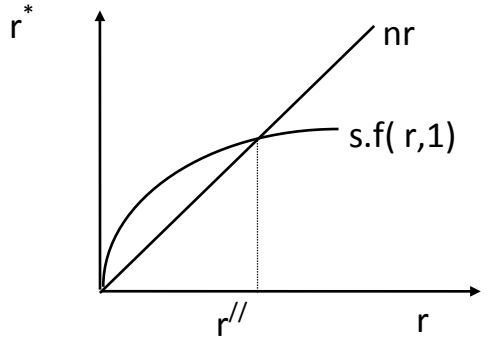
ويظهر ذلك بيانيا عند التقاطع "الشكل رقم (01)"

وبما أن r: التوليفة الفنية بين العمل ورأس المال فإن Solow يرى أنه حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد فإنه لابد من ثبات هذه النسبة (بين العمل ورأس المال). ويعود ذلك إلى اتجاه (S) دوما إلى المعدل الذي يسمح بتحقيق المساواة ($r = r''$) أي اتجاه النمو نحو النمو المتوازن أين تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان[2].

[1] YILDIZOGLU Murat, sources de la croissance économique, université Bordeaux, France, 2013, p 16.

[2] عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة قياسية للنمو- حالة الجزائر 1974- 1999، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصّص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 58.

الشكل رقم (01): يوضّح نمط النمو الممكن عند Solow



المصدر: عبد الحكيم سعيج، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ومن بين الانتقادات الموجّهة لنموذج Solow [1]:

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي.
- استحالة كون الاقتصاد ينتج منتج واحد.
- إهمال دور رأس المال في النمو و التركيز على النسبة $\frac{K}{L}$.

ثانيا: نماذج النمو الاقتصادي الداخلي (الحديثة)

في منتصف سنة 1980، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي لم يكن مرضي من الناحية النظرية كأداة لاستكشاف العوامل المحددة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

فلقد رأينا في النموذج النيوكلاسيكي إهمال التغير التكنولوجي واعتباره كمتغير خارجي في عملية النمو الاقتصادي، وهذا لم يكن بطبيعة الحال متوافقا مع الواقع الاقتصادي، وأن الاقتصاد في نهاية المطاف يصل إلى حالة مستقرة مع صفر لنصيب الفرد من النمو. والسبب الأساسي في هذا هو تناقص الغلة للرأسمال. ومن بين الحلول المقترحة للخروج من هذه المشكلة هو توسيع رأسمال ليشمل العنصر البشري، بالإضافة إلى رأي آخر من خلال أبحاث الاقتصاديين (Romer[*] 1986,1990, Lucas[*1] 1988) بخصوص التقدم التكنولوجي، الذي يعتبر السبيل الوحيد للخروج من تناقص الغلة على المدى البعيد، وذلك بإعطاء الأولوية للتكنولوجيا كمتغير داخلي محدد للنمو الاقتصادي بعكس النيوكلاسيك. وبالتالي فقد كانت مساهمات حديثة تهدف إلى اعتبار أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتحدّد بعوامل داخلية، ولهذا السبب سمّيت بنظريات النمو الداخلي[2].

---

[1] نفس المرجع، ص 58.

[*] Paul Michael Romer (1955-)، اقتصادي أمريكي وبروفسور بجامعة نيويورك، وهو أيضا مؤسس شركة "Aplia"، التي تطور وتقترح تقنيات لتحسين تعلم الطلاب، ويعتبر خبيرا في النمو الاقتصادي.

[*1] Robert E. Lucas Jr (1937-)، اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1995.

[2] BAROO Robert.j et SALA-I-MARTIN Xavier, economic growth, the MIT press, 2^{nd}Edition, London, 2004, p 61.

إلا أن النماذج النيوكلاسيكية وكذلك النماذج و النظريات الجديدة (النمو الداخلي) واجهت انتقاد فيما يخص التطبيق العملي في الدول النامية، والتي غالبا ما تفتقر للبنية التحتية الملائمة، والتي تعتبر من أهم عوامل الجذب لتراكم رأسمال المادي كما أن لها تأثير واضح على رأسمال البشري، وقد اهتم عدد من النماذج الاقتصادية بدور البنية التحتية في تفسير النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تمثل البنية التحتية شكل من أشكال رأسمال المجتمعي والتي يكون لها دور في تحفيز النمو الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر من خلال التأثير على كلا من رأسمال المادي والبشري[1]. إذ أوضح "Robert Barro[*]" في تحليله سنة 1990، أن البنية التحتية من خلال تسهيلها لنشاط القطاع الخاص تعد بذلك عاملا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التجريبية والتي أبرزت الأثر الإيجابي لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال استثماراتها في البنى التحتية، وتعد الدراسة التي قام بها " David Ashaor" سنة 1989 من أهم الدراسات في هذا المجال، حيث أبرز أنه في الو. م. أ خلال الفترة 1949- 1985، ارتفاع رأسمال العام بـ 1 % يؤدي إلى تحسن إنتاجية القطاع الخاص 0.4 %[2]، بالإضافة إلى العديد من الدراسات، كالتي قام بها "Canning David, Pedroni Peter[*1]" سنة 2004 و"Stephane Staurb[*2]" سنة 2008، بأخذ في الاعتبار البنية التحتية كمتغير مفسّر للنمو الاقتصادي[3]. و من نماذج النمو الداخلي أيضا، نذكر:

1- نموذج " Grossman و Heplman" 1991:

يعتمد هذا النموذج على إمكانية استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تراكم المعرفة والتكنولوجيا بصورة متعمدة، عكس نموذج Romer الذي يرى بأن النمو يتحقق من خلال إنتاج المزيد من أنواع السلع الوسيطية. و بذلك حسب هذا النموذج فإن استمرار تراكم المعرفة التكنولوجية، و استمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع الاستهلاكية، سيؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وتقوم الشركات الهادفة إلى

---

[1] عبد الله رمضان توفيق، المفهوم الشامل لرأسمال والنمو الاقتصادي، مطبوعة جامعية، جامعة حلوان، مصر،كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، دار المنظومة، المملكة العربية السعودية، ص 160.

[*] Robert Joseph Barro (1944-)، اقتصادي أمريكي، وبروفسور في الاقتصاد الكلي بجامعة Harvard وأستاذ مشارك بمعهد Hoover بجامعة Stanford، ويعتبر عضو مؤسّس للاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد.

[2] RIYADH Ben Djelili, dépenses publiques et croissance: une étude économétrique sur séries temporelles pour la Tunisie, arabe institue of planning, 2000, Koweït, pp 5-6.

[*1] David Canning اقتصادي بريطاني، وبروفسور في علم السكان، الاقتصاد والصحة الدولية في كلية Harvard، نائب مدير برنامج ديموغرافيا العالمية للشيخوخة، وكذا مستشار لمنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وبنك التنمية الأسيوي.

[*2] Staurb Stephane خبير اقتصادي فرنسي (1966-)، ويدرس حاليا بجامعة Toulouse-I-Capitole بكلية الاقتصاد، تركزت أعماله حول تأثير مشاكل البنية التحتية المادية والمؤسّسية على التنمية الاقتصادية.

[3] عبد الله رمضان توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 166 - 167.

تعظيم أرباحها بالاشتراك في عملية البحوث والتطوير، و ذلك بهدف ابتكار أنواع أحدث من السلع الاستهلاكية في ظل وجود حرية الدخول و الخروج من الأسواق. [1]

تمتلك هذه الشركات قوة احتكارية للسلع الحديثة داخل السوق، مما يشكل حافزا قويا للقيام بالابتكارات التكنولوجية، بغرض الحصول على الأرباح الاحتكارية عن هذه السلع إلى ما لانهاية. و تتمتع السلع الاستهلاكية المبتكرة ضمن هذا النموذج بالتجانس، أو بنفس دالة الإنتاج و نفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين ونفس سعر البيع و نفس مرونة الطلب، على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق.

و يمكن التعبير عن إجمالي الناتج كما يلي: $Y = Nx$

حيث: N: عدد السلع الاستهلاكية الحديثة ، X: الناتج الخاص بكل سلعة.

بالنسبة للشركات المحتكرة لإنتاج الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، فهي تقوم بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح (V) منذ الزمن (t) وما بعده إلى مالا نهاية. وفي حالة التوازن تتساوى قيمة الأرباح مع تكلفة الابتكارات، أما في حالة ارتفاع قيمة الأرباح عن تكلفة الابتكارات، تحدث زيادة في حجم الدخول إلى السوق أو زيادة عدد الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الأرباح، وفي حالة ارتفاع تكلفة الابتكارات عن قيمة الأرباح، فلن يتوافر الدافع للقيام بالابتكارات التكنولوجية في مجال السلع الاستهلاكية.

و يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية (Kn) دالة متزايدة بالنسبة لعنصر عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها (N)، ويشير النموذج إلى أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة، أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة، كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات. [2]

2- نموذج "Aghion و Howitt " 1992:

يرى الاقتصاديان بأن التقدم التقني يعتبر عاملا مفسرا للنمو الاقتصادي الداخلي، وفكرته الأساسية تدور حول مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي، و أكد Aghion* و Howitt*[1] فكرة أن ربحية الابتكارات الناتجة عن أنشطة البحوث والتطوير تنخفض مع ظهور التكنولوجيا الأحدث. أي أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى تحول

[1] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصّص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 63.

[2] نفس المرجع، ص 64.

* Philippe Aghion (1956-)، اقتصادي فرنسي، درس بجامعة Harvard و London و Paris بكلية الاقتصاد.

*[1] Peter Wilkinson Howitt خبير اقتصادي كندي، وبروفسور في العلوم الاجتماعية بجامعة Brown، ومشارك في الجمعية الملكية الكندية للاقتصاد.

التكنولوجيا السابقة إلى تكنولوجيا متقادمة، بما يعني أن الأرباح مؤقتة و تظل قائمة إلى حين صدور التكنولوجيا الأحدث، وتعرف فترة الأرباح المؤقتة للمحتكر باسم فترة حياة ربحية الابتكارات.

و يتضّح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة آثار خارجية موجبة وسالبة، و تتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات حديثة في المستقبل، بينما تتمثل الآثار السالبة في إنهاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة، و بافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد يتم تقسيمها بين قطاعين أساسيين هما: قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع البحث والتطوير وتعطى بالصيغة التالية : $L= Ly + LA$

حيث: Ly تمثل حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية داخل الاقتصاد.

LA تمثل حجم العمالة التي تعمل في مجال البحث والتطوير.

و عليه معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير و مدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير (السياسات المحفزة في تخفيض الضرائب، والدعم، و النظم والإجراءات التي تساهم في زيادة حجم الموارد الموجّهة إلى أنشطة البحث والتطوير)، مما يتيح خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد. [1]

[1] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، مرجع سبق ذكره، ص ص 64 - 65.

المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي و روافعه

يورد الاقتصاديون عدة عوامل وروافع ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها، حيث أن نمو الإنتاج يتطلب استخدام المزيد من عوامل الإنتاج، ولكن هذا لا يعتبر شرطا كافيا من أجل نمو مستديم، فعلى المدى الطويل، تتغير نوعية العوامل بصفة معتبرة ما يمكن أن يترجم إما بفقدانها للفعالية في حالة استنزاف الثروات الطبيعية و الأراضي مثلا، أو العكس بتحسن في كفاءتها تحت أثر التقدم التقني[1] مثلا، ويمكن أن نذكر هاته العوامل والروافع كالتالي:

أولا: العوامل المحدّدة للنمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي و يمكن إيجازها فيما يلي:

1- العوامل الطبيعية والتقنية (الأساسية): تتمثل العوامل الطبيعية والتقنية في كل ما يتعلق بعامل رأسمال الأرض والتكنولوجيا[2]، وهي:

أ- المعرفة: من التقليدي التمييز بين ثلاث مراحل في مسيرة التقدم التقني، وهي البحث العلمي، التطبيقي، وتقدم الاختراعات في مرحلة الإنتاج الصناعي، وهي الآن تشكل حلقات مترابطة و بكيفيات مختلفة.

ب- الإبداع: هو عمل إيجابي يتطلب جهدا على العموم، وكثيرا ما يكون مجلبة للمخاطر كما وقد ترافقه بطالة.

ج- توظيف رأسمال: يتضمن التوظيف غير الصافي لرأسمال ثلاثة عناصر أساسية، و هي:

- تجديد المنشآت الهرمة أو التي تخطاها الزمن من الناحية الاقتصادية.
- تحديث المنشآت الموجودة.
- إقامة منشآت جديدة معدّة لاستخدام اليد العاملة المتوفرة سواء بفعل ازدياد عدد السكان، أو بفعل تحسّن التقنيات في المنشآت الموجودة مما يؤدي إلى تسريح عدد من العمال.

و بصورة عامة يتيح الاستثمار في الرأسمال المادي فرصة لإدخال تقنيات أكثر فاعلية، تتطلب عمالة أقل لنفس مقدار الإنتاج. أما المنتجات الجديدة فتزيد القدرة على الإنتاج.

د- الغنى بالموارد الأولية وخصب الأرض: تعد الأرض المورد الطبيعي الذي يشمل المساحات المخصّصة لأنشطة الإنتاج على اختلاف أنواعها. بيد أن هناك أخطارا تهدّد الاقتصاديات التي تعتمد على الموارد كمصدر للثروة بالدرجة الأولى، مثل خطر انقطاع الواردات أو تدني جودتها أو حدوث تغيرات على مستوى الأسواق الدولية للمنتجات المستوردة والمصدرة كارتفاع الأسعار و ما تشكله من عقبات اختلال ميزان المدفوعات، وهذا ما يشكل حاجزا بالغ الخطورة على البلدان النامية المعتمدة في خطط تنميتها على النقد الأجنبي ودخوله بانتظام.

[1] ALAIN Beitone et autres, Economie, Edition Dalloz, Paris, France, 2001, PP 385 -386.

[2] جان كميد، النمو الاقتصادي، المنشورات العربية، 1972، ص ص 53-56.

2- العوامل الاقتصادية و الاجتماعية (المساعدة): ترتبط أساسا بقوة اليد العاملة متمثلة في الفئة النشطة أو المنتجة[1]:

أ- السكان: حيث يؤثر هذا العامل من ناحية كمية ونوعية كما هو موضح فيما يلي:

- العدد: و يفرض تحدي التوزيع اللامتوازن بين أقطار البلد الواحد، إما حاجز تكاليف على العمليات الاقتصادية أو حاجز إعالة السكان بالإنتاج المحلي.

- القيمة: وتتمثل في دور عملية التثقيف من خلال الإنماء التربوي نظرا لآثاره، و الوفورات التي يحققها على مستوى الأداء الاقتصادي.

- إطار المؤسسات والإطار الاجتماعي: يتطلب النمو موقفا نفسيا معيّنا، كما أن البعض من البنى الاجتماعية قد تكبح سير عجلته. فلا نمو اقتصادي إلا إذا توفرت لدى الشعب الإرادة الكافية. يعاب بهذا الصدد ميل روح المبادرة نحو النمو على مستوى جزئي، التحول نحو المضاربة بشكل أكثر منه إلى الرغبة في إنجاز المشاريع طويلة الأمد "جراء الأمل بالمردود شبه الفوري"، مع النفور من الانتظار لسنوات لرؤية ثمار الجهود، وهو ما يحفز على اختيار العمليات التجارية بدل الصناعية، بالضرورة سيجعل ذلك النمو يغدو اصطناعيا ضعيف المتانة وغير منتظم على العموم.

ب- الجوار الخارجي: يفرض هذا العامل تحديات على نشر المعارف العلمية، نظرا لكونها ذات طابع حيوي أو استراتيجي، أما المعارف التطبيقية أو "التقنيات" فتصبح رهينة حق الملكية، وعادة ما تحول إلى ملك عام، لكن بصورة غير مجانية. و يتيح الانفتاح التجاري مزايا عديدة رغم الانتقادات المقدمة من الباحثين.

ج- تلاحم التقدم: يفيد التلاحم في تحقيق غاية الاستخدام التام لعوامل الإنتاج، وتلافي استخدامها بصورة رديئة ويمكن حصر أهم مستويات التلاحم داخل اقتصاد ما في ثلاث نقاط أساسية، وهي:

- التلاحم ما بين مستويات النشاط في مختلف القطاعات.
- التلاحم ما بين تقدم مختلف المناطق.
- التلاحم ما بين درجة تحديث مختلف القطاعات.

ثانيا: روافع النمو الاقتصادي

تختلف رافعة النمو عن عامل النمو في كون هذا الأخير يرتبط بالظاهرة كعملية "طبيعة النمو ومستواه"، في حين ترتبط الرافعة بالنمو كنتيجة أو هدف "المعدل". بحيث تنقسم الرافعة إلى تخطيطية "قاعدة ومؤسسات كبرى"، ووظيفية "رافعة حث النمو". كما يلي: [2]

1- رافعة تخطيطية: توفير هيكل سليم يعمل على تنظيم و تسيير الشؤون الاقتصادية للمجتمع.

[1] جان كميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-82.

[2] SIMON Johnson et autres, "les leviers de la croissance: savoir tirer les leçons des périodes d'essor dans les pays en développement", article dans le journal (finance et développement), vol. 43, N°1, 2006, IMF, Washington, USA, pp 28-30.

2- الرافعة العملية: تتضمن كل إجراءات خلق نوع من الاستقرار الاقتصادي المحفّز للنمو، و المتمثلة أساسا فيما يلي:

أ- التحكم في التضخم: بغرض ضمان نوع من الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة.

ب- الانفتاح التجاري مع هيكل تصدير فاعل: من خلال توسعة حجم المبادلات بنوع من الحرية.

ج- سياسة الصرف: حيث يتطلب حفز جهاز الإنتاج سعر صرف تنافسي غير مغالى في قيمته.

د- مساواة في الحظوظ الاقتصادية: من خلال برامج التعليم المضمون للجميع بنوع من الجودة.

هـ- مناخ حسن للاستثمار: يمتاز بالاستقرار الاقتصادي مع حوافز جبائية .. إلخ.

المبحث الثاني: تحليل أبعاد ظاهرة التضخم

أفاد تقرير نشرته صحيفة "Financial Times"، أن الاقتصاد العالمي سينمو خلال السنوات القادمة بوتيرة أسرع من سنة 2016. حيث ستتراوح نسبة نمو الاقتصاد العالمي خلال سنة 2017، بين 3% و4%، إلا أنه لايزال محاطا بالعديد من المخاطر، التي من شأنها أن تحد من هذا النمو. وبحسب التقرير، فإن العديد من العوامل، كالصدمات في أسواق المال، و التقلبات الجيوسياسية (سياسات "Trump" الرئيس الأمريكي الجديد المرتقبة، تدفق اللاجئين، الحروب .. إلخ)، التضخم، ستترك أثرا بالغا على النمو الاقتصادي.[1]

و لعلّه يعد التضخم من أكثر العوامل عرقلة للنمو الاقتصادي ومن أكثر الظواهر شيوعا في العالم لارتباطه بالاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء، بالرغم من اختلاف حدّته باختلاف الفترة التي ساد فيها، واختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها. و عليه خصّص هذا المبحث من أجل توضيح كافة المفاهيم المرتبطة بظاهرة التضخم، طرق تقديره، أنواعه و كذا السياسات العلاجية الممكنة.

المطلب الأول: مفهوم التضخم و قياسه

كانت الأسعار في الماضي ترتفع بشكل مفاجئ ثم تستقر، أما الآن فيكاد ثمن بعض السلع يرتفع كل شهر، وبذلك أصبحت من أهم المشاكل التي تواجه معظم دول العالم، نظرا لما تُسببه من آثار سلبية سواء على الفرد أو المجتمع ككل، فأصبحنا كلنا معنيون بالتضخم، وكلنا نتساءل عنه. فما هو؟ و كيف يتم تقديره؟.

أولا: تعريف التضخم

تدل كلمة التضخم عن الزيادة أو الكبر أو عن شيء ضخم، لذا ترتبط فكرة التضخم من البداية بمعنى أمر غير حميد، فالشيء المتضخم غير مناسب وغير مرغوب فيه[2]، و يرجع أصل كملة "Inflation" إلى الكلمة اللاتينية " Inflatio"، المقصود منها "Enflure" التي تعني المبالغة أو التنفخ.

---

[1] بلقيس عبد الرضا، "المخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي العالمي في 2017"، مقال بجريدة (العربي الجديد)، لندن، 6 جانفي 2017، أطلع عليه بتاريخ 2017/06/28 (https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/1/6).

[2] فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، ط 1، دبي، 1985، ص 322.

و لمصطلح التضخم عدة معاني: [1]

- **التضخم في الأسعار**: عندما ترتفع ارتفاعا غير عادي و غير مألوف.

- **التضخم في الدخل**: عندما ترتفع الدخول النقدية ارتفاعا غير عادي و غير مألوف كالتضخم في الأجور والأرباح، يعني أن الأجور و الأرباح قد ارتفعت ارتفاعا غير طبيعي على حساب دخول عوامل الإنتاج الأخرى.

- **التضخم في العملة**: يشغل زيادة كبيرة و مستمرة في النقود المتداولة في الأسواق، دون النظر إلى ما حدث في المستوى العام للأسعار.

- **التضخم في التكاليف**: يشغل الارتفاع الحاصل في أثمان عوامل الإنتاج السائدة في أسواق السلع و الخدمات.

نلاحظ أنه يمكن إطلاق مصطلح التضخم على عدد كبير من الحالات أو الظواهر سابقة الذكر، حيث يعطي ارتباط هذه الظواهر ببعضها البعض دلالتين: حيث تخص الأولى درجة الارتباط فيما بينها، إذ لا تعني الصلة بين المعاني السابقة أن للتضخم معنى واحد، أما الثانية فلا تعني أن هذه الظواهر تربطها حتما روابط قوية تدفعها جميعا في نفس الاتجاه التضخمي. [2]

أما فيما يخص تعاريف الكتاب و المفكرين الاقتصاديين، فلم يتوصل أغلب الاقتصاديين باختلاف اتجاهاتهم إلى تعريف شامل و دقيق يصف ظاهرة التضخم، و يعود ذلك أساسا إلى كون الظاهرة معقّدة ومتعدّدة الأبعاد، رغم ذلك، فبعض الاقتصاديين يجمعون على أن التضخم عموما، يمثل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، كما يرون أنه عندما يستخدم تعبير التضخم دون تمييز الحالة التي يطلق عليها، فإن المقصود بهذا الاصطلاح هو تضخم الأسعار، وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عند ذكر مصطلح التضخم. وبذلك فقد قمنا بترجيح التعريف الذي قدمه "Emele james[*]" و ذلك باعتباره الأكثر ملاءمة للتحليل، مستندين في ذلك على معيار الارتفاع في الأسعار، حيث يعرف هذا الأخير التضخم بأنه "**حركة صعودية للأسعار تتّصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض**". [3]

يتضمن هذا التعريف الجوهر و الأسباب و النتائج في آن واحد و بناءً على ذلك فإن التضخم يتميّز بالخصائص التالية: [4]

---

[1] غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 10 – 11.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب، القاهرة، مصر، 2002، ص 30.

[*] Emele james (1899-1992)، اقتصادي فرنسي و بروفسور بجامعة باريس 1 في الاقتصاد السياسي، وكذا عضو في معهد أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية.

[3] نفس المرجع، ص 37.

[4] نفس المرجع، ص ص 37 – 38.

1- أن التضخم حركة مستمرة تأخذ معها الأسعار نحو الارتفاع، أما النقود فتعتبر سببية أي تعتبر سببا في ظهور التضخم؛

2- أن حركة الأسعار تتّصف بالاستمرار أو الدوام الذاتي؛

3- يقصد بالطلب في هذا التعريف كل من الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار، و فائض الطلب يعبّر عن الإنفاق الكلي الذي يفوق العرض الكلي و ذلك في لحظة زمنية معينة؛

4- إن هذا التعريف ذكر قدرة العرض، إذ أن زيادة الطلب في لحظة معينة إذا لم يقابلها زيادة في الإنتاج يتعرض الاقتصاد إلى التضخم، أما ارتفاع الأسعار الذي يصاحب زيادة التشغيل قبل الوصول لمرحلة التشغيل الكامل، فلا يمكن اعتباره ارتفاعا تضخميا.

و استنادا لهذا التعريف و الذي تبنيناه في مجال هذا البحث، فإنه لا يشير إلى أسباب أو آثار التضخم بشكل مفصّل، و لكنه يدل على أن التضخم لا يعتبر تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل متقطع وغير مستمر، أو عندما يكون الارتفاع في الأسعار قليل أو غير محسوس، أي مجرد انتقال السعر من مستوى معين إلى مستوى أعلى منه فحسب، كما أنه غير معني بالزيادة في أسعار بعض السلع، بل هو الارتفاع المستمر و العام، بمعنى الزيادة في المستوى العام للأسعار، الذي يمثل المعدل المرجّح لجميع أسعار السلع و الخدمات.

ثانيا: قياس التضخم

معدل التضخم هو نسبة التغير في المستوى العام للأسعار و يقاس بالطريقة التالية:

$$\text{معدل التضخم في (الفترة } t) = \frac{\text{مستوى الأسعار (فترة } t) - \text{مستوى الأسعار فترة } (t-1)}{\text{مستوى الأسعار فترة } (t-1)} \cdot 100$$

و يمكن للتعبير عنها رياضيا كما يلي:

$$d_{\pi t} = \frac{p_t - p_{t-1}}{p_{t-1}} \cdot 100$$

حيث $d_{\pi t}$ و p_t تمثلان معدل التضخم الفعلي و السعر في الفترة t على الترتيب.

إن مستوى الأسعار الذي يعتمد عليه هذا التعريف يقاس بمؤشرات الأسعار، و التي تتمثل في متوسط مرجح للأسعار لمجموعة معينة من السلع و الخدمات أو الإنتاج. و هي ثلاثة أنواع:

1- مؤشر الأسعار للسلع الاستهلاكية (I.P.C): الأسعار تتغير من سنة إلى أخرى غير أن الترجيحات تبقى ثابتة.

2- المؤشر الضمني للأسعار (I.P.PNB): هو العلاقة بين الناتجين الإسمي و الحقيقي، و هو مؤشر له ترجيحات متغيّرة يرجح الأسعار بالكميات لفترات جارية.

3- مؤشر الأسعار للسلع الإنتاجية (I.P.P): يقيس مستوى الأسعار في مرحلة أسعار الجملة أو في مرحلة أسعار المنتج، الترجيحات الثابتة التي تهدف إلى حساب (I.P.P) هي المبيعات الصافية للإنتاج.[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسّرة للتضخم

يختلف تفسير ظاهرة التضخم باختلاف الظروف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، فالتفسيرات السائدة في فترة معيّنة وفي ظل ظروف معيّنة قد لا تكون متطابقة مع تفسيرات نفس الظاهرة في فترة زمنية أخرى تختلف في ظروفها عن الفترة السابقة. و لذلك فقد اختلفت النظريات المفسّرة لظاهرة التضخم باختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنية، و اختلاف الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم. و لهذا سنحاول هنا عرض مختلف النظريات المحلّلة للتضخم سواء التقليدية أو الحديثة منها.

أولا: النظريات التقليدية المفسّرة للتضخم

من أجل معالجة هذه الجزئية و المتمثلة في تحليل النظريات التقليدية للتضخم في الفكر الاقتصادي، نرى ضرورة تناولها في أهم نقطتين، تتمثل الأولى في النظرية الكلاسيكية و الثانية في النظرية الكينزية.

1- النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم:

تعد نظرية كمية النقود من أهم النظريات التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، و قد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، و التي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي و نظام المقايضة، إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجّه نحو السوق و المعتمد على استخدام النقود.

و لقد كانت نظرية كمية النقود بمثابة النظرية الرئيسية التي اعتمدت من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي، حيث كانت هذه النظرية تعنى بتفسير العوامل المحدّدة للمستوى العام للأسعار، إذ ساد اعتقاد خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر بوجود علاقة وثيقة فيما بين كمية النقود و التضخم، وأن التضخم يعد نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود. وقد اعتمد الفكر الكلاسيكي في تحديده لقيمة النقود باعتبارها سلعة من السلع الأخرى، و باعتبار النقود المعدنية سلعة كباقي المعادن، و أنها تخضع في تحديد قيمتها لعدة عوامل، ومنها تلك العوامل المرتبطة بجوانب العرض و الطلب.

وتقوم هذه النظرية على فرضين أساسيين:

- **ثبات سرعة دوران النقود** أي أن الطلب على النقود هو طلب مشتّق، فالنقود تطلب فقط للقيام بوظيفتها كوسيط للتبادل، و ليس كمستودع للقيمة هكذا تستبعد أي رغبة لدى أفراد المجتمع في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة أو ادخار.

[1] SAMUELSON Paul A. et D.NARDHANS William, macro-économie, les éditions d'organisation, Paris, 1995, p 819.

- **التوظيف الكامل** إذ تفترض هذه النظرية أن الاقتصاد الوطني يعمل عند مستوى التشغيل الكامل و حجم معاملات ثابت، في هذه الحالة زيادة كمية النقود و زيادة الإنفاق على المعاملات الثابتة سوف يؤدي مباشرة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

و يمكن توضيح مضمون نظرية كمية النقود بالاعتماد على الصورتين التاليتين:

أ- صورة المبادلات (معادلة فيشر): وتعد معادلة فيشر من أقدم النظريات التي تناولت النقود وتفسير تقلباتها، وتقوم هذه النظرية على أن التضخم يرجع إلى تزايد كمية النقود، بمعنى ارتباط التضخم بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض و الطلب على النقود شأنها في ذلك شأن بقية السلع الأخرى، وعلى ذلك ترتبط التغيّرات في قيمة النقود بمجموعة من العوامل التي ترجع إلى التغيرات في الطلب على النقود أو التغيرات في عرض النقود أو التغيرات في كليهما، معتمدة في ذلك على معادلة التبادل.

$$M=PT$$

حيث أن:

M كمية النقود المتداولة.

P المستوى العام للأسعار.

T حجم المبادلات.

و لما كانت النقود تتداول أكثر من مرة وهو ما يطلق عليه سرعة تداول النقود، ويرمز له بالرمز V، فإن معادلة التبادل تصبح كما يلي: $MV=PT$

و وفقا لهذه المعادلة التي صاغها الاقتصادي الأمريكي "Irving Fisher"، و التي ترى بأن التغيّرات في قيمة النقود تتناسب عكسيا و بنفس النسبة مع التغير في كميتها، وذلك بافتراض ثبات سرعة تداول النقود، وكمية المبادلات. أي أنه وفقا لهذه النظرية فإن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسبا طرديا مع التغيرات في كمية النقود، بحيث ترتفع الأسعار عند زيادة كمية النقود وتنخفض الأسعار عند إخفاض كمية النقود. [1] و ذلك بناء على افتراض أن الزيادة التي تحدث في كمية النقود توجه مباشرة نحو الإنفاق، بمعنى أنه لا يوجد اكتناز.

و تقوم نظرية كمية النقود على أساس استخدام النقود للقيام بوظيفة التبادل، و قد وجّهت العديد من الانتقادات إلى صورة المبادلات، و بخاصة إلى الفروض التي قامت عليها و المتمثلة في ثبات كمية المبادلات أي حجم الإنتاج وكذا إثبات سرعة تداول النقود حيث أن حجم الإنتاج لا يبقى ثابتا، ويتّسم بالتغيّر، كما أن سرعة تداول النقود غير ثابتة و تتميّز بالحركة و الديناميكية، على الرغم من البطء في حركتها والتي ترجع إلى عدة عوامل تتمثل في رغبة الأفراد في الاكتناز أو الإنفاق، و التسهيلات الائتمانية التي يقدمها النظام المصرفي في المجتمع، بالإضافة إلى الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع.

[1] نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، الإسكندرية، مصر، 1984، ص50.

ب– صورة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج): تختلف صورة الأرصدة النقدية عن سابقتها من حيث تركيزها على الطلب على النقود، و التي تتحدد بناء على رغبة الأفراد و حاجتهم إلى الاحتفاظ بكمية من الأرصدة النقدية في صورة نقود سائلة، يحتفظ بها الأفراد لأغراض المعاملات، و ليس على سرعة تداولها، [1] و تأخذ معادلة كامبردج الصيغة التالية:

$$M=KY$$
$$K=1/V$$
$$Y=PQ$$

حيث أن: M كمية النقد المتداول.

K مقلوب سرعة دوران النقد – التفضيل النقدي–.

Y قيمة الناتج الوطني الحقيقي.

P مستوى الأسعار.

Q الناتج الوطني الحقيقي.

أي:

$$M=KPQ$$
$$P=M/KQ$$

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار شرط ثبات كلا من الدخل والناتج الحقيقي. و تقوم هذه الصورة (معادلة كامبردج) على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل الوطني الحقيقي، الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ به في صورة نقدية، و تفترض هذه الصورة أن الأسعار تتغير تبعا للتغيّر في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها.[2] و يتحدد التضخم وفقا لهذه الصورة بناء على التغيّر في النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار، و ذلك نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخول للإنفاق على شراء السلع و الخدمات، و على العكس من ذلك يؤدي ارتفاع تلك النسبة إلى انخفاض، مستويات الأسعار، و ذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق على شراء السلع و الخدمات في المجتمع التي تتميّز بمحدوديتها، وذلك نظرا لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، و عدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير نظرا لأن جميع الموارد الاقتصادية و البشرية في المجتمع مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة، و بالتالي فمن غير الممكن زيادة الإنتاج في قطاع ما إلا على حساب النقص في إنتاجية قطاع آخر.

و بناء على ما سبق ووفقا للصيغتين السابقتين لنظرية كمية النقود، يتضح أن كليهما تبحثان في ظاهرة التضخم من خلال محاولة تفسير العلاقة فيما بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، وذلك على الرغم من اختلاف طريقة التحليل. فبينما ركزت معادلة فيشر على فكرة الإنفاق وسرعة تداول النقود، أي تركيزها على العوامل المرتبطة بعرض

[1] عبد العظيم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

النقود و تأثيرها على كميتها، ركزّت معادلة كامبردج على تلك النسبة من الدخل الوطني الحقيقي المحتفظ به في شكل سيولة نقدية، أي تركيزها على العوامل التي يتحدد بموجبها الطلب على النقود.[1]

2- النظرية الكينزية في تفسير التضخم:

بدأ "kynes" تحليله بالنقد الشّديد على المدرسة الكلاسيكية، حيث استند في تحليله للتضخم على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية و بين الطلب الكلي- الاستهلاك، الاستثمار و الإنفاق الحكومي - من ناحية أخرى، وذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استند عليها الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم، كما و في صدد كلامه عن أثر التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي على الأسعار يفترض "kynes" حالتين في الاقتصاد الوطني، حالة التشغيل غير الكامل و حالة التشغيل الكامل.

أ- حالة التشغيل غير الكامل: تكون في هذه الحالة بعض عوامل الإنتاج عاطلة عن العمل، فإذا زاد الطلب الكلي عن العرض الكلي، فإن هذه الزيادة ستنجح في إحداث زيادة مناظرة في حجم العرض الكلي من السلع و الخدمات، وبذلك ينتج عن زيادة الطلب الكلي الفعّال زيادة في حركة المبيعات و من ثم زيادة أرباح أصحاب المشاريع مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقتهم الإنتاجية المعطّلة، و هذا ما يدفعهم إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج، و مادام السوق يملك من القوى العاملة ما لا يزال بعضها عاطلا عن العمل، و توافر كميات مخزنة من مواد أولية، فإن أسعار جميع عناصر الإنتاج لن تتجه فورا نحو الارتفاع، و بذلك لا يتوقع أن يترتب على الزيادة في الطلب الكلي زيادة يعتد بها في الأسعار مادام الإنتاج يتزايد بنفس نسبة زيادة كمية النقود، إلا أنه من المتوقع أن تبدأ الأسعار في الارتفاع و ذلك قبل الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و يقع ذلك غالبا في فترات الانتعاش.

و يمكن إرجاع ارتفاع الأسعار وفق ذلك إلى الأسباب التالية: [2]

- ظهور بعض الاختناقات في عناصر الإنتاج؛
- ضغط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية؛
- وجود بعض الميول الاحتكاري في بعض فروع الاقتصاد الوطني.

ب- حالة التشغيل الكامل: و هي الحالة التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة توظيف كامل لكل عوامل الإنتاج، فإذا زاد حجم الطلب الكلي عن حجم العرض الكلي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و يرجع ذلك لزيادة نفقة الإنتاج، و معنى ذلك أن الزيادة في حجم الطلب الكلي في هذه الحالة سيؤدي على التضخم الحقيقي نظرا لزيادة القيمة النقدية للدخل الوطني دون أية زيادة في الكمية المنتجة، فهي زيادة نقدية لا حقيقية. [3]

---

[1] نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] رمزي زكي، التضخم و التكيّف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 39.

[3] نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

و في هذه الحالة ينصح "kynes" بعدم زيادة المعروض النقدي لأنها تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وتشجع المستثمرين على التنافس و ذلك بتوسيع منشآتهم و زيادة الإنتاج، و بما أن الإنتاج قد وصل إلى المرحلة العليا، والعمال في حالة تشغيل كامل، فإن توسع المنشآت أو إقامة منشآت جديدة يكون على حساب منشآت أخرى، فيزداد التنافس و بذلك ترتفع الأسعار دون زيادة تذكر في الإنتاج.

ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن "kynes" قد انتهى إلى نتيجة هامة، مفادها، أنه في حالة وجود مشاكل عدم التوازن وتظهر ملامح البطالة و الركود و الكساد، و للخروج من هذه الصورة غير التوازنية، قد دعى "kynes" إلى تخفيض أسعار الفائدة وزيادة الإنفاق الحكومي و الاستهلاكي و الاستثماري مما يؤدي إلى رفع حجم الطلب الفعّال، ونادى بالعكس حينما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل و تلوح في الأفق مخاطر التضخم.

وكنتيجة للتحليلين السابقين المبنيين على مستوى التشغيل في الاقتصاد، يمكن القول بأن الأسعار في النموذج الكينزي تعكس تكاليف الحصول على عوامل الإنتاج، فإذا كان هناك فائض في الموارد فإن تكاليف الحصول عليها يكون في الأجل القصير ثابت ومنه تبقى الأسعار ثابتة.

ومما ساعد على ترسيخ الإيمان بالسياسة الكينزية وفعاليتها تلك العلاقة العكسية الموجودة بين معدل التضخم ومعدل البطالة والتي كشف عنها من طرف "Phillips" (سنتعرض لها بالتفصيل في الفصل القادم)، ومن هذا التحليل وعلى هذا الأساس فإن هناك علاقة طردية بين نسبة التوظيف ومعدل تغير الأسعار، تم استخلاص النتيجة مفادها أن تحقيق الاستخدام التام يعني حدوث تضخم، لذلك لا بد من القبول بنسبة معينة من البطالة مقابل استقرار مستوى الأسعار.

ثانيا: النظريات الحديثة المفسّرة للتضخم

يواجه صانعو السياسات على مستوى العالم مجموعة من التحديات المتنوعة سريعة التحرك، وفي عالم يزداد توجها نحو التعددية القطبية، و رغم تفرُّد الظروف التي يمر بها كل بلد على حدى، سوف يتعين النظر إلى هذه التحديات مجتمعة، مع المراعاة الكاملة لأثر التفاعلات عبر الحدود. ففي الاقتصادات المتقدمة، تتمثل المهام العاجلة في معالجة الاهتزازات التي أصابت الأسواق المالية أو التي ستصيبها، و اتخاذ إجراءات بشأن مخاطر النمو دون المتوقع، مع النظر بعين الاعتبار أيضا عند اختيار السياسات اللازمة إلى مخاطر التضخم و بواعث القلق على المدى الأطول، و لا يزال التحدي الآني في كثير من الاقتصادات الصاعدة و النامية هو ضمان ألا يؤدي النمو القوي إلى تصاعد التضخم أو تزايد مواطن التعرّض للخطر.[1] و بالتالي السؤال الذي يطرح هنا، هل سيستمر التضخم في الاقتصاد العالمي؟، والإجابة هي بنعم، و هو ما يقودنا إلى سؤال آخر ما هي أهم الأسباب المنشئة للتضخم و المحلّله له حسب أفكار وآراء مدارس الفكر الاقتصادي الحديثة؟. و هو ما سنتعرض إليه فيما يلي:

[1] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، البيئة الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2008، ص 5.

1- النظرية النقدية في تفسير التضخم: يعد الاتجاه النقدي الحديث بزعامة البروفسور الأمريكي "Millton Friedman" من جامعة شيكاغو، بمثابة نقيض لأنصار المذهب الكينزي، حيث بدأ بمخالفة منطق منحنى philips الكينزي، حيث رأى "Friedman" أنه لا توجد على المدى الطويل علاقة بين التضخم و البطالة، و أن معدل النمو المرتفع في العرض النقدي هو المصدر الرئيسي للتغيرات في الأسعار و من ثم في حدوث التضخم. [1]

و يرى النقدويون أن ظاهرة الإفراط في عرض النقود هي المسؤولة عن ظاهرة ارتفاع الأسعار، حيث لا يجب أن تبحث فقط من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار في تفسير التغيّر في مستويات الأسعار، ثم تفسير ظاهرة التضخم كما تنص عليه المعادلة الكمية عند أسلافهم الكلاسيك، وإنما من خلال تحليل أو تعميق العلاقة بين المستوى العام للأسعار من ناحية و عرض و طلب النقد من ناحية أخرى. [2]

حيث يرى النقدويون أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن الزيادة المستمرة في كمية النقود، بشكل يفوق حجم الطلب على النقود، و بما أن عرض النقود تتحكم فيه السلطات النقدية، فقد اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على المستوى العام للأسعار. و قد انتهوا إلى أن الطلب على النقود نادرا ما يتغير في الأجل القصير، وأنه في الأجل الطويل يتوقف على عاملين هما: [3]

أ- دخل أو ثروة الأفراد: باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود، حيث يرى "Friedman" أن الطلب على النقود يعتمد على الثروة و ليس على الدخل الجاري حسب آراء Kynes، و التي انتقدها"Friedman"، باعتبار أن الدخل الجاري مفهوم ضيّق وغير ثابت في الأجلين القصير أو الطويل، حيث اعتمد "Friedman" في تحديده للدخل الذي يستخدمه كمتغير في دالة الطلب على النقود على معدل الدخل الثابت أو المستمر، و الذي يعتمد في تحديده على تجارب الماضي و واقع الحاضر و التوقعات عن المستقبل، ولم يقتصر مفهوم "Friedman" في تحديده للثروة على الثروة المادية فحسب، بل اشتملت على الثروة البشرية أيضا، و التي تتمثل في القدرات البشرية للسكان، ويرى أنه كلما زادت نسبة الثروة البشرية في إجمالي الثروات، كلما زاد الطلب على النقود، خاصة في ظل الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، باعتبار أن الثروة غير البشرية يمكن تحويلها إلى صورة نقدية، في حين أن الثروة البشرية يصعب تحويلها أي استخدامها في توليد الدخل، خاصة في فترات البطالة.

ب- العوائد المحقّقة من البدائل المختلفة للاحتفاظ بالثروة: و ذلك من خلال إجراء المقارنة بين مختلف العوائد التي قد تتحقق نتيجة الاحتفاظ بالثروة، سواء تم الاحتفاظ بها في صورة نقدية، أو استثمارها في الأسهم والسندات أو الاحتفاظ بها في صورة عينية من خلال اقتناء الأصول العينية كالسيارات و العقارات.

[1] BESBAKH Pirre, Inflation et désinflation, Edition la découverte, Paris, 1996, P 36.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،1999، ص 392.

[3] نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص67-68.

و من هنا تجدر الإشارة إلى أن الطلب على النقود لدى "Friedman" يعبّر عن علاقة سلوكية تجد تفسيرها في قواعد السلوك الرشيد، الذي مفاده، أنه في حالة وجود زيادة غير مرغوب فيها لعرض النقود فإن الأفراد يلجؤون للتخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبهم عن طريق زيادة الإنفاق، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.

و لهذا ينتهي النقديون إلى القول، بأن مشكلة التضخم تنحصر في التناقض الذي ينشأ بين عرض النقود و الطلب عليها، تناقض يقوم بسبب زيادة عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على نحو ما يريد الأفراد الاحتفاظ به، و من أجل مكافحة التضخم و تحقيق الاستقرار النقدي ينادي النقديون بسياسة نقدية يكون فيها معدل الزيادة في عرض النقود منخفضا وثابتا. [1]

من خلال ما سبق، يتبيّن لنا مدى التقارب بين آراء كلا من نظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي، و النظرية النقدية الحديثة، وذلك من خلال اعتبارهما أن التضخم ما هو إلا نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، غير أن النظرية النقدية الحديثة لم تفترض ثبات كلا من الإنتاج وسرعة تداول النقود، و التي تمثل نقطة الاختلاف بين النظرية النقدية الحديثة، ونظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي، حيث أن النظرية النقدية الحديثة لم تفترض حالة التوظف الكامل، وعلى ذلك يعتبر حجم الإنتاج عنصر متغيّر، وذلك بعكس الآراء التي وردت في الفكر الكلاسيكي، و يرى "Friedman" بأن ثبات كمية النقود في المجتمع – على سبيل الافتراض – مع زيادة حجم الناتج الإجمالي، سوف يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى. ويرجع الانخفاض في المستوى العام للأسعار، نتيجة لانخفاض نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة في المجتمع، وعلى الرغم من الرّواج الذي لاقته أفكار النظرية النقدية الحديثة في الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال تفسيرها لظاهرة التضخم باعتبارها ظاهرة نقدية بحتة ناجمة عن الاختلال الحاصل نتيجة نمو كمية النقود بنسبة أكبر من نمو كمية الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، إلا أن هذه النظرية و من خلال تفسيرها لظاهرة التضخم لا تناسب الاقتصاديات النامية، والتي تعاني من مشاكل ترجع إلى ضعف هياكل الإنتاج وعدم كفاءة جهاز السوق والذي يعتمد في تحقيق التوازن في الاقتصاديات المتقدمة على قوى العرض والطلب، و الذي لا يتحقق في ظل اقتصاديات الدولة النامية، بالإضافة إلى عدم كفاءة النظام المصرفي فيها.

2– نظرية التوقّعات الرشيدة في تفسير التضخم: ينتمي أنصار هذا الاتجاه إلى التيار النيوكلاسيكي الذي يركّز على مقولات المنافسة الكاملة و ضرورة توفر المرونة التامة لتغيرّات الأسعار والأجور، و أهمية ذلك في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد.

[1] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 24.

يعتبر "John Muth[*]" أول من صاغ هذه النظرية بشكلها المعروف، و هو الذي أعطاها التسمية الحالية من خلال بحث له بعنوان "Rational Expectations and the Theory of Price Movements" التوقعات العقلانية و نظرية حركات الأسعار سنة 1961، في محاولة لتفسير حركة الأسعار من خلال عملية التوقعات، إلا أنها لم تستخدم إلا بعد الأعمال التي قام بها "Lucas" سنة 1978 و "Sargent"سنة 1973 و"Barro" سنة 1977، و غيرهم حول التفسير النيوكلاسيكي للناتج و التضخم في السبعينات. [1]

و ينطلق أنصار مدرسة التوّقعات الرشيدة من فرض بسيط ينص على أن الأعوان الاقتصاديين هم رشيدون ويبحثون على تعظيم منافعهم و أرباحهم[2]، فهناك أمام كل وحدة اقتصادية كم معيّن من المعلومات، وعند إجراء التوقعات التي تبنى عليها قرارات الأعوان الاقتصاديين في المستقبل، فلابدّ أن تستخدم تلك المعلومات أفضل استخدام ممكن، لكي تكون التوّقعات رشيدة و القرارات حكيمة.

تستند مدرسة التوّقعات في مجال تفسير التضخم على نموذج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، و من أهم الدعائم التي قام عليها هذا النموذج في مجال النقود، هو مبدأ حياد النقود في الحياة الاقتصادية، حيث نظر الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى النقود على أنها مجرد ستار أو خداع تتغلف به الأشياء الحقيقية، أي أنها مجرد عربة لنقل القيم إلى الأسواق، و لهذا فإن التغيّرات التي تحدث في كمية النقود ليس لها أي تأثير على الجانب الحقيقي في الاقتصاد الوطني، و يضاف إلى ما تقدم، أنه في ضوء افتراض حالة المنافسة الكاملة التي افترض الكلاسيك سيادتها، فإنه يفترض أن الأسعار توائم نفسها بنفسها طبقا للمتغيرات الحقيقية، الأمر الذي يعني أن هناك مرونة تامة لتحركات الأسعار ومن ثم لا توجد أية عناصر للجمود تسيطر على الأسواق.

و في ضوء هذه الافتراضات الكلاسيكية (التي تعرضت إلى انتقادات عنيفة في الفكر الاقتصادي)، يعتقد أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة أنه لو توافرت المعلومات و الحرية الاقتصادية و نظام المنافسة الكاملة، فإن الزيادة التي تطرأ على عرض النقود ينصرف تأثيرها فقط إلى المستوى العام للأسعار، أما الأسعار النسبية فتظل كما هي، ومن ثم تظل خطط الإنتاج و المتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدا عن تأثير النقود، هذا شريطة وجود معرفة كاملة بخطط الحكومة في المستقبل تجاه عرض النقود من طرف المشاركين في النشاط الاقتصادي قصد استخدامها لموائمة سلوكهم الاقتصادي مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار. [3]

---

[*] John Muth خبير الاقتصاد الكلي الأمريكي (1930-2005)، عمل بشكل مركّز على التوقعات العقلانية التي عرفها مقاله سنة 1961.

[1] محمد إبراهيم طه السقا، التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة 1990 – 1995، جامعة حلوان، مصر، دس، ص 4.

[2] ULRICH Kohli, analyse macroéconomique, de Boeck & larcier, Bruxelles, 1999, p 339.

[3] هجيرة ديلمي، تأثير السياسة الميزانية على التضخم إشارة إلى حالة الجزائر (1988-2007)، مذكرة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصّص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص 40- 41.

3- النظرية المؤسّسية في تفسير التضخم: تعتبر هذه المدرسة من رواد الفكر الاقتصادي الرأسمالي، و هي تنتقد الاتجاهات الرئيسية الشائعة في علم الاقتصاد مثل الكينزية و النيوكلاسيكية، ومن بين المفكرين لهذا المدرسة نجد "Galbraith*"، حيث ينطلق من مقولة معينة تقول: أن التضخم هو مشكلة رقم اثنين التي لم يجد لها حلا بالنسبة لمجتمع الوفرة، و يأخذ "Galbraith" على الكينزية أن التضخم في زمن السلم قد يصحح نفسه بنفسه بطريقة ما، في حين أن الواقع يشير إلى أن القوى التي تعمل على إذكاء التضخم أصبح لا يمكن السيطرة عليها في وقتنا الحاضر، في ضوء سعي الدولة تحقيق التوظيف الكامل و تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي. كما يعطي "Galbraith" أهمية خاصة لقوتين مسؤولتين عن إحداث التضخم، و هما: [1]

أ- قوة الاحتكارات: يخلص "Galbraith" إلى نتيجة مفادها أن الطبيعة الاحتكارية لتكون الأسعار عطلت مفهوم القوى التي كانت تعمل في الماضي، و التي عزّزت الاتجاهات نحو هبوط الأسعار، فالأسعار في الآونة الأخيرة من الممكن أن ترتفع بالرغم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل، الأمر الذي كان يستدعي انخفاضها إبان عصر المنافسة الكاملة.

ب- قوة النقابات العمالية: أولى "Galbraith" أهمية خاصة لقوة النقابات العمالية، و التي نجم عنها ما يسمى "الحركة التراكمية للأجور و الأسعار"، أي رفع أسعار المنتجات النهائية من ناحية، و زيادة الأجور من ناحية أخرى بشكل متتالي، وعلى أية حال فإن لولب الأجور والأسعار يلعب دورا مهما في تفسير العملية التضخمية، و يبدو قوي المفعول و شديد التأثير عندما يكون النظام في حالة التوظيف الكامل.

و الخلاصة من ذلك، أن مشكلة التضخم ليست ناجمة عن التوسع المفرط في كمية النقود، بل هي ناتجة لطبيعة المؤسسات التي تميّز المجتمع الرأسمالي الصناعي الحالي، و ما ينشأ بينها من صراعات، وهي ترجع إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق، وعلى عملية تكوين الأسعار بعيدا عن قواعد السوق، إلى جانب ردود فعل النقابات العمالية.

---

* John Kenneth Galbraith (1908-2006)، خبير اقتصادي كندي، وأحد أبرز مؤيدي الليبرالية الأمريكية في القرن 20، وكانت كتبه في الموضوعات الاقتصادية هي الأكثر مبيعًا خلال الفترة من خمسينيات القرن الماضي وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث أنتج أربعين كتابًا وأكثر من ألف مقال في موضوعات مختلفة. ومن بين أعماله المشهورة الثلاثية الشهيرة عن الاقتصاد المتمثلة في الرأسمالية الأمريكية (American Capitalism1952) ومجتمع الوفرة (The Affluent Society1958)، والدولة الصناعية الجديدة (The New Industrial State1967).

[1] رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1986، ص 22.

المطلب الثالث: أنواع التضخم، آثاره و سياسات معالجته

بعدما تم محاولة ضبط مفهوم التضخم وطرق تقديره، و كذا أهم النظريات عبر الفكر الاقتصادي التي تناولته بالتحليل والتمحيص، نشرع الآن في عرض أنواعه، أهم آثاره و كذا السياسات العلاجية الممكنة له.

أولا: أنواع التضخم

يتم تحديد أنواع التضخم استنادا إلى عدة معايير، نذكر منها:

1- تحكم الدولة في جهاز الأثمان: يندرج تحت هذا المعيار ثلاث اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم و تأثير الدولة في المستويات العامة للأسعار و تتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:

أ- التضخم الطليق: يتسّم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار و الأجور و النفقات الأخرى التي تتّصف حركاتها بالمرونة، و تتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات. [1]

يؤدي ارتفاع الأسعار في القطاعات الإنتاجية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود حيث يضطر الأفراد إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم عن طريق توظيفها في عمليات غير مضمونة أو غير إنتاجية كشراء الأراضي مثلا، مما ينجر عنه انخفاض في معدلات الاستثمار.

ب- التضخم المكبوت: تتدخل الدولة في إحداث هذا النوع من التضخم من خلال منع الارتفاع المستمر للأسعار باتخاذ إجراءات مؤقتة تتمثل فيما يلي: تجميد الأسعار، الرقابة على الصرف، فرض حد أقصى للسعر. [2]

ج- التضخم الكامن: يظهر هذا النوع من التضخم بشكل كبير خلال فترة الحروب، حيث يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية و الغذائية بشكل كبير نتيجة ارتفاع الدخول النقدية للأفراد.

و تتدخل الدولة بجملة من الإجراءات قصد الحد من الظواهر التضخمية الناجمة عن هذا الارتفاع من خلال التحكم في حركات العرض و الطلب في الأسواق ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص، وتعد التجربة البريطانية الرائدة في مكافحة التضخم باستخدام نظام الحصص و التقنين ما بين سنتي 1938 و 1950.

2- تعدّد القطاعات الاقتصادية: يختلف التضخم في قطاع السلع عن ذلك الموجود في أسواق عوامل الإنتاج و في هذا الصدد يقسم "kynes" هذه الأنواع إلى: [3]

أ- التضخم السلعي: يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك، و يعبّر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

---

[1] نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص 25 (بتصرف).

[2] نفس المرجع، ص 26 (بتصرف).

[3] غازي عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 60 – 61.

ب– التضخم الرأسمالي: و هو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمار، و يعبّر عن ارتفاع قيمة سلع الاستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجها فتتحقق أرباحا كبيرة في قطاعي الاستثمار و الاستهلاك.

أما عن التضخم المتفشي في أسواق عوامل الإنتاج فيميّز kynes بين نوعين:

– التضخم الربحي: يحدث عندما يزيد الاستثمار عن الادخار، فتزيد الأرباح في قطاعي صناعات الاستهلاك والاستثمار.

– التضخم الدخلي: يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع نفقات الإنتاج خاصة أجور العمال و يحصل ذلك من وجهة نظر الاقتصادي "kynes" إذا انحرف التوازن في سوق الاستثمار لصالح نفقات الإنتاج و على حساب سلع الاستثمار.

3– مدى حدة الضغط التضخمي: نميز بالنظر إلى هذا المعيار بين:

أ– التضخم الجامح: يعد من أشد أنواع التضخم إضرارا بالاقتصاد الوطني، بالنظر إلى الآثار التي يخلفها فهو نتيجة حتمية لارتفاعات شديدة و مستمرة في الأسعار يصعب على السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايدها. و ينجم عنه انهيار النظام النقدي و تنهار معه قيمة الوحدة النقدية مثلما حدث في ألمانيا عامي 1921 و 1923،[1] وكما حدث في هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، وهذه الحالات اقترنت بالحروب و الهزائم و الثورات وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

ب– التضخم الزاحف: يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، و تكمن خطورته في أثره النفسي الذي يدفع الأفراد إلى قبوله و التعايش معه بسبب الارتفاعات الصغيرة و المتتالية في الأسعار. [2]

4– مصدر التضخم: يندرج تحت هذا المعيار كل من: [3]

أ– تضخم من جانب الطلب: ينجم هذا النوع من التضخم عن زيادة الطلب الكلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، و في هذه الحالة تؤدي الزيادة في الإنفاق الكلي إلى ارتفاع في الأسعار بدلا من ارتفاع الناتج الحقيقي.

ب– التضخم الناشئ عن زيادة التكلفة: يقصد به ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من ارتفاع إنتاجياتهم الحدّية.

ج– التضخم المستورد: يعبّر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] بسام الحجار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار منهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص 282.

[3] غازي عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص 66– 74.

من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، و اعتمادها الكبير على السلع المستوردة، حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل و الاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فارتفاع أسعار النفط سنة 1973 دفع الدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها.[1]

ثانيا: آثار التضخم

يترتب على التضخم العديد من الآثار السلبية نظرا لما يترتب على الارتفاع المستمّر في مستويات الأسعار من ارتفاع في نفقة المعيشة و ارتفاع نفقات الإنتاج، و تنقسم الآثار الناتجة عن التضخم إلى مجموعتين من الآثار، إحداهما اقتصادية و الأخرى اجتماعية.

1- الآثار الاقتصادية: أهمها: [2]

أ- الأثر على توزيع الدخل الوطني: و نفرق هنا بين أربع فئات من المجتمع وفقا لمدى تأثرهم بالتضخم:

- فئة أصحاب الدخول الثابتة: و هذه الفئة تكون دخولها النقدية ثابتة، و بالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بنفس معدل الارتفاع في مستوى الأسعار، و ذلك مثل أصحاب الإيجارات الثابتة المحدّدة بالقانون، و هذه الفئة أكثر فئات المجتمع تضررا من التضخم.

- فئة أصحاب الدخول شبه الثابتة: هذه الفئة تزداد دخولها النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في دخولهم النقدية، و تتضرر هذه الفئة من التضخم و لكن بدرجة أقل مقارنة بالفئة الأولى، و ذلك مثل أرباب المعاشات وموظفي الحكومة.

- فئة أصحاب الدخول الحقيقية الثابتة: هذه الفئة تزداد دخولها النقدية بنفس نسبة الزيادة في مستوى الأسعار، ولذا تظل دخولهم الحقيقية ثابتة، و بهذا لا تتضرر و لا تستفيد من التضخم، حيث يظل مركزها النسبي ثابت نسبيا في المجتمع، و ذلك مثل الطبقات العمالية في الدول المتقدمة في ظل وجود نقابات عمالية قوية.

- فئة أصحاب الدخول النقدية المتغيّرة: تستطيع هذه الفئة زيادة دخولها النقدية بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، و لذا تزداد دخولهم الحقيقية و بالتالي تستفيد هذه الفئة من التضخم، و ذلك مثل التجار و أرباب الأعمال و الحرفيين و المهنيين.

يتضّح مما سبق، أنه يترتب على التضخم إعادة توزيع الدخل الوطني في المجتمع في صالح أصحاب الدخول المتغيّرة وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة و شبه الثابتة.

[1] نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، دار إنجادين للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص 67.

[2] محمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 245-258.

ب- الأثر على توزيع الثروة في المجتمع: نظرا لأنه يترتب على التضخم انخفاض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة، و لكي تحافظ هذه الفئات على مستوى المعيشة المعتاد لديهم، فإنهم يضطرون إلى بيع بعض أصولهم في الوقت الذي يقوم بالشراء أصحاب الدخول المتغيّرة المستفيدة من التضخم، و بالتالي يترتب على التضخم إعادة توزيع الثروة في نفس الاتجاه، إعادة توزيع الدخل الوطني في صالح أصحاب الدخول المتغيّرة وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة و شبه الثابتة.

ج- الأثر على الادخار: زيادة معدلات التضخم في المجتمع تؤثر سلبيا على المدخرات المحلية، التي تعد المصدر الأساسي لتمويل عمليات التنمية، مما يؤثر سلبيا على خطط و برامج التنمية، و ذلك لأن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في النقود، و بالتالي تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة، و يزداد التفضيل السلعي لدى الأفراد عن التفضيل النقدي، و يقومون بتحويل ما لديهم من أرصدة نقدية إلى ذهب وعملات أخرى أكثر استقرارا أو إلى أصول حقيقية.

د- الأثر على الاستثمار: يؤثر التضخم سلبيا على الاستثمار بالمجتمع، حيث يترتب عليه توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة التي تتسّم بسرعة دوران رأسمال ذات المعدلات المرتفعة من الربح، و هي ليست الأكثر أهمية لعمليات التنمية مثل عمليات المضاربة على الأراضي و العقارات و تخزين السلع نتيجة لتوقع ارتفاع أسعارها في المستقبل، فضلا عن توجيه الاستثمارات إلى فروع النشاط الاقتصادي التي ترتفع أسعارها باستمرار، و هي عادة السلع الترفيهية و الكمالية التي يطلبها ذوي القدرة الشرائية المرتفعة، كما يترتب على التضخم صعوبة تقدير التكلفة الحقيقية للمشروعات، و من ثم ارتباك في تنفيذ المشروعات، و التوقف عن إتمام الاستثمارات في المشروعات التي تكون تحت الإنشاء، فضلا عن ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، و كل هذه الأمور تعوق عمليات الاستثمار، و بالتالي تعرقل عملية التنمية الاقتصادية بالمجتمع.

هـ- الأثر على ميزان المدفوعات: يترتب على التضخم في دولة ما و خاصة عندما يكون أعلى من معدلات التضخم العالمية، زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات بها، وذلك لأنه يترتب عليه:

- نقص الصادرات لأنها تكون أغلى نسبيا، و زيادة الواردات لأنها تكون أرخص نسبيا، و ينعكس ذلك في صورة عجز في الحساب الجاري.

- هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات أخرى و دول أخرى أكثر استقرارا، و بحثا عن معدلات فائدة حقيقية أعلى.

- إحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى داخل الدولة بسبب انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الاستثمارات المالية و الأرباح على الاستثمارات المحلية بسبب زيادة تكاليف الإنتاج.

2- الآثار الاجتماعية: نلتمس الآثار الاجتماعية للتضخم في النقاط التالية:

أ- تفشي الرشوة والفساد: لا يمكن إغفال الأثر الاجتماعي للتضخم، حيث أن الغلاء المستمر للأسعار يؤدي إلى تفشي الرشوة و التكسب غير المشروع و ما إلى ذلك من معاملات فاسدة، إذ يلجأ الناس إلى هذه الأمور كخط دفاع لمواجهة التدهور المستمر الذي يحدث في دخولهم الحقيقية، و من ثم في مستوى معيشتهم، و لهذا فغالبا ما تكون الدولة المعرّضة للتضخم أكثر الدول تعرضا للفساد.

ب- إعادة توزيع الثروة: يساهم التضخم في وضع تقييم جديد للثروة، و بالتالي ترتيب جديد للحماية الاجتماعية، فنتيجة تدهور القوة الشرائية تتزايد قيم ثروات الفئات الاجتماعية التي تملك أصولا مادية وحقيقية، بينما تتدهور وقتها قيم ثروات الفئات و الشرائح الاجتماعية التي تملك مالا ونقدا. يرتبط بهذه النقطة ظهور فئات و شرائح اجتماعية تفرض ثقافتها وأخلاقها على المجتمع[1].

ج- احتدام التمايز الاجتماعي بين الطبقات: يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخول و الثروات و يخلق موجة من التوتر و التذمر الاجتماعي، بدرجة تهدد جسور الاستقرار الاجتماعي و السياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.[2]

د- هجرة الإطارات الفنية و اليد العاملة الماهرة: إن اجتياح الموجات التضخمية و ارتفاع الأسعار وعدم مواكبة الأجور و المرتبات لهذا الارتفاع، يدفع بأصحاب هذه الأخيرة وخريجي الجامعات إلى الهجرة خارج البلاد، أين تتوفر لهم إمكانية الحصول على مرتبات مرتفعة حقيقية مقارنة بما كانوا يحصلون عليه في بلدهم، و بالتالي تفكك الأسر وانحلال الروابط العائلية.

هـ- التسّرب المدرسي: التسرب المدرسي لعدد من أطفال الأسر الفقيرة، لعدم القدرة على توفير متطلبات الدراسة من جهة، و لامتهان بعض الأعمال لكسب المال لسد حاجاتهم اليومية و حاجات أسرهم الفقيرة.

ثالثا: سياسات معالجة التضخم

يمكن علاج التضخم إما بواسطة السياسة الميزانية بأدواتها المختلفة، و التي ذكرناها سابقا، أو عن طريق السياسة النقدية بأدواتها المختلفة (معدل الفائدة، معدل الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني و عمليات السوق المفتوحة) أو عن طريق السياستين معا. [3]

لقد عرفت السياسة النقدية منذ الثمانينات من القرن الماضي العديد من التغيرات نظرا للارتفاع الكبير وغير المسبوق لمعدلات التضخم لفترة طويلة، حيث لم تعد السياسات المطبقة آنذاك تتمتع بقبول واسع بسبب فشلها

[1] محمد الرميحي، الآثار الاجتماعية للتضخم ملاحظات أساسية، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1986، ص ص227-228.

[2] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مجدلاوي، ط2، عمان، الأردن، 1999، ص 203.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 164.

الذريع في كبح جماح التضخم، لذلك انصبت جلّ الإصلاحات على إعداد تصميم جديد لإدارة السياسة النقدية، يعمل بكفاءة عالية في معالجة الأسباب الجوهرية للتضخم.

و تلبية لهذا المسعى جاءت [*] سياسة "**استهداف التضخم**" كإطار لإدارة السياسة النقدية، بعد أن أظهرت الأطر الأخرى عدم جدواها في الوصول إلى تحقيق الهدف النهائي، لاسيما في ظل تزايد حدة التغيّرات على مستوى الاقتصاد المحلى و العالمي، و تطمح هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم، بما يسهم في توفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية، فضلا على إيجاد فرص مواتية للتوظيف وتحسين مستوى المعيشة[1].

يعرف Eser Tutar 2002 استهداف التضخم بأنه، "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض و استقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية". [2]

أما "Carare and Stone[*1]" 2003 فعرفا استهداف التضخم بأنه، "يبدأ بالتسليم بأن أي بنك مركزي يفتقر لسياسة سعر صرف واضحة (استهداف سعر الصرف) أو قاعدة نقدية معينة (استهداف نقدي) يعد تلقائيا أنه يطبق سياسة استهداف التضخم، و يضيفان أن هذا الصنف ملتزم بوضوح بسياسة استهداف التضخم الخفي". [3]

إلا أن هذا التعريف لقي انتقادا من"Truman" 2003، في تصنيف البنوك المركزية هل هي على أساس استهداف التضخم أم لا؟، فإذا لم يكن هناك إعلان صريح و ذاتي لا تعتبر سياسة استهداف التضخم قائمة.

---

[*] بدأت أول تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة، بدءا بنيوزلندا في ديسمبر 1989، ثم في كندا فيفري 1991، ثم في المملكة المتحدة 1992، لتليها باقي الدول الصناعية الأخرى كأستراليا و السويد 1993. وشجع تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة ومستقرة للتضخم عدد من الدول النامية على تبني مثل هذه السياسة، كالشيلي وبولندا في 1999، كولومبيا و كوريا و جنوب إفريقيا في 2000، هنغاريا، إيسلندا و المكسيك 2002، و أخيرا الفلبين والبيرو في 2002.

[1] شوقي جباري، "تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل، الشيلي، تركيا"، مقال بمجلة (أداء المؤسسات الجزائرية)، العدد 06، 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 76.

[2] ESER Tutar, Inflation Targeting in developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy, thesis submitted to the faculty of the Virginia polytechnic institute and state university in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of Arts in economics, Blacksburg, Virginia, 2002, p2.

[*1] Alina Carare، من أكبر الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، و تغطي حاليا ألمانيا في الإدارة الأوروبية، وقبل هذه المهمة، شاركت في العديد من الإدارات الإقليمية والفنية (النقدية والمالية) في بعثات صندوق النقد الدولي. وقد نشرت أوراق سياسات حول مجموعة متنوعة من المواضيع، وأوراق أكاديمية حول قضايا السياسة النقدية.

[3] KENNETH N Kuttner A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence, Reserve Bank of Australia, Australia, 2004, p7.

بينما يقترح "Leiderman and Svensson"[*] تعريفا واسعا لسياسة استهداف التضخم، اعتمادا على خبرات كل من نيوزلندا و فنلندا و إنجلترا، إذ أن استهداف التضخم هو "عبارة عن نظام يتميز بتوفر هدف صريح كمي رقمي لمعدل التضخم، من خلال تحديد المؤشر، المستوى المستهدف، مجال التغير، الأفق الزمني، و تعريف الحالات الممكنة التي تسمح للسلطات النقدية من تغيير الهدف، ... مع عدم وجود أهداف وسيطة مثل استهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف".[1]

مما سبق يمكن اعتبار سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية، من خلال التركيز على معدل التضخم، تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد للتضخم خلال فترة زمنية محددة.

يعد اليوم أكثر من 40 بلد استهدف الوصول إلى مستوى متدني ومستقر من التضخم، لكن 18 بلد منها فقط هي التي تصنف كبلدان مستوفية بكامل شروط سياسة استهداف التضخم.[2] و فيما يلي مؤشرات عن بعض الدول التي استهدفت التضخم.

الجدول رقم (01): مؤشرات عن الدول التي استهدفت التضخم

البلد	السنة التي أعتمد فيها استهداف التضخم	معدل التضخم خلال استهداف التضخم	معدل التضخم المستهدف اعتبارا من 2001 %	معدل التضخم في 2001 %
نيوزلندا	1989	7.5	3-0	2.6
كندا	1991	7.5	3-1	2.5
المملكة المتحدة	1992	3.7	2.5	1.8
أستراليا	1993	1.8	3-2	4.4
السويد	1993	4.6	3-1	2.4
جمهورية التشيك	1997	8.6	4-2	4.7
البرازيل	1999	4.9	6-2	6.9
شيلي	1999	3.3	4-2	3.6
بولندا	1999	7.3	6.8-5.4	5.5
كولومبيا	2000	8.0	8 من عام 2001 6 من عام 2002	-

[*] Leonardo Leiderman، أستاذ في الاقتصاد المقارن بكلية "Eitan Berglas" للاقتصاد بجامعة تل أبيب، ورئيس المستشارين الاقتصاديين للبنك التجاري الضخم "Hapoalim".

[1] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] صندوق النقد الدولي، عودة للأساسيات، الاتجاه نحو استهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، المجلد 40، واشنطن، 2003، ص25.

كوريا	2000	4.1	2.5	4.1
جنوب إفريقيا	2000	5.1	4-3	4.8
تايلند	2000	1.5	3.5-0	1.7
هنغاريا	2001	9.1	7-0	9.1
أيسلندا	2001	6.4	2.5 (+ أو – 1.5)	6.4
المكسيك	2001	6.4	6.5 من نهاية عام 2001 4.5 من نهاية عام 2002	-
النرويج	2001	3.0	2.5	3.5

المصدر: – صندوق النقد الدولي، عودة للأساسيات، الاتجاه نحو استهداف التضخم، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- KENNETH N Kuttner, Opcit, pp 14-16.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، توالي الدول في تطبيق سياسة استهداف التضخم، وهذا لفعاليتها في خفض واستقرار معدلات التضخم بالدول المطبّقة لها، فنلاحظ دولا كالتشيك مثلا، كان معدل التضخم بها 8.6 لتعلن استهدافها لمعدل تضخم محدّد يتراوح ما بين 2-4، وهو ما حقّقته بالفعل، حيث وصل معدل التضخم بها في 2001 إلى 4.7 % لتشهد بذلك تدنيا ملحوظا للتضخم، وهو ما تسعى إليه جميع اقتصاديات العالم، بحيث إذا تمكنت من الوصول و الإبقاء على نسبة منخفضة ومستقرة في المدى الطويل لمعدلات التضخم، ستتمكن من إحداث تأثيرات مهمة على النمو الاقتصادي، العمالة، ثقة الجمهور و عملاء السوق متمكنة بذلك من مواجهة صدمات العرض والطلب الكلي على النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: تحليل أبعاد ظاهرة البطالة

وبعد التطرق لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي والتضخم)، نحاول هنا إدراج المتغير الثالث الذي لا يقل أهمية عنهم، ألا وهو البطالة، حيث يقدم جدول أعمال التنمية المستدامة 2030* فرصة فريدة من نوعها لإدماج سياسات الشباب في استراتجيات تنموية مستدامة حيث بات العمل اللائق الآن جزءا لا يتجزأ من الأجندة العالمية الجديدة للتنمية المستدامة. بحيث يمنح إجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المجتمع الدولي الزخم الذي نحتاجه كي نعمل معا على التصدي لما تواجهه اقتصاديات الدول من تحديات جسيمة، لاسيما تلك التي نواجهها في عالم العمل.[1] و بالتالي علينا هنا قبل كل شيء تحديد الإطار المفاهيمي للبطالة؟ و كيفية قياسها؟ والنظريات المفسّرة لها؟، حتى نصل إلى مرحلة تحديد استراتجية لتوظيف الشباب و مواجهة العجز في فرص العمل اللائق بالشباب.

المطلب الأول: مفهوم البطالة و قياسها

إن البحث في موضوع البطالة أخذ أهمية بالغة في مختلف المجتمعات، حتى أصبح موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملّح أمام صانعي القرار و المؤسسات و الهيئات الدولية و المفكرين و الباحثين، و يرجع هذا الاهتمام لما للبطالة من آثار بارزة في تراجع المجتمعات سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

أولا: تعريف البطالة

تعتبر البطالة من المصطلحات الاقتصادية الاجتماعية المعقّدة، و التي لا تزال تلقى عند محاولة التعريف بها الكثير من الخلاف إلى درجة يمكن القول معها أن تعريفا جامعا لها أمر صعب، باعتباره يتوقف على وجهات نظر الباحثين لمفهوم البطالة فضلا عن الظروف القائمة في الزمان و المكان المعنيين.

---

* استبدلت الأهداف الإنمائية للألفية و التي انتهت بنهاية عام 2015، بأهداف التنمية المستدامة 2030: بحيث تم وضع جدول للأعمال من قبل الأمم المتحدة يحوي 17 هدفا للتنمية المستدامة SDGs (القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة و الرفاه، التعليم الجيّد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة و الصرف الصحي، طاقة نظيفة و بأسعار معقولة، العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الصناعة و الابتكار و البنية التحتية، الحدّ من أوجه عدم المساواة، المدن و المستوطنات المستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، تغير المناخ، الحياة تحت المياه، الحياة على الأرض، السلام و العدل و المؤسسات القوية، الشراكات من أجل الأهداف) كأهداف تتعلق بمستقبل التنمية العالمية. مع 169 غاية محدّدة لتلك الأهداف، و تسمى أيضا بالأهداف العالمية، بحيث يستمر تحقيقها من 2015 إلى 2030.

[1] منظمة العمل الدولية، أجندة التنمية لعام 2030: إنجاز كبير لعالم العمل، 2015، أطلع عليه في 2017/06/11 (http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_388775/lang--ar/index.htm).

1- التعريف اللّغوي للبطالة: جاء في معجم لسان العرب أن لفظ البطالة أتي من الفعل (بَطَلَ و بَطُلَ)، وله معاني كثيرة منها أنه يعني التعطل، و أنه يقال بَطل الأجير (بالفتح)، يبطُل بَطالة أي تعطل فهم بطال.[1]

2- التعريف الاقتصادي: هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدّد للبطالة، حيث تعددت التعريفات التي تناولتها، فيرى بعض الاقتصاديين أن البطالة هي "الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون ولكنهم يبحثون بصورة جدّية عن فرص العمل"، ويرى آخرون أن البطالة "تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معيّن، وبين فرص العمل المتاحة تلك التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها ورغبتها فيه، ومرد ذلك كله إلى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد الوطني"، ويعرفها البعض الآخر بأنها "عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص عمل"، فضلا عن ذلك فإن هناك من يرى أن البطالة "تتمثل في نقص فرص العمل في مجتمع ما". [2]

3- تعريف الهيئات الدولية و الوطنية: يمكن إبراز تعريف البطالة حسب الهيئات الدولية و الوطنية كما يلي:

أ- هيئة الأمم المتحدة (ONU): حسب الأمم المتحدة يكون في بطالة "كل شخص بلغ سن محدّدة و لا يقوم بأي عمل و لا مأجور و لا حرّ، رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهد في البحث عنه". [3]

ب- المكتب الدولي للعمل (BIT): أتى التعريف الدولي للبطالة في مؤتمر جنيف سنة 1982، كالتالي: "البطالون هم كافة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم سنّا معينة و هو 16-59، و وجدوا أنفسهم في الحالات أو الفئات التالية[4]:

- **بدون عمل:**[*] يعني الذين لا يعملون سواء مقابل دخل أو لحسابهم الخاص.
- **المتاحون للعمل:** الذين يمكنهم القيام بعمل مأجور أو لحسابهم الخاص.

---

[1] محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2004، ص 278.

[2] علي عبد الوهاب نجار، مشكلة البطالة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 1 – 2.

[3] ONU, rapport mondial sur le développement humain, de Boeck université, Bruxelles, 2000, p277.

[4] Bureau International du Travail, La normalisation du travail, Nouvelle série 53, Genève, 1953, PP 48-49.

[*] يضمن معيار **بدون عمل**، الفصل في حالة العمالة والبطالة، حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يكون يبحث فيه عن عمل بأنه بطال، أما المعيار الثاني **المتاح للعمل**، لكي يصنف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل، يعني أن يكون قادرا ومستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث عن عمل، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة كالطالب الذي يبحث عن العمل المؤقت بالموازاة مع دراسته، أما المعيار الثالث، لمن **يبحث عن عمل**، فينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معيّنة، وهذا للدلالة على جدية البحث، مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل، الأصدقاء ...

- **الباحثون عن عمل:** الذين قاموا بخطوات محددة خلال فترة محددة من أجل البحث عن عمل مأجور أو لحساهم الخاص".

ج- منظمة العمل الدولية (OIT): تعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه " كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، و لكن بدون جدوى".[1]

د- الديوان الوطني للإحصاء (ONS): يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية: [2]

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 و 60 سنة.
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للحصول على منصب عمل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلا لذلك.

و مما سبق يتضح أن المحاولات التي تعرضت لتعريف البطالة قد اتفقت في الجوهر و اختلفت في التفاصيل، وهذا الخلاف أتى في الواقع من تباين الآراء حول البطالة والنظر إليها من زوايا مختلفة، حسب الظروف المحيطة وطبيعة الدول وغير ذلك من العناصر التي تدخل في تعريف البطالة والعمالة.

و يمكن إعطاء تعريف جامع للبطالة من خلال التعاريف السابقة فنقول أنها **"تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معيّن قادرين على العمل، و مؤهلين له وراغبين فيه، و باحثين عنه وموافقين على الولوج فيه، في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة."**

و بالتالي يقتضي أن تتوافر ثلاثة معايير في تعريف البطالة: أن يكون الفرد بدون عمل؛ أن يكون الفرد متاحا للعمل؛ أن يكون الفرد باحثا عن عمل.

ثانيا: بعض المفاهيم المرتبطة بالبطالة

ارتبط مفهوم البطالة بعدة مفاهيم، و آراء لصيقة به و أبعاد لها علاقة وطيدة و قوية به، يمكن توضيحها فيما يلي، حتى نتمكن من الفهم السّليم له:

1- قوة العمل: تمثل قوة العمل ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا من السكان، بحيث تعرف هيئة الأمم المتحدة السكان النشطين على أنهم، أولئك الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 64 سنة و يساهمون في عملية إنتاج السلع و الخدمات الاقتصادية الموجهة للسوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون لكنهم مستعدون للعمل.[3]

[1] International Labour Organization, World labour report, ILO, Geneva, 1995, PP 17-18.
[2] LAKEL Samira, L'Emploi et le chômage en Algérie, INPS, Alger, 1998, P10.
[3] ONU, rapport mondial sur le développement humain, Opcit, p 277.

2- السكان المشتغلون (العاملون): يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات أن المشتغل (الذي يملك منصب شغل)، هو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بنشاط معين، و هذا خلال فترة زمنية معينة و هي فترة الاستقصاء، و تضم فئة المشتغلين: [1]

- الذين يمارسون عملا أثناء الاستقصاء.
- الغائبون عن عملهم خلال فترة الاستقصاء.
- الذين هم في عطلة مرضية قصيرة الأجل أثناء الاستقصاء (أقل من ثلاث أشهر).
- الأشخاص الذين يزاولون دراساتهم موازاة مع امتهانهم نشاطا مأجورا.
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية.
- المتربصون.
- أعضاء القوات المسلحة.
- المتقاعدون الذين يمارسون نشاطا ما.
- الأشخاص الذين يعملون في بيوتهم كأعمال الحقول والأعمال التقليدية وكذا خدمات الدروس الخصوصية ... إلخ.

3- السكان غير النشطين: تضم هذه الفئة الأشخاص الذين لا يشغلون أي عمل، و لا يبحثون عنه كالعجزة والمتقاعدون و الطلبة و ربّات البيوت و المرضى .. إلخ.[2]

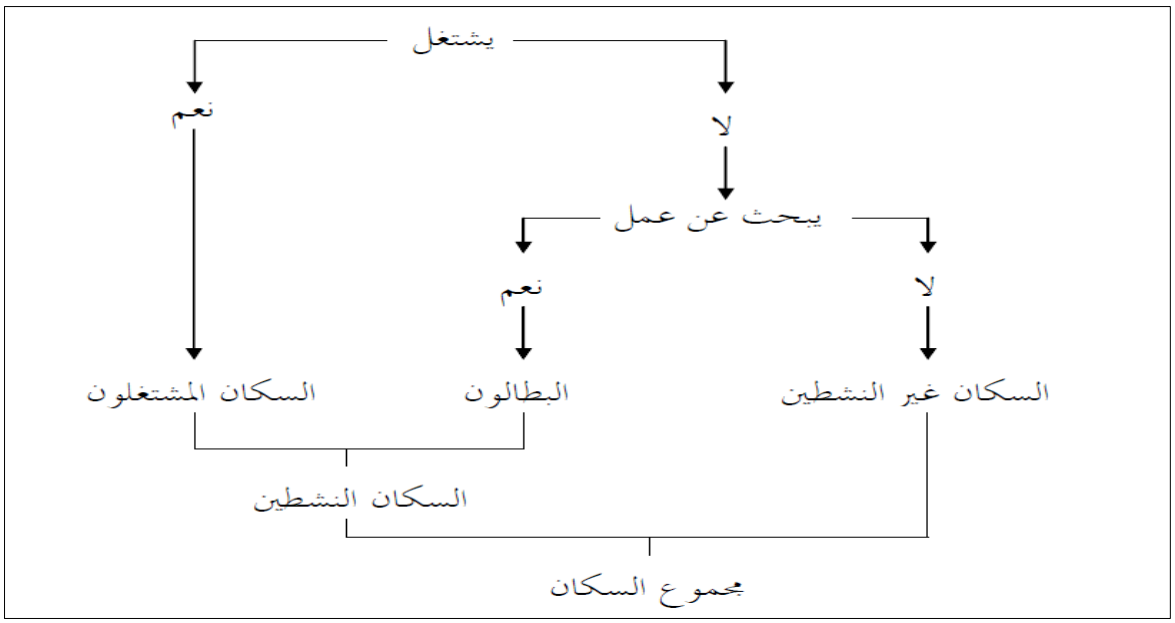
4- العمل: هو أي مجهود إنساني سواء كان فكريا أو جسديا يؤدي إلى خلق منفعة أو زيادتها، أي أنه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة.[3]

5- سوق العمل: هو المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين و البائعين لخدمات العمل، و البائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، و المشتري هو صاحب المنشأة، و أن صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، و بهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع و المشتري. [4]

و يمكن تلخيص كل هاته العناصر في الشكل الموالي:

[1] ONS, données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, N°514, 2008, p 6.
[2] OIT, recommandations internationales en vigueur sur les statistiques du travail, 2 ème Edition, 2000, p 27.
[3] PHILIPPE Deubel et MARC Montoussé, Dictionnaire de sciences économiques et sociales, Bréal, France, 2008, P 280.
[4] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص 21.

الشكل رقم (02): يوضّح تركيبة السكان الإجمالية



المصدر: هاشم الباش، الاستخدام والبطالة، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية للدول العربية الخليجية، العدد 13، 1989، ص 110.

6- التوظيف الكامل و معدل البطالة الطبيعي: يتحقق التوظيف الكامل عندما يكون كل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل لديه عمل، و معظم الاقتصاديين يرون أنه حتى عند التوظيف الكامل فإن نسبة مقدارها ما بين 5 و 6 % من القوة العاملة تكون متعطلة، و السبب في ذلك، أنه حتى عند تحقيق التوظيف الكامل فإن بعض الأفراد يكونون في مراحل تغيير وظائفهم، فمثل هؤلاء الأفراد يطلق عليهم البطالة الاحتكاكية، كما أن هناك بعض الأفراد ليس لديهم مهارة للعمل أو أنهم في موقع خاطئ، و لا يستطيعون الحصول على أعمال مهما كان الرواج و الكفاءة التي يعمل بها الاقتصاد الوطني، و مثل هؤلاء يطلق عليهم البطالة الهيكلية.

إن وجود هذين النوعين من البطالة يعني وجود معدل طبيعي للبطالة و الذي قدر في بعض الدراسات فيما بين 4 – 5 %، لذلك يمكن القول أن المعدل الطبيعي للبطالة، هو ذلك المعدل الذي عنده يتعادل كل من الداخلين والخارجين من سوق العمل، بحيث تتساوى توقعات كل من العمال و أصحاب الأعمال فيما يتعلق بسلوك الأسعار والأجور.[1]

7- الحد الأدنى للأجور: يشير قانون الحد الأدنى للأجور إلى أقل أجر يمكن أن يدفعه صاحب العمل للعمال، وقد كان الكونغرس الأمريكي أول من فرض مثل هذا الحد في عام 1938، ليضمن حصول العمال على الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وفي عام 2002 حدد القانون الفدرالي الحد الأدنى بـ 5.15 دولار للساعة،[2] أما في الجزائر فقد

[1] حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، ط 4، عمان، الأردن، 2014، ص ص 186 – 187.

[2] نفس المرجع، ص 187.

إرتفع الحد الأدنى للأجور من 800 دج سنة 1978 إلى 6000 دج سنة 2000، ثم إلى 18000 دج سنة 2012.[1]

ثالثا: قياس البطالة

تقاس البطالة من خلال حساب معدل البطالة، و لتحقيق ذلك يجب أولا معرفة الأشخاص الذين لديهم عمل ويحصلون على أجر مقابل هذا العمل، و هؤلاء يعرفون بالعاملين، ثم معرفة عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، وبالتالي فإن معدل البطالة يعرف بأنه نسبة عدد الأشخاص العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة أو:[2]

$$\frac{U}{LF} = \frac{U}{E+U} = U_r$$

حيث:

U_r معدل البطالة.

U عدد الأشخاص العاطلين عن العمل.

LF مجموع الأشخاص في القوة العاملة.

E عدد الأشخاص العاملين.

توجد عدّة اختلافات بين الدول فيما يخص طرق قياس معدل البطالة، و هي تعود إلى عدّة عوامل منها التغيرات في حدود سنّ العمل و في تحديد القوى العاملة، (نجد مثلا في بعض الدول القوة العاملة بين 15-65 سنة، في حين في بعض الدول الأخرى بين 16-60 سنة)، و كذا المدة المعيارية للبحث عن العمل، معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتا أو المسرحين من العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة مغادري المدارس وخريجي الجامعات و المعاهد، أيضا برامج تدريب العاطلين.

يبقى أهم مصدر لبيانات هذا المؤشر هو اللجوء إلى التعدادات السكانية، و المسوحات الأسرية، وهي مبنية على عيّنة ممثلة لمجموع السكان أو السجلات الإدارية لمكاتب العمل. فالتعدادات السكانية تتميّز بطول فترة إجراءها، وقد تكون مرة كل عشر سنوات، كما أن التعدادات مكلّفة بالنسبة للبلد و نفس الشيء بالنسبة للمسوحات، وتثير جملة من المشاكل نتيجة لطبيعتها الدورية السنوية التي قد لا تسمح بمتابعة تأثير التقلبات في الأجل القصير أو التغيرات الموسمية، إلا أن المكتب الدولي للعمل (BIT) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تحبذان هذه الطريقة.[3] أما سجلات طالبي العمل فهي أيضا تتأثر بالمعيار الذاتي (معيار البحث عن العمل)، حيث لا تقدّم قياسا دقيقا لعدد

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 11-406 المتعلّق بتحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون، الجريدة الرسمية، العدد 66، 2011/12/04، ص5.

[2] عبد الرحيم فؤاد الفارس، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2015، ص 261.

[3] مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، دراسات في الطرق، العدد 102، مكتب الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.

العاطلين، حيث أنه توجد قيود متعدّدة على الاستحقاق إضافة إلى أنه من بين المستفيدين من هذه التعويضات يوجد عدد كبير يرفض عروض العمل، وكذلك لا يقوم بعملية البحث عن العمل بصفة ديناميكية، وبالتالي فإن هذا الأسلوب يتجه نحو تضخيم أعداد العاطلين عن العمل، وبالمقابل فإن هناك عدة فئات من المجتمع ليس لهم الحق في العمل ويبحثون عنه، ويتم استثناؤهم من عداد العاطلين. و ما يميز هذه الطريقة أنها تقدم تقديرا سريعا وغير مكلّف لعدد العاطلين عن العمل، و تلجأ إلى استعمالها خاصة الدول الكبرى و المتطورة.

المطلب الثاني: النظريات المفسّرة للبطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت و تواجه اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، و قد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و أفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى، و لعلّ تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسّرة لتعدد التحاليل حول فهمها و تفسيرها، و سوف يتم عرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز فيما يلي:

أولا: النظريات التقليدية المفسّرة للبطالة

تتبنى أغلب النظريات التقليدية فكرة وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات العرض مع منحنيات الطلب:

1- النظرية الكلاسيكية في تفسير البطالة: يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية و بتراكم رأسمال و النمو الاقتصادي و الطاقات الإنتاجية للاقتصاد، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي و السياسي للظاهرة الاقتصادية، إذ يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام الذي يعني أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له أو ما يسمى بقانون المنافذ عند "Say".

فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة و لا مكان للنقود فيه، بمعنى آخر تساوي الادخار والاستثمار و استحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، ذلك أن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل.

في حين أن البطالة التقليدية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح بسبب ارتفاع الأجور، و هو ما يعني أن القائمين على خطط الاستثمار سوف لن يرفعوا من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل، تجنبا لتضخيم التكاليف، و تعزى البطالة أيضا في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل، و في حالة وجودها فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح و هو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار و بالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل و القبول بمستوى الأجور السائدة، نستنتج من ذلك أن الأجور هي عامل أساسي في آليات سوق العمل، إذ أنها تؤثر على عرض و طلب العمل في آن واحد. [1]

[1] وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط 1، طرابلس، لبنان، 2010، ص ص 204 – 205.

2- النظرية النيوكلاسيكية في تفسير البطالة: لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل، و يرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة، و من أهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة و دور المنافسة في شراء و بيع قوة العمل.

و مهما يكن من أمر، فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، و لم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "Say" للأسواق، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج، لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف و بالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة.

3- النظرية الماركسية في تفسير البطالة: ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية و نادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي، و كل بطالة هي ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان كنتيجة حتمية للتطورات التقنية.

أما بالنسبة للماركسيين، فإن الأزمات ماهي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى و قيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور،[1] و مما يزيد الأزمة تفاقما هو أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأسمال C/V إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة فتلقي بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه، و عليه فإن البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم، أما بالنسبة لحجم التشغيل فإنه يرتبط أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل إذ أنهم يحولون دون انخفاضه من خلال زيادة إنتاجهم، الشيء الذي يؤدي إلى فائض في الإنتاج، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور، و بالتالي فإن العمال سوف يستثمرون في إنتاج رأسمال و تحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة.

4- النظرية الكينزية في تفسير البطالة: يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل و أن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل،[2] و بالتالي حجم العمالة، أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الإسمي، لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الإسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم

[1] ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 23.

[2] نفس المرجع، ص 24.

لمستوى الأسعار، و قد وجد "kynes" أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادّة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة و عدم كفاية الطلب على البضائع، مما يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض آليا.

من ناحية أخرى يرفض "kynes" آلية الأجور كسبب للبطالة لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال، وبالتالي لانخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق. و عليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيما يلي: لقد لاحظ "kynes" أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدّا، و أن الطلب الكلي الفعّال هو المحدد للعرض الكلي، و من أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب و الذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية و طلب على السلع الاستثمارية.

فالكلاسيك و النيوكلاسيك ينظران إلى الادخار و الاستثمار أنهما وجهان لعملة واحدة، و التعادل بينهما أمر بديهي، أما "kynes" فقد أدخل العوامل المؤثرة عليهما، و بالتالي فإن كل اختلال بينهما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات في دورة الدخل الوطني مع احتمال وقوع الكساد، و في حالة افتراض أن حجم الادخار أكبر من حجم الاستثمار فإن الطلب الكلي الفعّال سيقل عن العرض الكلي و بالتالي يتزايد مخزون السلع و يتراكم مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار الذي ينتج عنه انخفاض في الأرباح و في الناتج، و بالتالي تتزايد الطاقة العاطلة و تحدث بطالة الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني.

أما في حالة ما إذا كان حجم الاستثمار أكبر من حجم الادخار، فإن الطلب الكلي الفعّال سيكون أكبر من العرض الكلي، و عليه سوف ينخفض مستوى مخزون السلع و تتزايد المبيعات و ترتفع الأسعار و الأرباح، و إذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة سوف يلجأ المنتجون لتشغيلها و هذا الانتعاش في الاستثمار يؤدي زيادة في تشغيل عدد العمال، و بالتالي تقل البطالة و لرفع مستوى الاستثمارات يرى "kynes" ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص، و يرى أيضا أن نقص الاستخدام ليس عارضا بل ممكنا و غالب الوقوع، و بالتالي يجب استبدال آلية الدخل بالأسعار، لأن المستثمرين هم الذين يتوقعون الطلب الحقيقي و يقررون بناء توقعاتهم فيما يخص حجم الإنتاج و اليد العاملة الضرورية للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل.

ثانيا: النظريات الحديثة المفسّرة للبطالة

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي في سوق العمل، و الذي يفرض وجود سوق تنافسي كامل للعمل عند الكلاسيك و النيوكلاسيك، و سوق تنافسي غير كامل للعمل عند "kynes"، لكنّنا نرى عجز هذه النظريات عن تحليل المستويات العالية من البطالة منذ بداية الستينات مع الارتفاع الكبير لمعدلات البطالة، ولهذا ظهرت نظريات واكبت هذا التطور الحاصل، و قامت بإدخال تعديلات على النظريات السابقة لتحليل هاته الظاهرة كما يلي:

1- النظرية النقدية في تفسير البطالة: يفسّر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة[1]، و أن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، و يضم هذا التيار مجموعة من المفكرين أمثال "Howtrey، Wiskell" من مدرسة شيكاغو، بإعطائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، و أن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغيّر عرض النقود، كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شلّ من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل يعتبر من بين العوامل المفسّرة للبطالة في نظرهم.

و يؤكدون على أن تعطيل زيادة إعانات البطالة تعطّل من فاعلية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية.

و بالتالي فالبطالة في نظرهم اختيارية و لا مكانة للبطالة الإجبارية في تحاليلهم، و يرون أن مواجهة البطالة تكمن في عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة و تركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق.

2- نظرية رأسمال البشري في تفسير البطالة:

طوّر "Gary Becker*" سنة 1964، نظريته المتعلقة بقرار الاستثمار في رأس المال البشري، وهي تعتبر بالنسبة لعدة اقتصاديين كفرع جديد في النظرية النيوكلاسيكية، بما أنها ترتكز على نفس فرضيات وبديهيات هذه الأخيرة. حيث تقوم الفرضية الأساسية لهذه النظرية على أن كل فرد يبحث عن تعظيم المزايا التي يمكن له الحصول عليها من نشاط ما، فمثلما يسعى صاحب رأس المال إلى اكتساب الخبرات اللازمة للتسيير والرفع من الإنتاجية، فإن الأجير أيضا يسعى إلى تراكم معارفه لغرض تحسين راتبه المستقبلي، وقد أثبتت بعض التجارب أن الاستثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد على الأمدين المتوسط والطويل، وكل استثمار في هذا المجال يتطلب نفقات ينفقها صاحب العمل[2]، حيث قارن "Becker" بين كلفة الاستثمار والمردودية المحصّلة، على أن تكون الأولى أقل من الثانية، أي لصالح صاحب العمل لضمان استمرار المشروع ومن ثم مناصب العمل.

3- نظرية تجزئة سوق العمل في تفسير البطالة: ترتكز هاته النظرية التي ظهرت على يد "M.Piore*[1] و D.B Doernberg" في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكي خلال الستينات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق و النوع و السّن و المستوى التعليمي، وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة

---

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص ص 329-356.

* Gary Stanley Becker (1930-)، اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل، وقد عمل على استخدام النظرية الاقتصادية في تحليل أسواق العمل.

[2] MICHEL Burda et CHARLES Wyplosy, Macroéconomie, Une perspective européenne, Ouvertures économiques De Boeck, Bruxelles, 1993, p 123.

*[1] Michael Joseph Piore (1940-)، اقتصادي أمريكي، وبروفسور في الاقتصاد والعلوم السياسية في معهد Massachusetts للتكنولوجيا، تركزت أبحاثه حول اقتصاديات العمل والهجرة و الابتكار.

والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معيّنة، و وجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى، تفرض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل[1]:

أ- السوق الرئيسي: هو سوق المنشآت الكبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجيا كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، وتتّسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

ب- السوق الثانوي: هو سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتّسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا لتعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة، خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق.

ونشير هنا إلى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة في السوق الرئيسي يكون أكثر ارتفاعا في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ومن ثم فإن معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما تكون أقل في الدول المتقدمة وأكبر في الدول النامية، ذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة.

4- نظرية البطالة الهيكلية: ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينات، و زيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمل لظاهرة التعطل، بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الأساليب الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال و مهن أخرى، و قد فسّرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و المتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها: عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر، الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال، و عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

5- نظرية اختلال التوازن: ظهرت على يد الاقتصادي الفرنسي"E.Malinvand*" كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات، و يرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما سوق السلع وسوق العمل[2]، و تبنت هذه النظرية فرص جمود الأسعار و الأجور في الأجل القصير، و يرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود، و نتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية.

---

[1] EICHER.J.E et LEVY Garboua, Economique de l'éducation, Edition Economica, Paris, 1979, P60.

* Edmond Malinvaud (1923-2015)، اقتصادي فرنسي ومؤسّس نظرية الاختلال.

[2] E.Malinvaud, Théorie macroéconomique, Edition Conjoncturelles bondas, Paris, 1982, p 60.

و لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، و إنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل و سوق السلع إذ يمكن أن ينتج نوعين من البطالة هما:

النوع الأول، و يتميّز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، و يترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه و هو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

و النوع الثاني، في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع و مستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، و هو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

المطلب الثالث: أنواع البطالة، آثارها و سياسات معالجتها

لا تعكس أرقام البطالة الحجم الحقيقي لتحديات سوق عمل الشباب، لأن عددا ضخما منهم يعمل دون أن يكسب ما يكفي لانتشال نفسه من براثن الفقر، و الواقع أن زهاء 156 مليون شاب في الدول الناشئة و النامية يعيشون في فقر مدقع (أي على الأقل من 1.9 دولار للفرد يوميا)، أو في فقر معتدل (أي بين 1.9 و 3.1 دولار) رغم أنهم يعملون، إضافة إلى ذلك فإن نسبة العمال الشباب الفقراء الذين يعيشون في فقر مدقع أو معتدل في عام 2016 (37.7%) أكبر من نسبة العمال البالغين الفقراء (26%)[1]. و من هذا المنطلق نحاول في هذا المطلب إبراز أنواع البطالة التي يتعرض لها الشباب وحجم الآثار الناجمة عنها بالإضافة إلى أساليب معالجتها.

أولا: أنواع البطالة

للبطالة تصنيفات متعدّدة، إلا أن أهم التصنيفات المعمول بها في تحليل ظاهرة البطالة على مستوى الاقتصاد الكلي نذكرها كما يلي: [2]

1- البطالة الاحتكاكية: حيث يكون هناك دوما و كما أشرنا سابقا عدد من أفراد القوة العاملة يبحثون عن عمل لأول مرة أو يكونون في حالة ما نسميه بالحراك الاجتماعي، أي أنهم ينتقلون من عمل إلى آخر أفضل منه ويضطرون إلى قضاء بعض الوقت بحثا عن العمل الأفضل، و تتصّف هذه البطالة بأنها قصيرة الأجل نسبيا، و هي لا غنى عنها في كل المجتمعات.

2- البطالة الهيكلية: و تحدث هذه البطالة بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيب الإنتاجي في الاقتصاد الوطني، ويكون من نتيجتها انخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن، و ازدياد الطلب على مهن أخرى، و يعاني قسم من أصحاب المهن التي انخفض الطلب عليها من هذا النوع من البطالة، و يكون من الصعب التخلص من البطالة الهيكلية لأنه من الصعب إعادة تأهيل العمال الذين يتعرضون لهذا النوع من البطالة، بعد أن قضوا في مهنهم السابقة سنوات طويلة.

---

[1] ملخص تنفيذي، الاستخدام و الآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات الشباب 2016، منظمة العمل الدولية، 2016، ص 2.

[2] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2002، ص ص 301- 302.

3- البطالة الدورية: و تحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة و أخرى، ذلك أن الاقتصاد في كل دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الازدهار و الكساد تعاقبا دوريا، ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفضا و العكس في فترة الكساد.

4- البطالة الموسمية: و تحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية، كمهنة الزراعة مثلا، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة في فصل الصيف و يضعف في مواسم أخرى كفصل الشتاء، مثال ذلك أيضا العاملون في بعض مرافق الخدمات السياحية كالفنادق و غيرها.

5- البطالة المقنعة: و هي حالة العمالة الناقصة كما أو نوعا فالعمالة الناقصة كما، هي حالة اشتغال الفرد أسبوعيا عددا من الساعات أقل من عدد الساعات الاعتيادي كما هو الحال في موظفي عدد من الدوائر الحكومية الذين لا يقضون في العمل الفعلي أكثر من أربع ساعات يوميا، و العمالة الناقصة نوعا هي حالة اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته و خبراته كما هو حال كثير من خريجي الجامعات الذين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا، مثل العمل على سيارات الأجرة ونحوه انتظارا لعمل أفضل.

إلا أنه هناك دراسة قام بها Eolgar Edwards والذي فرق بين خمسة أنواع من البطالة لا تخرج من التصنيف السابق الذكر، و هي: [1]

1- البطالة السّافرة (المفتوحة): و تشمل البطالة الإجبارية و الاختيارية معا.

2- التوظيف الناقص: و عرفهم بأنهم أشخاص يعملون أقل من اللازم (يوميا أو أسبوعيا أو موسميا) عما هم على استعداد لتقديمه من عمل.

3- التوظيف الظاهري مع عدم الاستغلال: و هم أشخاص لا يمكن تصنيفهم في فئة العاطلين أو في حالة توظف ناقص و هم:

أ- البطالة المقنعة: و هم العاملون في شركة معينة أو مؤسسة ما على أساس العمل كيوم كامل، و لكن الأعمال التي يقومون بها لا تحتاج ليوم عمل كامل، مثل موظفي الحكومة و هذا النوع من البطالة يسمى بالبطالة المقنعة.

ب- البطالة المستترة: و هم الأشخاص المرتبطون بأعمال مثل التعليم و رعاية المنازل، وذلك لعدم وجود وظائف إما تتناسب مع ما تعلموه أو لارتباطات اجتماعية مثل ربات المنازل.

ج- التقاعد المبكر: و هم غالبا من موظفي الحكومة الذين يتقاعدون مبكرا.

4- العمالة المنهكة: و هم أشخاص يعملون على أساس اليوم الكامل و لكن مجهودهم يتأثر إما بسوء التغذية أو عدم توافر الطب الوقائي.

[1] ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 328 – 330.

5- العمالة غير المنتجة: و الذين بإمكانهم إمداد المجتمع بعناصر الإنتاج البشري الهامة لخلق عمل منتج و لكنهم يقضون ساعات طويلة في الصراع مع موارد مكملة غير كافية، و الفرد منهم لا يستطيع سوى الحصول على ضروريات الحياة.

ثانيا: الآثار الناجمة عن البطالة

يترتب على البطالة العديد من الآثار السلبية سواء على مستوى الأفراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل، ولعلّ أهم هذه الآثار يتمثل في: [1]

1- الآثار الاقتصادية: و يمكن تلخيصها على مستويين:

أ- المستوى الجزئي: و هو الدخل الضائع عندما يفقد الشخص عمله ويبقى فترة معينة دون عمل، و يقاس إجمالي الدخل الضائع بضرب عدد العاطلين عن العمل في معدل الأجور و يطرح منه أية تعويضات يحصل عليها العاطلون عن العمل مثل تأمينات البطالة.

ب- المستوى الكلي: و هو الانخفاض في الإنتاج الكلي الناتج عن البطالة، و يقاس بالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الأمثل و الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، و يسّمى فجوة الناتج المحلي الإجمالي، و يمكن تلخيص هذه الآثار من خلال ما يعرف بقانون "okun" الذي يقول: إذا انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2 %، فإن معدل البطالة يترفع بنسبة 1 %، و بذلك فإن قانون "okun" يصف العلاقة ما بين سوق الإنتاج و سوق العمل.

كما يمكن إضافة الآثار التالية: [2]

- **تكلفة إعالة العاطلين:** وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان و اختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.

- **خسارة الإنفاق على التعليم:** حيث أن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطّل عن العمل، و هذا يمثل خسارة للاقتصاد الوطني.

- **انخفاض حجم إيرادات الدولة:** من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة.

2- الآثار الاجتماعية: تشمل:

أ- ضياع المهارات و مجهودات التدريب.

ب- الإحباط و اليأس و عدم احترام الذات مما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية، كارتفاع معدلات الجريمة و السرقة وارتفاع معدلات الانتحار و التهريب ... إلخ.

ج- الآثار النفسية الناتجة عن ضيق الحال تؤدي إلى قيام المظاهرات و أعمال التخريب و الشغب و عدم الاستقرار.

د- مشاكل صحية ناتجة عن سوء التغذية بسبب انقطاع الدخل.

هـ- تأخر سن الزواج.

---

[1] عبد الرحيم فؤاد الفارس، مرجع سبق ذكره، ص ص 263- 264.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 202.

3- الآثار السياسية: يترتب على انتشار البطالة و تزايدها في أي مجتمع تهديدا لاستقراره السياسي و الاجتماعي وخاصة عندما تطول فترة التعطّل، مما يساعد مع انخراط المتعطّلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل و الحياة الكريمة، و توجد علاقة طردية مشاهدة بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع و مستوى الإرهاب و الانقلابات السياسية كما هو مشاهد حاليا في عديد من الدول النامية. [1]

ثالثا: سياسات معالجة البطالة

يتبع كل مجتمع سياسة خاصة في الحد من البطالة، من أجل الوصول إلى التوظيف الكامل ومعروف أن سوق العمل مرتبط كليا بمتطلبات الاقتصاد الوطني ومستوى تطوره وتركيبه وشكل إدارته، ومن أهم الإجراءات للحد من مشكلة البطالة: [2]

1- تبني أسلوب التخطيط السّليم للقوى العاملة في البلاد.

2- إعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة.

3- يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الزيادة في عدد السكان.

4- زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة يفتح مجالا للعاطلين عن العمل.

5- الحد من عملية العمالة الوافدة بمراقبة الحدود والتفتيش المستمر في المنشآت الخاصة.

6- خفض ساعات العمل للنوبة الواحدة.

7- منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر.

8- تنظيم سن التقاعد في القطاع العام و الخاص.

9- دعم الدولة صغار المنتجين من حرفيين و فلاحين ومنع خراب مصالحهم بسبب عم قدرتهم على منافسة كبار المنتجين.

10- إنشاء مكاتب للعمل وتوظيف العمال العاطلين عن العمل.

11- تقديم الإعانات لمن لا يستطيع الحصول على فرصة العمل.

[1] محمد فوزي أبو السعود، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 273.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص ص 207- 208.

خلاصة الفصل:

توصلنا في هذا الفصل، الذي أوردنا فيه الإطار النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية (النمو الاقتصادي التضخم البطالة)، إلى جملة نتائج نوجزها فيما يلي:

أولا: يعتبر النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية، ومن أهداف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنهم من جهة يعكسون حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة، ومن ثم إبراز الوضعية الاقتصادية السائدة، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية، وإبراز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى التعبير عن مدى تحسن رفاهية الأفراد في المجتمع.

ثانيا: ظهرت نماذج النمو الاقتصادي كاستجابة للتطورات التي أحدثها إدخال الأدوات الرياضية والإحصائية في علم الاقتصاد، وكذا تقدم أدوات الحسابات العامة على مستوى الاقتصاد الكلي. ويعد الكنزيون أول من صاغ هاته النماذج، ووضع فروضها ومتغيراتها، فبرزت بذلك نماذج النمو الاقتصادي الخارجي، والتي اهتمت في مجملها بالعوامل المادية للنمو الاقتصادي (بالتحديد العمل ورأسمال)، في حين أهملت عاملا جوهريا للنمو الاقتصادي ألا وهو التقدم التكنولوجي والعنصر البشري، الذي ضمته نماذج النمو الاقتصادي الداخلي فيما بعد.

ثالثا: برزت سياسة استهداف التضخم كإطار جديد لإدارة السياسة النقدية، بعد أن أظهرت الأطر الأخرى فشلها الذريع في كبح جماح التضخم للوصول إلى تحقيق الهدف النهائي، لاسيما في ظل تزايد حدة التغيّرات على مستوى الاقتصاد المحلى و العالمي، بحيث تطمح هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم، بما يسهم في توفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية، فضلا على إيجاد فرص مواتية للتوظيف وتحسين مستوى المعيشة.

رابعا: يتبع كل مجتمع سياسة خاصة في الحد من البطالة من أجل الوصول إلى الاستخدام الكامل، ومعروف أن سوق العمل مرتبط كليا بمتطلبات الاقتصاد الوطني ومستوى تطوره وتركيبه وشكل إدارته، ومن أهم الإجراءات الشائعة في اقتصاديات الدول للحّد من مشكلة البطالة، زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة وتنظيم سّن التقاعد في القطاع العام و الخاص.

الفصل الثالث

دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصلين السابقين قضية المفاهيم والتصوّرات الخاصة بسياسة الإنفاق العام و بعض المتغيّرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي، البطالة والتضخم، سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تناول دور هذا الإنفاق في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية السالفة الذكر، وكيفية انتقال هذا التأثير، خاصة في ظلّ طرح مشكل اختيار أدوات السياسة الاقتصادية (سواء كانت ميزانية، نقدية أو سياسة سعر الصرف) الأكثر فعالية للتأثير في الوضع الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو وتشغيل جيّدة، بالإضافة إلى الحفاظ على المستوى العام للأسعار.

وتحتل السياسة الميزانية مكانة هامة من بين هذه السياسات في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم لتحقيق هاته الأهداف مجموعة من الأدوات أهمها الإنفاق العام. أي أن الإنفاق العام هو المتغيّر التحكّمي الذي بيد الدولة تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على مختلف المتغيّرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي)، من هنا يتّضح أنّنا بصدد دراسة الثنائيات الأساسية التالية، وهي الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، الإنفاق العام والبطالة، الإنفاق العام والتضخم. وقد كان هذا الموضوع محل نقاش وجدل عند الكثير من الاقتصاديين، ومحور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة، فمنها من أكّد على فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل والحفاظ على المستوى العام للأسعار، ومنها من عارض هذه الفكرة، هذا ما جذبنا لمحاولة معرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم كل على حدى مرة، و مجتمعة مرة أخرى، وذلك بإسقاطها على مجموعة مختلفة من دول العالم، وهو ما تطلب منا كذلك دراسة وصفية تحليلية إحصائية بين هاته المتغيّرات الاقتصادية الكلية للتمكن من الإجابة ومعرفة طبيعة العلاقة التي تجمع سياسة الإنفاق العام بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية، قبل إسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري.

المبحث الأول: علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي

مع ظهور نظرية النمو الداخلي، والتي تعتبر تحولا كبيرا وهاما جدا في نظريات النمو الاقتصادي، برزت الدولة من خلال نفقاتها العامة كأداة هامة من أدوات السياسة الميزانية وكعامل رئيسي في تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو، بحيث لم يصبح ينظر للسياسة الميزانية بوجه عام وسياسة الإنفاق العام بوجه خاص في شكلها التوسعي بأنها مجرد مسبّب لعجز الميزانية وتراكم للدين العام ومصدر للتضخم، بل أصبح بمقدور الدولة من خلال نفقاتها العامة التأثير على حجم الطلب الكلي ومن ثم على حجم الناتج ومستوى النشاط الاقتصادي. وبناء على ذلك سنحاول معرفة وتحليل طبيعة علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي؟ سواء كانت إيجابية أم سلبية أم منعدمة، وهل هناك تباين لمكونات الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي، ما من شأنه التأثير في قرارات اختيار الحكومة لأبواب الإنفاق العام؟.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام ومساهمتها في تجسيد الأهداف الاقتصادية الكلية

قبل توضيح طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، لابد من طرح علاقة الإنفاق العام بجميع أهداف السياسة الاقتصادية الموجودة، ومن ثم الاقتصار على متغيرات موضوع دراستنا. حيث تعتبر سياسة الإنفاق العام أهم أدوات الدولة من خلال تدخلها في الاقتصاد، وأداة هامة وذات دور كبير في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، التي غايتها الرفاهية العامة، وهي متعدّدة، وقد جمعها "Kaldor"[*] في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمربع السحري[1] لـ "Kaldor" والتي تتمثل في:

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة).
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم).
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

بحيث تسعى جلّ دول العالم لتحقيق هاته الأهداف رغم اختلاف السياسات المتّبعة في هذا المجال، وقد أكد "Kaldor"، سنة 1971، بأن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيّدة كلما كانت مساحة المربع أكبر من خلال السعي في سبيل تحقيق معدلات هامة في هذه الأهداف، ومن الصعب إن لم نقل مستحيل تحقيق جميع الأهداف في

[*] Nicolas KALDOR (1908-1986)، اقتصادي بريطاني، درس الاقتصاد في جامعة برلين، وشغل منصب أستاذ بجامعة لندن، ويعتبر من الكتاب المعاصرين المنتمين للتيار الكينزي من مدرسة "Cambridge"، قام بتطوير أطروحته حول أهداف السياسة الاقتصادية، وشغل كمستشار للحكومة البريطانية وللعديد من الحكومات في العالم.

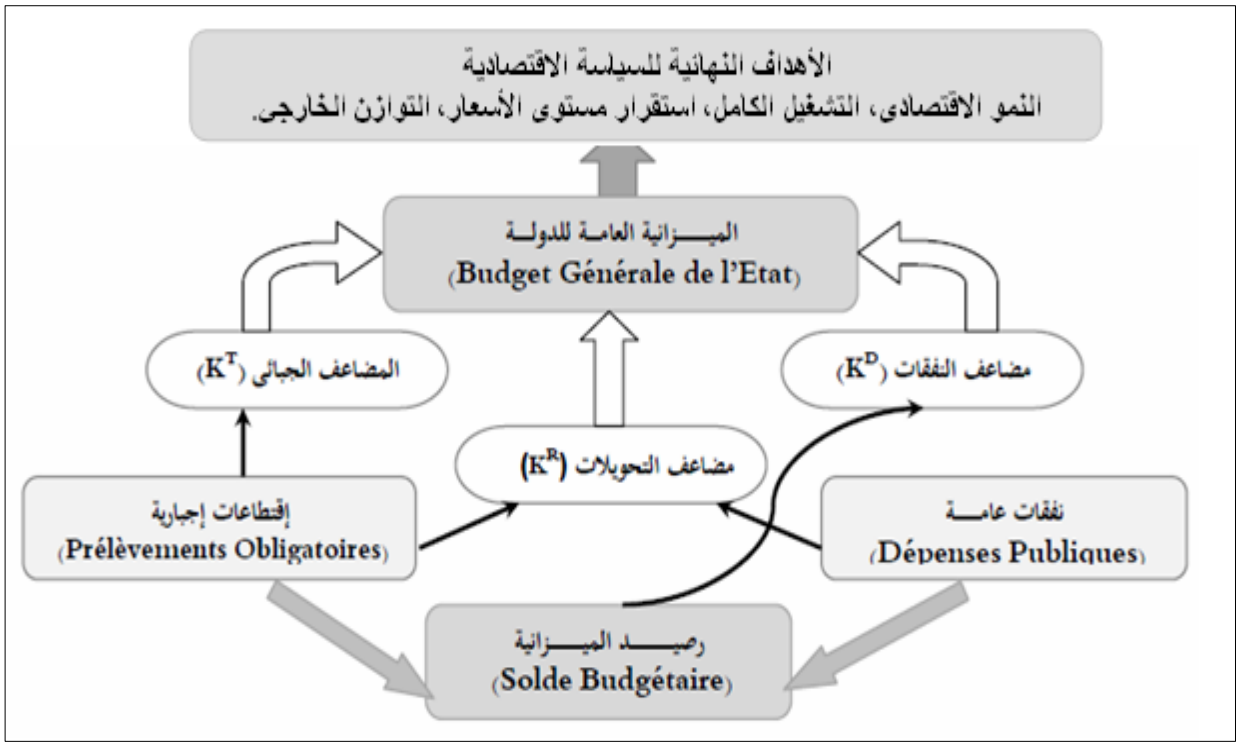
[1] BENOÎT Rigaud et autres, Politiques publiques - La politique économique québécoise entre libéralisme et coordination, Bibliothèque et Archives, Canada, 2008, p6.

وقت واحد.[1] ونظرا لصعوبة الوصول إلى نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف مجتمعة نتيجة للتعارض الموجود بينها، فقد قام "Kaldor" سنة 1966 باقتراح قانون "Kaldor-Verdoorn" الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانيا بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى الباقية، وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي (الوضعية الأمثلية)[2]:

- النمو في الناتج الداخلي الخام PIB : 5 % سنويا.
- معدل التضخم معدوما: 0.00% سنويا.
- معدل البطالة معدوما: 0.00% سنويا.
- رصيد ميزان المدفوعات كنسبة مئوية من PIB، معدوما أو موجبا بنسبة 2 %.

وفيما يلي إبراز لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية الأربعة.

الشكل رقم (03): يوضّح موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية



المصدر: محمد بن عزّة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[1] محمد بن عزّة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، "دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR"، مقال بمجلة (رؤى اقتصادية)، العدد 9، 2015، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 10.

[2] محمد راتول وصلاح الدين كروش، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)"، مقال بمجلة (بحوث اقتصادية عربية)، العدد 66، 2014، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص ص 92-93.

يوضح الشكل رقم (03)، موضع السياسة الإنفاقية ضمن أدوات السياسة الميزانية، ودورها في السعي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (الاستقرار الاقتصادي الكلي)، بحيث أجمعت الدراسات الاقتصادية لعدد من المفكرين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في إحداث النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، بالإضافة إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال مضاعف النفقات العامة والتحويلات. ولهذا سيتم إسقاط هاته النتائج على الاقتصاد العالمي، للتعرف أكثر على مدى قدرة عينة من الدول في تحقيق استقرارها الاقتصادي الكلي بالاعتماد على سياسة الإنفاق العام، وذلك في نهاية هذا الفصل (المبحث الثالث).

ويجدر التذكير مجددّا إلى أنّنا قد وضّحنا دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة في أربعة أهداف نهائية حسب المربع السحري لـ "Kaldor" للتمهيد للموضوع، إلا أنّنا سنركز من هنا ولاحقا على الاستقرار الاقتصادي الداخلي (موضوع بحثنا)، والمتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي، محاربة التضخم والبطالة. وهو ما سندرسه بالتفصيل في المحاور التالية، لمعرفة وتحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين سياسة الإنفاق العام وتحقيق هاته الأهداف. وسنبدأ فيما يلي بعلاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الأدلة التجريبية للعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

من المثير للاهتمام أن النظرية الاقتصادية لم تضع استنتاجات نهائية حول أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وبالمثل فإن الدراسات التجريبية تظهر نتائج متضاربة بين حجم الإنفاق والنمو الاقتصادي، حيث تظهر الأدلة التجريبية بشكل أكثر إرباكا ولا تحسم النقاش لصالح نهج معين، فمن خلال نتائج العديد من الدراسات التجريبية التي أجريت باعتماد مختلف الأساليب القياسية وباستخدام مكونات متعدّدة من الإنفاق العام، يظهر الاختلاف جليا، بوجود علاقة معنوية إيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في بعض الدراسات، ونقيضها في البعض الآخر بوجود علاقة معنوية سلبية، بينما بقية الدراسات خلصت إلى عدم وجود علاقة أصلا بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي أو بين أحد مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. وفيما يلي إبراز لأهم هاته الدراسات.

أولا: وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

على عكس بعض الدراسات التي تثبت الارتباط السلبي بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، تحاول مجموعة متنامية من الدراسات التجريبية تصحيح التوازن من خلال اقتراح أنه بإمكان الدولة في الواقع، أن تحفز النمو الاقتصادي عبر الإنفاق العام، وذلك بتنفيذ السياسات المناسبة، كرعاية الأنشطة الإنتاجية وتقليل الأنشطة غير المنتجة. وقد اخترنا من بين هاته الدراسات ما يلي:

1- دراسة Ram Rati بعنوان "حجم الحكومة والنمو الاقتصادي: إطار جديد وبعض الأدلة من المقطع العرضي وبيانات السلاسل الزمنية"[1]: تعد من الدراسات الرائدة في مجال تحديد العلاقة بين سياسة

[1] RATI Ram, "Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data", article in (The American Economic Review), Vol. 76, N°1, 1986, USA, pp 191-203.

الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، والتي قام بها Ram سنة 1986، فقد قام باستخدام معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي، الأولى تستخدم الإنفاق العام، والثانية تستخدم الإنفاق الخاص كمحدّد للنمو، وفي كلتا المعادلتين استخدم بيانات لـ 115 دولة خلال الفترة (1960-1980)، لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل البحث لكل دولة مشمولة في تلك الدراسة على حدى، كما استخدم أيضا بيانات للفترة من 1960 وحتى 1970 لدراسة مقطعية للدول المعنية (cross section)، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: أن للإنفاق العام آثارا إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة، وأن الزيادة الحدية للإنفاق العام بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة.

2- دراسة Trish kelly بعنوان "الإنفاق العام والنمو الاقتصادي"[1]: قام الباحث سنة 1997، باستكشاف آثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بين 73 بلدا خلال الفترة (1970-1989)، وتوصل إلى أن المخاوف من مزاحمة سياسة الإنفاق العام للاستثمار الخاص قد تكون مبالغ فيها في الأدبيات والدراسات السابقة، فوفقا للأدلة التي تم الحصول عليها، وجد أن مساهمات الاستثمار العام والنفقات الاجتماعية لها تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي إلى حد ما.

3- دراسة Xiangjie Wu بعنوان "الإنفاق العام والنمو الاقتصادي: أدلة من الصين 1952-2000"[2]: قام الباحث بفحص العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1952-2000)، وكان الهدف الأساسي من هذه الدراسة، التحقيق من هذه العلاقة تجريبيا استنادا إلى النموذج النظري الذي اقترحه Ram (1986). بتطبيق بيانات الاقتصاد الكلي الصيني عليه، ومن النتائج التي توصل إليها الباحث التأثير الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي ما يدعم نتائج التي توصل إليها سابقه Ram.

4- دراسة Constantinos Alexiou بعنوان "الإنفاق العام والنمو الاقتصادي: الأدلة الاقتصادية القياسية من دول جنوب شرق أوربا"[3]: توصل "Alexiou" سنة 2009، إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي. وهذا من خلال الأدلة التي أبرزها عندما قام بتطبيق منهجيتين مختلفتين للبيانات على سبعة اقتصادات انتقالية في جنوب شرق أوروبا، وأظهرت النتيجة أن الإنفاق العام كان له علاقة كبيرة وإيجابية مع النمو الاقتصادي في هاته الدول.

[1] TRISH Kelly, "public expenditure and growth", article in (The Journal of Development Studies), Vol. 34, 1997, Taylor & Francis Publisher, pp 60-84.
[2] XIANGJIE Wu, Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from China 1952-2000, The University of Manchester, UK.
[3] CONSTANTINOS Alexiou, "Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe", article in (Journal of Economic and Social Research), vol. 11(1), 2009, National Research Tomsk Polytechnic University, russia, pp 1-16.

ثانيا: وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي

من الدراسات التطبيقية التي فحصت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وخلصت إلى وجود علاقة معنوية سلبية، نذكر منها ما يلي:

1- دراسة LANDAU Daniel بعنوان "الحكومة و النمو الاقتصادي في الدول الأقل نموا: دراسة تجريبية للفترة (1960-1980)"[1]: اعتمد الباحث في دراسته على بيانات 65 دولة نامية خلال الفترة (1960-1980)، وعلى عدّة أنواع من النفقات العامة لدراسة العلاقة بين كل نوع من هذه الأنواع من جهة، و النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وقد استخدم معادلات الانحدار المتعدّد في إطار بيانات مقطعية لجميع هذه الدول، وذلك لمعرفة أثر العديد من متغيّرات أنواع النفقات العامة على النمو الاقتصادي كمتغير تابع. واستخدم بعض المحددات السياسية وكذا بعض المحدّدات الأخرى مثل رأس المال البشري إلى جانب استخدام العديد من متغيّرات أنواع الإنفاق العام. وقد أظهرت النتائج التي توصل إليها، إلى أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العام، الاستهلاك والنمو الاقتصادي ماعدا الإنفاق العام على التعليم، الذي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقصادي وأن النفقات التحويلية و العسكرية لم يكن لهما أي أثر ملموس على النمو الاقتصادي.

2- دراسة JAMES Guseh بعنوان "حجم الحكومة والنمو الاقتصادي في الدول النامية: الإطار السياسي- الاقتصادي"[2]: استخدم الباحث دالة إنتاج من نوع كوب دوجلاس، مع نموذج التأثيرات الثابتة على 59 دولة من الدول ذات الدخول المتوسطة وذلك للفترة (1960-1980)، وقد أدخل Guseh بعض المحدّدات السياسية مثل الديمقراطية كأحد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي. حيث أنه من أهم الدوافع التي قدمها الباحث لاعتبار العمل السياسي في وضعه الديناميكي بدل الثابت، كدراسات Barro 1991 و1988 Pourgerami، هو التغيّر الذي حدث للكثير من الأنظمة محل الدراسة خلال الفترة محل الاعتبار. ومن أهم النتائج التي توصل إليها، أن لدرجة التقدّم الديمقراطي تميّز بالمعنوية الإحصائية في تحديد درجة النمو الاقتصادي. وكذا وجود أثر معنوي سلبي لنمو الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في جميع الدول التي شملتها عيّنة الدراسة. كما يزداد هذا الأثر السلبي كلما انتقلنا من الدول الأكثر تطبيقا لمبادئ الديمقراطية إلى الدول الأقل تطبيقا لها.

[1] LANDAU Daniel, "Government and Economic Growth in the less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-1980", article in (Economic Development and Cultural Changes), Vol. 35, 1986, , the university of Chicago, Chicago, USA, pp 35-37.

[2] JAMES S. Guseh, "Government Size and Economic Growth in Developing Countries: A Political-Economy Framework", article in Journal of (Macroeconomics), Vol.19, N°1, 1997, Louisiana State University Press, Louisiana, USA, pp 175–192.

3- دراسة Abu Nurudeen, Abdullahi Usman بعنوان "الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في نيجيريا، تحليل مفصل للفترة (1970-2008)"[1]: من أجل دراسة تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في نيجيريا قام الباحثان ببناء نموذج اعتمادا على النموذج الكينزي ونماذج النمو الداخلي: حيث أن النمو هو دالة لمختلف مستويات ومكونات الإنفاق العام والتي تشمل كلا من: النفقات الرأسمالية، النفقات الجارية، نفقات الدفاع، الزراعة، النقل، الاتصالات، التعليم والصحة. كما تم إضافة التضخم والتوازن المالي العام كونهما يؤثران على النمو الاقتصادي. النتائج المتوصل إليها كشفت أن النفقات العامة الرأسمالية و الجارية و النفقات على التعليم لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، والعكس من ذلك الإنفاق على النقل والاتصالات والصحة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة زيادة الإنفاق الرأسمالي والجاري على قطاع التعليم لإحداث تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي و التأكد من أن هذه النفقات تدار بشكل صحيح. كما أنه يتعيّن على السلطات تطوير القطاع الصحي، لأهميته في تعزيز إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي، كما يتوجب زيادة تمويل الأجهزة المتخصّصة بمحاربة الفساد في المناصب العامة للوصول إلى نفقات عامة أكثر إنتاجية وفعالية.

ثالثا: عدم وجود أية علاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي

توصل عدد من الاقتصاديين إلى عدم وجود أية علاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، أو بين أحد مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي عبر دراساتهم التجريبية، والتي نورد بعضها بإيجاز كما يلي:

1- دراسة HENG-FU Zou, LIUTANG Gong بعنوان "آثار النمو والتقلبات في الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: النظرية والأدلة"[2]: على عكس كثير العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، عرض الباحثان رؤية تجريبية جديدة على العلاقة بين نمو الناتج ونمو الإنفاق العام. حيث أنه من المستغرب أن نجد أن النمو في الإنفاق الرأسمالي ليس له أي ارتباط مع نمو الناتج، في حين أن النمو في النفقات الجارية من شأنها تحفيز نمو الناتج. و لاختبار آثار النمو وتقلب الإنفاق العام على معدل نمو الاقتصاد، استخدم الباحثان بيانات لأكثر من 90 دولة، خلال الفترة (1970-1994)، وقد صنّفت النفقات العامة على أساس معيارين هما: المعيار الاقتصادي (نفقات جارية ونفقات رأسمالية)، و المعيار الوظيفي (نفقات الدفاع الوطني، التعليم، الطرق، النقل، البناء، السكن ..إلخ). وقد توصلا للنتائج التالية: بتصنيف النفقات العامة حسب المعيار الاقتصادي، فإن علاقة الإنفاق الجاري معنوية و إيجابية مع النمو الاقتصادي في حين، والمدهش أن النمو المتوسط في النفقات الرأسمالية ليس لديه أية علاقة مع النمو الاقتصادي.

[1] ABU NURDEEN and ABDULLAHI Usman, "Government Expenditure And Economic Growth In Nigeria, 1970-2008: A Disaggregated Analysis", article in (Business and Economics Journal), Vol. BEJ-4, 2010, pp 1-11.

[2] HENG-FU Zou and LIUTANG Gong, "Effects of Growth and Volatility in Public Expenditures on Economic Growth: Theory and Evidence", article in the Annals of (Economics And Finance) 3, 2002, Peking University Press, China, pp 379–406

أما بتصنيف النفقات العامة من خلال المعيار الوظيفي، فقد توصل على وجه الخصوص إلى أن نمو الإنفاق العام على النقل والإتصالات لها تأثير سلبي على نمو الناتج، في حين أن المعاملات المقدّرة لمعدلات النمو في الإنفاق على الدفاع و التعليم و رفاهية الإنسان، والخدمات الاقتصادية كلها إيجابية. وقد خلصا في الأخير، إلى أن الاستثمار السريع و المفرط في البنية التحتية قد يكون ضار بالنمو الاقتصادي إذا ما تم إهمال الإنفاق على الإدارة و التعليم، والخدمات الاقتصادية الأساسية.

2- دراسة MUHLIS Bağdigen, HAKAN Çetinţas بعنوان "العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة الحالة التركية"[1]: قام الباحثان باستخدام قانون "wagner" لاختبار العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي لتركيا خلال الفترة (1965-2000)، حيث تم اختبار أشكال الستة لهذا القانون. وعلى أساس نتائج اختبار التكامل المشترك، لم يتوصلا إلى أي تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام، وهو ما يعني أنه ليست هناك علاقة على المدى الطويل بين الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي للحالة التركية. وعلى أساس الاختبارات السببية لـ wagner، تم التوصل أيضا إلى أنه ليس لكل من النمو في الدخل تأثير على حجم الإنفاق العام، ولا للإنفاق العام أي تأثير على النمو الاقتصادي.

3- دراسة NAFTALY Gisore و آخرون بعنوان "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في شرق إفريقيا: نموذج قطاعي"[2]: حاول هؤلاء الباحثون التحقّق تجريبيا في كيفية مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي في شرق إفريقيا، خلال الفترة (1980- 2010)، وقد ركزّت هذه الدراسة على النفقات المصنّفة بحسب القطاع، وأظهرت النتائج أن الإنفاق العام على الصحة والدفاع ذو دلالة إحصائية وأثر إيجابي على النمو. في المقابل الإنفاق على التعليم و الزراعة ليسا ذو دلالة إحصائية.

وقد استخلص الباحثون من النتائج أن الإنفاق على الصحة والدفاع، يجب أن تكون أولوية الحكومة المعنية في تعزيز النمو الاقتصادي، وفي المقابل الإنفاق العام على التعليم و الزراعة قد لا يترجم إلى نمو اقتصادي مستدام لأن ذلك يؤثر بشكل رئيسي على جانب الطلب في الاقتصاد. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات توصلت إلى أهمية التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أنه تمّ تبرير النتيجة المتوصل إليها بانتشار مستويات عالية من الفساد وغياب الحريات الفردية، وهي صفات لطالما تتركز في البلدان الأقل نموا كالعينة التي شملتها الدراسة.

[1] MUHLIS Bağdigen and HAKAN Çetinţas, "Causality between public expenditure and economic growth: The Turkish case", article in (Economic and Social Research Journal) , Vol 6, N°1, 2003, pp 53-72.

[2] NAFTALY Gisore and others, "Effect Of Government Expenditure On Economic Growth In East Africa: A Disaggregated Model", article in the European Journal of (Business And Social Sciences), Vol. 3, N^0 8, 2014, Zurich, Switzerland, pp 289 – 304.

وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

بعد التطرق إلى مختلف الدراسات التي تناولت العلاقة الموجودة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، من عدمها، نحاول هنا التعرف على كيفية انتقال الأثر من السياسة الإنفاقية العامة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي بالبلد (حالة العلاقة الإيجابية المذكورة سالفا)، مع محاولة تصنيف النفقات العامة (دفاع، بنى تحتية، تعليم) لمعرفة درجة تباين الأثر كذلك على النمو الاقتصادي.

أولا: أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج الإجمالي في الأجل القصير

لقد قام النموذج الكينزي بشرح العلاقة بين الإنفاق العام و نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، باعتبار الإنفاق العام متغيّر خارجي و من خلال النموذج الكينزي فإن خفض الإنفاق العام يؤثر سلبا على مجملات الطلب و حجم الدخل مباشرة و نشوء أثر مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة و تدهور سعر الصرف، كما أنّنا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول و ذلك راجع إلى عدة أسباب على رأسها غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق و توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات غير المنتجة ما من شأنه عدم المساهمة في زيادة معدل نمو الناتج.

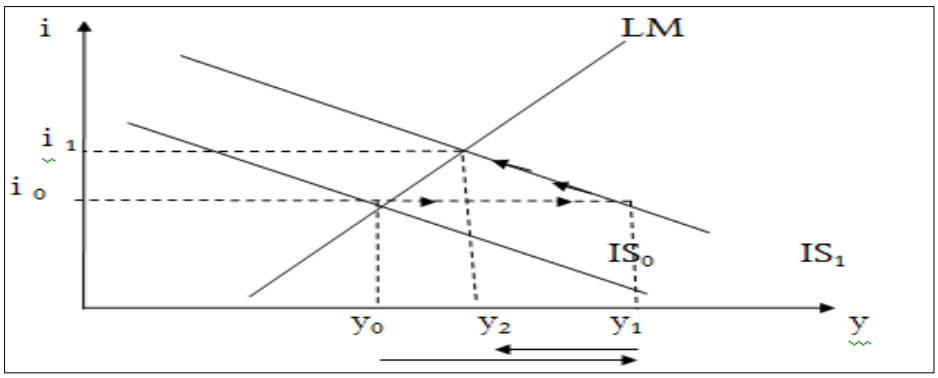
و من خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تزيد من الإنفاق العام في أوقات الانكماش و تحد منه في أوقات التوسّع، كما يلي:

1- حالة الكساد الاقتصادي: أين يكون التوازن المحصّل عليه عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل نظرا لوجود طاقات عاطلة، وتتميّز هذه الحالة بمرونة عالية في الجهاز الإنتاجي، من هنا تستطيع الحكومة زيادة حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يساهم في زيادة الطلب الكلي و الحد من مشكل البطالة.

لكن في ظل الاقتصاديات النامية التي تتميّز بجمود في حركة الإنتاج، نقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية، فلابد أن يوجّه هذا الإنفاق إلى زيادة التكوين الرأسمالي من خلال زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة، هذا حتى يتمكن الإنفاق العام من توسيع الطاقة الإنتاجية والقيام بوظيفته كما يجب.[1] ويمكن توضيح أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج في الشكل الموالي.

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 144-145.

الشكل رقم(04): يوضّح أثر التوسع في الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج IS-LM



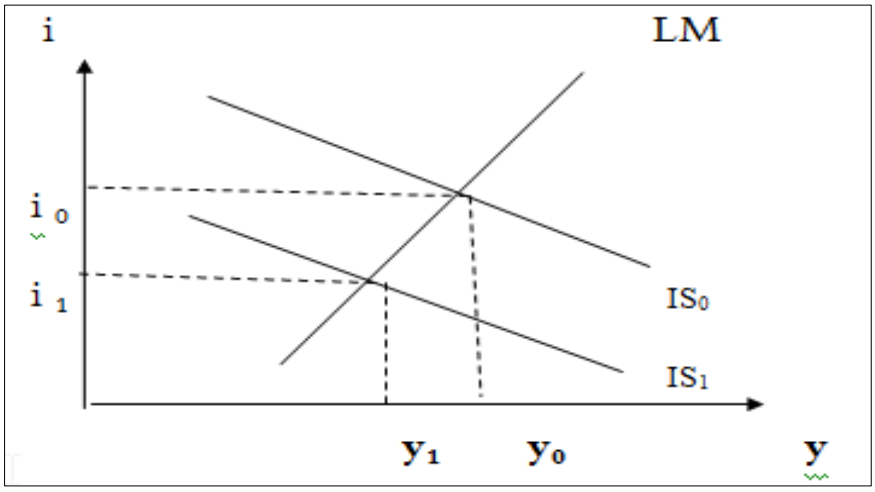
Source: JEAN Olivier Hairault, analyse macroéconomique, Edition la découverte, tome 1, paris, 2000, p 64.

عند زيادة الإنفاق العام G، ينتقل المنحنى المعبر عن توازن سوق السلع والخدمات من IS_0 إلى IS_1، وبالتالي يرتفع الدخل من Y_0 إلى Y_1عند نفس مستوى سعر الفائدة i_0.

إن ارتفاع الدخل من Y_0 إلى Y_1، يؤدي إلى اختلال سوق النقد (الطلب على النقد من أجل المعاملات l_1 يرتفع على اعتباره يتناسب طرديا مع الدخل). و من أجل المحافظة على توازن في سوق النقد، يجب أن ينخفض الطلب على النقد من أجل المضاربة l_2، ما يؤدي إلى ارتفاع i (لأن العلاقة بين l_2 ومعدل الفائدة عكسية)، هذا ما ينتج عنه انخفاض في الاستثمار الخاص I، وبالتالي انخفاض مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 (أثر الإزاحة سنعود إليه لاحقا)، وبالتالي الحصول على مستوى توازن جديد Y_2.

2- حالة التضخم الاقتصادي: تعكس هذه الوضعية مستوى من الدخل التوازني أكبر من ذلك الدخل الذي يضمن التشغيل الكامل، هذا ما يؤدي إلى تزايد الطلب الكلي بدرجة كبيرة عن الإنتاج لأن كل الموارد المتاحة مستخدمة استخداما كاملا، وبالتالي تظهر فجوة تضخمية في الاقتصاد. وهنا تتبع الدولة سياسة انكماشية، عبر تخفيض مستوى الإنفاق العام (الذي نركز عليه حاليا)، كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم(05): يوضّح أثر تخفيض الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج IS-LM



Source: Ibid, p 67.

عند تخفيض الإنفاق العام G، ينتقل المنحنى المعبّر عن توازن سوق السلع والخدمات إلى اليسار من IS_0 إلى IS_1، ما يساهم في انخفاض الدخل من Y_0 إلى Y_1.

إن انخفاض الدخل من Y_0 إلى Y_1، يؤدي إلى اختلال سوق النقد l_1. و من أجل المحافظة على توازن في سوق النقد، يجب أن يرتفع الطلب على النقد من أجل المضاربة l_2، ما يؤدي إلى انخفاض i ، وهو ما ينتج عنه ارتفاع في الاستثمار الخاص I.

3- أثر الإزاحة: تصطدم فعالية السياسة الميزانية عموما وسياسة الإنفاق العام بالخصوص في التأثير الإيجابي على حجم الناتج بالآثار السلبية التي تنتج عن التوسع في حجم النفقات العامة، والذي يسبب في بعض الأحيان انخفاض في استثمارات القطاع الخاص أو ما يعرف بأثر الإزاحة. ويعتبر أثر الإزاحة الجانب الأهم الذي يرتكز عليه معارضو السياسة الميزانية التوسعية في شكل زيادة للإنفاق العام، كونه يتعلق بنشاط القطاع الخاص الذي يعتبر أساس النشاط الاقتصادي في كل دولة.

يقصد بأثر الإزاحة إبعاد و إقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، والفكرة الرئيسية التي تفسّر هذا التعريف هو مشكلة ندرة الموارد، وبالتالي فإن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة.[1]

وحسب النظرية الكينزية، فإن الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الاقتصاد الوطني، تؤدي إلى الحد من البطالة وجعل المستهلكين يشعرون بارتفاع مستوى دخولهم، ما من شأنه رفع الطلب على النقود، الذي يرفع بدوره معدلات الفائدة، ومن ثم حدوث انخفاض في الاستثمار مشكلا "أثر الإزاحة". وقد أقر بعض الاقتصاديين أن أفضل طريقة لعكس الآثار الإيجابية للإنفاق العام، هو تمويله عن طريق إصدار نقود جديدة، من أجل عدم الوصول إلى الأثر السلبي لهذه الزيادة المتمثل في مزاحمة القطاع الخاص، وذلك لأن سعر الفائدة ما هو إلا التقاء بين عرض النقود والطلب عليها.[2]

ثانيا: أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج الإجمالي في الأجل الطويل

تقوم الدولة بنوع من الإنفاق العام يهدف إلى تغيير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس بعد فترة طويلة على الدخل الوطني نحو الزيادة، ويترتب على هذا النوع من الإنفاق توجيها مباشرا للموارد الإنتاجية، إلى جانب هذا قد يكون توجيه الدولة للموارد الإنتاجية غير مباشر عن طريق التأثير على كيفية استخدام الأفراد لهذه الموارد. أما فيما يتعلق بالتوجيه المباشر، فيتم ذلك عن طريق الاستثمار العام، إما عن طريق

[1] LEANNE Ussher, do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature, new school for social research, working paper N°3, 1998, p3.
[2] PHILIPS Arestis, the case for fiscal policy, the levy economics institutson university of leeds, London, 2005, p7.

استغلال بعض الموارد الطبيعية، أو الإنفاق على البنية التحتية، وفيما يتعلق بالتوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية، فيتم عن طريق التأثير على معدل الربح في نوع من الإنفاق أو في مكان معين، ويؤدي هذا النوع من الإنفاق إما[1]:

- إلى انتقال الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط الاقتصادي؛
- أو إلى توجيه الموارد التي تحت تصرف الأفراد إلى بعض المناطق على حساب مناطق أخرى.

وكنتيجة لما سبق، يؤثر تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام على نمط استخدام الموارد الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمط جديد يزيد من الناتج المحلي، وذلك لأن مقدار الناتج يتوقف على مستوى تشغيل الموارد الموجودة تحت تصرف الأفراد، وكذلك على توزيع مختلف هذه الموارد إلى الاستخدامات المختلفة، وبالتالي فإن الإنفاق العام يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي في الأجل الطويل[2]، ولقد تناولت النماذج الاقتصادية الحديثة شرح وتفصيل العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الإنتاج المحلي في الأجل الطويل، والتي تقرّ بإمكانية وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو في الأجل الطويل، وذلك حسب نوعية الإنفاق وليس حسب كميته، ومن الأمثلة على ذلك الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي، خلافا لما كان موجود في التفسيرات النيوكلاسيكية التي تقرّ بأن سياسة الإنفاق العام التوسعية لا تؤثر على نمو الناتج، بل تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة الإسمي، أي أن النمو الاقتصادي مرتبط فقط بالتطور النقدي.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تقسيم الإنفاق العام إلى إنفاق جاري وإنفاق استثماري، فإن الإنفاق الجاري ليس له أثر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، إلا إذا كان هذا الإنفاق يؤثر على إنتاجية القطاع الخاص، أما بخصوص الإنفاق الاستثماري، فإن له الأثر الإيجابي والكبير على النمو، فإذا أخذنا الإنفاق العام على البنية التحتية على سبيل المثال، فإنها تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، من خلال مساهمتها في زيادة إنتاجية القطاع الخاص (توفير الطرق، المعابر، الموانئ .. إلخ)، وهذا ما أشير عليه في العديد من الدراسات، من بينها دراسة Reinikka و Svenson (2002) في أوغندا، والتي أوضحت مدى عدم كفاية البنية التحتية في التأثير سلبا على الاستثمار الخاص، وذلك بمسح 243 شركة تصنيع بنفس البلد تعاني من عدم وجود مصادر كافية للكهرباء سنة 1998، (لم تتلق كهرباء مدة 89 يوم كمتوسط لعدد أيام التشغيل)، مما دفع حوالي 70 % من الشركات الكبرى و 44 % من الشركات المتوسطة و 16 % من الشركات الصغيرة إلى شراء مولدات، وبالتالي زيادة التكاليف. وقد أظهرت النتائج أن زيادة نسبة واحدة في عدد الأيام من دون كهرباء، بإمكانها أن تخفض 0.45 % من استثمار القطاع الخاص.[3]

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-148.

[2] علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 196.

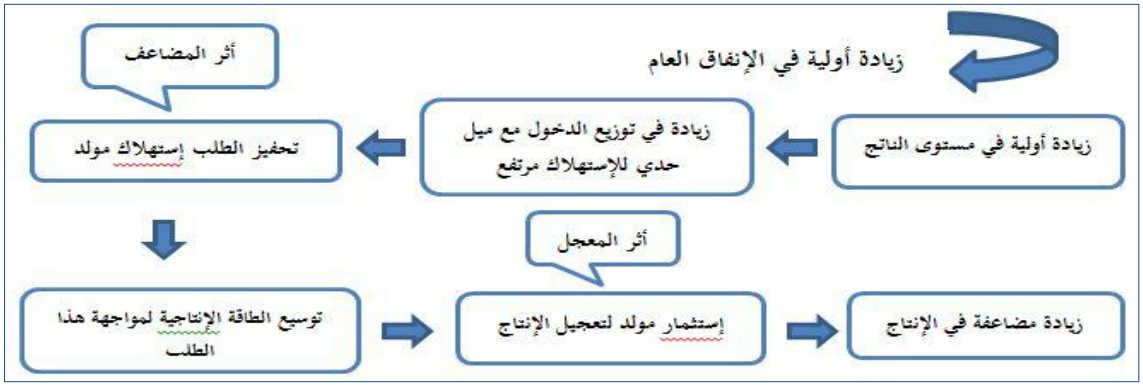
[3] AGENOR Pierre-Richard and DODSON Blanca Moreno, Public Infrastructure and Growth: New Channels and Policy Implications, World Bank Policy Research Working Paper, N°4064, 2006, p9.

وبالتالي فإننا نخلص إلى أن الاستثمار العام له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، عن طريق زيادة إنتاجية القطاع الخاص، وهو ما يشار إليه بمصطلح "الأثر الدخيل" أو "أثر السلعة العامة". و بالتالي يتوقف الأثر على النمو على مدى غلبة أي من نوعي الآثار المتعارضين على النوع الآخر، آثار الإزاحة في الأجل القصير والآثار الدخيلة في الأجل الطويل.

ثالثا: الأثر غير المباشر لسياسة الإنفاق العام على الناتج الإجمالي

لا تقتصر سياسة الإنفاق العام فقط على الآثار المباشرة التي سبق ذكرها، بل سوف تتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن لتولد تأثيرا على الدخل و الاستخدام، وهذا ما وصفه "Kynes" بأثر المضاعف والمعجّل، بحيث يسمى أثر المضاعف* بالاستهلاك المولّد (أثر زيادة الإنفاق العام وبالخصوص الاستهلاكي أو نقصه في حجم الناتج)، كما يطلق على أثر المعجّل[1]* الاستثمار المولّد (أثر زيادة الإنفاق العام أو نقصه على حجم الاستثمار)، ويرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة تفاعل كل من المضاعف و المعجل، وهذا لأنه هناك آثار متتابعة ومتوالية على الدخل الوطني نتيجة لتتابع الدخول النقدية التي تنتج عن الإنفاق العام المباشر، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في الدخل تفوق الزيادة في الإنفاق العام[1]. بحيث يرى "Kynes" أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة والذين يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع، وهذا من شأنه أن يحفّز الطلب الكلي، فيتوسّع الإنتاج ويزداد الدخل، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي.

الشكل رقم (06): يوضّح آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل



المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

* يعد الاقتصادي "Richard Kuhn" أول من تناول مفهوم المضاعف في النظرية الاقتصادية، و ذلك بخصوص موضوع تشغيل القوى العاملة المتأثر بتغير الإنفاق الاستثماري، وذلك من خلال نشره لمقال تحت عنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي و البطالة" سنة 1931.

*1 يرتبط مصطلح المعجل أو المسارع مع اسم "J.M.Clark" سنة 1914، و الذي ثبت كأداة قوية في التحليل الاقتصادي، وهو أول من قدم مفهوم المعجل من خلال نشره لبحث تحت عنوان "Business Acceleration and law of Demand" سنة 1917.

[1] يونس أحمد البطريق، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1998، ص 92.

يتضّح من الشكل رقم (06)، أن زيادة الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري يولّد زيادة في الدخل، ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت. ومع افتراض ميل حدي للاستهلاك مرتفع، يتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لزيادة الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى (أثر المضاعف) وتعجيل الإنتاج من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة الاستثمار (أثر المعجّل)، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ورغم وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع في الدول النامية، إلا أن آلية المضاعف لم تحقّق زيادة في الدخل، ويعود هذا إلى ضعف الطاقة الإنتاجية وعدم مرونتها، مما يجعل النموذج الكينزي غير موات لهاته الدول، ولقد أثبتت التجربة أن أكثرية حالات البطالة في البلدان النامية لا يمكن معالجتها من خلال مبدأ المضاعف في انتظار فحص ذلك على الاقتصاد الجزائري في الفصل اللاحق، فعندما طبّقت هاته الدول السياسات الكينزية من خلال التوسّع في سياسات التمويل بالعجز لتحفيز الطلب الكلي، فإن أقصى نتيجة وصلت إليها هي تحفيز الطلب المحلي الذي لم يجد سلعا محلية لاستيعابها، فتواجه هاته الدول بذلك خيارين، إما اللجوء إلى الاستيراد لسّد الفجوة وهذا ينطبق على الدول ذات المقدرة المالية العالية، أو القبول بالضغوط التضخمية وتدهور القوة الشرائية والمديونية، وهذا ينطبق على الدول ذات الموارد المحدودة.[1]

رابعا: أثر هيكل النفقات العامة على النمو الاقتصادي

لم تنل دراسة العلاقة بين هيكل أو مكونات الإنفاق العام المختلفة والنمو الاقتصادي الاهتمام الكافي على الأقل حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين. ولقد فرضت مجموعة من الاعتبارات العملية ضرورة الاهتمام ببحث ودراسة تلك العلاقة، منها مثلاً التوسع في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي، والذي أجبر الدول النامية على مواجهة مشكلة الاختيار عند اتخاذ القرار حول ماهية مكونات الإنفاق العام الواجب تخفيضها، وهو القرار الذي يتطلب معرفة مسبقة بالمساهمة النسبية لكل مكوّن من مكونات الإنفاق العام المختلفة في الأداء الاقتصادي، خاصة في ظل الموارد المحدودة وقيد الميزانية المفروض على حكومات الدول. ويقوم تحليل العلاقة بين هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على تجزئة الإنفاق العام إلى مكونات مختلفة، وذلك اعتقادا–وفقا للنظرية الاقتصادية– بوجود آثار مختلفة لكل نوع أو مكون من مكونات الإنفاق على النمو الاقتصادي. وفي هذا المجال، فإن هناك نوعين من التصنيف للإنفاق العام، و التي تستند إليها الدراسات في بحثها للعلاقة بين هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهما التصنيف الاقتصادي والتصنيف الوظيفي (أو القطاعي مجازا) يعنى التقسيم الأول للإنفاق العام بالتمييز بين المكوّن "الجاري" والمكون "الرأسمالي أو الاستثماري" للإنفاق العام، وكذلك التمييز بين المكونات المختلفة للإنفاق الجاري مثل الأجور والمرتبات، السلع والخدمات، الفوائد، والدعم والتحويلات. ويستند منطق التمييز هنا إلى فكرة أن الإنفاق العام الاستثماري هو من الإنفاق المنتج المحفّز للنمو، أما الإنفاق العام الجاري فهو إنفاق غير منتج، وقد لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع النمو الاقتصادي. أما التقسيم الوظيفي أو القطاعي للإنفاق العام، فيعنى

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الحشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.

بالتمييز بين مكونات الإنفاق العام وفقا للوظائف أو القطاعات المختلفة التي يتم الإنفاق عليها مثل الصحة، التعليم، النقل والمواصلات، والدفاع[1].

في هذا الإطار، سوف نركز على العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ثلاث مجالات أساسية، والتي تضمنتها غالبية الدراسات التطبيقية في هذا المجال وهي: الدفاع، التعليم، البنية التحتية.

1- الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي: تخضع العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي لقدر كبير من الخلاف والجدل على جميع المستويات. ففي الوقت الذي تظهر فيه بيانات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وجود أثر سالب وقوي للإنفاق العسكري على تكوين رأس المال بما يؤدي إلى تخفيض معدلات النمو الاقتصادي بشكل معنوي، توضح بيانات الدول الأقل نموا العكس تماما، حيث تشير إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي.[2] وعلى الرغم من الأهمية العملية والسياسية لتداعيات ارتفاع حجم الإنفاق العام على الدفاع، إلا أن النظرية الاقتصادية لم تحسم طبيعة الأثر المترتب على ذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي.

وهناك اتجاهان رئيسيين تدور حولهما وجهتي النظر الخاصتين بالعلاقة بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي: يقوم الأول على افتراض التكامل بين القطاعين العسكري والمدني "Guns **and** Butter Approach"، حيث يرى أن هناك منافع من الإنفاق العسكري من خلال حفز البحث والتطوير، وتوفير الأمن الخارجي، وزيادة الطلب الكلي، ورفع قدرات قوة العمل ومهارتها ومستوى تعليمها، وحفز الاستثمارات من خلال الخارجيات الموجبة للإنفاق العسكري. أما الثاني فيفترض التنافس بين القطاعين العسكري و المدني" Guns **or** Butter Approach"، والذي يركز على الآثار السالبة للإنفاق العسكري والتي تتعلق بمزاحمة الاستثمار الخاص، تكلفة الفرصة البديلة، زيادة الضرائب، التأثير على كفاءة تخصيص الموارد من خلال خلق التشوهات في الأسعار النسبية، وزيادة القوة السياسية للجيش وسلوك البحث عن الريع.[3]

وفي ذات الصدد، في تقرير نشره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) سنة 2018، بعنوان "اتجاهات الإنفاق العام العسكري لسنة 2017"، توصل إلى أن الإنفاق العسكري العالمي قد بلغ 1739 مليار

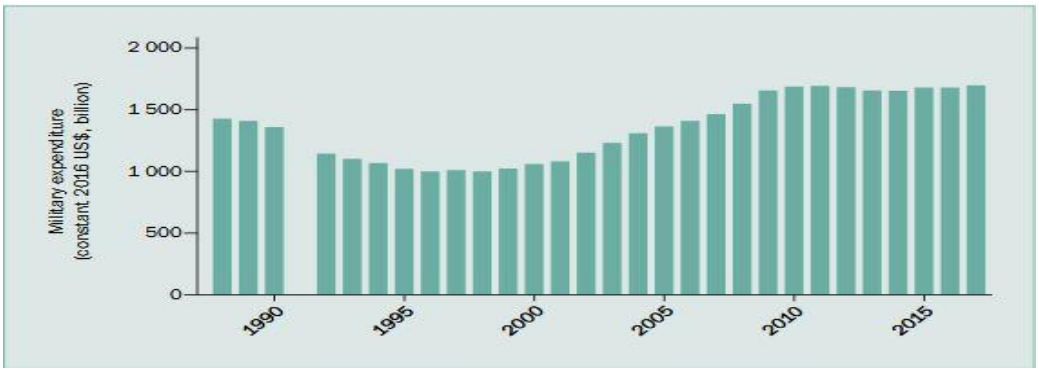
[1] إسراء عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص ص 13 -14.

[2] DEGER Saadet and RON Smith, "Military Expenditure and Growth in Less Developmed Countries", article in The Journal of (Conflict Resolution), Vol. 27, N°2, 1983, Sage Publications, California, USA, p 335.

[3] BRASOVENAU Laura Obreja, "The Impact of Defense Expenditure on Economic Growth", article in Romanian Journal of (Economic Forecasting), Vol.13, N°4, 2010, The institute for economic forcasting, Bucharest, Romania, pp 151 – 153.

دولار أمريكي سنة 2017، وهو أعلى مستوى له منذ نهاية الحرب الباردة.[1] وذلك بعد 13 سنة على التوالي من الزيادات من عام 1999 إلى عام 2011، وبقي دون تغيير نسبيا من عام 2012 إلى عام 2016، ويمثل الإنفاق العسكري في عام 2017 نسبة 2.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) أو ما يقدر بـ 230 دولار للشخص الواحد. والشكل الموالي يوضح ذلك.

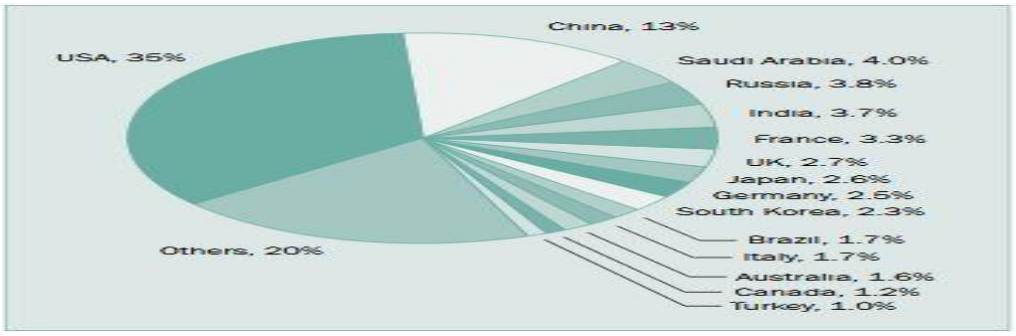
الشكل رقم (07): يوضّح حجم الإنفاق العسكري العالمي خلال الفترة (1987–2017)



source: Ibidem.

وفيما يخص أعلى 15 دولة منفقة على القطاع العسكري في العالم لسنة 2017، كانت هي البلدان نفسها التي إحتلت المراتب الأولى في عام 2016، ولكن مع بعض التغييرات الملحوظة في ترتيبهم، والشكل الموالي يوضح أكثر.

الشكل رقم (08): يوضّح حجم حصة أعلى 15 دولة في الإنفاق العسكري العالمي



source: Ibid, p3.

مثّلت هذه الدول 1396 مليار دولار، أي 80 % من إجمالي الإنفاق العالمي. حقّقت ستة من أصل 15 زيادة كبيرة (أكثر من 30%) في إنفاقهم العسكري بين عامي 2008 و 2017: الصين وتركيا والهند وروسيا والمملكة العربية السعودية وأستراليا. و حقّقت ثلاث دول زيادات أكثر اعتدالا (من 10 إلى 30 في المائة) وهي: كوريا الجنوبية والبرازيل وكندا. بينما حقّقت ثلاث دول الأخرى زيادات طفيفة (أقل من 10 في المائة) في كل من: ألمانيا وفرنسا واليابان. كما انخفض الإنفاق العسكري على مدى العقد في ثلاث من أصل 15 دولة، إيطاليا والمملكة المتحدة،

[1] AUDE fleurant and others, Trends in world military expenditure 2017, SIPRI fact sheet, SIPRI, 2018, p 1.

وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انخفض الإنفاق بنسبة 14 %، أي ما يعادل 95 مليار دولار.[1] إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى أكبر قوة عسكرية إنفاقا بما يقدر بـ 35 % من إجمالي الإنفاق العام العسكري، رغم وجود معارضين لذلك كون الميزانية العسكرية البالغة 440 مليار دولار تشكل عبئا على دافعي الضرائب الأمريكية[2]، وعدم قدرة الاقتصاد الأمريكي على تحمل نفقات عسكرية أعلى خصوصا إذا ضعف فجأة كالأزمات المالية التي عصفت به، وهو ما يدفع أغلب الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين إلى طرح التساؤلات التالية: هل تعتبر مستويات الإنفاق العام العسكري الأمريكي الحالية ضرورية؟ وهل هناك أولويات أخرى لهاته الأموال من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي؟. وفي هذا الإطار، وفي دراسة لـ Colin Manchester بعنوان:

"The Relationship between Defense Expenditures and Economic Growth: A Granger Causality Approach"

حيث قام الباحث بدراسة علاقة الإنفاق العام العسكري بالنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1947-2016) باستخدام منهج السببية "Granger"، مستغربا قلة الدراسات حولها، رغم امتلاكها أكبر النفقات الدفاعية في العالم، وقد توصل إلى وجود علاقة ثنائية سببية تبادلية بين الإنفاق العام العسكري و النمو الاقتصادي. أي أن النمو الاقتصادي المحقّق في أمريكا كان مدفوعا بالإنفاق العسكري والعكس صحيح.

أما بخصوص الجزائر* فقد ارتفع الإنفاق العام العسكري من 1.7 % من PIB سنة 1988، إلى 3.7 % من PIB سنة 2002، ليرتفع أكثر سنة 2017 ليصل إلى 5.7 % من PIB.[3]

2- الإنفاق على البنية التحتية و النمو الاقتصادي: يعرف البنك الدولي البنية التحتية، بأنها "رأسمال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق والنقل و الاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال"[4].

وتشتمل البنية التحتية الاقتصادية حسب البنك الدولي (1994) على الأصناف التالية:[5]

---

[1] AUDE fleurant and others, op cit, p 2.

[2] ANUP Shah, World Military Spending, 2013, consulté le 19/06/2018 (http://www.globalissues.org/article/75/world-military-spending).

* تم ذكر الجزائر على سبيل الخصوص، تمهيدا وتسهيلا لدراسة الموضوع لاحقا (الفصل الأخير).

[3] SIPRI Military Expenditure Database, Military expenditure by country as percentage of gross domestic product (1988-2017), SIPRI, 2018, p1.

[4] محمود محمد داغر وعلي محمد علي، "الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)"، مقال بمجلة (بحوث اقتصادية عربية)، العدد 51، 2010، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 116.

[5] عبد القادر قديد وعبد القادر بن يحي، "دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى البعيد"، بحث مقدم للملتقى الدولي (الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة، و الاقتصاد والمجتمع)، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 18- 19 ديسمبر 2012، ص 3.

– **الخدمات العمومية**: والمتمثلة في الكهرباء، الاتصالات، المياه الجارية، التنظيف، التفريغ والغاز.

– **الأشغال العمومية**: وهي الطرق والمعابر الأساسية (السدود و القنوات) الري وصرف المياه.

– **النقل**: السكك الحديدية الحضرية وبين المدن، النقل الحضري، الموانئ و مسالك مياه الملاحة و المطارات.

لقد ظهرت وبشكل كبير أهمية البنية التحتية في تعزيز النمو الاقتصادي في الأدبيات العلمية الأخيرة من جهة، من خلال أعمال كل من:

(Agénor and Moreno-,Dodson ,Veredas ,Bramati ,Seethepalli ,Calderón, Servé ,Aschauer ,Macdonald ,Canning and Petroni ,Del Bo and Florio ,Mamuneas ,Demetriades, وآخرون). فتقديم الخدمات مثل المياه والصرف الصحي والنقل والطاقة يعود بالفائدة مباشرة على الأسر، ويمكن أن يحسّن بشكل كبير من الرفاهية وبالتالي إنتاجيتهم. كما تستفيد الشركات أيضا من خدمات البنية التحتية: تخفيض تكاليف الإنتاج (خدمات النقل والاتصالات)، توسيع الفرص المتاحة في السوق (وخاصة النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية)، والتي تؤثر إيجابا على المنافسة و الإنتاج و منه تحقيق النمو الاقتصادي. وبالمثل، فإن الأهداف المتصلة بالتنمية البشرية (التعليم والصحة)، تعتمد على الخدمات التي تتطلب بنية تحتية داعمة (المياه والصرف الصحي للوقاية من الأمراض، الكهرباء لخدمة المدارس و العيادات الصحية، والطرق للوصول إليها)[1]. ومن جهة أخرى ظهرت أهميتها أيضا في الأجندات السياسية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث قامت الحكومات على مستوى العالم بزيادة إنفاقها على المشروعات العامة كجزء من حزم التحفيز المالية المصمّمة لدعم النمو الاقتصادي، فقد بلغ على سبيل المثال الإنفاق على البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 01 % من PIB، وحوالي 3/1 من إجمالي التحفيز المالي للاقتصاد الأمريكي سنة 2010.[2]

ففي تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بعنوان البنية التحتية حتى عام 2030: الاتصالات، النقل البري، المياه، الكهرباء، والذي يتضمن توقعاتها للمتوسط السنوي للإنفاق العالمي على هذه القطاعات الخمسة للبنية التحتية ومساهمتها في النمو الاقتصادي العالمي، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة والمحتملة على تطور البنية التحتية (كالتغيرات المناخية، المسائل الأمنية، التطور المرجح للمالية العامة، التكنولوجيا، السكان ومستويات الدخل ... إلخ)، توصلت لمساهمة الاستثمار في قطاعات البنية التحتية خلال الفترة 2000- 2010 بـ 2.8 % من PIB العالمي، وسيساهم الاستثمار في هذه القطاعات كذلك بحوالي 1.8 % من PIB العالمي خلال الفترة

[1] SNIESKA Vytautas et SIMKUNAITE Ineta, "Socio-Economic Impact of Infrastructure Investments", article in (Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics 3), 2009, Kaunas University of Technology, Lithuania, p 19.

[2] STEVENS Barrie and others, Infrastructure to 2030: Telecom, Land Transport, Water and Electricity, OECD, Paris, France, 2006, p8.

(2020-2030)[1]. والجدول الموالي يوضح أكثر مساهمة الإنفاق العام على كل صنف من البنية التحتية في النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (02): متوسط الإنفاق العالمي على البنية التحتية: التوقعات والنسبة المئوية من PIB العالمي

الوحدة: مليار دولار أمريكي

نوع البنية التحتية	2000 – 2010	%التقريبية من PIB العالمي	2010 – 2020	%التقريبية من PIB العالمي	2020 – 2030	%التقريبية من PIB العالمي
الطرق	220	0.38	245	0.32	292	0.29
السكك الحديدية	49	0.09	54	0.07	85	0.06
الإتصالات	654	1.14	646	0.85	171	0.17
الكهرباء	127	0.22	180	0.24	241	0.24
المياه	576	1.01	772	1.01	1037	1.03
الإجمالي	1626	2.84	1897	2.58	1799	1.79

Source: Ibidem.

يقدر متوسط الإنفاق العالمي على البنية التحتية خلال الفترة 2000- 2010 بـ 1626 مليار دولار أمريكي، من خلال الإنفاق على (الطرق بـ 200 مليار دولار أمريكي، و حوالي 700 مليار دولار أمريكي لقطاع الاتصالات، وحوالي 600 مليار دولار أمريكي للمياه)، وقد توقّعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأن قطاع المياه سيحتل المرتبة الأولى بأعلى إنفاق بحلول عام 2030، وذلك بسبب صيانة و استبدال شبكات المياه في أوربا وأمريكا الشمالية، لقدمها ووجودها في ظروف سيئة، بالإضافة إلى البناء الجديد والتوسّع في شبكات المياه لدول إفريقيا، لأنه 40 **%** من السكان فقط يتم توصيلهم بالإمدادات الكافية من المياه الآن[2].

3- الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي: انطلقت العديد من الأدبيات النظرية والتطبيقية المحاولة لفهم الدور المحوري الذي يلعبه الرأسمال البشري في النمو الاقتصادي، ولما كان التعليم من العوامل الضرورية المحدّدة لجودة رأس المال البشري، فإن الإنفاق العام على التعليم يشكل مكانة هامة في أغلب خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. حيث تعرف الدراسات الإنفاق العام على التعليم: بأنه عبارة عن "النفقات التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة حسب أهداف التربية وما تتضمنه من الوقت والمال لإنتاج السلع والخدمات"[3]، وتبرز مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي، كما يلي:

[1] DICKINSON Victoria and others, paving the ways: maximazing the value of private finance in infrastructure, world economic forum, New York, USA, 2010, pp 4 - 6.

[2] STEVENS Barrie and others, opcit, pp 26 - 28.

[3] فاطمة الجاسر وحصة مشعان، "الإنفاق الحكومي على التعليم غير متوازن"، مقال بمجلة (المعرفة)، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، 2016، ص1.

– يحسّن التعليم من إنتاجية الأفراد، فقد أكد Miller أن الاستثمار في التعليم يميل إلى أن يكون أكثر إنتاجية من الاستثمارات البديلة في رأسمال غير البشري، وذكر بأن تعليم الفرد بلوغه القدرة الإنتاجية، هو أول ما نستطيع أن نقوله على إسهام التعليم في عملية النمو الاقتصادي.[1]

– يعتمد النمو على التجديد الدائم لتقنيات الإنتاج، هذه التقنيات لا يمكن تشغيلها إلا بوجود يد عاملة مؤهلة وقادرة على التكيّف وبسرعة مع التطورات، ويتحقق ذلك بشكل أفضل بمستويات تعليمية مرتفعة.

– من مفاتيح التطور أيضا القدرة على انتهاز الفرص (التقنيات الجديدة– الأسواق الجديدة)، وهذا يفترض التحكم الفعال في تكنولوجيا المعلومات من حيث كيفية الحصول على البيانات والمعلومات وتخزينها وتصنيفها وتحليلها واسترجاعها ونشرها بسرعة فائقة والمستوى التعليمي عامل أساسي لذلك، فالتعليم يسمح بتطوير نشاطات البحث والتطوير التي هي أساس التطور التقني وبالتالي النمو الاقتصادي.

– يسمح التعليم كذلك بوضعية نفسية أفضل تعمل على تقييم قيم الأفراد، حيث تولد الرغبة في النجاح، المنافسة والبحث والتطوير المتيحة للتطور الاقتصادي.[2]

– كذلك الأثر الخارجي للتعليم (أو الاقتصاديات الخارجية) على السلوك الديمقراطي الاستقرار السياسي والمؤسساتي، والتي تعتبر كعوامل متيحة للنمو، بالإضافة إلى أثره على الصحة والخصوبة، و التي تؤثر بدورها في النمو الاقتصادي.

– دور التعليم من جانب الطلب (الأساس في النمو الاقتصادي) من منطلق علاقة التعليم بالدخل، وهذا يعني التأثير على الطلب على السلع والخدمات من جهة، و القدرة على الادخار الذي يعتبر أحد العوامل الأساسية لتمويل الاستثمار من جهة أخرى.

وهو ما أكّده البنك الدولي في تقرير صادر له حول "معجزة شرق آسيا"، والذي شرح فيه النمو السريع لثماني دول أسيوية (هونغ كونغ، اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، أندونيسيا، ماليزيا وتايلند)، حيث توصل فيه إلى أن "الاستثمار المحلي الخاص وسرعة نمو رأسمال البشري" يلعبان دور جد هام في النمو الاقتصادي لهاته الدول، خاصة التعليم، فالاهتمام بالتعليم الثانوي والعالي والإنفاق عليه ينشئ قوى عاملة ذات مهارة.[3] قادرة على المساهمة في العملية الإنتاجية وبالتالي رفد عملية الإنماء الاقتصادي. ففي كوريا الجنوبية لوحدها بلغت مساهمة التعليم في إجمالي الناتج الحقيقي بـ 0.2 % سنة 2001 و 0.225 % سنة 2003 و0.175 سنة 2008.[4] مع الأخذ بعين الاعتبار

[1] فاروق عبد فلية، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 300.

[2] PIERRE Gavot, Economie de l'éduction, Edition la découverte, paris, France, p 92.

[3] EUNKYUNG Lee, higher education expansion and economic growth in Japan and South Korea, university of Pittsburgh, USA, 2012, p 36.

[4] Statistics data, the Central Bank of Korea, consulté le 04/01/2017 (www.bok.or.kr).

مساهمة التعليم في قطاعات أخرى كالصناعات التكنولوجية وغيرها بطريقة غير مباشرة، كل هاته المؤشرات تدّل على وجود ثقافة مجتمعية مؤمنة بأهمية الإنفاق العام على التعليم في الاقتصاد.

وفي هذا الصدد، يحظى التعليم كذلك في الدول الغربية بدعم حكومي مستمر يسهل تقديره من خلال ما يخصّص لتنمية الموارد البشرية في خطط التنمية أو ما تستأثر به قطاعات التعليم من الميزانيات العامة للبلد، حيث يمثل ما ينفق على التعليم حوالي 4 % من PIB في المملكة المتحدة سنة 2014، 3.5 % في فرنسا و 3.2 % في كندا في ذات السنة، وتعبّر هاته الأرقام عن الدعم السّخي لحكومات هاته الدول، والتزامها بواجبها لتوفير الخدمة التعليمية بوصفها أحد الحقوق الأساسية للمواطن، ولقناعتها التامة بأن الاستثمار البشري هو أفضل أنواع الاستثمار لما يحقّقه من نمو اقتصادي بالبلد. و الجدول الموالي يوضح أكثر تطور إنفاق حكومات مجموعة الدول السبع على القطاع التعليمي خلال الفترة (2000-2014).

الجدول رقم (03): حجم الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة الدول السبع

Pays	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Allemagne	x	2.816	2.644	x	2.889	2.779	2.709	2.691	2.675
Canada	2.995	3.116	3.218	3.333	3.549	3.343	3.344	3.289	3.236
États-Unis	3.267	3.512	3.612	3.643	3.641	3.490	3.345	3.258	3.241
France	3.887	3.644	3.573	3.705	3.661	3.534	x	3.524	3.540
Italie	3.009	3.027	3.091	3.167	3.002	2.840	2.845	2.911	2.826
Japon	x	2.571	2.597	2.695	2.748	2.750	2.734	2.662	2.693
Royaume-Uni	2.845	3.435	3.373	4.325	4.649	4.154	x	4.057	4.218

Source: OCDE données, Dépenses publiques d'éducation, consulté le 20/06/2018 (https://data.oecd.org/fr/eduresource/depenses-publiques-d-education.htm#indicator-chart).

أما في الجزائر* فقد احتلت ميزانية التربية الوطنية لوحدها دون التعليم العالي المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع الوطني، وهو ما يؤكد الاهتمام البالغ بهذا القطاع، حيث شهد الإنفاق العام على التعليم تطوّرا ملحوظا خلال السنوات (2000-2017)، والذي انتقل من 154.7 مليار دج سنة 2000 إلى 746.6 مليار دج سنة 2017[*1]، بنسب تتراوح بين 3-4 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال ذات الفترة[*2]، وهذا راجع لارتفاع كتلة الأجور التي تتزايد كل سنة بسبب خلق مناصب شغل في القطاع تحت ضغط زيادة عدد المتمدرسين، وكذا اليقين المتزايد للدولة بأن التعليم هو بمثابة استثمار في العنصر البشري. وإلى جانب النفقات الحقيقية الموجّهة للتعليم بشكل عام، هناك نفقات

* تم ذكر الجزائر على سبيل الخصوص، تمهيدا وتسهيلا لدراسة الموضوع لاحقا (الفصل الأخير).

*1 بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2000-2017.

*2 بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2000-2017.

وتحويلات دعم التربية والتعليم التي تتمثل في مختلف المنح التي يتلقاها التلاميذ المعوزّين، وكذا الاعتمادات الموجّهة للمطاعم المدرسية.

المبحث الثاني: علاقة سياسة الإنفاق العام بالبطالة

يؤكد الفكر المالي الكينزي على أن النفقات العامة تعتبر إحدى أهم عناصر الطلب الكلي التي من شأنها التأثير على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والتشغيل انطلاقا من قانون "الطلب يخلق العرض"، حيث يشير إلى أنه و في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن، فإن الزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفّر في ظل التوسع في النفقات العامة تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وحجم التشغيل. وهو ما سنؤكده فيما يلي.

المطلب الأول: الأدلة التجريبية للعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والبطالة

نجد من بين أهم السياسات المتبعة في الحد من ظاهرة البطالة، سياسة التوسع في الإنفاق العام كعلاج لظاهرة البطالة. وذلك اعتمادا على المقاربة الكينزية، التي تعتبر أن الإنفاق العام محفّز للاقتصاد الوطني، ومنه فإن أي زيادة في الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاديات. لكن ذلك لم يمنع من ظهور العديد من الدراسات التي تؤكد وجود علاقة إيجابية بين سياسة الإنفاق العام والبطالة، لاختلاف الأسس والفرضيات التي انطلق منها الباحثون لتحديد العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والبطالة.

أولا: وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام و البطالة

1- دراسة FU Dong, TAYLOR Lori, YUCEL Mine بعنوان "السياسة الميزانية والنمو الاقتصادي":[1] قام الباحثون باستخدام منهجية VAR بتقييم العلاقة بين السياسة الميزانية والنمو الاقتصادي في أمريكا، سنة 2003، ومن بين النتائج المتوصل لها، أن الزيادة في الإنفاق العام أو الضرائب ستؤدي إلى تخفيض معدل نمو الوظائف، أي ارتفاع مستويات البطالة في الاقتصاد الأمريكي.

2- دراسة WELLS Jack بعنوان "الإنفاق على الطرق السريعة طريقة غير فعالة لخلق وظائف على المدى القصير"[2]: انطلق الباحث في دراسته من نتائج دراسة الإدارة الفيدرالية للطرق السريعة لتقدير عدد الوظائف التي يخلقها الإنفاق العام على البنى التحتية سنة 1997، بحيث توصلت هاته الأخيرة إلى أنه يتم خلق 47.500 وظيفة لكل مليار دولار منفق، وقد حدّد الباحث الرقم بأنه أقل بكثير من المعلن، وقدره بـ 27.800 منصب عمل، مبرّرا ذلك أنه ليس كل الوظائف المستحدثة تمت في قطاع البناء فقط، فنصف الوظائف في صناعة البناء ودعم الصناعات

[1] FU D, Taylor L and YUCEL L, Fiscal policy and growth, Federal Bank of Dallas, Working Paper 0301, 2003, p 7.

[2] WELLS J, Transportation spending: An inefficient way to create short-term jobs, The Official Blog of the U.S, Secretary of Transport, 2008, consulté le 04/07/2018 (http://usdotblog.typepad.com/secretarysblog/2008/09/chief-economist.html#.WzyQARCxUdU).

كإنتاج الصلب والخرسانة، خدمات الوجبات السريعة .. إلخ، كما أن الاستثمار على البنية التحتية يمر بسلسلة من الخطوات للتصميم والتخطيط، من تصريح بيئي إلى الإنشاء، مما يتطلب حوالي 27 % فقط من الأموال في السنة الأولى و 41 % في السنة الثانية. وقد أضاف الباحث أن مليار دولار تنفق على أي قطاع سوف تخلق وظائف (صحة، تعليم ..إلخ).

3- دراسة SAMUEL O. Okafor, KENNETH Jegbefumwen بعنوان "الإنفاق العام من أجل النمو الاقتصادي- العمالة المستحدثة: التجربة النيجيرية"[1]: توصل الباحث إلى أن الوضع الاقتصادي للدول النامية بصفة عامة، وفي نيجيريا بصفة خاصة، من شأنه تعطيل التأثير الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي لتوليد فرص العمل، وهذا بسبب العجز المتواصل في ميزانيات الحكومات لتمويل الإنفاق العام، و التي تحيل دون خلق وظائف جديدة أو حتى الحفاظ على القوى العمالية الحالية (تسريح)، ما يؤدي إلى تضخم جيش العاطلين عن العمل.

ثانيا: وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام و البطالة

1- دراسة SCHWARTZ J, ANDRES L, DRAGOIU G بعنوان "الأزمة في أمريكا اللاتينة و منطقة الكاريبي: الاستثمار في البنية التحتية، التوظيف وتوقعات التحفيز"[2]: قام الباحثون بفحص العلاقة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والتوظيف سنة 2009، وتوصلوا إلى التأثير الإيجابي للاستثمار في البنية التحتية على العمالة في الأجل القصير، وذلك من خلال ثلاث مستويات: التأثير الأساسي في شكل استخدام مباشر في الموقع، تأثير ثانوي باستخدام غير مباشر في تصنيع المواد والمعدات الموجهة للموقع، والتأثير الثالث في شكل توليد وظائف أخرى مباشرة وغير مباشرة.

2- دراسة OKOH Sen بعنوان "آثار تخفيض الإنفاق العام في إطار برنامج التكييف الهيكلي"[3]: قام الباحث بفحص تأثير انخفاض الإنفاق العام الفدرالي على الاقتصاد النيجيري منذ بدء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (SAP)، سنة 1986، حيث ناقش العوامل النظرية المؤدية إلى زيادة الإنفاق العام، و بيّن أن انخفاض الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة البطالة، و انخفاض مستوى الاستفادة من القدرات في الجانب الصناعي ونقص الطلب الفعّال، كما

[1] SAMUEL O. Okafor, KENNETH Jegbefumwen, "Public Spending for Growth – Induced Employment: The Nigerian Experience", article in (British Journal of Economics, Management & Trade), 12(1), 2016, Sciencedomain International, Tarakeswar, London, pp 1-19.

[2] SCHWARTZ J, ANDRES L and DRAGOIU G, Crisis in LAC: Infrastructure investment, employment and expectations of stimulus, The LCSSD Occasional Papers Series, World Bank, USA, 2009, pp1-22.

[3] OKOH Sen, "Implications of public expenditure reduction under the structural adjustment programme", article in The Nigerian Journal of (Economic and Social Studies), N^0 35(1), 1993, University of Ibadan, Nigeria, pp325-331.

أوصى الباحث في الأخير بضرورة الحفاظ على النفقات الاجتماعية وتوسيع الصناعات الأساسية الهامة، مع الاعتماد على التمويل الوظيفي في الميزانية.

3- دراسة ANUP Shah بعنوان "الإنفاق العسكري العالمي"[1]: قام الباحث سنة 2013، بدراسة الإنفاق العالمي العسكري وتوجهاته خلال الفترة (1988-2012)، مع التركيز على الإنفاق العسكري الأمريكي، كأكبر قوة عسكرية في العالم، مؤكدا أن المطالبات المحلية الأمريكية بتخفيض الإنفاق العسكري لن تؤثر على حجم الوظائف الأمريكية كما يتخوف البعض، وهذا بقطع بعض الأسلحة ذات التقنية العالية المهدرة للأموال، لأنه يمكن تحويل هاته الوظائف إلى قطاعات أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن تقليص الإنفاق العام العسكري، لطول فترات برامج الأسلحة، بالإضافة إلى رفض أعضاء الكونغرس الأمريكي إنهاء البرامج، لجلبها مناصب شغل لولاياتهم.

4- دراسة MATIUS Irsan Kasau وآخرون بعنوان "تأثير الإنفاق العام على التوظيف من خلال الاستثمار وتأثيره على شرق وغرب أندونيسيا[2]: استخدم الباحثون نمذجة المعادلات الهيكلية وبرامج AMOS، في دراسة وتحليل تأثير الإنفاق العام من خلال الاستثمار على 34 مقاطعة أندونيسية خلال الفترة (2007-2013)، وتوصلوا إلى التأثير الإيجابي والكبير للإنفاق العام على التوظيف بشكل مباشر وغير مباشر في جميع المقاطعات رغم تباينها في فرص العمل.

وعموما فإن أثر الإنفاق العام على البطالة يختلف من بلد إلى آخر، وحتى من سنة إلى أخرى في نفس البلد، وذلك حسب خصائص وظروف كل بلد (الاقتصادية، السياسية والاجتماعية)، وحسب الأسس والفرضيات المنطلق منها في البحث والتحليل.

[1] ANUP Shah, opcit, consulté le 05/07/2018 (http://www.globalissues.org/article/75/world-military-spending).

[2] MATIUS Irsan Kasau and others, "Effect of government spending on employment through investment and its impact on the Eastern and Weastern Indonesia", article in (International Journal of Research In Social Sciences), Vol. 5, N^0 5, 2015, K.A.J Printing Islamabad, Pakistan, pp 55-63.

المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة الميزانية بصفة عامة و سياسة الإنفاق العام بصفة خاصة، و تظهر أهمية سياسة الإنفاق العام في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، و حسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي، كما أنّ السّمة المميّزة للتحليل الكينزي هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض "Kynes" في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتا[1]. وللإجابة عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام بصفة خاصة في تخفيض معدلات البطالة من خلال تأثيرها على سوق العمل، لا بد أن نشير أولا إلى طبيعة التحليل الاقتصادي لسوق العمل.

أولا: التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي

إن البطالة من المنظور الكينزي تختلف عن ما هو متداول في التحليل الكلاسيكي (كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني)، حيث يعتبر الكلاسيك أن البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم لقبول وظائف أخرى بأجر أقل و يتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور. كما أنه في إطار النموذج الكلاسيكي فإن التوازن هو بالضرورة توازن عمالة كاملة حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل و الراحة (بطالة اختيارية) ويتم تحقيق التوازن في سوق العمل بصفة آلية من خلال العرض و الطلب على العمل. ولقد بيّن "Kynes" أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، و لكن على العكس من ذلك لأن العمالة مرتبطة بقرارات المنّظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعّال) و تخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعّال و يقلّل من حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه و حجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج، فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة العمالة والعكس صحيح. إذا فالنتيجة التي نخلص إليها هي أن الفرق بين التحليل الكينزي والكلاسيكي هو أن هذا الأخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بافتراض أن العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزي، فإن المحدّد لحجم العمالة هو الطلب الفعّال اللّازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، وتظهر لنا أهمية سياسة الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل.

و تهتم الدراسات المتعلّقة بسوق العمل مثل بقية الأسواق بتحليل جانبين، الجانب الأول يتمثل في السعر الذي يتعلق بتحديد الأجور، أما الجانب الثاني فيتعلق بالكمية أو مستوى التشغيل، و بالتالي فإن الأجور و التشغيل هما المشكلتان الأساسيتان المتعلقتان بتحليل سوق العمل، ويلاحظ أنه عقب أزمة 1929، انتقد "Kynes" الكلاسيك و أضفى صبغة كلية في تحليل سوق العمل، فعند البعض فإن سياسة اقتصادية للنمو كفيلة بخلق مناصب شغل

[1] ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 337.

ومعالجة البطالة، أما البعض الآخر فيقر بأن المشكلة ليست في السياسة الاقتصادية و إنما في القواعد التي تحكم سوق العمل، و بالتالي فإنه يطفو إلى السطح صراع بين تيارين، هما التيار الأصولي النيوكلاسيكي و التيار غير الأصولي، فالبطالة من وجهة النظرية الكينزية ليست اختيارية، و هي ناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعّال كما أن مستوى التشغيل لا يتحدّد في سوق العمل، و لكن يتحّدد في سوق السلع و الخدمات، ومن هنا فإن أي انخفاض في الأجور الإسمية سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة و من أجل معالجة هذه الوضعية لا بد من تدخل الدولة عن طريق إنعاش الطلب الفعّال من خلال سياسة اقتصادية توسعية.[1]

ثانيا: آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل

يساهم الإنفاق العام بزيادة الطلب الكلي و زيادة الاستهلاك، و ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار، و بالتالي فإن سياسة الإنفاق العام تقوم بوظيفتين هما: تنمية الدخل و المحافظة على استقراره من خلال:

– التوسّع في الإنفاق العام إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع والخدمات، فتكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة، والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة، وهي[2]: العمل، رأسمال، التنظيم والابتكار.

– تغيير سياسة الإنفاق العام تبعا لتغيّرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلّص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص، مما يفرض على الدولة القيام بسياسة ميزانية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها و تستعمل في تمويله الدين العام و الإصدار النقدي.

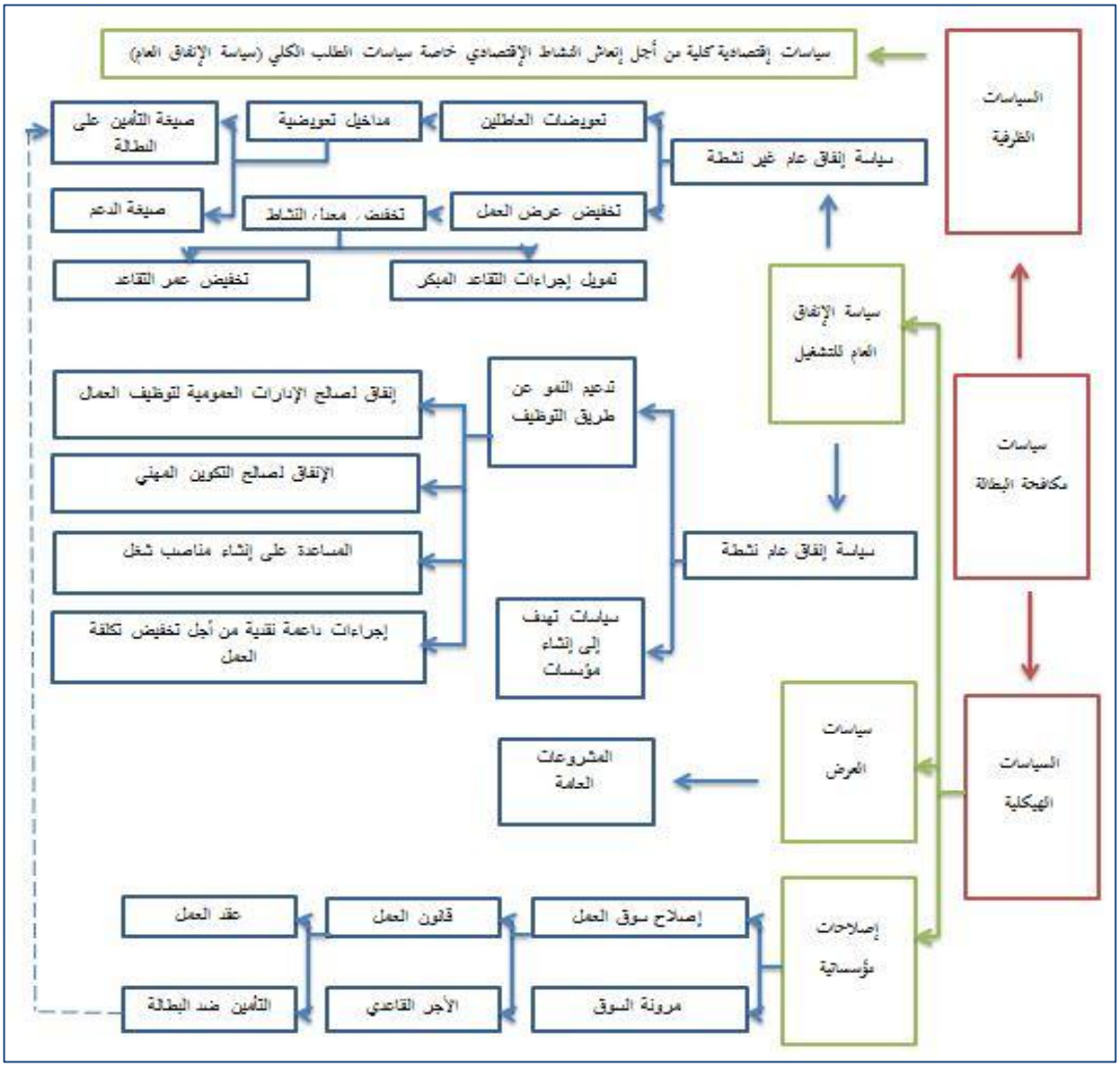
و يمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعّال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسّع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق عام توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل، و نجد أيضا الإنفاق العام التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 158-161.

[2] نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2006، ص 83.

إنتاجهم. و تحتل سياسة الإنفاق العام موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية، ويمكن توضيح ذلك أكثر في الشكل الموالي.

الشكل رقم (09): يوضّح موقع سياسة الإنفاق العام ضمن سياسات مكافحة البطالة



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 162.

يتّضح من خلال الشكل أعلاه، أن سياسة الإنفاق العام تمارس آثارا ظرفية وهيكلية في تأثيرها على مستوى التشغيل، حيث تتجلى الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق العام في إتباع سياسة إنعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشاريع العامة و الاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب شغل من طرف القطاع الخاص، لذلك سوف نقوم بتحديد هاته الآثار كما يلي: [1]

[1] لعجال العمرية، الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، ص ص 8 – 9، أطلع عليه بتاريخ 2018/06/26 (www.cefpedia.com/.../).

1- الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل: تقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة و البنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص، حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الأيدي أمام نقص الاستثمار الخاص بل تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص و لكن نجاح هذه المشروعات العامة مرهونة بمجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:

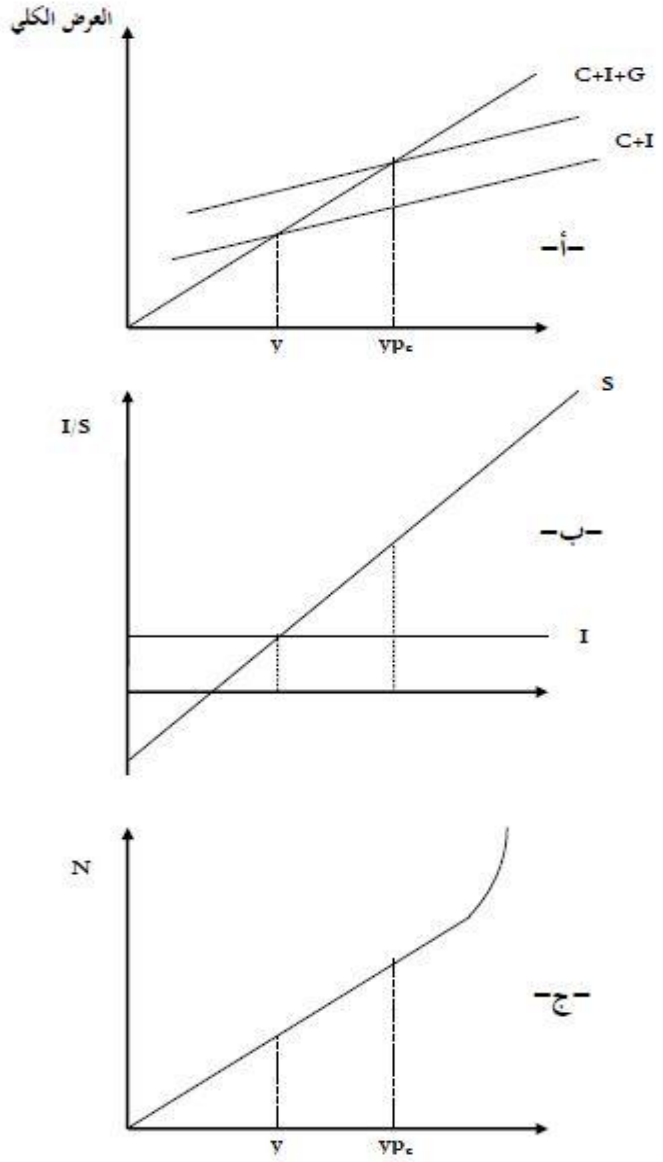
- إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم، إذ أنه إذا بدت علامات الكساد تثور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات و توقيف البدء في تنفيذها.
- التقليل من الاستيراد من الخارج حتى يمنع التسرب في الإنفاق و الاحتفاظ به داخل الاقتصاد الوطني.

و لكن السلبية التي تؤخذ على فكرة المشروعات العامة هي افتراضها سهولة توقيت البدء في هذه المشروعات من جهة، و إمكانية تأجيلها من جهة أخرى، غير أن التجربة أثبتت أن هذا التوقيت تكتنفه صعوبات، إذ أن إعداد هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم إمكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمنية طويلة من الكساد، ولتجنب الانتقادات الموجّهة إلى سياسة المشروعات العامة، يمكن إتباع سياسة أخرى قصيرة الأجل، تتمثل في توزيع القوة الشرائية على المستهلكين حين تعد الدولة برنامجها و تبدأ في تنفيذ المشروعات العامة.

2- الآثار الظرفية القصيرة الأجل لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل: إن التوازن الاقتصادي الكلي يتم من خلال التقاء منحنيي العرض و الطلب الكليين (الشكل رقم 10، المنحنى الأول)، الذي يكون في النقطةY التي يوافقها مستوى التشغيل N و هو مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل و من أجل امتصاص البطالة الإجبارية Npe-N لا بّد من زيادة مستوى النشاط الاقتصادي بـ ΔY و يكون ذلك من خلال زيادة مستوى الإنفاق العام. كما أن تأثير الزيادة في الإنفاق العام على نمو الناتج و العمالة مرتبطة بميل منحنى الادخار وبالتالي فإن قيمة المضاعف مرتبطة أساسا بالميل الحدي للادخار (المنحنى الأوسط). و يمكن توضيح الآثار التوسعية الظرفية لسياسة الإنفاق العام، من خلال المنحنيات التي تمّت صياغتها من طرف *Samuelson Hansen، كالآتي:

* Paul Anthony Samuelson (1915-2009)، اقتصادي أمريكي حاصل على دكتوراه في الفلسفة عام 1941 من جامعة هارفارد، ودرجة الدكتوراه الفخرية في القانون من جامعة شيكاغو، كما شغل وظيفة أستاذ مشارك في عام 1944 وكان أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية والدبلوماسية في عام 1945، كما شغل كمستشار للمجلس الوطني لتخطيط الموارد، وعمل كمستشار لخزانة الولايات المتّحدة في الفترة 1945-1952 وكذلك مستشار مكتب الميزانية في عام 1952. وقد كان أيضا مستشار غير رسمي لمجلس المستشارين الاقتصاديين، البنك الاحتياطي الفيدرالي و مجلس الشيوخ.

الشكل رقم (10): يوضّح الآثار التوسعية الظرفية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل



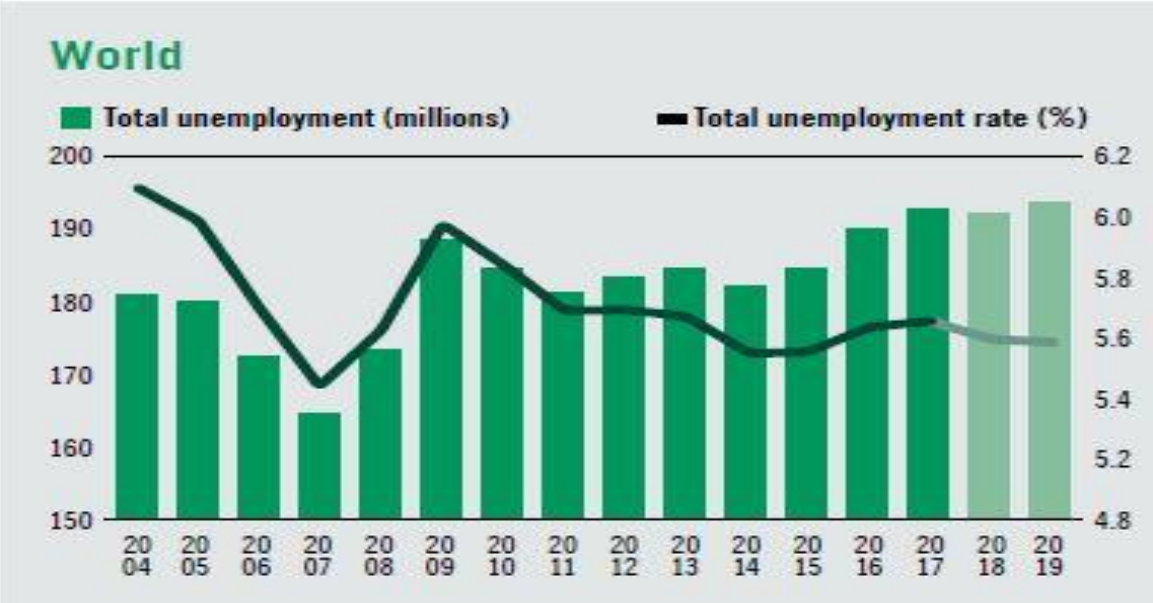
المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 164.

و بالتالي فإن زيادة الإنفاق العام في مجالات البنية التحتية يسمح للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية، كما يلعب الإنفاق العام دورا مهما في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي للمستثمرين سواء كان ذلك الإنفاق متجها للأفراد في شكل إعانات اجتماعية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة، أو كان في شكل إعانات إنتاجية تساعد على تخطي هذه المشروعات للأزمات التي تمر بها. و تؤثر الدورة الاقتصادية و تقلباتها ما بين حالة الانتعاش أو الركود على مستوى التشغيل، و تظهر أهمية الإنفاق العام في حالات الكساد من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري من أجل رفع مستوى التشغيل و زيادة الإنفاق الجاري من أجل خلق دخول قادرة على امتصاص السلع المكدّسة و تحريك العجلة الاقتصادية.

ثالثا: أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة في العالم

في تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية سنة 2018، حول "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم- اتجاهات عام 2018"، أنه وبالرغم من انتعاش الاقتصاد العالمي، إلا أن عدد العاطلين عن العمل في ارتفاع عالمياً إلى أكثر من 193 مليون عاطل عن العمل، بما يقدر بـ 5.6 % سنة 2018، وهذا راجع لتفوق وتيرة نمو القوى العاملة عن عدد فرص العمل الجديدة، وتبعات الأزمات المالية و الاقتصادية العالمية. كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (11): يوضّح تطور معدلات البطالة في العالم خلال الفترة (2004-2019)



Source: World Employment and Social Outlook: Trends 2018, International Labour Office, Geneva, 2018, p 66.

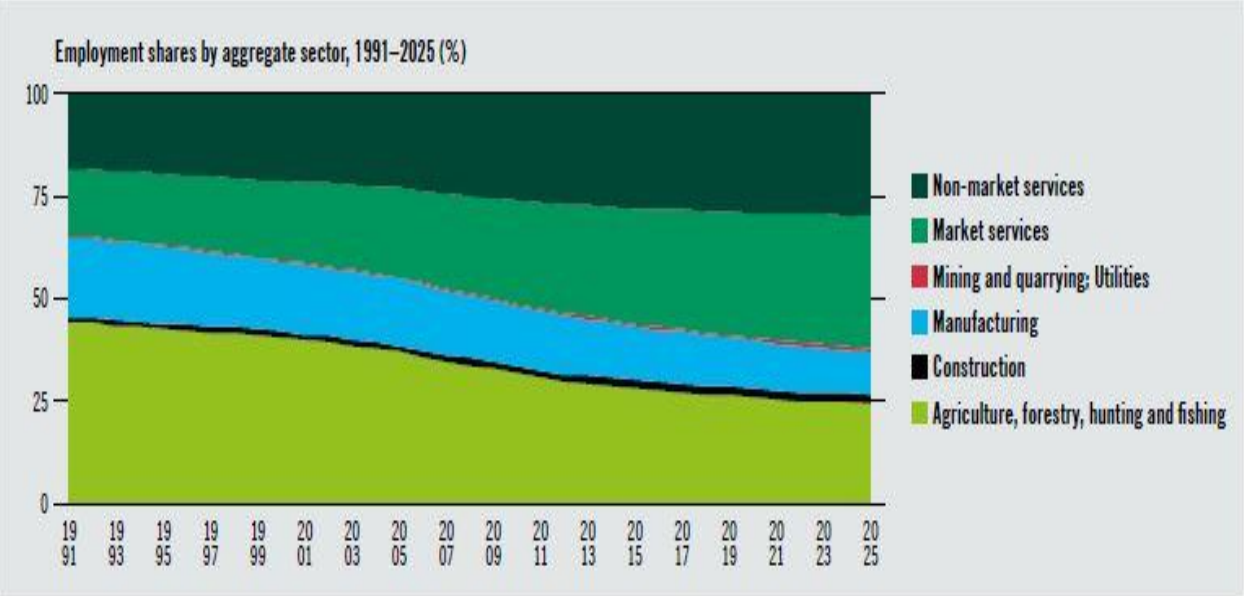
تواجه حكومات الاقتصاد العالمي مصاعب مزدوجة تتمثل في تلافي الأضرار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية وخلق فرص عمل نوعية لعشرات الملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل كل عام. بحيث يواصل النمو الاقتصادي العالمي أدائه المخيب للآمال على صعيد المستويات ودرجات الشمول. ويرسم بذلك صورة مقلقة للاقتصاد العالمي ولقدرته على توليد فرص عمل كافية، ناهيك عن فرص عمل نوعية. وتنبغي الإشارة إلى استمرار المستويات العالية من أشكال العمل الهشة إلى جانب عدم إحراز أي تقدم في جودة فرص العمل، بحيث تتوقع منظمة العمل الدولية أن تبقى أشكال العمل الهشة، أي العاملين لدى منشآت أُسرهم ولحسابهم الخاص، أعلى من 42 % من إجمالي عدد العمال، وهو ما يعادل 1.4 مليار شخص في سنة 2017.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة لارتفاع متوسط العمر المتوقّع و انخفاض معدلات المواليد، تباطأ النمو السكاني العالمي بشكل كبير، ومن المتوقع أن يستمر هذا المسار خلال العقود القليلة القادمة، ومن أحد الآثار المباشرة لهذا التباطؤ هو

[1] ILO, Unemployment and decent work deficits to remain high in 2018, 2018, consulté le 02/07/2018 (https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_615590/lang--en/index.htm).

أن نمو القوى العاملة العالمية لن يكون كافيا للتعويض عن مجموعة المتقاعدين المتسّعة بشكل سريع، مما يضع ضغوطا على كل من نظام المعاشات وسوق العمل ككل في البلدان المتقدمة، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030، سيكون هناك ما يقرب من خمسة أشخاص في سن 65 سنة وأكثر لكل عشرة أشخاص في القوى العاملة، مما يتحدى قدرة العمال على مواكبة وتيرة الابتكار والتغيرات الهيكلية في سوق العمل على الصعيد العالمي. [1] أما فيما يخص توزيع العمالة في القطاعات الاقتصادية في العالم، فيمكن توضيحها بالشكل التالي.

الشكل رقم (12): يوضّح توزيع العمالة في القطاعات الاقتصادية في العالم خلال الفترة (1991-2025)



Source: Ibid, p 66.

يلاحظ من الشكل أعلاه، التحولات الكبيرة في التركيبة القطاعية للعمالة في العالم خلال الفترة (1991-2025)، وذلك بانخفاض قطاعي الزراعة والصناعة، وتوجه العمال إلى الوظائف الخدماتية بحيث أصبح قطاع الخدمات هو المحرك الرئيسي لنمو العمالة في المستقبل، وبما أن العمالة الضعيفة وغير النظامية منتشرة في كل من الزراعة وخدمات السوق، فالعمليات المتوقعة في القطاعات قد لا يكون لها سوى إمكانات محدودة للحد من العجز في العمل اللائق، إن لم تكن مصحوبة بجهود قوية متعلقة بالسياسات لتعزيز جودة الوظائف والإنتاجية في قطاع الخدمات.

وفي ذات الإطار، وللإجابة عن إشكالية هل للإنفاق العام العالمي دور في التأثير على حجم البطالة عالميا؟، نقوم بتّتبع المسار الاقتصادي العالمي خصوصا وقت الصدمات الخارجية، وكيف تعافى منها بخلق وإنقاذ آلاف الوظائف، ولعلّ أحد أهم وأقوى الصدمات الاقتصادية والمالية الأخيرة، الأزمة المالية 2007، وما خلفته من تدهور اقتصادي وارتفاع كبير في معدلات البطالة، فنجد حينها أن الحكومات لعبت دورا محوريا من خلال تدخلها بحزم مالية كبيرة لإنعاش اقتصادياتها وتخفيض أعداد البطالين، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مصدر ومركز الأزمة، استهدف فيها

[1] World Employment and Social Outlook: Trends 2018, opcit, p 3.

قانون الإنعاش وإعادة الاستثمار لعام 2009 بشكل كبير خلق وظائف جديدة للخروج من الأزمة، ومن بعض الأمثلة الملموسة عن قدرة الإنفاق العام على الاستثمارات والمشاريع العمومية في خلق الوظائف في الو.م. أ، نذكر: [1]

– أدت زيادة الاستثمارات في البنية التحتية إلى توفير 1.1 مليون وظيفة في قطاع البناء و 400.000 وظيفة في قطاع التصنيع بحلول مارس 2011. وكانت جميع هذه الوظائف تقريبا في القطاع الخاص. والسبب في هذا النجاح بسيط: فرفع مستوى الطرق و الجسور والبنية الأساسية الأخرى لا يخلق وظائف فحسب، بل يمهد الطريق للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للاستفادة منها، كما تؤدي استثمارات البنية التحتية إلى خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، مما يجعل الشركات الأمريكية أكثر قدرة على المنافسة، ومنه القدرة على التوسع و توظيف أعداد أكبر.

– ساهم إنفاق 93 مليار دولار على الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر في إنقاذ وخلق ما يقرب من مليون وظيفة أمريكية، بحلول نهاية عام 2010، والتي تم إنشاؤها مباشرة من خلال الاستثمار في صناعات محدّدة وبشكل غير مباشر من قبل موردیها، بالإضافة إلى الوظائف الإضافية التي تم إنشاؤها عندما يقوم العامل بإنفاق دخله مرة أخرى في الاقتصاد.

– سمحت ثلاثة برامج لتحديث كفاءة الطاقة، وبرنامج مساعدة الطقس، وبرنامج منحة كفاءة الطاقة، وبرامج الطاقة الحكومية بترقية أكثر من نصف مليون مبنى (530.000)، وظفت حوالي 25.000 أمريكي.

– ساهمت ثلاثة برامج أخرى للطاقة النظيفة في خلق فرص العمل. فالمنحة النقدية التي تقدمها الخزانة الأمريكية بدلا من الإعفاء الضريبي، والائتمان الضريبي التصنيعي المتقدم للطاقة، وبرنامج ضمان القروض التابع لوزارة الطاقة، يكلفان الحكومة حوالي 7 مليارات دولار، ويستفيد منها أكثر من 12 مليار دولار من رأس المال الخاص، وتمثل أكثر من 120.000 وظيفة مباشرة.

– ساهمت المساعدات المباشرة للولايات إلى حد كبير، في خلق وظائف في القطاع الخاص،كل زيادة قدرها 100.000 دولار في المساعدات الحكومية، زادت من فرص العمل بمقدار 3.8 وظيفة لمدة عام، منها 3.2 وظيفة خارج قطاعات الحكومة والصحة و التعليم.

[1] HEATHER Boushey and MICHAEL Ettlinger, Government Spending Can Create Jobs - and It Has, The Lessons are clear when our economy is in trouble, Center for American Progress, USA, 2011, pp 3-4.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي (منحنى Okun)

يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، و تظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي و البطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ⟵ ارتفاع نسبة التشغيل ⟵ انخفاض معدل البطالة

و تتحدّد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب و هو اعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية و مردودية المشاريع.[1]

غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو و تغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكوّن في الفترات السابقة. و في المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو و تغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و البطالة، فارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 2% لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في نسبة البطالة بـ 2%.

و كذلك نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول، و هنا يظهر مدى قدرة النمو المحقّق على التأثير على البطالة من خلال التحليل القياسي، فالولايات المتحدة تخلق ثلاث مرات أكثر من مناصب العمل التي يخلقها الاقتصاد الفرنسي، ولكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يحقّقها الاقتصاد الفرنسي.[2]

و اعتماد المقارنة بين تغير معدلات النمو و نسب البطالة بالنسبة للبلدان أكثر تطورا، تبيّن أنه رغم وجود علاقة ترابطية بين زيادة النمو و انخفاض معدلات البطالة، إلا أن نسب التغيير في البطالة تختلف و كذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل اقتصاد يختلف. والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية، المركز الجامعي مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2008، ص 4.

[2] نفس المرجع، ص ص 4-5.

الجدول رقم (04): تغيّر معدلات النمو و البطالة في دول المجموعة السبعة خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: نسبة مئوية %

الدول	كندا		فرنسا		ألمانيا		إيطاليا		اليابان		بريطانيا		الولايات المتّحدة الأمريكية	
	PIB	T.C	PIB	T.C	PIB	T.C	PIB	T.C	PIB	T.C	PIB	T.C	PIB	T.C
2007	2.1	6.05	2.4	7.66	3.4	8.66	1.3	6.08	1.7	3.84	2.4	5.26	1.8	4.62
2008	1.0	6.14	0.1	7.06	0.8	7.53	1.0-	6.72	1.1-	3.99	0.5-	5.61	0.3-	5.78
2009	2.9-	8.35	2.9-	8.74	5.6-	7.74	5.5-	7.75	5.4-	5.07	4.2-	7.54	2.8-	9.27
2010	3.1	8.06	1.9	8.87	3.9	6.97	1.6	8.36	4.2	5.05	1.7	7.79	2.5	9.62
2011	3.1	7.53	2.1	8.81	3.7	5.83	0.7	8.35	0.1-	4.58	1.5	8.04	1.6	8.95
2012	1.7	7.29	0.2	9.40	0.7	5.38	2.9-	10.65	1.5	4.35	1.5	7.89	2.2	8.07
2013	2.5	7.08	0.6	9.92	0.6	5.23	1.7-	12.15	2.0	4.03	2.1	7.53	1.7	7.38
2014	2.9	6.91	1.0	10.29	1.9	4.98	0.2	12.68	0.4	3.59	3.1	6.11	2.6	6.17
2015	1.0	6.91	1.0	10.36	1.5	4.62	0.8	11.89	1.4	3.38	2.3	5.30	2.9	5.29
2016	1.4	6.99	1.1	10.06	1.9	4.12	1.0	11.69	1.0	3.12	1.9	4.81	1.5	4.87
2017	3.0	6.34	2.3	9.40	2.5	3.75	1.6	11.21	1.7	2.81	1.8	4.34	2.3	4.35

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

من خلال الجدول أعلاه، الموضّح لتطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في دول G7، يلاحظ أنه لا توجد علاقة نسبية بين ارتفاع معدلات النمو و انخفاض في نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة لا ترتبط مباشرة بانخفاض كبير أو بنفس النسبة في البطالة. بل في حالات خاصة نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة رغم تحقيق نسب نمو إيجابية. ففي الاقتصاد الكندي مثلا حقّق في سنة 2007 نسبة نمو تقدر بـ 2.1% مع معدل بطالة 6.05%، و 3.1% مع معدل بطالة 8.06% في سنة 2010. وكذلك الاقتصاد الفرنسي حقّق في سنة 2008، نسبة نمو 0.1% مع معدل بطالة 7.06 %، لترتفع نسبة النمو سنة 2017 إلى 2.3%، ويرتفع معها معدل البطالة إلى 9.40 %.

هذا الاختلاف في طبيعة النمو المحقّق و أثره على البطالة هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان (خاصة النامية) تفشل في الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو نوعا ما مرتفعة، و لعلّ هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوع من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة.

فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مرتبط بما يسمى بصدمات العرض كزيادة إنتاجية

العمل و الذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية باعتباره ناتج عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلا، و هذا النوع من النمو لا يتوافق عادة مع تخفيض كبير في نسب البطالة. و الاتجاه الآخر مرتبط بزيادة كمية في الطلب على العمل الناتج عن زيادة الطلب الإجمالي، أي خلق مناصب عمل إضافية تؤدي إلى تخفيض في نسبة البطالة حسب طبيعة النمو المحقّق.

فالنمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية وتخفيض نسبة البطالة. فارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة.

هذه التناقضات[1] في مجال تصور العلاقة بين النمو و البطالة تنعكس على تصور السياسة الاقتصادية المتبعة، هل هي للتخفيض البطالة أم لتحفيز النمو؟، و هل العلاقة المباشرة بين زيادة النمو و انخفاض البطالة تعني بالضرورة أنه لا فرق بين سياسة دعم النمو و تلك الموجهة للقضاء على البطالة؟.

وتجدر الإشارة وبالرغم مما ذكر، أن قانون "Okun*" يعتبر بمثابة الأساس التجريبي والنظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، وهذا القانون عبارة عن علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة، حيث توصل "Okun" نتيجة دراسة قياسية أجراها على الاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1947 و 1960 والبطالة، تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستواه الممكن[*1] بثلاثة نقاط، لتنخفض البطالة بنقطة واحدة. كما توصل في دراسته إلى أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح ما بين - 0.35 و - 0.40.[2]

---

[1] مختاري فيصل، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

[*] Arthur Melvin Okun (1928-1980)، اقتصادي أمريكي، شغل منصب رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين بين عامي 1968 و 1969. وقد كان أستاذا في جامعة Yale، وعضوا في معهد Brookings في واشنطن العاصمة و جمعية الإحصاء الأمريكية.

[*1] أقصى مستوى ممكن من حجم الناتج دون الضغوط المفرطة في الاقتصاد، وأكثر من ذلك على وجه التحديد دون تسارع معدلات التضخم، أي مقياس للطاقة الإنتاجية للاقتصاد والمقيدة بنمط معين من الاستقرار السعري.

[2] مجدي الشوربجي، "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مقال بمجلة (اقتصاديات شمال إفريقيا)، العدد 06، 2005، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 143-144.

و يشتمل الأدب الاقتصادي التجريبي على العديد من الدراسات لقانون "Okun"، التي تم فيها تقدير مرونات البطالة بالنسبة للناتج (مقياس لأثر النمو الاقتصادي على البطالة) للعديد من الدول، أوضحت معظم هذه الدراسات أن مرونات البطالة تختلف من دولة لأخرى، ومن فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة، كما يلي[1]:

فقد توصل دراسة Bentalia و Revenga سنة 1995 إلى وجود علاقة عكسية واضحة بين التغيرات في الناتج والتغيرات في معدل البطالة في عينة مكونة من 11 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE، وأن هذه العلاقة تختلف بشكل معنوي من دولة إلى أخرى من هذه الدول. فقد كانت أقصى قيمة مقدرة لمرونة البطالة بالنسبة للناتج تخص المملكة المتّحدة (-0.574)، بينما كانت أدنى قيمة مقدرة لهذه المرونة تخص اليابان-) (0.098، وأشارت نتائج دراسة Biyase و Bonga-Bonga سنة 2007، إلى أن مرونات البطالة ارتفعت في منتصف التسعينيات بالمقارنة بأواخر السبعينيات في ألمانيا و اليابان، و انخفضت في فرنسا و السويد، كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن القيمة المقدرة لمرونات البطالة (معامل Okun) لكل من إيطاليا و السويد كانت موجبة خلال الفترة 1990-1995.

و استهدفت دراسة Pehkonen و Kangasharju سنة 2001 دراسة العلاقة بين البطالة و الناتج في فنلندا لعينة مكوّنة من 85 منطقة خلال الفترة 1990 -1996، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعيةThe Panel Data، بحيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن العلاقة الآنية بين التغيّرات في البطالة و نمو الناتج اختفت في أوائل التسعينيات، على أن تمّت استعادتها في منتصف التسعينيات، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة العلاقة بين البطالة والناتج من منطقة إلى أخرى، والتي يمكن تفسيرها جزئيا إلى الفروق في التخصّص الصناعي بين المناطق محل الدراسة.

[1] بلمقدم مصطفى و قازي أول محمد شكري، "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد الجزائري"، مقال بمجلة (دراسات)، العدد 01، المجلد 08، 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص ص 46-47.

المبحث الثالث: علاقة سياسة الإنفاق العام بالتضخم

إن التوسع في الإنفاق العام كأسلوب لدعم الإنعاش الاقتصادي وعلاج الركود، كان له العديد من الآثار الاقتصادية على الاقتصاديات، ولعل أهم أثر أثار الجدل هو أثره الكبير على المستوى العام للأسعار مسببّا بذلك مشكلة التضخم، خاصة إن توفرت بعض الظروف، والتي توصف في "العمالة الكاملة"، وتعني اقتصادا يكون متاحا فيه عدد قليل من العمال بالنسبة للأجور الجارية، وتستخدم فيه المصانع والمعدّات بطاقاتها الطبيعية. وعليه إن وجدت ظروف كهذه، فإن الإنفاق العام الزائد سيرفع من الأسعار. إلا إذا تم مصاحبة العملية بسياسة نقدية صارمة. لذلك وعلى هذا الأساس، سوف نقوم بالإجابة على التساؤلات التالية: هل لسياسة الإنفاق العام دور في التأثير على معدلات التضخم؟، وإن كانت الإجابة بنعم، فماهي محددات انتقال هذا التأثير؟، و هل يمكن لاقتصاديات السوق أن تتمتع بمزايا التشغيل الكامل والاستقرار السعري في آن واحد؟.

المطلب الأول: الأدلة التجريبية للعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتضخم

يعتبر تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام أكثر المواضيع والنقاشات جدلا بين الباحثين الاقتصاديين، لما له من دور و آثار كبيرة على الاقتصاد بشكل عام، وعليه فإنه قد قدمت العديد من الدراسات التجريبية حوله، وبالأخص عن آثاره وعلاقته بالتضخم، إلا أن نتائج هاته الدراسات كانت ملفتة وجديرة بالانتباه، لاختلافها من دولة إلى أخرى من جهة، ومن جهة أخرى اختلاف طبيعة العلاقة إن كانت إيجابية أم سلبية بين سياسة الإنفاق العام والتضخم.

أولا: وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام و التضخم

1- دراسة OlAIYA Sam Ayo, NWOSA Philip Ifeakachukwu, AMASSOMA Ditimi بعنوان "اختبار السببية بين النمو الاقتصادي، الإنفاق العام ومعدل التضخم: دليل من نيجيريا"[1]: تناولت هاته الدراسة الموضوع أعلاه في نيجيريا خلال الفترة 1970-2010، مستخدمة نموذج "VAR" لتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات السابقة، وقد توصل الباحثون إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في المدى القصير والطويل، وعلاقة أحادية الاتجاه بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي نحو التضخم في المدى القصير، بينما لا يوجد أي رد فعل من معدل التضخم نحو المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

2- دراسة NWAOHA William Chimee بعنوان "تحليل قياسي لأثر الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) على التضخم في نيجيريا"[2]: ركزّت هاته الدراسة على فحص تأثير الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي على التضخم في نيجيريا خلال الفترة 1980-2006، مستخدمة خطوات التحليل القياسي- اختبار "fuller-

[1] OlAIYA Sam Ayo and others, "A trivariate causality test among economic growth, government expenditure & inflation rate: Evidence From Nigeria", article in Journal of (World Economic Review), Vol. 6, N° 2, 2011, science publishing group, pp 189-199.

[2] NWAOHA William Chimee, An econometric analysis of the effect of puplic spending (recurrent & capital) on inflation in Nigeria, working paper, department of business studies, Abia state polytechnic, Nigeria, pp 1-10.

[*]"Dickey(ADF) للاستقرارية، ثم اختبار "Johansen[*1]"" للتكامل المشترك ثم تقدير النموذج في النهاية-، بحيث تم التوصل إلى التأثير الإيجابي والهام للنفقات العامة على معدلات التضخم، أي كلما ارتفعت النفقات العامة بشقيها الجاري والرأسمالي كلما ارتفعت معها معدلات التضخم النيجيري، وقد أوصى الباحث في الأخير بضرورة مرافقة السياسة النقدية للسياسة الميزانية للحد من هاته الموجات التضخمية.

3- دراسة CHINEDU Ezirim, MIKE Muoghaalu, UCHENA Elike بعنوان "التضخم مقابل نمو الإنفاق العام الأمريكي: تحقيق افتراضي"[1]: توصل الباحثون في دراستهم سنة 2008، إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين نمو الإنفاق العام والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على قرار الحكومة الأمريكية في الإنفاق العام، وذلك بتخفيضه حتى تتجنب تفاقم الضغوط التضخمية أكثر، والعكس صحيح.

4- دراسة SONG Han, CASEY B. Mulligan بعنوان "التضخم وحجم الحكومة، استعراض":[2] توصل الباحثان على غرار الدراسات السابقة، بوجود علاقة إيجابية بين التضخم و الإنفاق العام، بحيث كلما ارتفع حجم الحكومة (الإنفاق العام)، كلما ارتفعت معه معدلات التضخم.

5- دراسة TAI Dang Nguyen بعنوان "تأثير الإنفاق العام على التضخم في الاقتصادات الأسيوية الناشئة: أدلة من الهند وفيتنام و أندونيسيا"[3]: بحثت هاته الدراسة في تأثير الإنفاق العام في المدى الطويل والقصير على التضخم في ثلاثة اقتصادات آسيوية ناشئة، بتطبيق نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء على البيانات المتسلسلة الزمنية للفترة 1970-2010، بحيث تشير نتائج كل من النماذج الثنائية والمتغيرات إلى أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي وإحصائي مهم على التضخم في المدى الطويل في البلدان الثلاثة. وهذا يعني أن الاختلافات في المؤسّسات ونظام الإدارة في هذه الدول بالكاد تؤثر على تأثير الإنفاق العام على التضخم في المديين الطويل والقصير.

---

[*] David Dickey (1945-)، إحصائي أمريكي متخصّص في تحليل السلاسل الزمنية، وهو أستاذ في قسم الإحصاء بجامعة ولاية كارولينا الشمالية بالولايات المتّحدة الأمريكية.

[*1] Soren Johansen (1939-)، خبير إحصائي دانماركي و اقتصادي مقيم معروف بمساهماته في نظرية التكامل المشترك، عمل كأستاذ في قسم الاقتصاد بجامعة كوبنهاغن وفي مركز البحوث في التحليل الاقتصادي للسلسلة الزمنية (CREATES) التابعة لجامعة آرهوس، وقد شغل من قبل مناصب في قسم الإحصاء بجامعة كوبنهاغن ومعهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا.

[1] CHINEDU Ezirim and others, "inflation versus public expenditure growth in the US: An empirical investigation", article in (North American journal of finance and banking research), vol.2, N^{0}2 , 2008, Global Business Investments and Publications, pp 26-40.

[2] SONG Han and CASEY B. Mulligan, Inflation and the Size of Government, Review, Federal Reserve Bank of St. Louis, 2006, pp 245-267.

[3] TAI Dang Nguyen, Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies: evidence from India, Vietnam, and Indonesia, working paper, 2014, consulté le 14/07/2018 (http://encuentros.alde.es/anteriores/xviieea/trabajos/d/pdf/214.pdf).

ثانيا: وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام و التضخم

1- دراسة FRANCIS Agbewali بعنوان "تحليل نقدي لأثر الإنفاق العام وعرض النقود على معدل التضخم في غانا"[1]: قام الباحث بدراسة أثر الإنفاق العام وعرض النقود على معدل التضخم في غانا خلال الفترة (1985-2005)، معتمدا في ذلك على تقنيات الاقتصاد القياسي، نموذج الانحدار المتعدد، بحيث توصل أنه كلما زادت الحكومة الإنفاق كلما انخفض معدل التضخم في غانا، ونفس الشيء بالنسبة لعرض النقود مع التضخم.

2- دراسة WILLIAM Dupor بعنوان "كيف يؤثر الإنفاق العام على التضخم؟"[2]: نشرت دراسة لمساعد نائب الرئيس الأمريكي سنة 2016، تمحورت حول الإجابة عن كيفية تأثير الإنفاق العام على التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصل إلى أنه حين تقوم الحكومة الأمريكية بزيادة الإنفاق العام بنسبة 10 % ستؤدي إلى تخفيض التضخم بمقدار 08 نقاط أساس، طالما أن البنك الاحتياطي الفدرالي يتصدى لهذه الزيادة بسياسة نقدية مقيّدة.

3- دراسة MOHCEN Mehrara, AHMAD Sujoudi بعنوان "العلاقة بين النقود، الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الإيراني"[3]: الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين العرض النقدي والتضخم والإنفاق الحكومي في إيران خلال الفترة 1959 - 2010. ولتحقيق هذه الغاية، استخدم الباحثان المقاربة الاقتصادية النظرية Bayesian، بحيث توصلا إلى عدم وجود تأثير للإنفاق العام على التضخم في إيران، وأن سبب ظهور بوادر تضخمية في البلد يرجع إلى ارتفاع أسعار الطاقة ونمو السيولة النقدية، والتي يتعيّن التحكم فيها.

ثالثا: عدم وجود أي علاقة بين الإنفاق العام والتضخم

1- دراسة ONIORE Jonathan Ojarikre, OBUMNEKE Ezie بعنوان "نمو الإنفاق العام والتضخم في نيجيريا: مقاربة السببية"[4]: بحثت الورقة تجريبيا العلاقة السببية القائمة بين نمو الإنفاق العام والتضخم في نيجيريا من عام 1981 إلى عام 2012. باستخدام سلسلة تقنيات الاقتصاد القياسي الحديثة مثل اختبار "fuller-Dickey"(ADF) للإستقرارية، اختبار "Johansen" للتكامل المشترك ..إلخ، بحيث توصل الباحثان إلى عدم وجود أي علاقة بين نمو الإنفاق العام والتضخم في نيجيريا، ورفضا فكرة تقييد الطلب الكلي من خلال سياسة نقدية

[1] FRANCIS Agbewali, Critical analysis of the impact of government expenditure & money supply on inflation rate in Ghana, Maastricht university, Netherland, 2011.

[2] WILLIAM Dupor, How Does Government Spending Affect Inflation?, Federal Reserve Bank, consulté le 06/07/2018 (https://www.stlouisfed.org/on-the-economy/2016/may/how-does-government-spending-affect-inflation).

[3] MOHCEN Mehrara and AHMAD Sujoudi, "The Relationship between Money, Government Spending and Inflation in the Iranian Economy", article in (International Letters of Social and Humanistic Sciences), Vol. 51, 2015, SciPress Ltd, Switzerland, pp 89-94.

[4] ONIORE Jonathan Ojarikre and OBUMNEKE Ezie, "Public Expenditure Growth and Inflation in Nigeria: The Causality Approach", article in (International Journal of Economics and Management Studies), vol.2, issue 2, 2015, Seventh Sense Research Group, Inde, pp 1-6.

متشدّدة التي يفرضها البنك المركزي النيجيري، موضحان أن التضخم قد يكون أحيانا ضروريا لدفع عجلة الاقتصاد المتعثر.

2- دراسة OGBOLE O. F, MOMODU A.A بعنوان "الإنفاق العام ومعدل التضخم في نيجيريا: تحليل تجريبي للعلاقة السببية"[1]: قام الباحثان بدراسة وفحص طبيعة ومدى العلاقة السببية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في فترة 42 عاما (1970-2011)، بحيث تم الحصول على البيانات من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري باستخدام التحليل الإحصائي والقياسي، وتوصلا إلى عدم وجود أي علاقة بين الإنفاق العام والتضخم في نيجيريا، كما أوصى الباحثان بضرورة تبني مزيج مناسب بين السياسة الميزانية والنقدية، وإعادة توجيه النفقات العامة إلى القنوات الإنتاجية المناسبة في الاقتصاد.

المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم

بعد التطرق إلى مختلف الدراسات التجريبية التي فحصت وحلّلت علاقة سياسة الإنفاق العام بالتضخم، والتي توصلت بعضها إلى الأثر الإيجابي الكبير للتوسع في الإنفاق العام على زيادة معدلات التضخم، نحاول هنا معرفة محددات هذا التأثير، وإسقاط ذلك على الاقتصادات العالمية التي يجب عليها الحفاظ على التيسير النقدي اللازم لدعم التعافي الاقتصادي من جهة، وكبح معدلات التضخم العالية من جهة أخرى.

أولا: محدّدات تأثير سياسة الإنفاق العام على التضخم

يتحدد أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار على ضوء نوع و إنتاجية الإنفاق العام، هدف وأسلوب وطريقة تغطية هذا الإنفاق، وكذا الوضع الاقتصادي العام. كما يلي:

1- نوع النفقات العامة ومدى إنتاجيتها: إن زيادة بعض أنواع النفقات العامة دون غيرها من ناحية، وضعف إنتاجيتها من ناحية أخرى يؤدي إلى زيادة الموجات التضخمية[2]، والمقصود هنا هو تلك النفقات غير المنتجة التي لا تحقق إيرادا بعد صرفها أو بعبارة أخرى لا تضيف ثروة جديدة ولا تزيد من الإنتاج.

وتتمثل هذه النفقات غير المنتجة خاصة في النفقات الجارية (التسييرية) اللازمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل : الأجور و الرواتب، مدفوعات الفوائد والإعانات الاجتماعية، بالإضافة إلى النفقات الحربية والعسكرية التي لا تقتصر على مخصّصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية التي تلزم القوات المسلحة فحسب، بل وأيضا النفقات المخصّصة لاستيراد السلاح وكلفة الصيانة للمعدات.[3]

---

[1] OGBOLE O. F and MOMODU A.A, "Government Expenditure and Inflation Rate in Nigeria: An Empirical Analyses of Pairwise", article in (Research Journal of Finance and Accounting), Vol.6, No.15, 2015, The International institute for Science, Technology and Education, New York, USA, pp 36-41.

[2] زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، د ط، مصر، 2006، ص 63.

[3] حسن الحاج، "عجز الميزانية: المشكلات والحلول"، مقال بسلسلة (جسر التنمية)، العدد 63، 2007، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص9.

2- تركز وتوجه النفقات العامة: كذلك توجيه وتركز النفقات العامة يعتبر عامل مهم في التأثير على المستوى العام للأسعار وبالتالي يساهم في حدوث التضخم من عدمه، فمثلا إذا تركزت النفقات العامة على تشجيع الاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض في سعر الناتج النسبي، والسبب في ذلك يعود إلى زيادة العرض عن الطلب فيتكون التوازن العام عند المستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق لها. أما إذا تركزت النفقات العامة وتم توجيهها نحو الاستهلاك وتشجيعه، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة أسعار المنتوجات بسبب زيادة الطلب عليها[1]. وهذا يكون خاصة لدى الدول النامية المتميزة بالجمود و اللامرونة في الجهاز الإنتاجي الذي يعجز عن الاستجابة على هذا الطلب الزائد مما يتولد عنه ضغوط تضخمية، بينما قد تتوقف هذه الزيادة في الأسعار وتبدأ بالانخفاض إذا ما كان ارتفاعها حافزا للمنتجين للتوسع في الإنتاج، وهذه الحالة نجدها خاصة في الدول المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي المرن.

3- طرق تمويل النفقات العامة: إن تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار يتوقف بصورة أساسية على الوسيلة التي يتم بها تمويله، فالزيادة المضطردة في النفقات العامة أدت إلى ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات العامة غير الإيرادات العادية كالضرائب لتغطية هذه الزيادة، بحيث لجأت معظم الدول إلى التوسع في إصدار القروض الداخلية والخارجية، وإلى مصدر آخر كملاذ أخير والمتمثل في الإصدار النقدي الجديد، والمعروف بالتمويل بالتضخم.

وكقاعدة عامة فإنه إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق خلق قوة شرائية جديدة (الإصدار النقدي)، فإن الأسعار ترتفع بصورة ملحوظة إذا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل للقوى الإنتاجية، أو كان يعاني من اختناقات معينة نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. أما إذا تم تمويله عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام، فإن المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل – وقد لا يتأثر على الإطلاق- من الإنفاق العام الإضافي.[2]

4- الوضع الاقتصادي العام: يتّفق الجميع على أن التوسع في الإنفاق العام يكون مسبّبا للتضخم تحت ظروف خاصة، وهذه الظروف توصف في كلمتين "عمالة كاملة" وتعني اقتصاد متاح فيه عدد قليل من العمال بالنسبة للأجور الجارية، وتستخدم فيه المصانع والمعدات بطاقاتها الطبيعية. وعليه إذا وجدت ظروف كهذه فإن الإنفاق العام الزائد سيرفع الأسعار وستظهر بوادر التضخم[3] هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك عامل آخر له دور في الحث على التضخم في ظل التوسع في النفقات العامة خاصة في الدول النامية، ألا وهو مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، فالمقاربة الكينزية تقوم على افتراض أساسي وهو مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع والخدمات الناتج عن زيادة الإنفاق العام ومدى توفر اقتصاد البلد على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص145.

[2] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 93.

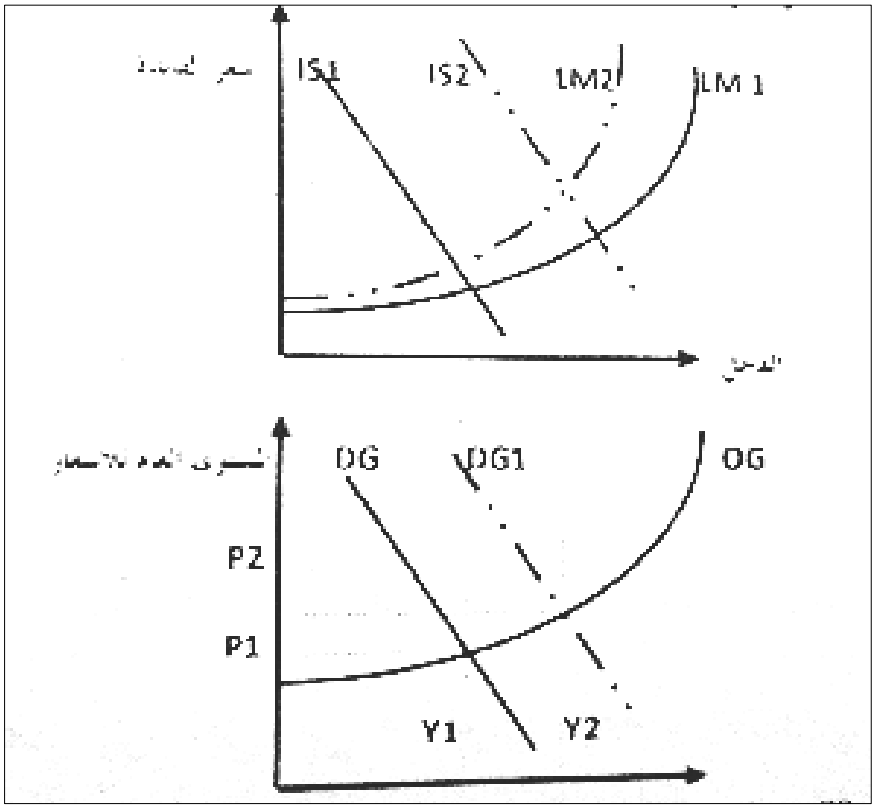
[3] روبرت هيلبرونر وليستر ثارو، الاقتصاد المبسط، دار غريب، د ط، مصر، دس، ص 115.

الاستهلاكية والخدمات المرتبطة بها، بحيث أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا، لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع.[1]

ثانيا: أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في إطار نموذج العرض الكلي– الطلب الكلي

يمكن توضيح أثر الإنفاق العام على التضخم أكثر باستخدام منحنى العرض الكلي– الطلب الكلي، حيث أن العوامل التي تحدد موضع منحنيات IS-LM هي نفسها العوامل التي تحدد موضع منحنى الطلب الكلي، لذلك سنوضح كيف أن التغيرات في سياسة الإنفاق العام ستؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي، وسنقوم من خلال هذا العنصر بتحليل أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم، بالاعتماد على الشكل التالي.

الشكل رقم (13): يوضّح أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في إطار نموذج العرض الكلي– الطلب الكلي



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 182.

إن زيادة الإنفاق العام بمقدار ΔG تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ويحدث انتقال في منحنى الطلب الكلي إلى اليمين، وهذا لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما يؤدي أيضا إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وهو ما يسمى بأثر السعر "effet prix" أو الكبح النقدي، والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، والذي

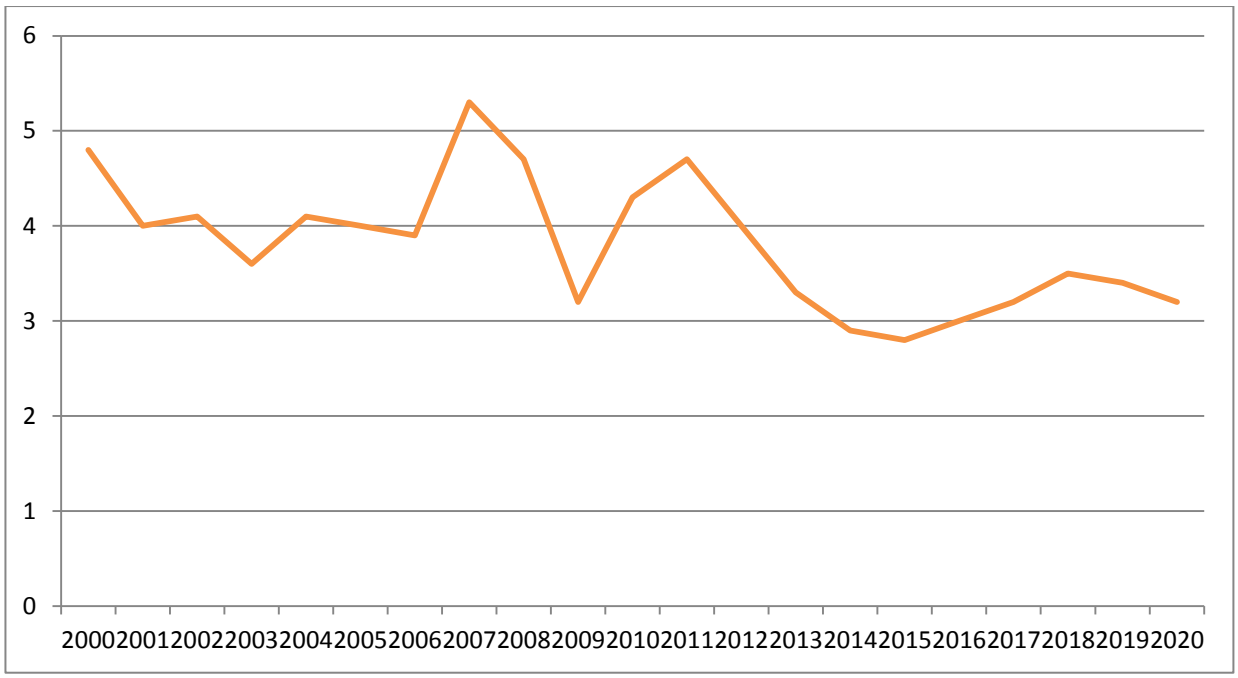
[1] كمال عايشي وسليم بوهيدل، "الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010"، بحث مقدم للملتقى الدولي (إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 15- 16 نوفمبر 2011، ص ص 6-7.

يتجلى في انتقال منحنى LM إلى اليسار، ومن جهة أخرى يؤدي إلى أثر ثروة سلبي، الأمر الذي يدفع منحنى IS نحو اليسار، وبالتالي فإن المخطط يوضح أن أثر الكمية الذي يدفع Y نحو اليمين أكثر أهمية من أثر السعر الذي يدفع بصفة معاكسة Y نحو اليسار، وبالتالي فإن سياسة الإنفاق العام بصفة عامة فعّالة، لكن هذه الفعالية مشروطة بقوة أثر المزاحمة، وقوة الكبح النقدي الذي يرتبط بميل منحنى العرض الكلي أي بدرجة مرونة الأسعار.

ثالثا: أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في العالم

أدت زيادة النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاديات المتقدمة، إلى صعوبة التحدي الأساسي الذي يواجه البنوك المركزية، والمتمثل في الحفاظ على التيسير النقدي اللازم لدعم التعافي الاقتصادي مع معالجة مواطن الضعف المالي على المدى المتوسط. فقد يرتفع التضخم بسرعة أكبر من المتوقع حاليا، وهذا راجع لدفعة من التوسع المالي الكبير الذي تم إقراره في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تستجيب البنوك المركزية لارتفاع التضخم بصورة أكثر حدّة من المتوقع حاليا، مما يمكن أن يؤدي إلى تشديد حادّ للأوضاع المالية. وقد تنتقل تداعيات هذا التشديد إلى أسعار الأصول الخطرة، وأسواق التمويل المصرفي الدولاري[1]، وكل من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل. و يمكن توضيح تطوّر معدلات التضخم العالمية كما يلي.

الشكل رقم (14): يوضّح تطور معدلات التضخم العالمية خلال الفترة (2000-2020)



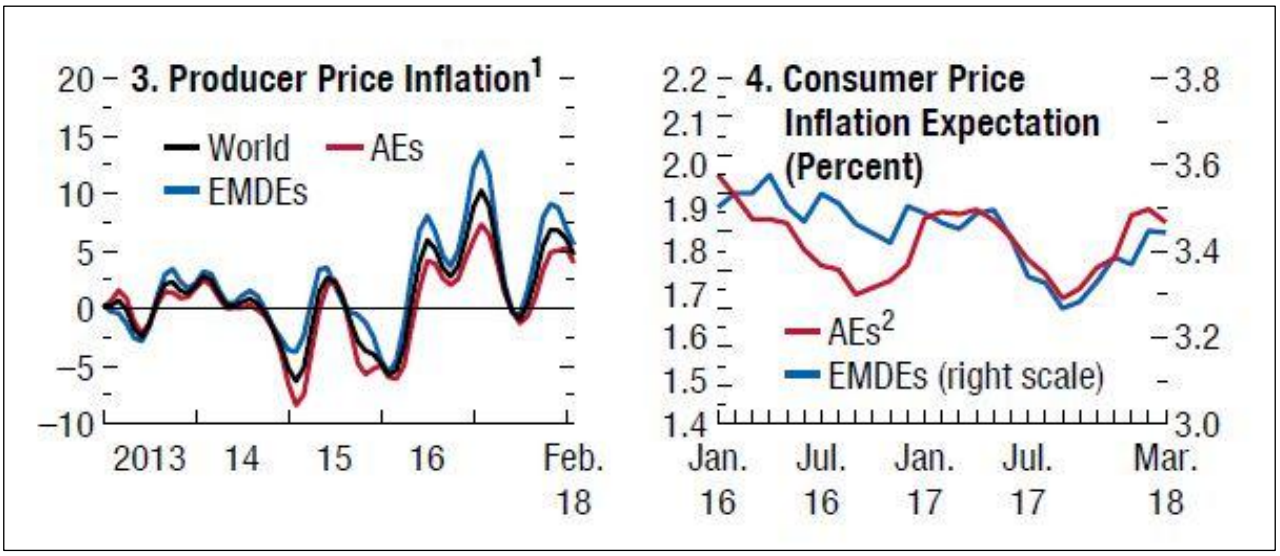
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي للسنوات (2000-2020).

[1] تقرير الاستقرار المالي العالمي، الطريق القادم لا يخلو من العثرات، صندوق النقد الدولي، 2018، أطلع عليه بتاريخ 2018/07/17

(http://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2018/04/02/Global-Financial-Stability-Report-April-2018#ch1).

سجّلت معدلات التضخم العالمي مستويات قياسية سنة 2007 بمعدل قدّر بـ 5.3%، طيلة الفترة محل الدراسة، وهذا راجع للأزمة المالية العالمية التي شهدتها السنة، لتنخفض بعدها معدلات التضخم لتصل إلى نحو 3.2% سنة 2009، وتعاود الارتفاع من جديد إلى 4.7 % سنة 2011، نتيجة أزمة الديون السيادية 2010، و3.5 % سنة 2018، بعدما وصلت معدلات التضخم العالمي إلى معدلات دنيا قدرت بـ 2.8 % طيلة الفترة محل الدراسة، بحيث يرجع هذا الانتعاش في معدلات التضخم العالمي إلى زيادة أسعار السلع الأولية. ويمكن تقسيم التضخم إلى تضخم في أسعار المنتجين، وتضخم في أسعار المستهلكين، فبالنسبة للتضخم في أسعار المنتجين، عرف زيادة ملحوظة على الصعيد العالمي، حيث وصل إلى 10% سنة 2016، مما يعكس الوزن الأكبر للسلع الأولية في مؤشرات أسعار المنتجين مقارنة بمؤشرات أسعار المستهلكين، وأهميتها كمدخلات وسيطة في الإنتاج[1]. أما بالنسبة للتضخم في أسعار المستهلكين العالمي فقد عرف هو الآخر تطورا، نظرا لزيادة أسعار البنزين والمنتجات الأخرى المتعلقة بالطاقة في سوق التجزئة. كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (15): يوضّح تطور معدلات التضخم في أسعار المنتجين و المستهلكين في العالم



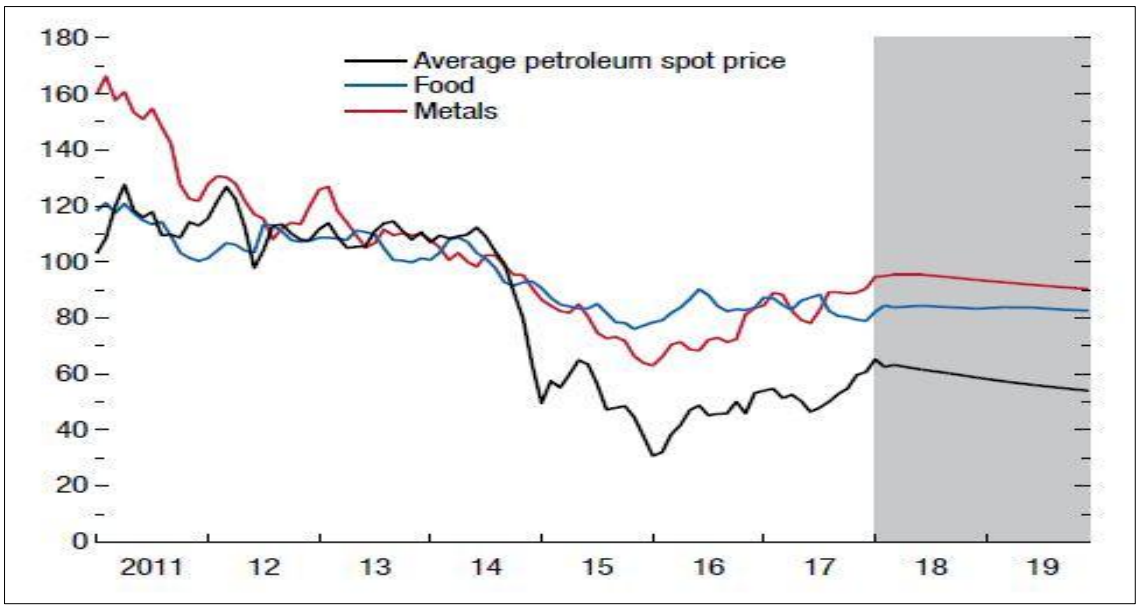
Source: Cyclical Upswing, Structural Change, World Economic Outlook April 2018, International Monetary Fund, 2018, p 5.

وحسب تقرير لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي لسنة 2018، أحصى ارتفاعا في مؤشر أسعار السلع الأولية بنسبة 16.9 % في الفترة ما بين أوت 2017 و فيفري 2018 فقط[2]، بحيث كانت الزيادة مدفوعة في المقام الأول بارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، وثانيا بالارتفاعات المسّجلة في أسعار المعادن والسلع الزراعية. حيث ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 27 %، وأسعار الغاز الطبيعي بنسبة 45 %، المعادن بنسبة 8.3 %، السلع الزراعية 4.1 % في ذات الفترة. والشكل رقم (16) يوضح ذلك.

[1] دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2017، ص 6.

[2] Cyclical Upswing, Structural Change, opcit, pp 3- 5.

الشكل رقم (16): يوضّح تطور أسعار السلع الأولية العالمية



Source: Cyclical Upswing, Structural Change, opcit, p4.

و يمكن إرجاع التضخم العالمي إلى تضييق الأوضاع في سوق العمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا آثار خفض العملة في بعض الحالات، وتناقص عرض بعض السلع الزراعية في حالات أخرى.[1] بالإضافة إلى زيادة الإنفاق العام عن حدود الطاقة الاستيعابية لبعض الاقتصاديات، سواء كحزم مالية لإنقاذ الاقتصاديات المتقدمة وقت الأزمات، أو كتمويل المشاريع الاستثمارية (بنى تحتية، سكنات ...إلخ) في الاقتصاديات النامية، دون مصاحبة ذلك بسياسة نقدية صارمة.

[1] مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، توسع أقل توازنا، وتوترات تجارية متصاعدة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2018، ص 2.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى Philips)

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لـ "Kynes"، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظيف. وكان ذلك أمرا منطقيا، لأن النظرية العامة لـ "Kynes"، كانت في الحقيقة انعكاسا لمشكلة البطالة، وافتقاد التوظيف الكامل إبان أزمة الكساد الكبير، بيد أنه عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين الاهتمام بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم.

في هذا السياق نشر البروفسور "A.W.Philips*" في سنة 1958، دراسته في مجلة "Economica" تحت عنوان "العلاقة بين البطالة ومعدلات الأجور النقدية في المملكة المتحدة للفترة 1861-1957". وهي العلاقة التي أصبحت تعرف فيما بعد بـ "منحنى فليبس the Philips curve"، نسبة إلى مكتشفها.[1]

وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغيّر في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن، وهذه العلاقة تنّص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية.[2]

وبتعبير آخر فإنه في الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة في سبيل الحصول على وظيفة بدلا من البقاء في حالة بطالة، وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة[3]، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدلات نمو الأجور الإسمية (تضخم الأجور)، وبين معدلات نمو البطالة. وفيما يلي شكل توضيحي لهذا المنحنى في شكله الأصلي.

---

* William Phillips (1914-1975)، اقتصادي نيوزيلندي قضى معظم حياته الأكاديمية كأستاذ في الاقتصاد في كلية لندن للاقتصاد، و أفضل مساهماته المعروفة في الاقتصاد هي منحنى فيليبس، الذي وصفه لأول مرة في عام 1958.

[1] أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، دار الأهلية، ط1، الأردن، 2007، ص 196.

[2] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص361.

[3] لعراف فائزة و سعودي نجوى، "دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011"، بحث مقدم للملتقى الدولي (إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص 3.

الشكل رقم (17): يوضّح منحنى "Philips" الأصلي



Source: A. W. Phillips, "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861 - 1957", article in (Economica), New series, Vol. 25, N°100, 1958, The London School of Economics and Political Science, London, United Kingdom, p285.

ويتّضح من الشكل أعلاه، أن النقط المختلفة الواقعة على المنحنى تمثل توليفات مختلفة من معدل البطالة ومعدل تغير الأجور الإسمية (التضخم)، تستطيع الحكومة أن تختار من بينها عند وضع سياساتها بشأن الاستقرار والتوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل. فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلا، فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج أي توظيف عنصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة)، ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم) أي أن العلاقة بين التضخم و البطالة علاقة عكسية، وعلى هذا الأساس، تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين، وهو ما يعني وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الإسمي ومعدل البطالة.[1]

فقد ساهمت كل من أبحاث P.Samuelson، R.M-solow، R.Lipsey بتطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة للفترة (1991-2002)، وهو ما يفسّره منحنى "Philips"، إذ أن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى "Philips"، وما تشير إليه من معدل معيّن للبطالة ومعدل معيّن للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والميزانية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.[2]

[1] A. W. Phillips, opcit, p 293.

[2] خالد واصف الوزاني وأحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 85.

إلا أنه في الكثير من الحالات، ظهرت مشكلة البطالة والتضخم معا، وبشكل كبير وملحوظ جدا، الأمر الذي خالف أعمال وبحوث الاقتصادي "Phillips"، حيث كانت هناك معدلات بطالة كبيرة ومعدلات تضخم ملموسة، والتي عرفت بـ "**التضخم الركودي La stagflation**". والتي أصابت الاقتصاديات المتقدمة في السبعينات وبداية الثمانينات، وحتى الوقت الحاضر، ففي تركيا قدر مؤشر التضخم الركودي سنة 2018 بـ 21.15 %، وفي إسبانيا 17.75%، إيطاليا 12.16% في ذات السنة*، حيث يوحي حسب الاصطلاح المستخدم الجمع بين التضخم والركود، أي ما كان مفترضا من وجود علاقة عكسية بين معدلي التضخم والبطالة لم يعد موجودا، وأصبحت العلاقة طردية بين التضخم والبطالة[1]، الأمر الذي شد انتباه الاقتصاديين ودعا إلى مزيد من البحث عن الإجراءات والسياسات الاقتصادية، التي يتعيّن اتّخاذها حيال هذه المشكلة، إذ ظهر العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة من أهمها أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973، أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة، مما نتج عنه نقص العرض الكلي للسلع والخدمات، وبالتالي زيادة البطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم.[2]

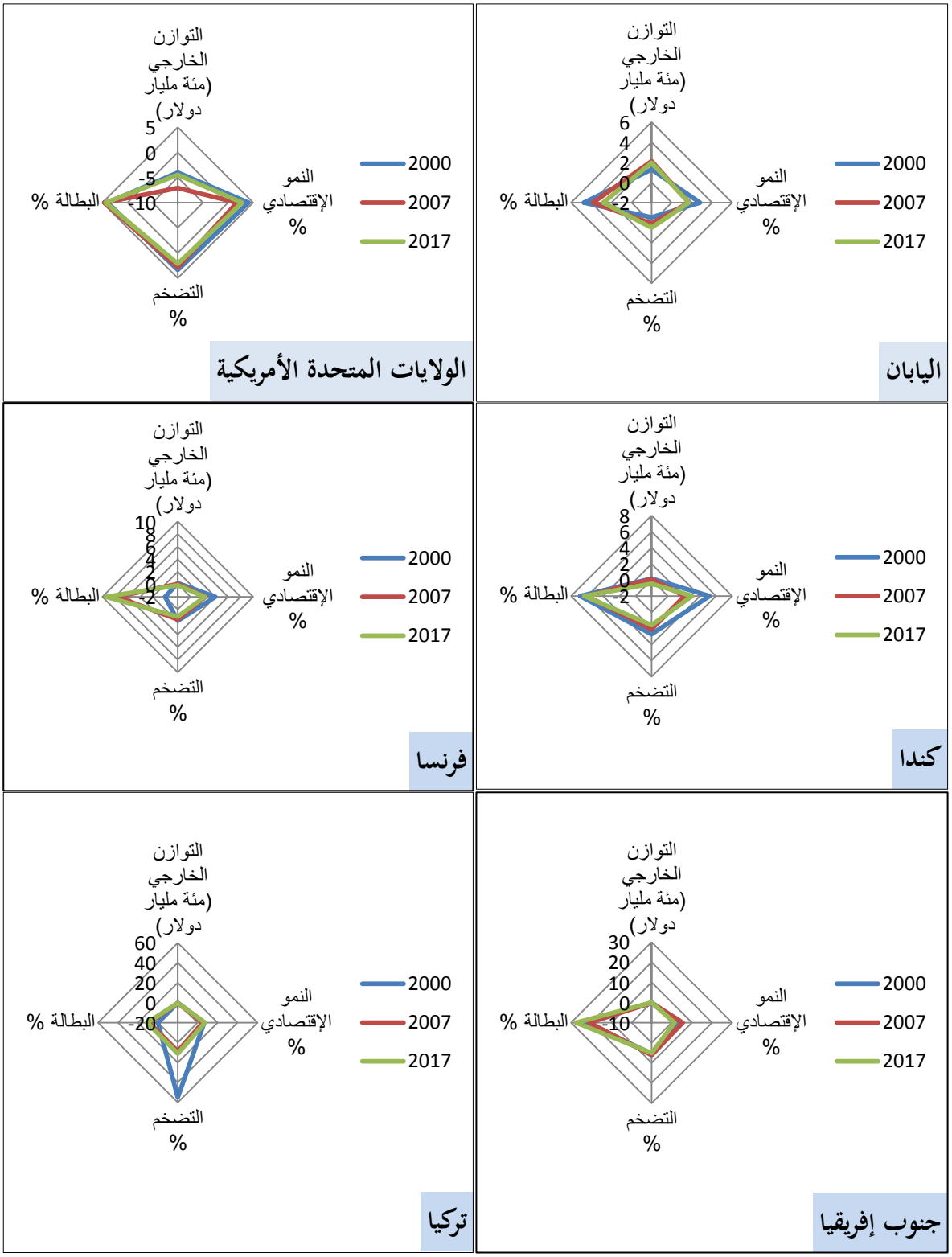
وفي الأخير، وبعد محاولتنا دراسة وتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية من نمو اقتصادي، تضخم وبطالة، كل على حدى، وإسقاطها على الاقتصاديات العالمية لمحاولة معرفة وتفصيل جزئياتها حتى نكون صورة شاملة ودقيقة عن هاته العلاقة، ننتقل هنا إلى معرفة وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي بجمع كل هاته المتغيرات وإضافة غيرها في عيّنة مختارة من الدول، وفي سنوات مختلفة، لمعرفة مدى قدرة حكومات الدول على تحقيق هاته الأهداف الاقتصادية مجتمعة، وذلك كما يلي.

* بالاعتماد على معطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، لسنة 2018.

[1] محمد فوزي أبو السعود وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 302.

[2] خالد واصف الوزاني وأحمد حسن الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

الشكل رقم (18): يوضّح وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي في مجموعة مختارة من الدول



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (18)، والممثل لوضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي لمجموعة من الدول، خلال السنوات 2000،2007،2017، سعي جميع حكومات العالم لتحقيق الأهداف الاقتصادية من نمو وتوازن خارجي والمحافظة على استقرار الأسعار إلى خلق مناصب شغل، مع اختلاف درجات تحقيقها، ويمكن تلخيص الملاحظات فيما يلي:

– بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2007، شهدت معظم الدول تدهورا في معدلات النمو الاقتصادي، حيث انخفض من 4.1% سنة 2000 إلى 1.8 % سنة 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن سرعان ما تمت معالجة مواطن الخلل بضخ مبالغ مالية ضخمة في جلّ الاقتصاديات، وتبني العديد من السياسات والإجراءات، لتتعافى بعض الاقتصاديات العالمية بعد ذلك، بحيث شهدت معدلات النمو الاقتصادي، انتعاشا وصل على سبيل المثال في تركيا إلى 7.36% سنة 2017. إلا أنه لاتزال هناك دولا أخرى تعاني من تبعات الأزمات الاقتصادية والمالية المتتابعة، وبحاجة إلى سياسات وتدابير فعّالة أكثر، حيث قدّر معدل النمو بها سنة 2017 بـ 2.3 % في فرنسا، 2.8 % في الولايات المتحدة الأمريكية، 1.3 % في جنوب إفريقيا.

– رغم تباين السياسات و الاستراتجيات المتّبعة من قبل جل الدول المختارة في محاربة البطالة، إلا أن جميع هاته الدول لا تزال تعاني من معدلات مرتفعة للبطالة طيلة فترة الدراسة، حيث وصلت في جنوب إفريقيا لوحدها سنة 2017 إلى حوالي 27.5 %، وفي تركيا إلى 10.8 % في ذات السنة.

– شهدت معدلات التضخم تباينا كبيرا بين الدول المختارة، حيث تمّ تسجيل معدلات دنيا في اليابان قدرت بـ 0.48 % سنة 2017، و معدلات قصوى في تركيا 11.14% في ذات السنة. و ترجع نسبة هاته الأخيرة إلى مرحلة الضبابية السياسية أو مرحلة الريبة في تركيا خلال سنة 2016، نتيجة محاولة الانقلاب الفاشلة وما انجر عنها من إجراءات استثنائية من النظام التركي ضد الانقلابيين، ما ساهم في خروج رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى عدم قدرة البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة، في ظل رغبة الحكومة المستمرة في تخفيض أسعار الفائدة لتعزيز الإقراض المصرفي وتحفيز النمو الاقتصادي.

– إضافة إلى تباين معدلات التضخم والنمو والبطالة خلال فترات الدراسة ما بين الدول، شهد التوازن الخارجي أيضا تفاوتا في الرصيد، حيث حقّقت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا قدر بحوالي –449 مليار دولار سنة 2017، بينما نجد دولا أخرى حقّقت فائضا كاليابان بحوالي 197 مليار دولار في ذات السنة، وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية بين البلدين.

خلاصة القول، أن تحفيز النمو الشامل في الأجل القصير وتعزيز التنمية المستدامة الطويلة الأجل يتطلب مزيدا من السياسات الفعّالة المنسَّقة على مختلف الصعد الإقليمية والعالمية. وسيكون من الأمور البالغة الأهمية لصانعي السياسات أن يضمنوا قيام القطاع المالي بتيسير وحفز الاستثمار الإنتاجي الطويل الأجل، من أجل تحطيم الحلقة المفرغة لضعف الطلب الكلي، وقصور الاستثمار، وانخفاض الإنتاجية، والأداء دون المستوى لنمو الاقتصاد

العالمي.[1] ومع خفض الاعتماد المفرط على تدابير السياسات النقدية، سيحتاج صانعو السياسات إلى زيادة الاضطلاع بتدابير ميزانية موجّهة لحفز الطلب الكلي، و الاستثمار والنمو الاقتصادي. ويمكن أن تؤدي استراتيجيات سوق العمل الجيّدة التصميم، والموجّهة إلى تكملة السياسات الميزانية الرامية إلى إنعاش الإنتاجية، وخلق العمالة ونمو الناتج. بالإضافة إلى الجهود السياساتية المنسَّقة بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية البالغة الأهمية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي النهاية يجب التذكير بنقطة بالغة الأهمية، وهي أنه كما للسياسة الإنفاقية العامة تأثير على النمو الاقتصادي، فإن درجة النمو الاقتصادي أيضا لها تأثير على الإنفاق العام، إذ أن الإنفاق العام يحفّز الطلب على السلع والخدمات، و إذا كان الجهاز الإنتاجي يتمتع بمرونة كافية، فإن العرض الكلي سيستجيب لهذا الطلب، وهو ما يحفّز النمو على الزيادة أكثر، وهو ما يعبر عنه قانون "wagner" للنمو الاقتصادي، كما رأينا سابقا، الذي يفترض أن زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى إحداث زيادة في الإنفاق العام. وبصفة عامة، إن علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام هي علاقة تبادلية، بمعنى أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما تقترحه سياسة التوجّه الكينزي، والعكس صحيح أيضا، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق العام، و إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي[2]. كما أن العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والتضخم هي أيضا ثنائية تبادلية التأثير، بمعنى أنه كما للإنفاق العام تأثير في ارتفاع معدلات التضخم، بزيادة ضخ المبالغ النقدية لتحفيز الطلب الكلي الذي ينجر عنه ارتفاع نسب التضخم نتيجة ضعف مرونة الجهاز الانتاجي المحلي، حيث يُلبّى الطلب المتزايد من الأسواق العالمية، فإن لمعدلات التضخم أيضا تأثير على مستوى الإنفاق العام وفعاليته، حيث أن انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين تجبر الحكومة على تخفيض حجم الإنفاق العام و ترشيده وارفاق ذلك بسياسة نقدية صارمة، بالإضافة إلى وجود علاقة تبادلية أخرى تجمع سياسة الإنفاق العام بمعدلات البطالة، حيث أنه كما لزيادة الإنفاق العام تأثير في امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل، من خلال البرامج والمشاريع الاستثمارية، فإن معدلات البطالة المرتفعة تلقي بضلالها أيضا على قرار الحكومة في تحديد مستويات حجم الإنفاق العام.

[1] الحالة و التوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016، موجز تنفيذي، الأمم المتحدة، 2016، ص ص 6-7.

[2] محمود محمد داغر وعلي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل – الذي ناقشنا فيه إجمالا، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية (الاستقرار الاقتصادي الكلي)، وتفصيلا المسائل الثلاث الأساسية الواردة في الفصل، أي علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي ، بالبطالة، بالتضخم (الاستقرار الاقتصادي الداخلي) – الوصول إلى جملة نتائج أهمها:

أولا: يتم انتقال أثر سياسة الإنفاق العام إلى الطلب الكلي من خلال عمل مضاعف الإنفاق العام الذي يعتمد على ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، و يكون ذلك بشكل أفضل انطلاقا من التفاعل الحاصل بين المضاعف و المعجّل، لكن يبقى أثر الإزاحة من أهم العوامل السلبية التي تحد بشكل كبير من أثر سياسة الإنفاق العام المتزايد على النمو الاقتصادي؛

ثانيا: تمارس سياسة الإنفاق العام آثارا ظرفية و آثارا هيكلية في تأثيرها على مستوى التشغيل حيث تتجلى الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق العام في اتباع سياسة إنعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة و الاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب الشغل من طرف القطاع الخاص؛

ثالثا: يتحدّد أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار على ضوء حجم الإنفاق العام و اتجاهه، الذي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية، نوعية هذا الإنفاق و مدى إنتاجيته، مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، مدى الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، دون نسيان كذلك الطريقة التي يموّل بها و التي يتوقف عليها التأثير بصورة أساسية؛

رابعا: إن اتجاه العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، سياسة الإنفاق العام و البطالة، سياسة الإنفاق العام و التضخم، لا يعتبر مطلقا، إذ أنه كما توجد هناك تجارب واقعية لإيجابية هذه العلاقة والتأثير، هناك تجارب واقعية أخرى تدل على وجود أثر سلبي لسياسة الإنفاق العام على المتغيّرات الاقتصادية الكلية المذكورة، وذلك يرجع بالأساس إلى خصائص البلد المعني الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية. وهو ما سنحاول إبرازه انطلاقا من دراسة حالة الجزائر.

الفصل الرابع

تأثير سياسة الإنفاق العام على تجسيد الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية في الجزائر

تمهيد:

بعدما تعرضنا في الفصول السابقة إلى مناقشة بعض القضايا النظرية للسياسة الإنفاقية العامة وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، نحاول في هذا الفصل أن نقوم بعملية إسقاط لهذه القضايا على الواقع الاقتصادي الجزائري، علّنا نجد أثرا لمساهمة السياسة الإنفاقية العامة المنتهجة طوال الفترة (2001-2017) في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الكبرى، وبالأخص في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، الاقتراب من حالة التشغيل الكامل وكذا الحفاظ على المستوى العام للأسعار وبذلك ضمان القدرة الشرائية للأفراد.

فنظرا للظروف الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري إثر الصدمة البترولية لسنة 1986، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والذي دام قرابة العشر سنوات، كان لابّد للحكومة الجزائرية من وضع سياسة اقتصادية مغايرة من أجلا انطلاقة اقتصادية قوية، تركزت بشكل أساسي في الإنفاق العام كأهم متغير تحكّمي بالنسبة للاقتصاد في ظلّ غياب أو ضعف الأدوات الأخرى، فأصبحت بذلك سياسة الإنفاق العام التوسعية كمحرك مباشر للإنعاش ودعم النمو الاقتصادي بالبلد خلال الفترة (2001-2017)، من خلال تبّني مشاريع و استراتجيات تنموية شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، تحفيزا للطلب الكلي بالبلد.

رصدنا لهذا الغرض ثلاثة مباحث، يتناول الأول نظرة شاملة على الإنفاق العام في الجزائر بشقّيه الجاري والاستثماري وتطورهما والمجالات القطاعية التي شملاها، والثاني لإبراز تأثير السياسة الإنفاقية العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة خلال فترة الدراسة، مع عرض موجز لوضعية الاقتصاد الجزائري الحالية والتي تعد افرازا منطقيا لانتهاج سياسات وبرامج اقتصادية متباينة، أما الثالث فقد خصّصناه لمحاولة تقييم السياسة الإنفاقية العامة المنتهجة وآفاقها، في ظل المتغيّرات الكثيرة والتّقلبات العالمية اللامتناهية.

المبحث الأول: نظرة شاملة على تطور الإنفاق العام في الجزائر

تسعى الجزائر وكباقي دول العالم إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية كتحقيق الاستقرار الاقتصادي، محاربة البطالة والتضخم، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار ودفع معدلات النمو الاقتصادي، بالاعتماد على وسيلة الإنفاق العام من بين عدة وسائل متاحة، ففي الجزائر نجد أن سياسة الإنفاق العام كجانب مهم من أدوات السياسة الميزانية، عرفت تزايدا مستمرا خاصة مع بداية سنة 2001 أين عرفت الوضعية المالية للبلد تحسّنا ملحوظا نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وذلك من أجل تنشيط الطلب الكلي. وهو ما نحاول الوقوف عليه هنا، من خلال: **أولا** معرفة وتحديد أهم تصنيفات الإنفاق العام في الجزائر، ومن ثم **ثانيا** عرض وتحليل تطوّر الإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري خلال الفترة (2001-2017)، و**أخيرا** إبراز مختلف البرامج التنموية (الإنفاق الاستثماري) التي عرفتها الجزائر خلال ذات الفترة.

المطلب الأول: تصنيف الإنفاق العام في الجزائر

يعتبر التصنيف الاقتصادي* للإنفاق العام ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، حيث تجمع النفقات[1]* المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها، الدور الذي تقوم به، الأثر الذي تحدثه، الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:[1]

- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع.
- نفقات التسيير (النفقات الجارية) ونفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)؛

أولا: نفقات المصالح الإدارية

إن نفقات المصالح تهدف إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة، وهي ضرورية لسيرها.

ثانيا: نفقات التحويل أو إعادة التوزيع

هي نفقات تؤدى بدون مقابل مباشر، وتمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني. كالمنح للأشخاص المسنين والمنح العائلية وتعويضات الضمان الاجتماعي وغيرها.

---

* هناك تقسيمات عديدة للنفقات العامة، وذلك حسب المداخل المستعملة (الوظيفي والمالي، الإداري و الهيكلي .. إلخ).

*1 تحظى النفقات العامة بأهمية كبيرة إعدادا وإجازة وصرفا، في إطار الميزانية العامة، والتي بين المشرع الجزائري أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها."

[1] جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2004، ص ص 37 – 38.

ثالثا: نفقات التسيير

1- تعريف نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير، تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات. [1]

2- تقسيم نفقات التسيير: حسب المادة 24 من قانون 84-17* تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، هي:[2]

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء، هي: [3]

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
- الدين الداخلي- ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الخارجي؛
- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

ب- تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... إلخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدّات ويضم ما يلي:

- المستخدمين- مرتبات العمل؛
- المستخدمين- المنح والمعاشات؛

---

[1] رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص254.

* إن فكرة التحضير ووضع قانون خاص ينظّم قوانين المالية، كانت من بين الاهتمامات التي شغلت الساحة السياسية منذ الاستقلال كون العمل بالتشريع الفرنسي لا يمكن الاستمرار فيه لتنافيه مع مبدأ السيادة الوطنية، وهو ما أدى إلى صدور قانون 84-17، لتنظيم الجانب المالي للدولة وكل أموال الأشخاص العمومية والمؤسسات ذات الطابع الإداري، حيث يعتبر بمثابة النص الذي يحدّد إطار ومحتوى قوانين المالية الجزائرية (قانون-إطار)، ووضع حد للممارسات التشريعية والتنظيمية المتفرقة، كونه عمل على تحديد كيفية التحضير الإداري والتشريعي لمشروع قانون المالية (المواد من 67 إلى 70)، ووضع مبادئ عامة حول مسألة تنفيذ القوانين ومضمونها.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، 1984/07/07، ص 1042.

[3] علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2006، ص ص 32- 33.

- المستخدمين- النفقات الاجتماعية؛
- معدّات تسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

د- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات، حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن، وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)؛
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات... إلخ) [1].

إنّ كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول- **ب-** الملحق بقانون المالية بالشكل التالي:

- النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات، حيث يحدّد قانون المالية المبلغ الإجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء، وفصل حسب طبيعة كل نفقة.

- النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة في أسفل الجدول ب * بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة (أنظر الملحق 1).

رابعا: نفقات التجهيز

1- تعريف نفقات التجهيز: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولّد عنه ازدياد الناتج الوطني الخام وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار. وتكون هذه

[1] علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 34.

* الجدول ب: هو جدول توزع من خلاله الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير من طرف قانون المالية للسنة المعتبرة، وهذا حسب الدوائر الوزارية، طبقا لتشكيلة الحكومة التي يضاف إليها مصالح رئاسة الجمهورية ومصالح رئيس الحكومة، بالإضافة إلى التكاليف المشتركة.

النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة. ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي.... إلخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.[1]

إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية، كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل[2].

2- تقسيم نفقات التجهيز: يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي، وتظهر في الجدول- **ج-** الملحق بقانون المالية حسب القطاعات. وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، أما التصنيف الذي تعتمد عليه فهو التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا وتأثيرا أكثر لنشاط الدولة الاستثماري، وعليه تدون نفقات التجهيز، وفق ما يلي: [3]

أ- العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب)، وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المؤسسات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

ب- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، البنية التحتية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، البنية التحتية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخطّطات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج- الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية، التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

---

[1] رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[2] مرجع نفسه.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 1043.

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية.
- القطاع الفرعي 24.....التجهيزات.
- الفصل 242.....الصلب.
- المادة2423 .....التحويلات الأولية للمواد.

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول ج* (أنظر الملحق 2).

وتقدر النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة، بالنسبة للجزائر على أساس ثلاثة أنواع: [1]

- **الاعتمادات الحصرية:** كما يسميها المشرّع الجزائري، تتمثل في تلك التي تخصّص لتغطية نفقات ثابتة مثل الأجور والمرتبات وفوائد الدين العام...إلخ.

- **الاعتمادات التقييمية:** هي التي لا يمكن تحديدها نهائيا، كنفقات الانتخابات، والوفاء بديون الدولة الناتجة عن أحكام تشريعية، وتطبق على تكاليف العدالة، والتعويضات المدنية، وتسديد المبالغ المحصلة من غير حق، ونفقات الدين العمومي، والمعاشات والأرباح التي تقع على عاتق الدولة.

- **الاعتمادات الوقتية:** هي أيضا لا يمكن تقديرها سلفا، فهي متغيّرة، وإذا تبين أنه خلال السنة المالية أن هذه الاعتمادات غير كافية يمكن إتمامها باقتطاعات من الاعتمادات الإجمالية، والتي تعتبر استثناء من قاعدة التخصيص، فالاعتمادات الوقتية خاصة بالنفقات المخصّصة طبقا لقانون أو مرسوم، مثلا حساب 302-051 "صندوق مساعدة تشغيل الشباب، الذي احتوى الإيرادات المتأتية من قسيمة السيارات.

إن إجازة السلطة التشريعية لاعتمادات النفقات، لا يعني التزام الحكومة بإنفاق كافة مبالغ الاعتمادات، ولكنه يعني الإجازة والترخيص للحكومة أن تقوم بنفقاتها العامة في حدود هذه المبالغ، دون أن تتعداها بأي حال من الأحوال، إلا بعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية.

* الجدول ج: هو جدول رخص البرامج المسموح بها لاعتمادات ميزانية التجهيز أو الاستثمار ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني، موزعة بين مختلف القطاعات والعمليات برأسمال التي تقوم بها الدولة.

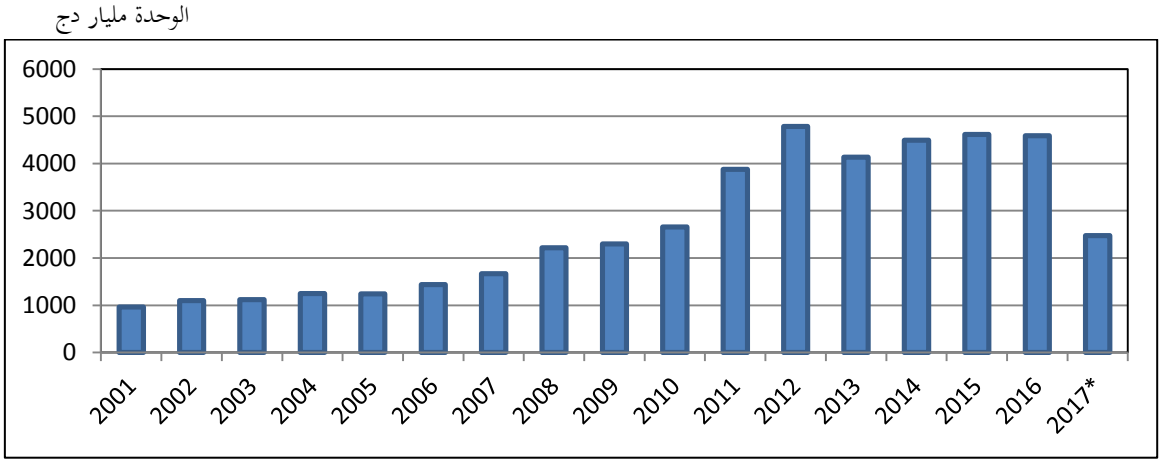
[1] يحياوي عبد الحفيظ، "البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة للفترة (2000-2017)"، مقال بمجلة (الحقوق والعلوم الإنسانية- العدد الاقتصادي)، العدد 31، المجلد 2، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 316.

المطلب الثاني: تحليل تطوّر الإنفاق العام في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة. وعليه يمكن رد عوامل تطوّر السياسة الإنفاقية بالجزائر إلى ثلاث محدّدات متداخلة ومتكاملة، وهي: المحدّد الاقتصادي والمذهبي المتمثّل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدّد الاجتماعي المتمثّل في ضغط الطلب على المرافق والخدمات العمومية، والمحدّد المالي المتمثّل في اليسر والوفرة المالية الناتجة عن قطاع المحروقات.[1] ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى ساهمت هاته العوامل في تحديد تطوّر الإنفاق العام في الجزائر بشقيه الجاري و الاستثماري؟.

أولا: تحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر

الشكل رقم (19): يوضّح تطوّر نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)



* حتى نهاية جوان 2017.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2001-2017).

يتّضح من الشكل أعلاه، التطوّر المستمر للإنفاق الجاري (نفقات التسيير) من سنة لأخرى، خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغت نفقات التسيير ذروتها سنة 2012، بمبلغ يقدر بـ 4935.9 مليار دينار بعدما كانت سنة 2001 لا تتجاوز 963.9 مليار دينار، ويعود هذا الارتفاع لسيطرة الدولة من خلال تحمّلها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، التعليم والصحة، الزيادة المستمرة في عدد السكان، رفع المخصّصات من الرواتب والأجور خلال السنوات الأخيرة. إلا أنه وفي سنة 2017، انخفض الإنفاق العام الجاري بشكل ملحوظ ووصل إلى 2473,2 مليار دينار، وهذا راجع للسياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في هاته السنة، من أجل ضبط نفقاتها العامة في أدنى حد ممكن، تخفيض نفقات الوزارات والهيئات، تقليص عدد المناصب المفتوحة للتوظيف في الإدارات العمومية .. إلخ.

[1] عبد القادر قدّاوي، النمو السكاني والنفقات العامة الجزائر أنموذجا دراسة تحليلية قياسية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 187.

وسنحاول فيما يلي إبراز أهم التطورات الحاصلة في حجم نفقات التسيير بالاعتماد على التبويب المعتمد في الجزائر، وهذا لأن مخصّصات نفقات التسيير تختلف حسب كل باب وحسب النفقات الواجب تخصيصها لضمان السير الحسن لكل إدارة عمومية. وذلك كما يلي.

الجدول رقم (05): توزيع نفقات التسيير حسب كل باب خلال الفترة (2001-2017)

الوحدة: مليار دج

	الأجور والرواتب	لوازم ومعدات الصيانة	الدين العام	معاشات المجاهدين	منح وتعويضات العاملين	نفقات أخرى
2001	326.9	66.6	243.8	56.1	73.2	271.1
2002	336.2	68.8	139.6	77.3	88.4	328.3
2003	374.5	63.4	161.3	62.1	102.1	400.1
2004	442.3	71.7	177.6	74.4	113.3	362.0
2005	452.6	76.0	81.6	74.1	125.8	422.5
2006	490.9	95.7	107.2	91.1	142.1	525.1
2007	584.2	93.9	91.1	102.5	165.2	606.0
2008	780.9	11.7	89.1	99.9	209.4	999.5
2009	829.2	112.5	86.5	115.7	236.5	874.7
2010	1138.9	121.8	50.7	148.3	316.0	960.5
2011	1774.7	129.7	37.7	163.2	786.1	901.2
2012	1955.7	120.7	46.1	193.0	786.7	1499.5
2013	1855.3	149.1	44.2	226.5	709.4	1015.4
2014	2007.2	161.9	37.8	218.4	736.0	1101.4
2015	2170.9	179.7	42.6	223.0	730.2	1086.0
2016	-	-	-	-	-	-
2017	-	-	-	-	-	-
المجموع	15520.8	1523.2	1436.9	1925.6	4534.3	11353.3

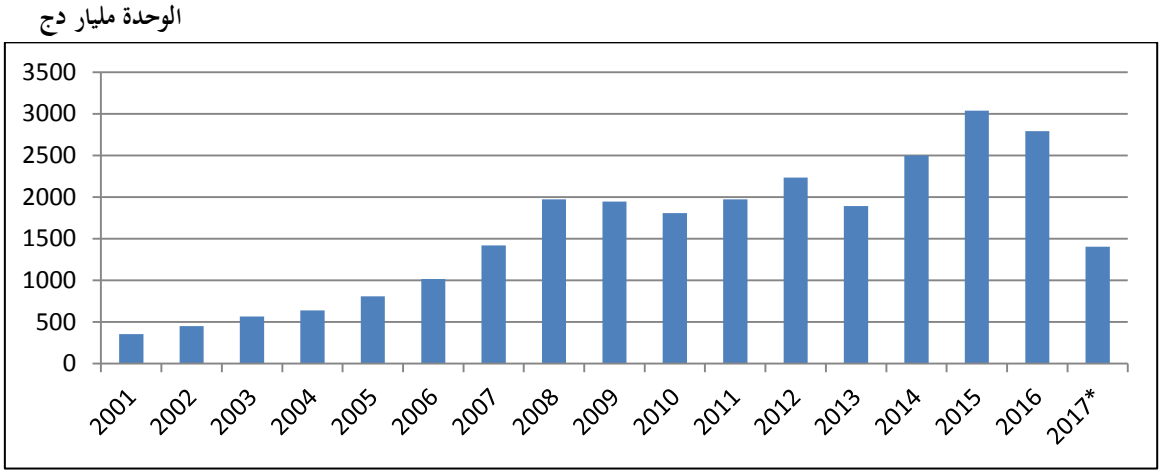
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2001-2015).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الارتفاع المستمر لنفقات التسيير حسب كل باب، فنجد مثلا ارتفاع المنح وتعويضات العاملين من 73.2 مليار دج سنة 2001 إلى 786.1 مليار دج سنة 2011، وكذا معاشات المجاهدين من 56.1 مليار دج سنة 2001 إلى 223 مليار دج سنة 2015. باستثناء الدين العام الذي انخفضت قيمة مخصّصاته من الميزانية من 243.8 مليار دج سنة 2001 إلى 42 مليار دج سنة 2015.

وتجدر الإشارة إلى اكتساح نفقات الأجور والرواتب لمخصّصات ميزانية التسيير بنسبة 42%، حيث بلغت قيمتها القصوى سنة 2015 بـ 2170.9 مليار دج، بعدما قدّرت سنة 2001 بـ 326.9 مليار دج، الأمر الذي يرجع إلى سياسة الأجور المنتهجة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، فيما احتلت لوازم ومعدات الصيانة المرتبة الأخيرة من مخصّصات ميزانية التسيير بنسبة 4 % خلال الفترة (2001-2015). وفيما يلي عرض لتطور الشّق الثاني من الإنفاق العام في الجزائر، والمتمثل في الإنفاق العام الاستثماري (نفقات التجهيز).

ثانيا: تحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر

الشكل رقم (20): يوضّح تطوّر نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)



* حتى نهاية جوان 2017.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات (2001-2017).

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن نفقات التجهيز في ارتفاع مستمر، وذلك راجع للسياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، حيث ارتفعت نفقات التجهيز من 357.4 مليار دينار سنة 2001 إلى 1015.1 مليار دينار سنة 2006، لتصل سنة 2012، إلى 2234 مليار دينار محقّقة أقصى قيمة سنة 2015 بـ 3039 مليار دينار. وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار الواردات، وجود فوائض مالية، محدودية مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالبلد واقتصارها على القطاع العام، ضعف وهشاشة المؤسسات المالية،[1] بالإضافة إلى تبني السلطات العمومية لعدة برامج استثمارية بمبالغ ضخمة طوال الفترة محل الدراسة، كما يلي باختصار، على أن نذكرها بكثير من التفصيل في المطلب القادم:[2]

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** (2001 - 2004): والذي رُصد له مبلغ 525 مليار دينار، لتنفيذ مشاريع البنية التحتية ومشاريع أخرى في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

[1] BELARBI Abdelkader and others, "The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation", article in (American Journal of Economics), 7(3), 2017, Scientific & Academic Publishing, USA, p 155.

[2] أنيسة عثماني و لامية بوحصان، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة عي النمو الاقتصادي في الجزائر"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11- 12 مارس 2013، ص ص 7-10.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو** (2005 - 2009): تميّزت هاته الفترة بمعدل ارتفاع أسرع لنفقات التجهيز بالمقارنة مع نفقات التسيير، ويرجع السبب في ذلك إلى الجهد الميزاني المخصّص للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والمقدّر بـ 4203 مليار دينار.

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي** (2010 - 2014): من أجل مواصلة الجهود التنموية، تم رصد مبلغ يقدر بـ 21803 مليار دينار لهذا البرنامج.

- **البرنامج الخماسي للتنمية** (2015-2019): شهدت سنة 2015، كما ذكرنا سابقا، أقصى مبالغ منفقة، وهذا لانطلاق البرنامج الخماسي للتنمية بغلاف مالي قدر بـ 21.000 مليار دينار[1]، تكملة لسيرورة العمل التنموي بالبلد.

أما إذا ما قمنا بمقارنة نفقات التسيير بنفقات التجهيز، فإن نفقات التسيير تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة، إلا أنها في انخفاض مستمر، إذ كانت تتراوح نسبتها ما بين 73 % سنة 2001 و 2002، و 66 % للسنوات من 2003 إلى غاية 2005، و 69 % و 59 % للسنوات المتبقية. ويرجع الانخفاض المستمر في نفقات التسيير إلى عدة اعتبارات اقتصادية، اجتماعية و سياسية. وتعتبر سنة 2008 والتي بلغت فيها نفقات التسيير 52.9 %، السنة الوحيدة التي تقاربت فيها قيمة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، أما السنوات الأخرى فقد كان النصيب الأكبر منها لنفقات التسيير. وسنحاول تتبّع أهم التطوّرات الحاصلة في نفقات التجهيز حسب القطاعات، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة (2001-2017)

الوحدة: مليار دج

	الصناعة	الفلاحة والري	الخدمات الإنتاجية	البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	التعليم والتدريب	البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	السكن	نفقات مختلفة	برامج التنمية المحلية	عمليات رأسمال
2001	6.4	59.6	7.5	84.6	53.5	15.9	78.0	27.1	36.1	65.2
2002	7.6	102.4	8.6	94.2	56.0	27.4	88.4	22.6	41.1	54.0
2003	5.9	83.5	12.4	102.3	60.0	31.5	74.9	27.4	43.1	126.4
2004	0.2	97.5	9.9	101.2	61.8	30.8	65.9	39.2	27.9	184.2
2005	0.1	138.5	12.1	185.2	84.5	35.6	67.5	66.8	37.2	245.0
2006	0.1	181.6	11.6	263.9	84.1	32.9	89.7	79.5	51.1	296.9
2007	0.2	199.0	15.0	434.8	126.2	41.8	184.7	96.6	79.3	374.5
2008	0.0	247.4	23.4	619.6	135.7	54.9	187.6	93.3	78.9	457.2
2009	0.1	282.3	17.2	484.2	144.9	68.5	230.8	119.9	77.6	519.0
2010	0.2	294.5	15.3	495.4	153.5	71.2	293.5	119.6	65.3	412.8
2011	15	394	40	982	542	363	520	202	86	833

[1] المخطط التنموي 2015-2019، بوابة الوزارة الأولى، 2014/09/18، أطلع عليه بتاريخ 2018/09/04 (http://www.aps.dz/ar/algerie/7236).

2012	15	301	20	1018	133	92	295	200	67	676
2013	3	129	22	713	273	235	194	200	40	732
2014	2	203	29	781	243	236	127	360	65	891
2015	5	315	49	1078	250	207	293	500	100	1083
2016	7	271	36	685	159	113	469	600	60	773
2017	2	151	13	366	103	60	287	600	35	670
المجموع	69.8	3450.3	342	8388.4	2663.2	1716.5	3546	3354	990.6	8393.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوانين المالية للسنوات (2001-2017).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الارتفاع المستمر لنفقات التجهيز حسب كل قطاع، فنجد مثلا ارتفاع النفقات المخصّصة لبرامج التنمية المحلية من 36.1 مليار دج سنة 2001 إلى 100 مليار دج سنة 2015، وكذا ارتفاع النفقات المخصّصة للسكن من 78 مليار دج سنة 2001 إلى 520 مليار دج سنة 2011، دون أن ننسى قطاع البنية التحتية الاقتصادية والإدارية الذي شهد هو أيضا ارتفاع ملحوظ في حجم المخصّصات المالية من 84.6 مليار دج سنة 2001 إلى 1018 مليار دج سنة 2012، الأمر الذي يدل على رغبة الحكومة الجزائرية في توفير جميع الظروف الملائمة للانطلاق في العملية التنموية بالبلد.

و إذا قمنا بمقارنة حجم الأغلفة المالية لكل قطاع خلال الفترة (2001-2017)، فنجد أن قطاع البنية التحتية الاقتصادية والإدارية قد أخذ حصة الأسد بما يقدر بـ 8388.4 مليار دج طوال الفترة محل الدراسة، أي حوالي 26 % من إجمالي نفقات التجهيز، في حين نجد أن قطاع الصناعة لم تولي له الحكومة أهمية كبيرة خلال ذات الفترة، حيث قدّرت المبالغ المنفقة عليه بـ 69.8 مليار دج، ما يقدر بـ 0.21 % من إجمالي نفقات التجهيز. ما يدّل على توجّهات وتركيز الحكومة الجزائرية في توفير وتشييد البنى التحتية في البلد كقطاع داعم ورافد للنمو الاقتصادي، بدلا من دعم القطاع الصناعي الذي تبّنته كتوجه سابق في دفع عجلة التنمية بالبلد.

المطلب الثالث: حجم البرامج التنموية وتوزيعها على المجالات القطاعية في الجزائر

مع بداية العقد الأول من القرن الحالي، ومع تحسّن الوضعية المالية، شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة مغايرة عن تلك التي طبّقت سابقا في فترة التسعينات، هذه السياسة يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي، والتي هدفت أساسا إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري، وقد تم تجسيدها من خلال 4 برامج نفذت أو الجاري تنفيذها، طوال الفترة (2001-2019). وبالنظر لضخامة المبالغ المرصودة، وحجم الأهداف المقرّرة لهاته البرامج التنموية، كان لابّد أولا من تحديد مضمون هاته البرامج والمجالات القطاعية التي ستمسها في هذا المطلب، ومن ثم تحديد الآثار المترتبة عنها على الاقتصاد الوطني في مباحث لاحقة.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[1].

1- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حدّدت فيما يلي[2]:

- تنشيط الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

---

[1] محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مقال في مجلة (الباحث)، العدد 10، 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 148.

[2] نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مقال بمجلة (أبحاث اقتصادية وادارية)، العدد 12، 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 251-252.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الأساسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

2- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: خصّص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ 525 مليار دج موجّه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسّساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معيّن و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، و الجدول التالي يوضّح ذلك:

الجدول رقم (07): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، ص 87.

يتّضح من خلال الجدول أعلاه، اهتمام الحكومة الجزائرية بالخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصّصت ما مقداره 210.5 مليار دج، أي 40.1 % من مجموع الغلاف المخصّص لهذا البرنامج، ثم يليه محور التنمية المحلية والبشرية بمقدار 114 مليار دج، ثم دعم الإنتاج والإصلاحات بقيمة 65.4، 45 مليار دج على الترتيب. وهذا كلّه من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات خلال فترة التسعينات، والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان. إلا أنه وحسب رأينا، يعتمد نجاح وفعالية الجهد الإصلاحي على درجة كفاءة الجهاز السياسي والإداري والمؤسساتي في البلد، بما يؤدي إلى القدرة على قيادة التحوّل بشكل يجعل مختلف شرائح المجتمع متقبلة للتغيير ومجمعة حول الأهداف المسطّرة، والتي ينبغي أن يتم تجنب الإسراف في عددها، فبقدر ما يكثر عدد الأهداف المتوخاة بقدر ما تزيد احتمالية وجود التعارض فيما بينها، بالإضافة إلى ضرورة استمرار العملية الإصلاحية وفق رؤية مستقبلية ذات أمد بعيد، وليس مجرد اجراءات وقتية في كل مرة إلى درجة كادت أن تتحول فيها إلى "إصلاح الإصلاح".

3- السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: إن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسّسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعّالة. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية،[1] والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي.

الجدول رقم (08): السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7		2
نموذج التنبأ على المدى المتوسط و الطويل	0.03	0.05			0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص 204.

يتبيّن لنا من الجدول أعلاه، أنه ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسّطرة في البرنامج، ثمة عدّة تغييرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبّني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية قدّرت بحوالي 47 مليار دج، طوال الفترة (2001-2004)، ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة مع الإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى تحضير الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث أن تأخر الانضمام وبطء المفاوضات المحقّقة لذلك ساهمت في عرقلة الاستثمار الأجنبي بالجزائر، فالانضمام يعتبر كضمان لغير المقيمين بالتزام الجزائر بقواعد الحرية الاقتصادية.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي تقليص ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر، عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات، بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية[2].

[1] زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مقال بمجلة (أبحاث اقتصادية وإدارية)، العدد 07، 2010، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 203.

[2] عبد المجيد قدّي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 2009، ص 31.

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: سطّر البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة الأهداف التالية[1]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي أو التعليمي أو الأمني.

- تحديث وتوسيع الخدمة العمومية، قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة في سبيل تطوير و ازدهار كل من الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي.

- تطوير الموارد البشرية والمنشآت الأساسية، وذلك عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد، والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، فضلا عن تطوير المنشآت القاعدية والبنى التحتية، لما لها من دور في تطوير النشاط الاقتصادي وفي دعم عملية النمو، تطوير وترقية التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

- دعم النمو والتنمية الاقتصادية، حيث يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقيق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو: يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، أي حوالي 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب، والآخر بمناطق الهضاب العليا، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدّرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.[2]

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 2018/12/12 (www.premier-ministre.gov.dz).

[2] صالحي ناجية وفتيحة مخناش، "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11 – 12 مارس 2013، ص6.

الجدول رقم (09): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

نسبة مئوية من إجمالي البرنامج	البرنامج	المخصصة للبرنامج
1- **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :**	1908,5	% 45,5
- السكن.	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399,5	
- البرامج البلدية للتنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء ،الكهرباء ،الغاز	192,5	
- باقي القطاعات[8]	311,5	
2- **برنامج تطوير الهياكل القاعدية :**	1703,1	% 40,5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10,15	% 8
3- **برنامج دعم التنمية الإقتصادية :**	337,2	
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الإستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7,2	
4- **برنامج تطوير الخدمة العمومية :**	203,9	% 4,8
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88,6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال	16,3	
5- **برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال**	50	% 1,2

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، أطلع عليه بتاريخ 2018/12/12 (www.premier-ministre.gov.dz).

يوضّح الجدول أعلاه، القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو كما يلي:

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** استفاد من أكبر برنامج خاص وصل إلى 1908,5 مليار دج، ما يمثل نسبة 45,5 % من إجمالي البرنامج، نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف المعيشية في المجتمع.

- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصّص له 1703,1 مليار دج، أي 40,5% من إجمالي البرنامج. نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي.

- **قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري:** استفادت هي الأخرى من 337,2 مليار دج، وهو ما يمثل 8 % من إجمالي البرنامج، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات المحلية وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية والبحرية والصناعية.

- **القطاع الإداري الحكومي**: استفاد أيضا من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية بما يقدر بـ 203,9 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 4,8 % من البرنامج التكميلي.

- **قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال**: لم يحظى بالاهتمام الكافي، بحيث خصّص له 50مليار دج، ما يعادل نسبة 1,2 % من البرنامج التكميلي. وهو ما يمكن اعتباره من بين المآخذ على هذا البرنامج الذي لم يهتم بالشكل الكافي بهذا القطاع الذي يعتبر أحد روافد النمو الاقتصادي في اقتصاديات المعرفة، وذلك لانعكاساته الإيجابية على النسيج الصناعي والمالي والزراعي، وهو ما يقتضي من السلطات الحكومية إعادة هيكلة النفقات العامة بتوجيهها نحو التعليم العالي، البحث والتطوير، تكنولوجيا الاعلام والاتصال و البنية الرقمية ...إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج أضيف إليه بعض البرامج التكميلية، والتي منها: [1]

1- البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب المقدرة بـ 377 مليار دينار.

2- البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا المقدرة بـ 693 مليار دينار.

3- البرنامج التكميلي للقضاء على السكن غير الملائم والمقدر بـ 800 مليار دينار.

4- البرامج التكميلية المحلية* المقدرة بـ 200 مليار دينار.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمّت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج (2004-2009)، رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسّجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج[2] من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

1- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي: يتميّز البرنامج الخماسي للتنمية بحجمه الاستثنائي غير المسبوق، وحرص الحكومة على تثمينه على الصعيد الاقتصادي، من أجل تحقيق الأهداف التالية: [3]

---

[1] صالح صالحي، "تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و استراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001 - 2014"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11 – 12 مارس 2013، ص 17.

* أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية، خلال السنوات 2005- 2006.

[2] برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 2010، ص 2.

[3] مبارك بوعشة، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية-"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 16.

- تدعيم النمو.

- تعميق تنوّع الاقتصاد الوطني وتنافسيته.

- تحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل.

2- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي: جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العام، التي شرع في تطبيقها في البرنامجين السابقين، حيث يندرج ضمن نفس الديناميكية التي تشمل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، وقد رصد له ما قيمته 21803 مليار دج، أي حوالي 286 مليار دولار مقسمة إلى شطرين: [1]

- شطر يتضمّن، استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، بما يعادل 130 مليار دولار.

- وشطر يتضمّن، إطلاق مشاريع جديدة، بما يعادل 156 مليار دولار.

الجدول رقم (10): مضمون برنامج توطيد النمو

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب %
التنمية البشرية	10.122	49.5
المنشآت الأساسية	6.488	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	20412	100

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، مصالح الوزير الأول، الجزائر، 2010، الملحق 3.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الهدف الأساسي هو توطيد النمو الاقتصادي، من خلال دعم التنمية الصناعية ومواصلة دفع وتطوير الهياكل القاعدية، فضلا عن دعم التنمية البشرية مع تحسين ظروف معيشة السكان، وكذا تشجيع إنشاء مناصب الشغل. والملفت للانتباه أن هذا البرنامج قد خصّص قرابة 50 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال: [2]

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

[1] برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، مرجع سبق ذكره، ص2.

[2] برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.

– أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصّصا و 377 عيادة متعدّدة التخصّصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصّصة لفائدة المعوقين.

–مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

– توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

– تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا، و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

–أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعدّدة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

–وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة و الاتصال.

وما يجب ذكره هنا، أن مواصلة دفع وتطوير الهياكل القاعدية شكلت قرابة 32 % من الغلاف المالي للبرنامج، وهو ما يطرح مشكلة التمويل لهاته المنشآت القاعدية (تشغيل، صيانة ..) في ظل انهيار أسعار المحروقات، فكبر حجم الاستثمارات وإجراءات التخصيص، سيكون في منافسة مع مجالات الإنفاق الرئيسية، الصحة، التعليم، الأمن، الإدارة، الدفاع وغيرها، للحصول على كمية محددة من مخصصات الميزانية. مع تقيد الميزانية بضرورة الحفاظ على التوازن وتقليص الدين العام، الأمر الذي يتطلب البحث عن طرق أخرى لا تعتمد على التمويل من خزينة الدولة أو القروض، من خلال تولي القطاع الخاص إقامة المشاريع الكبرى ومشاريع البنية التحتية دون أن تتحمل الحكومات أعباء تمويل تلك المشاريع.

رابعا: البرنامج الخماسي للتنمية (2015–2019)

سيتم في إطار هذا البرنامج مواصلة الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بالسهر على ديمومة المخططات السابقة للتنمية و ضمان التحكم في صيانة وتسيير المنشآت المستلمة، وهذا من أجل تجسيد الأهداف المقرّرة، والمتمثلة في تحقيق نسبة نمو سنوية تقدر بـ 7 % آفاق 2019، الحد من البطالة و كذا تحسين ظروف معيشة السكان.[1]

1– أهداف البرنامج الخماسي للتنمية: تم تحديد الأهداف التالية: [2]

– منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء و الغاز ... إلخ.

[1] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزارة الأولى، الجزائر، 2014، ص 11.

[2] النص الكامل للبيان المتوّج لأشغال لقاء الثلاثية، بوابة الوزارة الأولى، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 2018/09/16 (http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html).

- رفع معدلات نمو الناتج الداخلي الخام إلى 7% آفاق 2019.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب الشغل.

2- مضمون البرنامج الخماسي للتنمية: رُصد لهذا البرنامج نحو 21.000 مليار دينار، أي 262 مليار دولار، لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، كما تم فتح حساب رقم 143-302 (الحسابات الخاصة بالخزينة)، تحت عنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجّلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019.[1]

لكن مع حلول سنة 2015، استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب رقم 302-145 باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج.[2] الأمر الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق[3]، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة، من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى. وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح إليها هذه البرامج خاصة النمو والتشغيل.

يمكن اعتبار هاته التدابير ظرفية ترميمية رغم فعاليتها في التخفيف من حدّة الأزمة المالية التي مرت بها الجزائر (انهيار أسعار النفط 2014)، إلا أنها لم تقدم الحل الجذري والعلاج الشامل للاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، ما يجعله يتعرض بصفة مستمرة إلى صدمات خصوصا على مستوى المالية العامة، والتي كان مصدرها دوما تقلبات أسواق النفط. فبالرغم من تسليمنا بعدم قدرة الجزائر في التأثير على قرارات منظمة الأوبك بالنظر إلى تواضع حصتها في الإنتاج، إلا أنه من الممكن تغيير هذا الوضع بالقيام باستثمارات ضخمة خارج القطاع النفطي، وذلك بتحفيز الاستثمار الأجنبي وتقديم الحوافز والمزايا له، وابرام العقود والاتفاقيات معه، مع الإسراع في إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي المنظّم للشراكة والاستثمار الأجنبي.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 205/15 المتضّمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302، الجريدة الرسمية، العدد 41، المادة 02، 2015/07/27، ص17.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 11/17 المتضّمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302- 145، الجريدة الرسمية، العدد 03، المادة 03، 2017/01/17، ص4.

[3] زكرياء مسعودي، "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة لفترة 2001-2016"، مقال بالمجلة (الجزائرية للتنمية الاقتصادية)، العدد 06، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص 221-222.

المبحث الثاني: مساهمة السياسة الإنفاقية العامة في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية في الجزائر

ينتج عن تطبيق أي سياسة اقتصادية كانت آثار مهمة على الاقتصاد الوطني، تختلف هاته الآثار حسب طبيعة هذه السياسة المطبّقة؛ بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية التي يتّم فيها تطبيق هذه السياسة، وهو ما يجعل أصحاب القرار يفاضلون بين هذه السياسات الاقتصادية للوصول بالاقتصاد الوطني إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بالموارد المتوفرة، وفي هذا اعتمدت الجزائر على التوسّع في السياسة الميزانية، وخصوصا الشطر الخاص بالإنفاق العام، حيث تم الارتكاز عليها بشكل كبير في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وهو ماساهم في ارتفاعها خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تسطير مخططات وبرامج تنموية بموارد مالية معتبرة، مستغلة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال بداية الألفية. إلا أن السؤال الذي يطرحه أي متابع للأوضاع الاقتصادية والمالية بالجزائر هو: هل ساهمت هاته السياسة الإنفاقية العامة في إحداث تغييرات إيجابية على النمو الاقتصادي، التشغيل، وكذا الحفاظ على الأسعار؟، وهل يمكنها تعزيز أو حتى الحفاظ على النتائج المتحصلة في حال انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، باعتبارها المموّل الوحيد لأغلب المشاريع الاستثمارية العمومية بالجزائر؟.

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والمالي للجزائر خلال فترة الدراسة

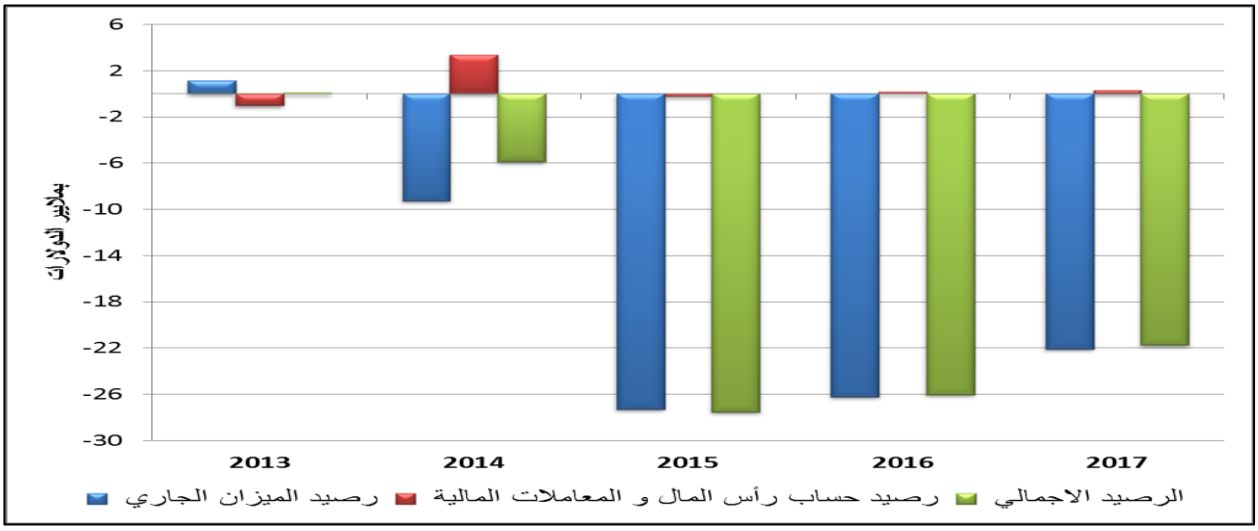
شرعت الجزائر منذ التسعينات في تنفيذ برامج إصلاحات اقتصادية كانت لها آثار و انعكاسات سلبية على الجانب الاجتماعي نتيجة للتصحيحات الهيكلية، ونظرا للوفرة المالية المحقّقة بداية من 2001 بسبب ارتفاع في أسعار البترول، فقد شرعت السلطات العامة في تبني برامج تنموية لتعميق الإصلاحات الاقتصادية ممتدة على طول الفترة 2001-2019، من أجل تدارك التأخر في التنمية وبعث حركه الاستثمار والنمو من جديد، ولهذا سيتم أولا عرض الوضعية الاقتصادية والمالية الحالية للجزائر عموما، ومن ثم التفصيل في متغيرات الدراسة في مطالب لاحقة. ما من شأنه معرفة نقاط القوة لتعزيزها و مواطن الضعف والهشاشة للاقتصاد الوطني، والتي يتعين على السياسات الاقتصادية أن تحدّ منها، وذلك من خلال القيام بإصلاحات هيكلية، لاستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتنويع الاقتصاد الوطني وضمان نمو اقتصادي محلي مستدام.

أولا: التوازن الخارجي

شهدت أسعار البترول والصادرات من المحروقات في 2015 و 2016 انخفاضا حادّا (-55.5%)، إلى جانب ارتفاع الواردات من السلع، والتي انتقلت من 37.4 مليار دولار سنة 2009، إلى 59.7 مليار دولار في 2014، ما نتج عنه أول عجز منذ أوائل سنة 2000 في الحساب الجاري وكذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، فاق 16 % من PIB سنتي 2015 و 2016. إلا أنه ومع سنة 2017 سمح ارتفاع أسعار البترول (20.2%) وكذا الصادرات من المحروقات، بتقليص عجز الحساب الجاري إلى 12.6% منPIB، لكن يبقى هذا المستوى من العجز مرتفعا، ما

يستوجب جهودا إضافية موجّهة لتخفيض الاستيعاب المحلي على المدى القصير، وذلك لضمان استمرارية ميزان المدفوعات.[1] وفيما يلي تطور لأهم أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر.

الشكل رقم (21): يوضّح تطوّر أهم أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 46.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، ارتفاع العجز المسجّل في إجمالي رصيد ميزان المدفوعات خلال سنتي 2015 و2016، لينخفض العجز سنة 2017، ليصل 21.76 مليار دولار، بعدما سجل سنة 2016، 26.03 مليار دولار، وهذا راجع للعجز الرابع على التوالي للحساب الجاري بعد 15 سنة من الفائض، على الرغم من تقلص هذا العجز سنة 2017، بالغا 21.85 مليار دولار، ما يمثل 12.8 % من PIB، مقابل 26.22 مليار دولار سنة 2016، ما يمثل 16.5 % من PIB، وهو ما يعكس وجود فائض في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل الوطني المتاح، أو عدم كفاية الادخار مقارنة بالاستثمار. وتجدر الإشارة أن هذه العجوزات المسجّلة على الرغم من تسجيل فائض في رصيد حساب المعاملات المالية قدره 92 مليون دولار.

ثانيا: السوق النقدي و المالي

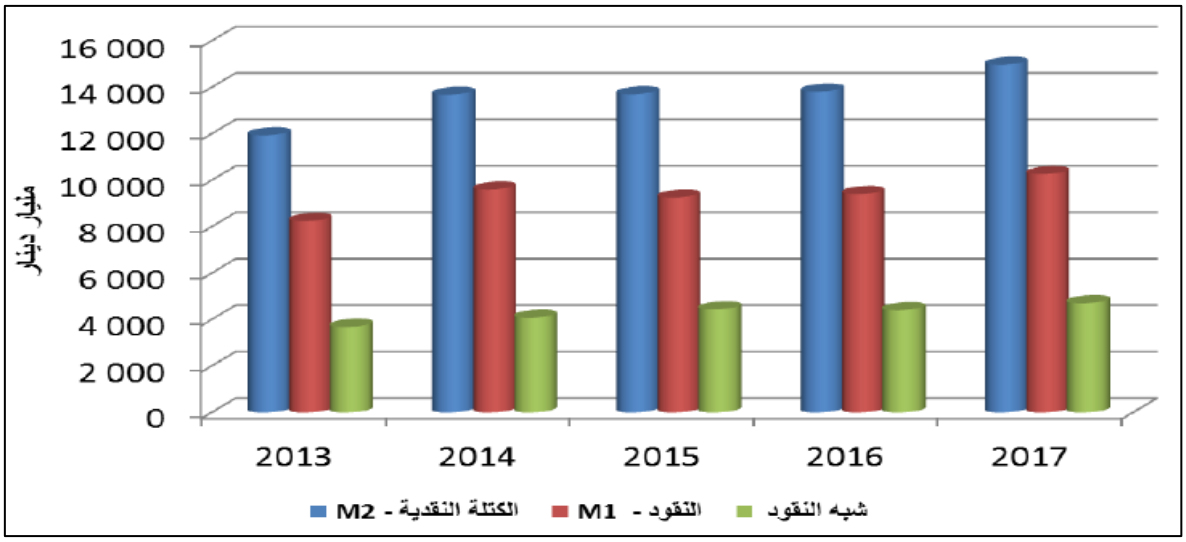
1- السوق النقدي: تسبّب الانخفاض الحاد في أسعار البترول، الذي بدأ في 2015 واستمر إلى سنة 2016، في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وتقلص معتبر في الاحتياطات النقدية، وما هو تسبّب في النمو الضعيف وشبه المنعدم في الكتلة النقدية M2 والمقدر بـ 0.79% سنة 2016، والتي تعود إلى انخفاض الودائع خارج قطاع المحروقات بـ - 3.2%،[2] وخصوصا ودائع المؤسسات العمومية. ليتسارع نموها من جديد سنة 2017 بـ 8.3 %،[3] لارتفاع ودائع الشركات الوطنية للمحروقات. وفيما يلي توضيح لأهم التطورات النقدية الرئيسية.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2018، ص 40.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017، ص 129.

[3] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الشكل رقم (22): يوضّح تطوّر مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 123.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أنه لم يبقى تطور مكونات الكتلة النقدية M2 متباينا بالقدر الذي كان عليه سنة 2015، فيما يخص المجمع النقدي M1، الذي تقلص بـ 3.6 % في 2015، فقد سجّل ارتفاعا قدره 1.6 % في 2016، و 9% سنة 2017، تحت أثر ارتفاع التداول النقد الورقي 9.5 % سنة 2016، والودائع لدى مركز الصكوك البريدية 7.4 %، وذلك بالرغم من تقلص الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف -4.2% ولدى الخزينة العمومية- 24.6 % أما فيما يتعلق بالسيولة شبه النقدية (الودائع لأجل)، فقد انخفضت، لكن بأقل حدّة من انخفاض الودائع تحت الطلب، أي بـ 0.81 %، مقابل ارتفاع في 2015 قدره 8.8 %.

أما من زاوية مقابلات الكتلة النقدية، التي تسمح بتحديد عوامل تطور كل من الكتلة النقدية والسيولة المصرفية (موارد المصارف في شكل ودائع لدى بنك الجزائر)، يتبيّن، من خلال الوضعية النقدية المجمعة لمجمل النظام المصرفي، أنّ[1]:

- صافي الموجودات الخارجية (احتياطيات الصرف المعبّر عنها بالدينار) قد عرف تقلّصا قويا بنسبة 18.2% في 2016؛ على الرغم من الاستقرار شبه الكلي، في نهاية الفترة، لقيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، إلا أنه تم تسجيل صافي التدفقات سلبية لمجمل العمليات بين المقيمين وغير المقيمين (الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات)؛

- تحت تأثير العجز القوي في الميزانية العامة للجزائر في 2014 وخاصة في 2015، والمموّلة من الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد FRR، لم تعد الدولة دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي، بل مدينا صافيا، ابتداءً من شهر ديسمبر 2015. ففي سنة 2016، عرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 372%، (+ 12115.3 مليار دج)، تحت أثر أولا تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر (صندوق ضبط الموارد)، التي انتقلت من

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص ص 131-133.

2156 مليار دج إلى 870 مليار دج، وثانيا الارتفاع القوي لمستحقات المصارف التجارية على الدولة، التي انتقلت 1479.3 مليار دينار في نهاية 2015، إلى 2388 مليار دينار في نهاية 2016، والمرتبطة أساسا بعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للمستحقات غير الناجعة للمصارف لزبائنها من المؤسسات العمومية.

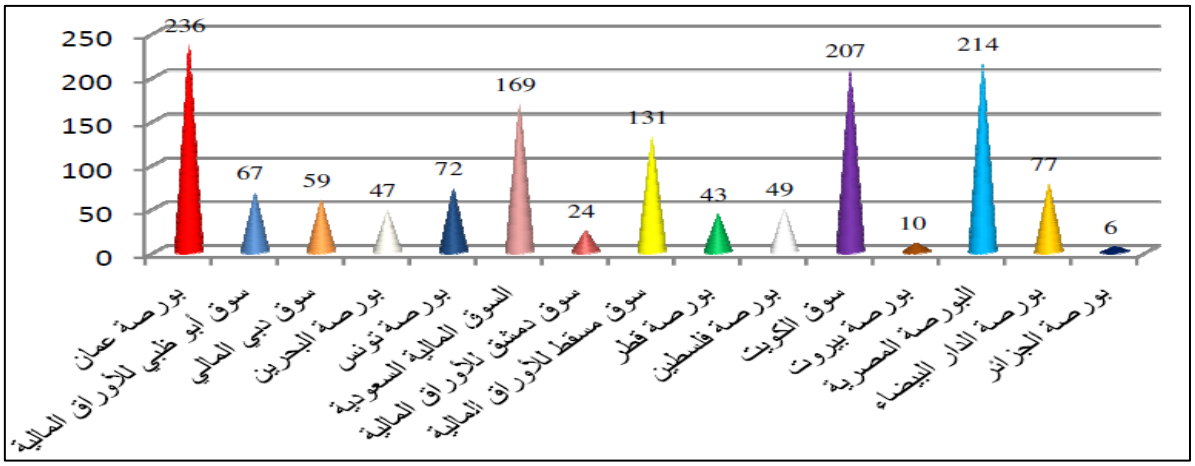
– أمام تقلص احتياطيات الصرف وارتفاع صافي المستحقات على الدولة، واصلت القروض الموجّهة للاقتصاد(خارج إعادة شراء المستحقات غير الناجعة) تزايدها خلال سنة 2016، بوتيرة 8.7 %، مقابل 11.9 % في 2015.

2– السوق المالي (البورصة): بدأت بورصة الجزائر نشاطها في عام 1999 بتداول أسهم ثلاث شركات وهي رياض سطيف، صيدال وسوناطراك، تم توسع نشاطها في عام 2000 بإدراج أسهم فندق الأوراسي، وبقي هذا العدد مستقرا إلى غاية 2003 أين انسحبت شركة سوناطراك. وخلال الفترة الممتدّة ما بين 2006 و2011 استرجعت هذه البورصة نفس جديد بفضل انضمام سند دين كل من اتصالات الجزائر، سونلغاز، الخطوط الجوية الجزائرية، شركة مساهمة الدهلي وأليانس للتأمينات، مع تسجيل خلال نفس الفترة انسحاب رياض سطيف وذلك بتاريخ 30 جويلية 2006، والجزائرية للاتصالات في عام 2011، ليبلغ بذلك عدد الشركات المدرجة ببورصة الجزائر خلال هذه الفترة ستة شركات، تم انخفض إلى خمس شركات في عام 2012، وذلك بعد انسحاب شركة الخطوط الجوية، ثم عاد و ارتفع عدد الشركات المدرجة في عامي 2013 و 2014 إلى ستة شركات وذلك بدخول شركة أن– سي ا–رويبة، تم عاد وانخفض إلى خمس شركات إلى غاية ماي من سنة 2015 وذلك بعد انسحاب شركة سونلغاز[1]. ليبلغ عدد الشركات المدرجة سنة 2018، 5 شركات وهي: مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، أليانس التأمينات، أن سي أ رويبة، بيروفارم، صيدال.[2] الشيء الذي جعل بورصة الجزائر ضيّقة وصغيرة النشاط مقارنة مع بقية أسواق المال الدولية والعربية، حيث نجد أنها تحتل المرتبة الأخيرة من بين البورصات العربية في عدد الشركات المدرجة، كما يوضّحه الشكل التالي.

[1] دغموم هشام، "واقع نمو وتطور بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1999–2015"، مقال بمجلة (علوم الاقتصاد والتجارة والتسيير)، العدد33، 2016، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 86.

[2] Bourse d'Alger, Marché officiel: Présentation sociétés cotées, consulté le 09/12/2018 (http://www.sgbv.dz/?page=societe_cote&lang=fr).

الشكل رقم (23): يوضّح عدد الشركات المدرجة في أسواق المال العربية خلال سنة 2014



المصدر: دغموم هشام، مرجع سبق ذكره، ص 87.

كما أن دور بورصة الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني يعتبر دورا محتشما، من خلال نسبة رأس مال السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت هذه النسبة 0.59 % عام 1999،[1] ثم أخذت في الانخفاض إلى أن وصلت 0.20 % عام 2003، رغم أن رأس مال السوق ارتفع في سنة 2000 إلى 21.495 مليار دينار جزائري بعد أن كان 19.175 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها 12.10 %، و هذا راجع إلى إدراج أسهم فندق الأوراسي. غير أن هذه الزيادة سرعان ما أخذت في التراجع، إذ تراجعت إلى 10.36 مليار دينار عام 2003 و يعزى هذا التراجع إلى الجمود الذي ساد حصص التداول مما أدى إلى انخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة إذا ما أخذنا في عين الاعتبار أن رأس مال السوق = عدد الأسهم × سعر السهم،كما استمرت في الانخفاض أكثر فأكثر حتى وصلت إلى 0.1 % سنة 2011، و 0.09 سنة 2015، وهذا راجع لنقص الشركات المدرجة في بورصة الجزائر. وفيما يخص حصة الشركات المدرجة من إجمالي قيمة التداول، فتستحوذ مؤسسة بيوفارم على حصة الأسد بنسبة 83.5% بـ 179 صفقة، تليها صيدال بنسبة 6.82 %، ثم أليانس للتأمينات 5.9 %، وفي الأخير الأوراسي ورويبة 1.93 %، 1.73% على الترتيب، سنة 2018.[2]

3- سعر الصرف: أبرز ما ميّز أسواق الصرف الدولية خلال سنة 2017، الارتفاع المعتبر للأورو مقابل الدولار وعملات الدول الناشئة، بما في ذلك عملات مجموعة البريكس والنرويج وتركيا. حيث ارتفع الأورو مقابل الدولار بنسبة 2.1 % في المعدل السنوي و بنسبة 12.3 % في المعدل الشهري (ديسمبر 2017 مقارنة مع ديسمبر 2016)، كما ارتفع الأورو مقابل عملات البلدان الناشئة وعلى أساس المعدل الشهري (ديسمبر 2017 مقارنة مع

[1] نفس المرجع، ص 89.

[2] Bourse d'Alger, Marché officiel: Statistique des séances, consulté le 09/12/2018 (http://www.sgbv.dz/?page=bilan_boc&lang=fr).

ديسمبر 2016)، كما يلي: مقابل الروبل الروسي بنسبة 6.2%، و بنسبة 23. 3 % مقابل الليرة التركية، وحوالي 10 %مقابل الريال البرازيلي[1].

هكذا، وتحت ضغط ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار في الأسواق الدولية، أقفل الدينار الجزائري سنة 2017 بانخفاض في قيمته مقابل العملة الأوروبية بواقع 15.36%، مقابل ارتفاع بواقع 0.59 % في 2016، وانخفاض ب 4.74% مقابل الدولار. ويرجع هذا الانخفاض في قيمة العملة الوطنية إلى حدّ كبير، إلى الارتفاع الفائق في قيمة الأورو بالنسبة للدولار في الأسواق المالية العالمية كما أشرنا، اضافة إلى الاختلالات في الحسابات الخارجية والعمومية في الجزائر، وكذا التطور غير المواتي لبعض مرتكزات الاقتصاد الوطني، خصوصا فارق التضخم مع أهم الشركاء التجاريين وضعف سعر البترول، رغم ارتفاعه النسبي، وكذا بقاء النفقات العامة في مستويات عالية.[2]

ثالثا: الدين العام

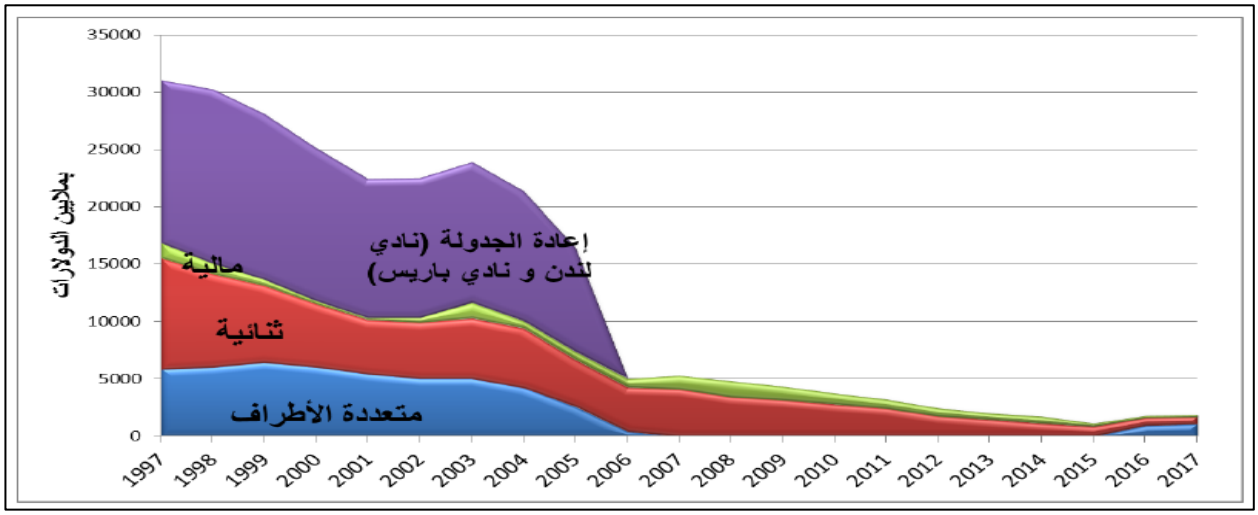
سجّل إجمالي الدين الخارجي في الجزائر أدنى مستوى له سنة 2015، ما يقدر بـ 3.02 مليار دولار[3]، منذ سنة 2006، أي السنة التي تم فيها الدفع المسبق لجزء كبير من قائمه، وقد ارتفع طفيفا ليصل 3.99 مليار دولار سنة 2017، منه 1.893 ديون متوسطة وطويلة الأجل، تعود أغلبها للقروض المتعددة الأطراف، والتي بلغت 1.077 مليار دولار، وقروض مالية 182 مليون دولار متمثلة في التسبيقات التي تمنحها الشركات الأم لفروعها المتواجدة بالجزائر، بالإضافة إلى القروض الثنائية والتي بلغت 634 مليون دولار (أنظر الشكل رقم 24)، في حين بلغت الديون قصيرة الأجل 2.096 مليار دولار في ذات السنة، والتي تتكون أساسا من القروض الممنوحة للعديد من الأعوان الاقتصاديين المقيمين لتمويل وارداتهم من السلع والخدمات.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، بنك الجزائر، الجزائر، 2018، ص ص 11-12.

[3] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الشكل رقم (24): يوضّح تطوّر قائم الدين ومتوسط الأجل حسب نوع القروض في الجزائر خلال الفترة (1997-2017)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 50.

كما بلغت خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل 206 مليون دولار فقط في نهاية 2017، مقابل 303 مليون دولار في نهاية 2016. للتذكير، كانت خدمة هذا الدين تفوق المليار دولار قبل سنة 2006. نتيجة لذلك، بلغت خدمة الدين الخارجي، نسبة إلى الصادرات من السلع و الخدمات 0.6% سنة 2017، بعدما بلغت59 % سنة 1999. وهو ما يدل على الاستدامة الجيدة للديون متوسطة وطويلة الأجل.

أما فيما يتعلق بهيكل الدين حسب العملات، فإنّه يُشير إلى انخفاض الحصّة المحرّرة بالدولار إلى 9.6 % في 2017، مقابل 3.14 % في نهاية 2016؛ بينما ارتفعت تلك المحرّرة بالأورو إلى 85.5 % في نهاية 2017، مقابل 80.9 % في نهاية 2016؛ وتبقى الحصص النسبية للعملات الأخرى صغيرة جدا[1].

رابعا: الصحة، التعليم والبنى التحتية

يشكل الإنفاق العام على الصحة في الجزائر جزءا مهما بالنسبة لميزانية الدولة وكذلك بالنسبة للناتج المحلي الخام، لما لقطاع الصحة من أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، وهو ما يوضح مدى التوسع في الإنفاق العام على الصحة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وضمان صحة جيّدة للمواطنين بالرقي في تقديم الخدمات الصحية، حيث انتقل الإنفاق العام على الصحة من 33.9 مليار دج سنة 2000 إلى 389 مليار دج سنة 2017، مع تسجيل أرقام قياسية حيث وصل الإنفاق الصحي عتبة 405 مليار دج سنة 2012. إلا أنه رغم هذه المبالغ المنفقة والمجهودات المبذولة لم تتجاوز نسبة النفقات على القطاع الصحي 10 % من إجمالي الإنفاق العام، ونسبة 3 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017)، وهي أرقام متدنية مقارنة بدول أخرى. إذ وصلت نسبة الإنفاق العام على الصحة من الناتج

[1] نفس المرجع، ص ص 49- 50.

المحلي الخام في فرنسا 11 % سنة 2016، ألمانيا 11.3%، اليابان 10.9%، الولايات المتحدة الأمريكية 17.2%، تركيا 4.3 % خلال نفس السنة.[1] أما فيما يخص تطور المنشآت الصحية في الجزائر، نورد الجدول الموالي.

الجدول رقم (11): تطور المنشآت الصحية خلال الفترة (2000-2017)

المؤشرات	الموجود في سنة 2000	الموجود في سنة 2017	المنجز خلال الفترة (2010-2017)
عدد المستشفيات	230	331	101
عدد العيادات المتعددة الخدمات	497	1732	1235

المصدر: مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في عدد المنشآت الصحية، حيث ارتفع عدد العيادات المتعدّدة الخدمات إلى 1732 عيادة سنة 2017، بعدما كانت 497 عيادة سنة 2000، عبر كامل التراب الوطني، بغية الرفع من المستوى الصحي للمواطنين. كما بلغت نسبة التغطية الصحية في الجزائر 1118 ساكن لكل طبيب سنة 2015، 1413 ساكن لكل طبيب مختص، 2972 ساكن لكل طبيب أسنان، 1203 ساكنة لكل قابلة، 3467 ساكن لكل صيدلية، 1000 ساكن لكل 1.76 سرير[2]، وهو ما يعكس التطور الهائل في الشبكة الهيكلية الصحية ما بين 2000 و2017.

أما فيما يخص تطور المؤشرات الصحية، فقد استطاعت البرامج الصحية الوطنية من رفع المعدل الإجمالي للمواليد من 22.98 بالألف سنة 2007 إلى 23.50 بالألف سنة 2008 نتيجة لارتفاع الولادات الحية من 783.000 مولود سنة 2007 إلى 817.000 مولود سنة 2008. كما شهد معدل الوفيات لدى الأطفال انخفاض طفيف من 26.2 متوفي لكل ألف مولود حي سنة 2007 إلى 25.5 بالألف سنة 2008، حتى وصل إلى 22.3 بالألف سنة 2015. وقد انخفض أيضا معدل الوفيات لدى الأطفال والصبية، حيث انتقل من 30.84 متوفي لكل ألف مولود حي سنة 2007 إلى 25.7 متوفي لكل ألف مولود سنة 2015. غير أن هذه المعدلات لا تعكس بصورة كافية الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل ضمان تكفل أفضل بالفترة ما قبل و ما بعد الولادة والبرامج الكبرى الموجهة لصحة الأم والطفل.

ويبقى مستوى العمر المتوقع منذ الولادة و المقدر بـ 75.6 سنة مرتفعا نسبيا، نتيجة لتحسن ظروف المعيشة والتقدمات المسّجلة في مجال الصحة والتكفل الوقائي بالمواطن، وقد ارتفع هذا المؤشر إذ بلغ سنة 2015[3]، 76.4

[1] OECD.Stat, Health expenditure and financing, consulté le 05/12/2018 (http://stats.oecd.org/index.aspx?DataSetCode=HEALTH_STAT).
[2] Ministère de la Sante de la Population et de la Réforme Hospitalière, Indicateurs de couverture sanitaire, consulté le 05/12/2018 (http://www.sante.gov.dz/index.php/indicateurs).
[3] Ministère de la Sante de la Population et de la Réforme Hospitalière, Indicateurs démographiques, consulté le 05/12/2018 (http://www.sante.gov.dz/index.php/indicateurs).

سنة لدى الرجال و 77.8 سنة لدى النساء، بعدما كان يقارب 69.5 سنة 1999. و هو ما يثبت مساهمة مختلف السياسات المتّبعة من خلال المخططات التنموية الثلاث في تحسين أنواع العلاج وتوسيع التغطية الصحية.

إلا أنه رغم الاستثمارات المهمة في قطاع الصحة والتطور الذي شهدته الجزائر بالاقتراب من المعدلات العالمية، فإن قطاع الصحة في الجزائر يسجل عدة نقائص و اختلالات منها التباين في التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية في البلاد بين المناطق الداخلية والصحراوية والمدن الساحلية، وتركز معظم التخصّصات في العاصمة وبعض المدن الكبرى، وكذا غياب التخطيط الصحي الشامل. وتجدر الإشارة إلى أن تسيير خدمات القطاع الصحي في الجزائر والتخصيصات المالية الضخمة التي يستفيد منها، في حاجة إلى إعادة النظر من خلال تعديل طرق الاستفادة من الخدمات الصحية والتي ينبغي أن توجه لفئات معينة منخفضة الدخل أو أصحاب الأمراض المزمنة فقط.

أما فيما يخص التعليم، فبقيت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 3-4 % خلال السنوات محل الدراسة، باستثناء سنة 2011 الذي بلغ 5.2 %، إلا أن هاته النسبة لاتزال منخفضة لو قورنت بنسب دول أخرى، حيث بلغت 6.3% أستراليا، 6.7 % الشيلي، 6.6 % بلجيكا سنة 2014.[1]

الجدول رقم (12): تطوّر مؤشرات التعليم خلال الفترة (2000-2017)

المؤشرات	الوحدة	الموجود في سنة 2000	الموجود في سنة 2017	المنجز 2017 - 2010
التربية الوطنية				
العدد الإجمالي للمؤسسات المدرسية	العدد	20.859	26.964	6105
تعداد المتمدرسين في التربية الوطنية	العدد	7.661.023	9.104.204	1.443.181
تعداد المعلمين	العدد	326.554	457.451	130.897
التعليم العالي				
عدد المؤسسات	العدد	53	106	53
طاقات الإيواء فيما يخص الأسرة	العدد	192.000	715.000	523.000
الطاقات البيداغوجية	العدد	419.000	1.441.200	1.022.200
تعداد الأساتذة	العدد	17.460	67.000	19.540
تعداد الطلبة المسجلين	العدد	488.617	1.654.000	1.165.383
التكوين المهني				
معاهد التكوين المهني	العدد	54	129	75
مراكز التكوين المهني	العدد	457	798	341

المصدر: مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تطور المنشآت التعليمية سواء التربية الوطنية أو التعليم العالي أو التكوين المهني، حيث انتقل عدد معاهد التكوين المهني من 54 سنة 2010 إلى 129 سنة 2017، كما انتقل أيضا عدد مؤسسات

[1] OECD. Stat, Educational finance indicators, Expenditure on educational institutions as percentage of GDP, consulté le 07/12/2018 (http://stats.oecd.org/index.aspx?DataSetCode=HEALTH_STAT#).

التعليم العالي من 53 إلى 106 مؤسسة سنة 2017، ولقد ساهم تطور هاته المنشآت التعليمية من تمكين المناطق المعزولة من الاستفادة من فرص التعليم، وكذا المساهمة في رفع نسب التمدرس خاصة في الطور الأساسي والتقليل من نسب التسيب المدرسي. حيث قفزت نسبة تمدرس الأطفال ذوي 6 سنوات من 43.4 % خلال الموسم الدراسي 1966-1967، إلى أكثر من 92 % سنة 2008[1]، ثم إلى 98.2 % خلال سنة 2011، أي بارتفاع مقدر بـ 54.8 %، بحيث تقدر نسبة الإناث المتمدرسات في الابتدائي والمتوسط بـ 47.71 % من إجمالي المتمدرسين.[2]

وفي إطار المجهودات المتواصلة التي تبذلها وزارة التربية من أجل تقليص نسبة التسرب المدرسي، تبيّن الأرقام المتوفرة أن فرص الإعادة في جميع الأطوار التعليمية عرفت تطورا ملحوظا خاصة في الطورين الثاني والثالث، إذ فيما كانت نسبة الإعادة لم تتعدى 6 % خلال الموسم الدراسي 1971-1972 قفزت النسبة إلى 16.7% سنة 2011. أما بالنسبة للطور الثانوي فقد انخفضت نسبة التلاميذ الراسبين، إذ بينما كانت نسبة الإعادة سنة 1971، أكثر من 15% تراجعت إلى 7.5 % خلال الموسم الدراسي 2010-2011. كما ارتفع نصيب التلميذ من الاعتمادات المخصّصة لهذا القطاع، وهو مؤشر جد هام لقياس مجهودات الدولة في هذا المجال، حيث وصل سنة 2014 إلى 82262 دج، فيما كان سنة 2000 يقدر بـ 17304 دج، أي ارتفاع بنسبة 21 %،[*] وهو ما يوضح اهتمام الدولة بقطاع التربية والتعليم.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي، فقد تطور نتيجة للبرامج الاستثمارية التي خصّصتها الدولة للقطاع، خاصة من خلال مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009، الذي سمح للقطاع من الاستفادة من برامج استثمارية سمحت له بتعزيز قدرات استقباله ومن تخصيص التجهيزات التعليمية والعلمية اللازمة، و هو ما سمح أيضا بخلق 21 قطبا جامعيا جديدا موزعا على مستوى القطر الوطني، وبوضع هياكل الدعم البيداغوجي بما يسمح بتحسين الإطار المعيشي للطالب سواء في المجتمع البيداغوجي أو داخل الإقامة الجامعية. وجاء البرنامج الخماسي 2010-2014، الذي يعزّز سابقه ليسمح بمواصلة هذه الجهود وبتوفير كل الظروف المادية والبشرية اللازمة لاستقبال التعدادات الطلابية الوافدة. حيث وصل عدد الطلاب للموسم الجامعي 2015-2016 إلى أكثر من 1.3 مليون طالب.[3] وتجدر الإشارة إلى تضاعف نصيب الطالب الجامعي من الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي، حيث انتقل من 90007 دج سنة 2000 إلى 212014 دج سنة 2014.[*1] الأمر الذي يشير إلى اهتمام الدولة بقطاع التعليم العالي الذي يعتبر منبع الكفاءات المؤهلة لتسيير الدولة، إلا أن علاقة نظام التعليم والتكوين وسوق العمل بحاجة إلى

[1] حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص ص 113-114.

[2] ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2013-2015, Education, N°46, Algérie, 2016, p28.

[*] بالاعتماد على قوانين المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

[3] ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2013-2015, opcit, p30.

[*1] بالاعتماد على قوانين المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

مراجعة، نظرا لصعوبة دمج جيش المتخرجين من مختلف الجامعات ومراكز التكوين في سوق العمل. بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بجودة التعليم، وعدم التركيز على الهياكل التعليمية فقط. وهذا ما يؤكده التصنيف المتأخر للجزائر ضمن مكونات عوامل الابتكار والتطور، أين احتلت المرتبة 110 عالميا من أصل 126 مقابل احتلال تونس على سبيل المثال، المرتبة 66، المغرب 76 والأردن 79 لسنة 2018[1]، وبراءة اختراع واحدة لكل مليون نسمة للمقيمين مقابل 239 براءة اختراع في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة سنة 2008.[2] وهو ما يبرر الحاجة إلى تعزيز هذه المؤشرات بزيادة حوافز الابتكار، تنمية مهارات الباحثين، إقامة بيئة تعليمية مفتوحة، وايجاد الآليات الكفيلة بتنمية المهارات بدءا من المراحل العمرية المبكّرة.[3]

الجدول رقم (13): تطوّر البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة (2000–2017)

المؤشرات	الوحدة	الموجود في سنة 2000	الموجود في سنة 2017	المنجز 2017 – 2010
الموارد المائية				
عدد السدود	العدد	44	81	37
النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الصالحة للشرب	%	80	98	-
نسبة الربط ـ شبكة التطهير	%	72	92	-
كمية التزويد اليومي بالماء الشروب لكل مواطن	ل/ي/س	123 ل		
الطاقة				
عدد السكنات الموصولة بالغاز	العدد	1.312.032	5.270.645	3.758.613
عدد السكنات الموصولة بالكهرباء	العدد	3.768.968	9.135.713	5.366.745
نسبة الربط بشبكة الغاز	%	31	58	-
نسبة الربط بشبكة الكهرباء	%	88,7	99,8	-
الأشغال العمومية والنقل				
قوام شبكة الطرقات (ط و ـ ط و ـ ط ب). الطريق السيار شرق ـ غرب	كلم	104.450	127.196 1132	22.746 1132
الطرق الاجتنابية والطرق السريعة	كلم		3348	3348
قوام شبكة السكة الحديدية	كلم	1800	4000	2200

المصدر: مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص ص51 – 52.

وقد حظيت البنية التحتية في الجزائر من نصيب هام من ميزانية الدولة خلال الفترة (2001-2017)، من خلال استثمارات عمومية ضخمة أهم محاورها إنشاء، تطوير وتحسين البنية التحتية، من مدّ للطرقات والجسور وإنشاء الموانئ والمحطات والربط بشبكات التطهير والمياه والكهرباء، حيث انتقل عدد السدود من 44 سنة 2000، إلى 81 سد سنة 2017، وارتفع قوام شبكة الطرقات بأنواعها من 104.450 كم سنة 2000 إلى 127.196 كم سنة 2017،

[1] SOUMITRA Dutta and others, global innovation index 2018: Energizing the World with Innovation, Cornell University, INSEAD and WIPO, 11th Edition, Geneva, Switzerland, 2018, p 23.

[2] تقرير التنمية البشرية 2008، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، الأمم المتّحدة، واشنطن، الولايات المتّحدة الأمريكية، 2008، ص ص 261-264.

[3] عبد المجيد قدّي، مواقف وآراء اقتصادية، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 135.

إضافة إلى الطريق السيار شرق غرب بطول 3348كم، إلا أن الجزائر ظلّت حبيسة مراتب متأخرة في جودة البنى التحتية، حيث احتلت المرتبة 140/86 عالميا في جودة الطرق، و المرتبة 140/30 في مدّ الطرق وتوصيلها، مقارنة بالمغرب على سبيل المثال، والتي احتلت المرتبة 140/48، و 140/33 على الترتيب، وذلك حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2018،[1] كما وصل قوام شبكة السكك الحديدية في الجزائر إلى 4000كم، بعدما قدّر سنة 2000 بـ 1800كم. و احتلت بذلك المرتبة 140/88 عالميا في كثافة السكك الحديدية، أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى فقد عرفت تحسّنا ملحوظا، فقد قدّرت نسبة الربط الوطنية بالماء الصالح للشرب، الربط بشبكة الغاز، الكهرباء بـ (98%، 58%، 99.8%) على التوالي سنة 2017، حسب تقارير مصالح الوزير الأول. أنظر الجدول رقم (13).

ومن خلال العرض السابق للوضعية الاقتصادية والمالية الحالية للجزائر، تتوضح لنا بعض الجوانب المهمة للصورة الحقيقية لأداء الاقتصاد الجزائري، التي من شأنها مساعدتنا في دراستنا، فتبدو هناك إمكانات ونقاط قوة في اقتصادنا تمكّنه من تجاوز نقاط الضعف الموجودة، لو تم استغلالها بالشكل الأمثل، حيث تتوفر الجزائر على عدّة خصائص تسمح لها بتحسين معدلات النمو، فهي تتوفر على معدلات ادخار مرتفعة، ووفرة في الموارد الطبيعية والمالية، تحسّن في مستوى الإنجازات في ميدان التعليم والصحة والبنى التحتية، رغم ضعفها مقارنة بدول أخرى، كما تتوفر على موقع جغرافي جيّد، إلا أن كل هذه المزايا لم تسمح للجزائر سابقا بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، بسبب تأثرها بالصدمات الخارجية، حيث أكدّت المقارنات الدولية بأنه بإمكان الصدمات الخارجية التأثير مباشرة على التراجع الفجائي للنمو المحقّق، ولربما يعود السبب كذلك في ضعف أداء المؤسسات الجزائرية والإصلاحات المتعثّرة نحو اقتصاد السوق، بالإضافة إلى ضعف الأسواق المالية والنقدية كما رأينا سابقا. ومنا هنا يمكن القول، أن تحسين أداء المؤسسات العمومية، الاعتماد على الاستثمار المنتج في القطاعات الخالقة للقيمة وليس في القطاعات الريعية، القيام بإصلاحات شاملة وفق استراتجيات محدّدة...، أكثر من ضرورة للوصول إلى اقتصاد متنوّع تنافسي. وعلى هذا الأساس سنحاول لاحقا التعرف أكثر إن كان للسياسة الإنفاقية العامة المنتهجة بالجزائر دور في بعث النمو الاقتصادي والتشغيل وكذا الحفاظ على المستوى العام للأسعار، أم أنها بحاجة إلى إصلاحات جذرية أخرى مرافقة لمعالجة هاته الإشكالات.

[1] SCHWAB Klaus, The Global Competitiveness Report 2018, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2018, pp 60,408.

المطلب الثاني: أثر السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في الجزائر

تعتبر سياسات الانعاش الاقتصادي ودعم النمو، إحدى أهم وسائل السياسة الميزانية في الجزائر في الوقت الراهن، حيث تتبنى السلطات العمومية برنامجا لتنشيط الطلب الكلي، عن طريق الزيادة في الإنفاق العام (الاستهلاكي/الاستثماري)، قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

إذ تعد محاربة البطالة والتضخم، وتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام ضمن الأولويات الكبرى لبرنامج عمل الحكومة، والتي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة طوال الفترة (2001-2017)، لكن مدى فعالية هاته السياسة الإنفاقية التوسعية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية، ومدى تمكن الجهاز الانتاجي الوطني من الاستجابة لعملية تنشيط الطلب الداخلي، هو ما سنحاول إبرازه فيما يلي.

أولا: أثر السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

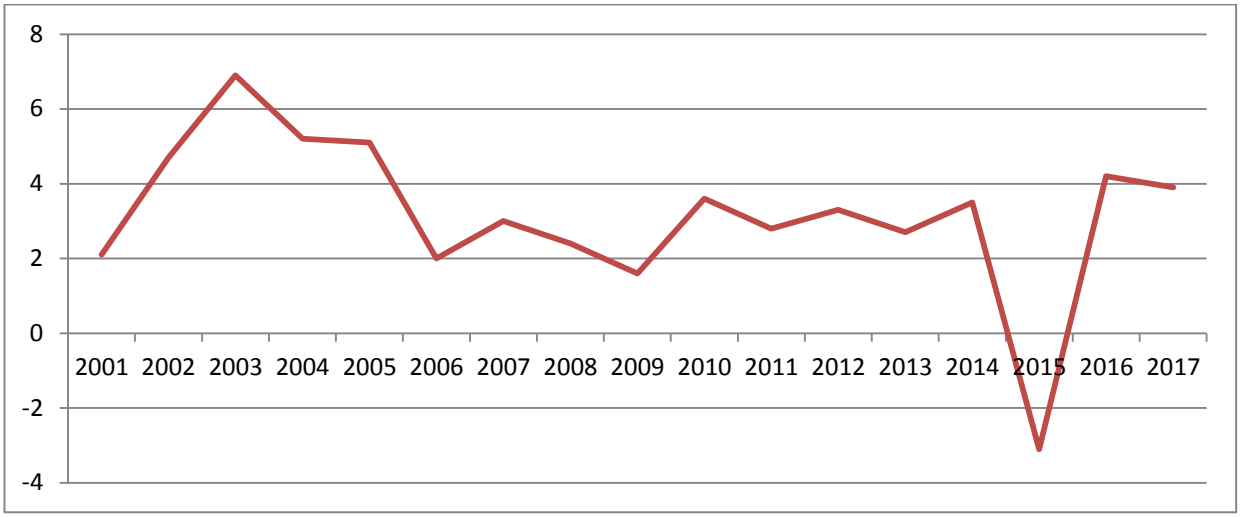
يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والاحصائيات، وكذا كيفية حساب المؤشرات والأساس المعتمد عليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا تعني المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي بأنه تخلف اقتصادي، قد تكون دول متقدمة اقتربت من التشغيل الكامل فينخفض معدل نموها، كما لا تعني المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي بأنه تقدم اقتصادي، قد تكون دول نامية في المراحل الأولى لتطورها فيرتفع معدل نموها عاليا.

ففي بداية فترة الثمانينات، عرفت معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر ارتفاعا ملحوظا ليسجل في النصف الأول معدل نمو متوسط يقدر بـ 5.09%، أما انطلاقا من سنة 1986 والتي عرفت صدمة الانخفاض الحاد لأسعار النفط، انخفضت معدلات النمو الاقتصادي إلى حدود 0.72 % كمتوسط خلال الفترة 1986-1989، وأمام فشل الاصلاحات الذاتية سنة 1989 ولجوء السلطات الحكومية إلى المؤسسات المالية الدولية بشروط معينة، سجّلت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1994 معدل نمو متوسط سلبي قدر بـ -0.61 %، أما الفترة 1994-1998 فقد تميّزت باتفاقين موسّعين وهما: الاتفاق في إطار التثبيت الهيكلي و الاتفاق في إطار التعديل الهيكلي، واللذان ساهما في تحسين النشاط الاقتصادي وتحقيق معدل نمو متوسط 3.36% خلال الفترة 1995-1999[1]. إلا أنه بقي أقل من المعدلات المسجلة في دول مجاورة، حيث قد تجاوز الناتج المحلي للفرد التونسي 22 %

[1] حسيبة مداني، "أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014"، مقال بمجلة (مجاميع المعرفة)، الجزائر، العدد04، المجلد 04، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، ص13.

من الناتج المحلي للفرد الجزائري سنة 1999، ومثل 70% في المغرب و 80 % في مصر،[1] أما بعد سنة 2000، فيمكن عرض تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر كما يلي.

الشكل رقم (25): يوضّح تطوّر معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات (2001-2017).

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بشكل واضح بعد سنة 2001، حيث برزت للعيان مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار للبرميل أي بارتفاع بنسبة 59 % مقارنة بسنة 1999. حيث وصل معدل النمو الاقتصادي مستويات قياسية قدرت بـ 6.9 %، لينخفض سنة 2006 إلى 2%، وهذا لتراجع انتاج قطاع المحروقات بـ -2.5%، وهذا للصيانة المكثفة بالقطاع، والنمو المسّجل كان بسبب قطاع البناء والأشغال العمومية +11.6%[2] تزامنا مع انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، لينهار مجدّدا بشكل كبير سنة 2015 مسّجلا نمو سلبيا قدر بـ -3.6%، نتيجة انهيار أسعار النفط الدولية سنة 2014، والتي انتقلت من 110 دولار إلى أقل من 50 دولار للبرميل الواحد، أي أن قيمة الانخفاض قدرت بقرابة 60 دولارا للبرميل أو ما نسبته حوالي 55%.[3] وهو ما يظهر الارتباط الكبير للنمو الاقتصادي الجزائري بقطاع المحروقات وبالظرف البترولي العالمي، والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته للأسف (عمليات البيع، تحديد الأسعار) وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية.

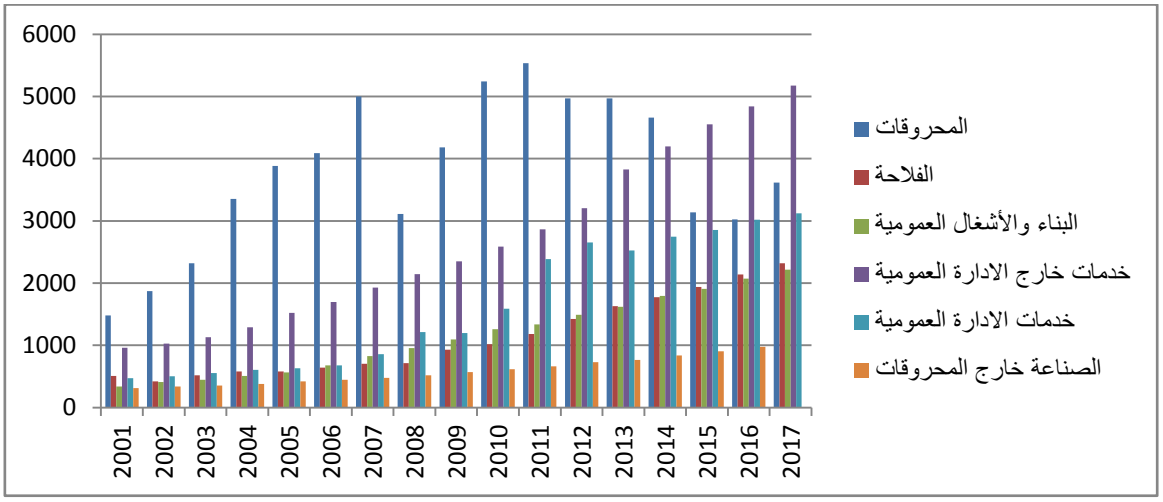
[1] HAMID Temmar, l'économie de l'Algérie les stratégies de développement, office des publications universitaires, tome1, Alger, 2015, p173.

[2] ACHOUR TANI Yamna, L'analyse de la croissance économique en Algérie, thèse de Doctorat en Sciences, Option: Finances Publiques, Faculté des Sciences Economiques Commerciale et des Sciences de Gestion, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2014, p34.

[3] شراد غزلان وآخرون، "سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني"، بحث مقدم للملتقى الدولي السادس (بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير والعلوم التجارية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 02-03 نوفمبر 2016، ص2.

وعلى هذا الأساس، سنحاول من خلال الشكل التالي تبيان نسبة مساهمة كل قطاع على حدى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما يلي.

الشكل رقم (26): يوضّح تطوّر التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات (2001-2017).

من خلال الشكل أعلاه، يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- **قطاع المحروقات:** يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، هيمنة قطاع المحروقات، أين قدرت مساهمته في الناتج الداخلي الخام في المتوسط حوالي 34% خلال الفترة (2001-2017)، مما يوضّح أن المحرك الرئيسي للنمو هو قطاع المحروقات، باعتبار هذا القطاع هو الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم انخفاض مساهمته في السنوات الأخيرة، نتيجة انخفاض أسعاره دوليا، حيث وصلت نسبته 17.4% سنة 2016، ومن المتوقع أن تصل 23 % في الثلاثي الأول من سنة 2018[1]؛

- **قطاع الفلاحة:** شهد هذا القطاع تحسّنا ملحوظا منذ سنة 2003، حيث وصلت نسبة مساهمته إلى 12.3 % في إجمالي الناتج المحلي سنة 2016، وهذا لتأثره بمواسم الأمطار، وكذا تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDRA)، بالإضافة إلى زيادة المساحة الصالحة للزراعة والتي ازداد حجمها بحوالي 300000 هكتار بين سنتي 2005 و 2008، وازداد حجمها حوالي 40000 هكتار عام 2009، كما تم مسح حوالي 40 مليار دج من ديون الفلاحين[2]؛

- **قطاع الصناعة:** سجل هذا القطاع نسب نمو متدنية قدرت بـ 2.83% كمتوسط، وهو ما يدل على عدم تجاوب هذا القطاع مع البرامج التنموية المسطرة طوال فترة الدراسة، فهذا القطاع يعاني منذ سنوات لعدم وضوح معالم

[1] النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 42، الجزائر، 2018، ص 26.

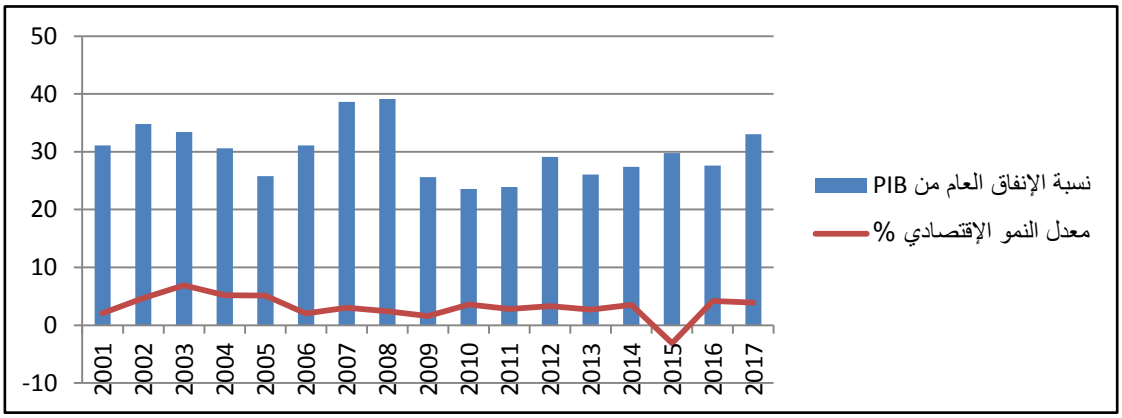
[2] بيان السياسة العامة للحكومة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الاستراتجية الخاصة به[1]، وإلى العجز الاستثماري خاصة من ناحية التمويل والعقار والإجراءات الإدارية المعقّدة، مما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي، وبالتالي ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية[2]؛

– **قطاع البناء والأشغال العمومية:** أما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية، فقد اتّسمت نسبة مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي بالارتفاع المستمر، حيث انتقلت من 337.3 مليار دج إلى 2069.3 مليار دج، ما يقدر بـ 11.6%، نتيجة استفادته من مخصصات كبيرة من حجم الإنفاق العام، وجهت خصيصا للبنى التحتية والسكنات.

وللتفصيل أكثر، ومحاولة معرفة وتحليل علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر، والاجابة عن التساؤلات التالية: هل سمح الانفراج المالي الذي عاشته الجزائر منذ سنة 2001 حتى سنة 2014، نتيجة الارتفاع في سعر النفط وإنفاق مبالغ مالية في مختلف القطاعات من تحسين معدلات النمو الاقتصادي بالبلد؟، وإن كان الجواب هو لا، هل يتوجب على صناع قرار السياسة الاقتصادية العدول عن الخيار الكينزي والتوجه نحو خيار تطوير جانب العرض بدرجة أولى؟، نورد الشكل أدناه.

الشكل رقم (27): يوضّح تطوّر الإنفاق العام والنمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2001–2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وقوانين المالية للسنوات (2001–2017).

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 2001 – 2005، كان في حدود 4.8 %، وقد انتقل من 2.2 % سنة 2000 إلى 6.9 % سنة 2003، وهي فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، والتي تميزت أيضا بارتفاع نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام PIB

[1] هواري عامر وقاسم حيزية، "السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها"، بحث مقدم للملتقى الوطني (السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر واقع وتحديات)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 12–13 نوفمبر 2013، ص 13.

[2] عناني ساسية وسريدي سمية، "تقييم فعالية برامج الانعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001–2012"، بحث مقدم للملتقى الدولي (تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 28–29 أكتوبر 2013، ص 14.

إلى 33.4 % بعدما كانت تقدر سنة 2000 بـ 28.9 %، نتيجة المجهود الاستثماري المبذول في تحسين البنية التحتية وإنجاز السكنات ومد شبكات الكهرباء والغاز. ثم تناقص هذا المعدل إلى حوالي 2.25 % خلال الفترة 2006 – 2009، رغم تبني البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)، وزيادة الإنفاق الاستثماري والذي وصل إلى 39.1 % سنة 2008، قبل أن يعاود الارتفاع إلى حوالي 3.18 % خلال الفترة (2010 – 2014)، وهذا راجع للانطلاق في مشروع توطيد النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة، كما شهد الإنفاق العام كذلك ارتفاع في نسبته من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 29.1 % سنة 2012، بعدما كان في بداية المشروع 23.57 % سنة 2010. إلا أنه خلال الفترة (2015-2017)، عرف النمو الاقتصادي انخفاضا شديدا، ووصل إلى حدود -3.1 % سنة 2015، رغم الانطلاق في البرنامج الخماسي للتنمية (2015- 2019)، وهذا راجع لانهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية في جوان 2014، وهو ما أثر على الاقتصاد الوطني بشكل بالغ لاعتماده على المورد الريعي، وهو ما يفسر أيضا عدم فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في هاته الفترة. حيث أن لقطاع المحروقات ثقل في تكوين القيمة المضافة وكذلك في تكوين الناتج الداخلي الخام بنسبة 39.4 % سنة 2000[1]، و 34.2 % سنة 2012.[2]

وبهذا فإن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر إيجابي إلا أنه ضعيف، نظرا لكون القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي، تتأثر بعوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها، خصوصا قطاع المحروقات والزراعة، وهذا رغم الأموال الضخمة المنفقة، إلا أن أثر الإنفاق العام ظهر في تحسين قطاع الخدمات والأشغال العمومية. لكن ماهي الأسباب التي أدت إلى ضعف هاته العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر؟، خاصة أنه لطالما تمّت مناقشة الإنفاق العام على أنه عبئ يثقل كاهل السوق الاقتصادية التي من شأنها أن تنمو بشكل أسرع في حال تم تقليص الإنفاق العام. رغم أن التاريخ الاقتصادي للسنوات الـ 150 الفائتة يبين عكس ذلك تماما، فالنمو الاقتصادي ترافق يدا بيد وارتفاع الإنفاق العام منذ منتصف القرن التاسع عشر[3]. ويمكن الإجابة عن ذلك فيما يلي[4]:

- **تكلفة التمويل**: إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي، فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب يؤدي إلى الحد من الادخار ومنه الاستثمار، كما أن اللجوء إلى الإصدار النقدي يصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم.

[1] Rapport annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Annexe tableaux statistiques, répartition sectorielle du PIB aux prix courants, Banque d'Algérie, Algérie, 2001, P 2.

[2] Rapport annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Annexe tableaux statistiques, répartition sectorielle du PIB aux prix courants, Banque d'Algérie, Algérie, 2013, P 173.

[3] وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الإنفاق العام؟، جامعة غرنتش، لندن، 2010، ص13.

[4] يونس الزين و أبو بكر بوسالم، "سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي"، مقال بمجلة (دراسات)، العدد27، 2016، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 276.

- **أثر الإزاحة:** إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، وبالتالي انخفاض الفعالية والكفاءة في استعمال الموارد.

- **تكاليف الإعانات:** تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي، إذ أن إعانات الفيضانات والزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البنايات والطرق، طالما هناك تعويضات للمتضررين دون محاسبة المتسبّبين.

- **غياب الابداع والابتكار:** إن أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي هو الإبداع والابتكار، سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

- **غياب الشفافية و المساءلة:** إن تجسيد مشاريع البنية التحتية في حد ذاتها غير كاف لتحقيق النمو الاقتصادي، وإنما يتطلب وجود حوكمة وتسير راشد لهذه المشاريع العامة، وكذلك رؤية استراتجية وطنية واضحة[1] فيما يخص تطوير القطاع الخاص الإنتاجي بالتوازي مع عمليات الاستثمار العام.

- **الاعتماد على المورد الريعي:** لا تملك الجزائر سياسة ميزانية صارمة تهتم بتنويع الايرادات وترشيد الإنفاق العام، بل هي سياسة إنفاق عام لا يمكن تحقيقها إلا بفضل سعر برميل النفط[2] والذي تتحكم فيه الأسواق الدولية.

- **ضعف الجهاز الانتاجي المحلي:** ما يميّز الجزائر كغيرها من الدول النامية، هو هشاشة وضعف جهازها الانتاجي وعدم مرونته لتلبية أي زيادة في الطلب المحلي، الناتجة عن رفع الإنفاق العام، وبدلا من ذلك تقوم بتعويض الحاجات المتزايدة للأفراد عن طريق الواردات، وهو ما ينجرّ عن تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني.

- **المفاضلة بين أبواب الإنفاق العام:** إن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتوقف إلى حد كبير على طبيعة ذلك الإنفاق العام أو القطاع الموجّه إليه؛ فالإنفاق العام على الصحة والتعليم قد يكون له آثار على النمو تختلف عن تلك التي تنتج عن الإنفاق العام العسكري أو الإنفاق العام على البنى التحتية، فلنأخذ الإنفاق العام العسكري على سبيل المثال، حيث يمثل عبئا على الدولة باعتباره إنفاقا على قطاع غير منتج في الدول النامية، وقد حدّدت الأمم المتحدّة نسبة الإنفاق العسكري 4% من PIB، كي لا يكون لهذا الإنفاق آثار سلبية على التنمية،[3] إلا أن الإنفاق العام العسكري في الجزائر تزايدت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، بصفة مستمرة على حساب القطاعات الأخرى، فقد تجاوزت 4.3% سنة 2011، لتصل إلى 6.2% سنة 2015، وتعدّ هذه النسب مرتفعة جدّا مقارنة

[1] مرابط فوزي ونادية شطاب، "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011 دراسة قياسية وفق سببية granger"، مقال بمجلة (جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات)، العدد 37، 2015، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص306.

[2] ELYAS Salah et YAGOUB Mohamed, opcit, p13.

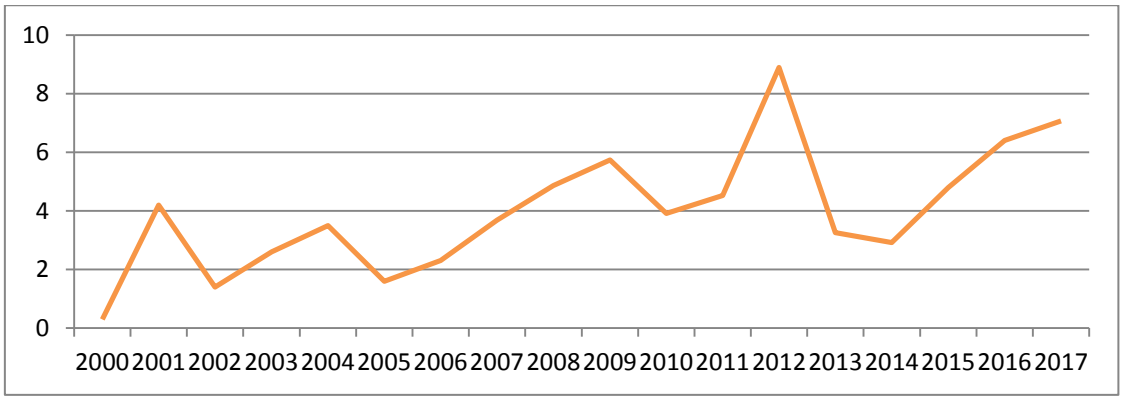
[3] فادي محمود وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2004، ص 421.

بدول ذات إنفاق عسكري عالمي عالي، كالصين 1.9% والولايات المتحدة الأمريكية 3.3% في ذات السنة.[1] وهو ما انعكس سلبيا على تخصيصات قطاعات أخرى، فقطاع التعليم في الجزائر لم تتجاوز نفقاته العامة 4.3% من PIB و0.01 % على البحث والتطوير، في حين دولة كنيوزلندا أو الدنمارك تنفق ما قيمته 8.7% منPIB على التعليم.[2] وفي مقابل ذلك، فإن الإنفاق العام العسكري يساهم في توفير بيئة آمنة جاذبة للاستثمارات بمثابة دعم للاقتصاد الوطني، خصوصا ما مرّت به الجزائر من أزمات أمنية داخلية انعكست سلبا على مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي فالمفاضلة بين أوجه الإنفاق العام المختلفة، تقع على مسؤولية صناع القرار الاقتصادي ورؤيتهم للاستراتجية التنموية بالبلد، وهو ما يؤثر بشكل أو بآخر على النمو الاقتصادي المحقّق.

ثانيا: أثر السياسة الإنفاقية العامة على التضخم في الجزائر

عرف الاقتصاد الوطني نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ضغوط تضخمية شديدة كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني، حيث بلغ معدل التضخم سنة 1992 نسبة 31.7 %، وهذا راجع لعدة عوامل منها: التوسّع النقدي و المتتالي خلال سنوات هذه الفترة؛ الركود الذي ميّز مستويات العرض الكلي وتخصيصات القروض الموجّهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي؛ بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي، أما من خلال الفترة 1996-1999، فنلاحظ تراجعا في معدلات التضخم، وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود الرامية للحد من الضغوط التضخمية، ونجاحها بداية من سنة 1996، بانخفاضها من 18 % إلى2.6 % سنة 1999، ويعود السبب في هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة عوامل منها: التحكم في السيولة الاقتصادية، اعتدال وتيرة التوسّع النقدي، وتدني حجم الائتمان المحلي خلال تلك الفترة[3]. وفيما يلي تطوّر معدلات التضخم بعد سنة 2000.

الشكل رقم (28): يوضّح تطوّر معدلات التضخم الجزائرية خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات (2001-2017).

[1] SAM perlo-freeman and others, trends in world military expenditure 2015, SIPRI Fact Sheet, SIPRI, 2016, p2.

[2] تقرير التنمية البشرية 2014، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، الأمم المتّحدة، واشنطن، الولايات المتّحدة الأمريكية، 2014، ص ص 190-191.

[3] حسيبة مداني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (28)، الاتجّاه التصاعدي لمعدلات التضخم في الجزائر عموما خلال الفترة 2001-2017، رغم تذبذبها وانخفاضها في سنوات معينة، حيث سجلت سنة 2002 ما نسبته 1.4 % لتقفز سنة 2017 إلى 7.07%، وهي تمثل مرحلة تطبيق برامج تنموية إنعاشية للاقتصاد الوطني، حيث تمّ التوسّع في الإنفاق العام من خلال المشاريع، زيادة الأجور والرواتب ونمو الكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى نقص في العرض الكلي نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني، إضافة الى ارتفاع الواردات (تضخم مستورد).

وعند التفصيل في مسار معدلات التضخم في الجزائر، نجد أن انخفاض معدل التضخم سنة 2002 إلى 1.4 % بعدما سجل سنة 2001 ما يقدر بـ 4.2%، يعود إلى سياسة بنك الجزائر في تخفيض التضخم من خلال تعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية سنة 2002، وارتفاعه سنة 2006 إلى 2.31% بعد تسجيل 1.6 % سنة 2005، راجع للتوسّع النقدي الذي ميّز الفترة 2004-2005، والذي كان مصدره تنقيد الموجودات الخارجية، وخصوصا أن صافي الموجودات الخارجية تجاوز الكتلة النقديةM2 منذ سنة 2005،[1] ليرتفع معدل التضخم أكثر سنة 2009 ويبلغ 5.74%، بفعل التوسّع في السياسة الميزانية، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور والرواتب، كما يعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع معدل التضخم المستورد، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60 % من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الأول للجزائر. ليسجّل معدل التضخم بالجزائر رقما قياسيا طوال فترة الدراسة سنة 2012، ويبلغ الذروة بـ 8.89% ارتباطا بالزيادات في الأجور آنذاك، دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية. وقد عرف معدل التضخم سنتي 2013 و 2014، انخفاضات متتالية 3.26% و2.92% على التوالي، نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الغذائية 3.18 %، وكذا تراجع الأسعار الدولية السنوية للمنتجات الفلاحية المستوردة[2]. أما معدل التضخم المسجّل سنتي 2015 و 2016، والذي ضهد ارتفاعا قدره 4.78% و 6.4% على التوالي، لا يمكن أن يكون مصدره الكتلة النقدية فهي لم تتوسّع إلا قليلا 0.13% سنة 2015[3]، كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجما عن تضخم الأسعار عند الاستيراد، خصوصا بالنظر إلى ضعف هذه الأسعار في الأسواق الدولية، ومعدلات التضخم في حد ذاتها في البلدان الشريكة أقل من ما هو مسجّل في الجزائر، وبالتالي تترجم هذه الوضعية في ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، والتي يتميّز البعض منها بوجود وضعيات مهيمنة.[4] وفي سنة 2017، ارتفع معدل التضخم أكثر ووصل إلى حدود 7.07%، وهذا لارتفاع أسعار المنتجات

[1] حسيبة مداني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

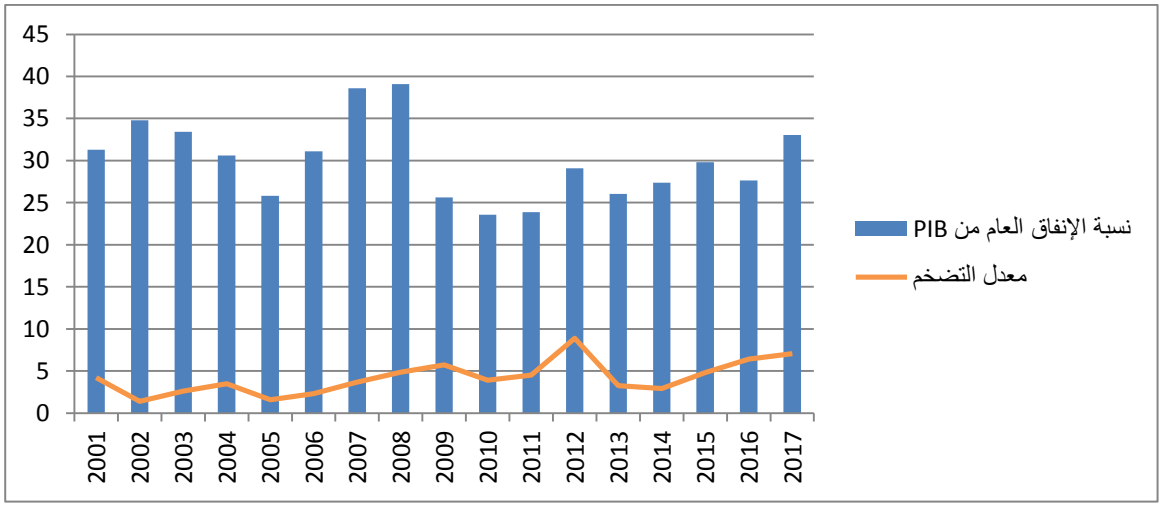
[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2014، ص 41.

[3] محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، بنك الجزائر، الجزائر، 2017، ص 13.

[4] محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الغذائية الرئيسية بحدَّة في الأسواق العالمية، بعد خمس سنوات متتالية من التراجع، ففي سنة 2017 ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بنسبة8.1 %، أعلى زيادة له منذ 2012، و يعود أصل هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الحبوب والزيوت الغذائية ومنتجات الحليب؛ باستثناء أسعار السكر التي عرفت انخفاضا حادّا.[1] ومن هنا يتبادر إلى أذهاننا التساؤل حول بعد تأثير العلاقة التي تجمع الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ومعدلات التضخم في الجزائر، أم أن الأمر يقتصر فقط على العوامل المذكورة أعلاه، وهو ما سنجيب عليه من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (29): يوضّح تطوّر الإنفاق العام ومعدلات التضخم الجزائرية خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وقوانين المالية للسنوات (2001-2017).

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، وجود علاقة وطيدة بين الإنفاق العام ومعدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (2001-2017)، حيث تمثّل الفترة المدروسة مرحلة اطلاق سلسلة برامج تنموية واسعة شملت مختلف الميادين الاقتصادية، تم التوسع في الإنفاق العام فيها بشقيه الجاري والاستثماري، ما سبب في ارتفاع معدلات التضخم من 0.3 % سنة 2000، إلى 7.07 % سنة 2017، فخلال الفترة 2001-2004 تم اطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ما نتج عنه ارتفاع في معدل التضخم من 1.4 %إلى 3.5 %سنة 2004، لينخفض سنة 2005 إلى 1.6 % بانتهاء البرنامج، إلا أن مع انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، يرتفع معدل التضخم من جديد ليصل سنة 2005 إلى 5.74%، ويتراجع مرة أخرى سنة 2010 إلى 3.91% بانتهاء البرنامج، مرتفعا من جديد وبشكل قياسي سنة 2012، بسبب رفع الأجور والمنح من جهة، وتنفيذ برنامج توطيد في النمو خلال الفترة (2010-2014) من جهة أخرى، وهو ما يشير للأثر الإيجابي للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في رفع معدلات التضخم، دون أن ننسى طبيعة الاقتصاد الجزائري، كاقتصاد نامي يتّسم بضعف قطاعاته الاقتصادية وبالأخص الصناعية التكنولوجية والفلاحية، مع عدم مرونة جهازه الإنتاجي و تدني كفاءة مؤسّساته الخاصة والعامة، وبالتالي فإنه عند زيادة الإنفاق العام الاستثماري على سبيل المثال، أي زيادة الطلب الاستثماري (التجهيزات) سيتم

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، ص 26.

تغطيته وسدّه من خلال الواردات الأجنبية كون الاقتصاد الجزائري ليس باقتصاد إنتاجي، والتي أسعارها تتحدّد خارجيا وفق السوق العالمي، وبالتالي ارتفاع أسعارها يؤثر على الأسعار المحلية، ومنه حدوث تضخم.

وقد استمرت معدلات التضخم بالارتفاع، مع تنفيد البرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019، ويرجع بعض المحلّلين الاقتصاديين، أن أهم العوامل التي تولّد ضغوط تضخمية في الجزائر، تعود إلى التوسّع في الإنفاق الكلي الاستهلاكي والعام، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات في مشاريع غير إنتاجية، الزيادة في التكاليف الإنتاجية (بسبب انخفاض الإنتاجية وارتفاع كتلة الأجور).[1] إلا أنه يجب التذكير أن الإنفاق العام بشقيه ليسا هما فقط العاملان الوحيدان المسبّبان للتضخم، وإنما هناك عدّة عوامل أخرى محفّزة لزيادة ظاهرة التضخم، المعروض النقدي بما فيه القروض العامة والاصدارات النقدية الجديدة، والتي ارتفعت من 49 مليار دولار سنة 2006 إلى 119 مليار دولار سنة 2013 بنسبة نمو تقدر بـ 142.8%، وكذا الواردات التي ارتفعت هي الأخرى من 20 مليار دولار إلى أكثر من 51 مليار دولار في نفس الفترة،[2] ضعف الرقابة والتنظيم ..إلخ. وهو ما يجب أخذ هاته العوامل بعين الاعتبار لمنع عرقلة مختلف الجهود الرامية لتحفيز النمو الاقتصادي ومنع تشويه المعطيات الاقتصادية التي يسببها التضخم.

ثانيا: أثر السياسة الإنفاقية العامة على البطالة في الجزائر

كانت البطالة ولا تزال تمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية، بعد تفاقمها الشّديد خلال العشرية الأخيرة من القرن المنصرم، نتيجة للأزمة الاقتصادية و المالية التي حلّت بالبلاد بداية من منتصف سنوات 1980، وكذا الأزمة السياسية و الأمنية التي مرّ بها المجتمع،[3] وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تتوسّع في سياستها الإنفاقية العامة كتوجّه كينزي لتحفيز الطلب الكلي، ومنه إنعاش اقتصادها المحلي، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام تترتب عليها زيادة في الطلب الكلي، ومن ثم تنشيط الجهاز الانتاجي الوطني وتدعيم قدراته على تحقيق نمو اقتصادي قوي مستدام، ومنه الزيادة المستمرة في عرض مناصب الشغل، وبالتالي الاقتراب من حالة التشغيل الكامل.

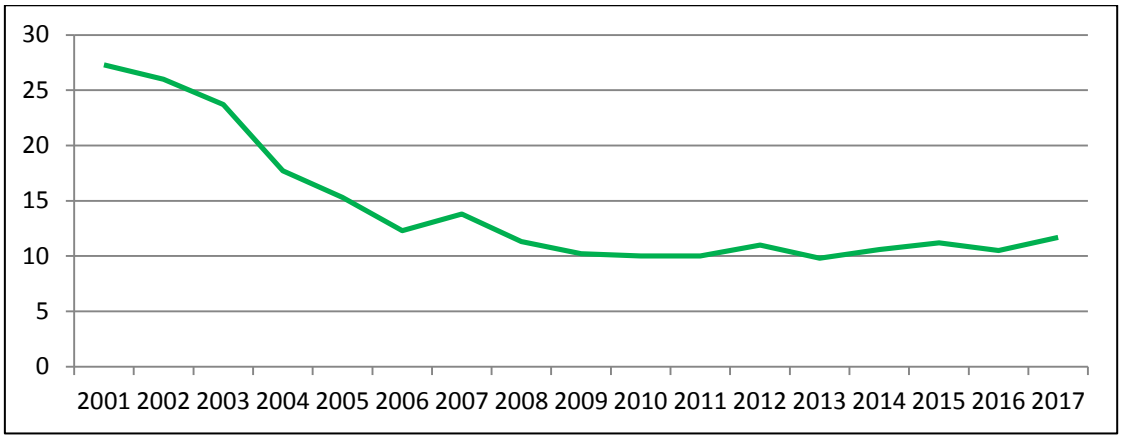
[1] BENACHNHOU Mourad, inflation, dévaluation marginalisation, dar Elcharifa, Alger, 1993, p 5.

[2] MARZOUK Lekkam, Essai d'analyse de l'impact de la croissance des dépenses publiques sur les équilibres macroéconomiques: Cas de l'Algérie, Mémoire de Magister en Sciences Économiques, Option: Économie et Finance Internationale, Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion Département des Sciences Économiques, Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou, Algérie, 2018, p 103.

[3] أحمد لعمى ومحمد مسعي، "أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2001-2010): دراسة تحليلية"، مقال بمجلة (الباحث)، العدد 14، 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 221.

لكن في ظل الاختلالات الهيكلية التي تميّز الاقتصاد الجزائري، وتبعيته المتزايدة للخارج، يطرح التساؤل حول مدى قدرة الجهاز الانتاجي الوطني للاستجابة للزيادة الهامة في الطلب الداخلي، وفعالية السياسة الإنفاقية العامة في دعم سوق العمل وقدرته على خلق مناصب عمل جديدة.

الشكل رقم (30): يوضّح تطوّر معدل البطالة الجزائرية خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مجمّعة من الديوان الوطني للإحصاء للسنوات (2001-2017).

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة المسّجلة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، أين انخفضت من 27.3 % سنة 2001، إلى 9.8 % سنة 2013، وهي أدنى قيمة لها طوال فترة الدراسة، لتعاود الارتفاع قليلا سنة 2017 لتصل إلى 11.2 %، بسبب توسع حجم القوى العاملة النشطة نتيجة النمو السكاني من جهة، وضعف قدرة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل جديدة إضافية من جهة أخرى. إلا أنه على العموم، تم تسجيل انخفاض مشهود طوال الفترة محل الدراسة لمعدلات البطالة، نتيجة لتكثيف التدابير المتعلقة بدعم التشغيل خاصة الموجهة منها للشباب، بإنشاء العديد من البدائل والأجهزة ووكالات التشغيل[1]، تحسين مناخ الاستثمار باعتماد تسهيلات للمستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبني برامج تنموية طموحة لدفع عجلة التنمية بالبلاد، بإقرار كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي؛ البرنامج التكميلي لدعم النمو؛ برنامج توطيد النمو والبرنامج الخماسي للتنمية. بالإضافة إلى البرامج التكميلية لفائدة ولايات الجنوب والهضاب العليا، ما أدى إلى تنشيط الاستثمار العمومي وخلق فرص عمل خاصة في قطاع البناء و الأشغال العمومية. و لفهم ظاهرة البطالة أكثر في الجزائر، يجب توضيح طبيعة العلاقة بينها وبين التشغيل والنشاط خلال الفترة محل الدراسة، كما يلي.

[1] أنظر للتفصيل: عزيزة بن سمينة و مريم طبني، "مساهمة السياسات الاقتصادية العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على مشكلة البطالة في الجزائر"، مقال بمجلة (الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية)، العدد 6، 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 29.

الجدول رقم (14): تطوّر معدلات البطالة النشاط التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

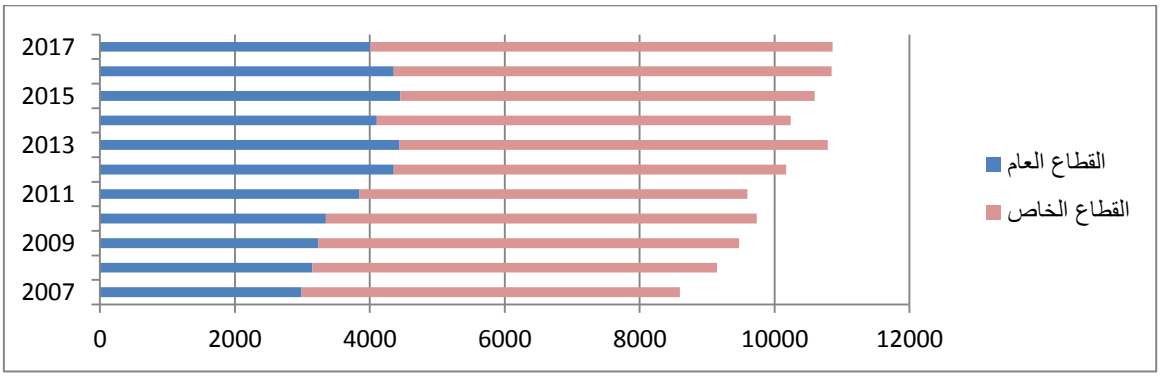
	معدل النشاط	معدل التشغيل	معدل البطالة
2001	41	29.8	27.3
2002	-	-	-
2003	39.8	30.4	23.7
2004	42.1	34.7	17.7
2005	41	34.7	15.3
2006	42.5	37.2	12.3
2007	40.9	35.3	13.8
2008	41.7	37	11.3
2009	41.4	37.2	10.2
2010	41.7	37.6	10
2011	40	36	10
2012	42	37.4	11
2013	43.2	39	9.8
2014	40.7	36.4	10.6
2015	41.8	37.1	11.2
2016	41.8	37.4	10.5
2017	41.8	36.9	11.7

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مجمّعة من الديوان الوطني للإحصاء للسنوات (2001-2017).

من خلال الجدول أعلاه، نخلص إلى أن الاقتصاد الجزائري بدأ يخطو خطوات سريعة نحو الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، من خلال انخفاض معدل البطالة و ارتفاع معدل التشغيل، الذي ارتفع من 29.8 % سنة 2001 إلى 36.9 % سنة 2017، مسجلا رقما قياسيا سنة 2013 بـ 39 %، وهو ما يعني قدرة الاقتصاد الوطني على استخدام كافة موارده البشرية. غير أن صحة هذه الأرقام يسودها بعض الشك، فكيف مثلا ينخفض معدل البطالة من 23.7 % سنة 2003 إلى 17.7 % سنة 2004، أي بـ 6 نقاط كاملة في سنة واحدة. غير أن المصادر الرسمية تعزو هذا الانخفاض إلى بداية تطبيق برامج عقود ما قبل التشغيل[1]. أما بخصوص توزيع القوى العاملة على القطاعين العام والخاص يمكن توضيحها وفق الشكل الموالي.

[1] عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر (2001-2012)، رسالة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015، ص 131.

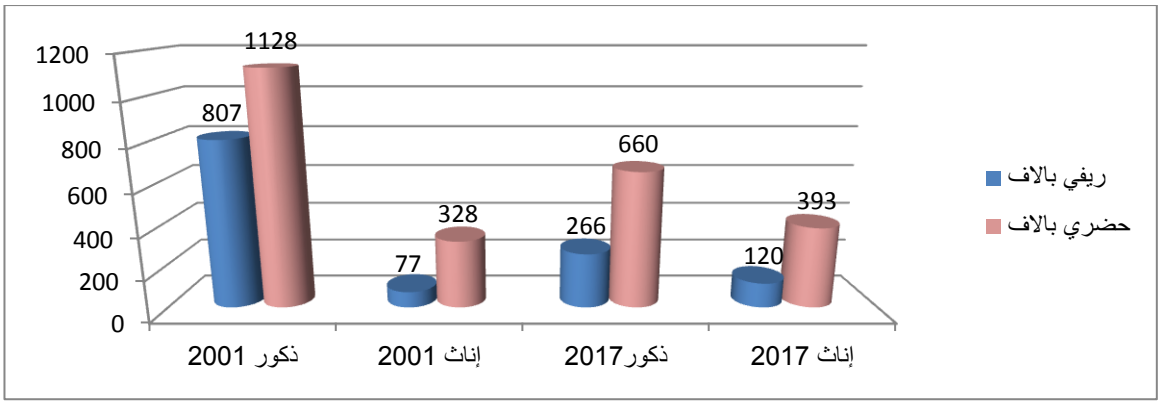
الشكل رقم (31): يوضّح توزيع القوى العاملة المشتغلة على القطاعين العام والخاص في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مجمّعة من الديوان الوطني للإحصاء للسنوات (2001-2017).

من خلال الشكل أعلاه، يتبين أن القطاع الخاص يستحوذ على حصة الأسد في تشغيل أكبر عدد للأيدي العاملة على حساب القطاع العام طوال الفترة (2007-2017)، غير أنه عرف نوعا ما تراجعا خلال سنتي 2014 و2015، بسبب زيادة الطلب على العمالة في القطاع العام خاصة في قطاع الخدمات والإدارة، حيث يلاحظ أن نسبة اليد العاملة المشتغلة من الذكور تتمركز في القطاع الخاص، في حين أن القطاع العام يتركز فيه اليد العاملة المشتغلة من الإناث، ففي سنة 2012 مثلا، بلغت نسبة اليد العاملة من الذكور 61.2 % في القطاع الخاص، في حين بلغت نسبة اليد العاملة من الإناث 61.7 % في القطاع العام[1]، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها: تحسّن المستوى التعليمي للمرأة من جهة، وما يتطلبه نوع المنصب من تأهيل خاصة في قطاع الخدمات والإدارة من جهة أخرى، مشكل أداء الخدمة العسكرية والذي يعتبر عائق أمام توظيف الذكور في القطاع العام.. إلخ.

الشكل رقم (32): يوضّح تطوّر البطالة حسب الجنس والمنطقة بين عامي 2001 و 2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء للسنوات (2001-2017).

يلاحظ من الشكل أعلاه، تركز البطالة في المناطق الحضرية دون الريفية، وهذا راجع لتمركز غالبية النشاطات الاقتصادية في المدن من جهة، وكذا ظاهرة النزوح الريفي خاصة خلال فترة العشرية السوداء، وما نتج عنها من نزوح

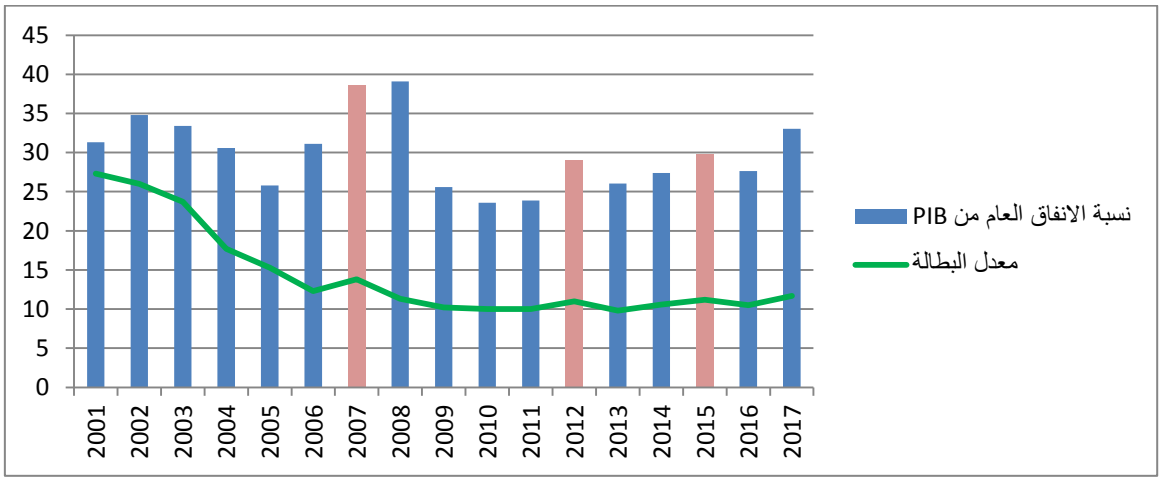
[1] ONS, Activité, Emploi & Chômage Au 4ème Trimestre 2012, N° 651, Alger, 2013, P 5.

كامل من المناطق الريفية، كما أن فئة الذكور هي الغالبة على مجموع البطالين بـ 920 ألف بطال سنة 2017، ما بين المناطق الحضرية والريفية، في حين بلغ معدل البطالة لدى الإناث 513 ألف مرأة بدون عمل خلال نفس السنة، ولعّل من أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي، حيث ترتفع البطالة لدى الأشخاص الذين هم دون شهادة أو خريجو معاهد التكوين المهني على عكس حاملي الشهادات الجامعية. أما بخصوص توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب القطاعات، فيحتل قطاع الخدمات بـ 6417 ألف منصب شغل، بنسبة 59.1%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية 1847 ألف منصب شغل، وأخيرا قطاعي الصناعة والزراعة بـ 1493، 1102 ألف منصب شغل على الترتيب، سنة 2017.[1]

كما أن الأمر الملاحظ من خلال تحليل نسب البطالة في الجزائر، هو كونها لاتزال تمس شريحة الشباب (16-24 سنة) بصفة غالبة، حيث عرفت ارتفاع ملحوظ خلال السنوات الأخيرة أين ارتفعت من 20 % سنة 2010 إلى 28.3 % (45.7 % إناث و 24.8 %ذكور) سنة 2017[2]. بحيث يرجع هذا الارتفاع إلى إحالة الشباب من طرف المنظومة التعليمية التي أصبحت لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل بصورة عامة، لأن هذه الفئة تتوافق نوعا ما مع السنوات التي يتخرج فيها معظم الطلبة الجامعيين والمكونين في المعاهد، والذين هم غالبا بدون خبرة ميدانية وبدون تجربة، و يتقدمون لأول مرة إلى سوق العمل، ليجدوا أغلب المؤسسات الاقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد المؤهلين الذين يمتلكون الخبرة المهنية.

لكن ماذا عن المبالغ المالية المنفقة من طرف الدولة الجزائرية في مختلف القطاعات، ومساهمتها في تقليل معدلات البطالة.

الشكل رقم (33): يوضّح تطوّر الإنفاق العام ومعدلات البطالة الجزائرية خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مجمّعة من الديوان الوطني للإحصاء وقوانين المالية للسنوات (2001-2017).

[1] ONS, Activité, Emploi & Chômage en septembre 2017, N° 796, Alger, 2017, P 13.
[2] Ibid, P 3.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (33)، الارتباط الوثيق بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تشّكلت علاقة عكسية ما بين المتغيرين، فكلما ارتفع الإنفاق العام في سنة معينة، ينخفض بعده معدل البطالة في السنوات التي تليها، فخلال الفترة (2001-2004) والتي شهدت تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، والتي ارتفع فيها الإنفاق العام من 31.3% من PIB سنة 2001 إلى 34.8% سنة 2002، انخفض معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004، ونفس الأمر بالنسبة لفترات تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو أين انخفض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10%سنة 2009، بارتفاع الإنفاق العام ووصوله سنة 2008 إلى 39.1% من PIB، إلا أنه خلال الفترة 2010-2014 وهي فترة تطبيق برنامج توطيد النمو، فرغم ارتفاع الإنفاق العام من 23.5% سنة 2010 إلى حوالي 27.5% سنة 2013، لم تنخفض معدلات البطالة كثيرا، حيث انتقلت من 10% إلى 9.8% سنة 2013، لترتفع بعدها معدلات البطالة بشكل ملحوظ رغم الانطلاق في البرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019، إذ وصلت سنة 2017 إلى 11.7%، هذا وقد شهدت سنوات معينة ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة رغم ارتفاع المبالغ المالية المنفقة، وهي ذاتها سنوات تأثرت الجزائر فيها بأزمات اقتصادية ومالية عالمية: الأزمة المالية العالمية 2007، حيث تمّ تسجيل رقم مرتفع لمعدل البطالة 13.8%، أزمة الدين السيادي 2010، والتي تأثرت الجزائر بها أيضا بارتفاع معدل البطالة إلى 11% سنة 2012، نتيجة تأثر شركات البناء والأشغال الخاصة، وكذا أزمة انهيار أسعار المحروقات عالميا 2014، والتي تأثرت كذلك الجزائر بها بارتفاع معدلات البطالة إلى 11.2% سنة 2015، أنظر الشكل رقم (33).

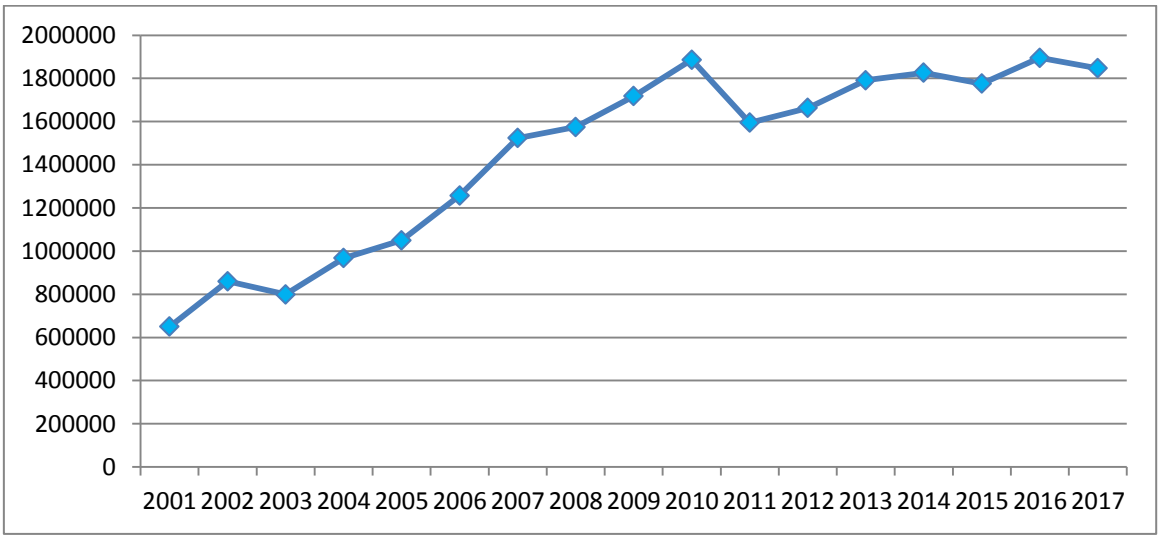
ولعلّ من أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر، إلى جانب الأسباب المذكورة سالفا، والتي تستوجب وجود استراتيجية واضحة للتشغيل، نجد[1]: عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل، انعدام المرونة في المحيط الاداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات، ضعف روح المبادرة المقاولاتية لاسيما عند الشباب، العامل الاجتماعي والثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور، ضعف التنسيق ما بين القطاعات، ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والذي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل خاصة في المناطق الجنوبية للوطن، ترجيح النشاط التجاري الذي لا يولّد مناصب عمل كثيرة بعكس الاستثمار المنتج المولّد، صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع... إلخ.

ومن القطاعات التي شهدت نمو مستمر خلال فترة الدراسة، وساهمت في خلق مناصب عمل إلى جانب قطاع الخدمات، نجد قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث ساهمت المشاريع الكبرى للبنية التحتية خلال الفترة (2001-2017) والتي خصّصت لها مبالغ مالية معتبرة، في تشغيل أعداد معتبرة من العاطلين عن العمل، سواء من خلال الآثار المباشرة لهذه المشاريع على التشغيل، أو من خلال مساهمة هاته المشاريع في تحفيز المؤسسات وتوسيع الأسواق

[1] عبد الرزاق جباري، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-142.

وتوفير خدمات البنية الأساسية لنمو وتوسع الأنشطة الاقتصادية. حيث ارتفع عدد العمال في القطاع من 650 ألف عامل سنة 2001[1] إلى 1847 ألف عامل سنة 2017، ما بين مناصب شغل جديدة مؤقتة ودائمة. (أنظر الشكل رقم 34).

الشكل رقم (34): يوضّح نمو التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مجمّعة من الديوان الوطني للإحصاء للسنوات (2001-2017).

ومن خلال كل ما سبق، يمكن القول أنه من الصعب جدا الموازنة بين تحقيق هدف النمو الاقتصادي والتشغيل الذي يستدعي تكثيف الإنفاق العام، ومحاربة التضخم الذي يستدعي ضبط الإنفاق العام، وهو ما يقع على عاتق صناع القرار في تحقيق التوازن بين هاته الأهداف، وتوفير الآليات والوسائل لتحقيقه. حيث تعتبر فعالية سياسة الإنفاق العام نسبية في كثير من الأحيان ذلك أن هذه الفعالية ترتبط بتوفر العديد من العوامل منها مرونة الجهاز الإنتاجي والمقدرة المالية للدولة إضافة إلى طريقة تمويل الإنفاق العام، هذا إلى جانب الأخذ بالاعتبار عند استعمال هذه السياسة وجود التعارض بين المتغيرات الاقتصادية في حد ذاتها: معدل النمو، البطالة، التضخم، والتي تتأثر ببعضها، مما قد يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المسطرة من استعمال سياسة الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

ولعلّ ما جعل السياسة الميزانية الكينزية لا تنطبق بشكل تام مع واقع الاقتصاد الجزائري، وما عرقل فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، هو عدم توفر الاقتصاد الجزائري على آليات السوق، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الانتاجي وعدم هيكليته، ووجود تسريبات كبيرة في الدخل، ويفسر ذلك أن استثمارات القطاع العام كانت أغلبها في قطاع البنية التحتية، الذي يدّر عائدات في الأمد البعيد لا القريب، إضافة إلى ضعف كفاءة المؤسسات العمومية، ناهيك عن التسرب الكبير للإنفاق العام في شكل واردات.

[1] ONS, l'Algérie en quelques chiffres résultats 2002, N^0 33, Alger, 2004, p 13.

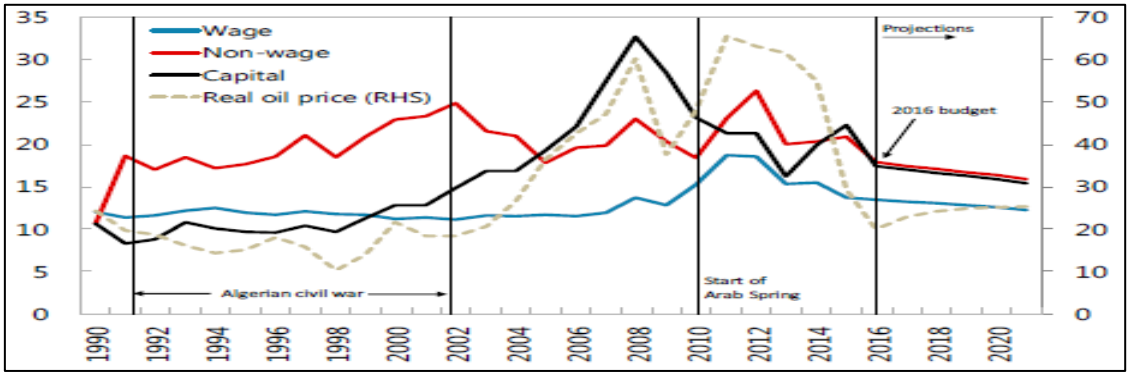
المبحث الثالث: آفاق السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر وتقييمها

ساهمت السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) في تحقيق متوسط معدل نمو خارج المحروقات قدّر بـ 11.25%*، وفي تحقيق متوسط معدل تشغيل قدّر بـ 35.88 % (بالاعتماد على الجدول رقم 14)، حيث ساهمت البرامج التنموية بمختلف محاورها في إعادة بعث النشاط الاقتصادي من جديد، خاصة بعد الفترة الأمنية التي عاشتها الجزائر سنوات التسعينات والتي انعكست سلبا على جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات والنقائص والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من آثار السياسة الإنفاقية المنتهجة على التوازنات الاقتصادية بالنظر إلى قيمتها، ففي تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2016 بشأن التطورات الاقتصادية والسياسية بالبلد، كشف فيه عن نقاط ضعف قديمة تخصّ الاقتصاد الجزائري أهمها اعتماده على مورد وحيد تتحكم فيه عوامل خارجية. كما قد أوصى فيه بضرورة تعزيز دور السياسات الاحترازية الكلية وتحسين التأهب للأزمات وإدارتها. مبرزا في الأخير ثلاث سيناريوهات محتملة للاقتصاد الجزائري، نذكرها كما يلي.[1]

المطلب الأول: معالم نموذج النمو الاقتصادي الجديد (سيناريو الخط الأساسي)

يفترض صندوق النقد الدولي إجراء تعديل مالي تدريجي بعد عام 2016، وبعض الإصلاحات الهيكلية من قبل السلطات العمومية الجزائرية، حيث سيشهد الاقتصاد الجزائري المزيد من انخفاض سعر الصرف الحقيقي، كما تعود الأجور إلى مستويات ما قبل الربيع العربي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني)، ويتراجع الإنفاق الاستثماري (التجهيز) إلى مستويات عام 2002، بالإضافة إلى تباطؤ النمو غير الهيدروكربوني في البداية بتأثيرات التوحيد المالي، أنظر الشكل رقم (35)، ولكن في نهاية المطاف سيتسارع كلما بدأت الإصلاحات الهيكلية تؤتي ثمارها.

الشكل رقم (35): يوضّح سيناريو الخط الأساسي للسياسة الإنفاقية العامة في الجزائر



Source: IMF, Algeria 2016 article IV consultation - press release, opcit, p31.

* بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2001-2017).

[1] IMF, Algeria 2016 article IV consultation - press release, IMF Country Report N° 16/127, Washington, USA, 2016, p31.

وبالفعل، فبعد تردد طويل دام منذ جوان 2016، تقرر الكشف عن الخطوط العريضة للنموذج الذي ستعمل من خلاله الحكومة لتجاوز أولا الأزمة الاقتصادية الحادّة الناجمة عن انهيار أسعار النفط منذ 2014، ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي، من خلال مضامين وثيقة أولية، تضمّنت جملة إصلاحات هيكلية مرحلية عميقة تمتد إلى 2030، متضمّنة لجوانب جبائية إلى جانب إصلاح نظام الدعم الراهن فضلا عن تحديث الإدارة[1]. حيث تم الإفراج رسميا عن الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد، يوم الاثنين 10 أفريل 2016، الذي باشرت به الحكومة في 5 جوان 2016، خلال اجتماع الثلاثية (الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل) بالعاصمة الجزائر، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016. وهو عبارة عن خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، أطلقت عليها اسم "نموذج النمو الاقتصادي الجديد"، تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية والمرحلية العميقة، نشرتها وزارة المالية عبر وثيقة محررة في 21 صفحة على موقعها على شبكة الإنترنت، حيث ترتكز من جهة أن تتمكن الجزائر على تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، ومن جهة أخرى ترتكز على مقاربة مستجدة للسياسة الميزانية مع مسار يغطي الفترة 2016-2019. وتنقسم أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى شقين: [2]

أولا: الشّق الموازاناتي يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في آفاق العام 2019:

1- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.

2- تخفيض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.

3- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

ثانيا: الشّق الخاص بالتنويع والتحول الاقتصادي

حدّد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030:

1- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.

2- مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي).

3- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3%في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام آفاق عام 2030).

4- تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات.

[1] عبد الوهاب بوكروح، "النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع؟"، مقال في (الجزائر اليوم)، أطلع عليه بتاريخ 2017/09/22 (http://aljazairalyoum.com).

[2] Ministère des Finances, le nouveau modèle de croissance, Algérie, 2016, p2.

5- تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015 إلى 3% في آفاق 2030).

6- تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

وعلى هذا الأساس، يستهدف النموذج الجديد تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو: [1]

– **المرحلة الأولى من النموذج (2016–2019)**: مرحلة الإقلاع، ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

– **المرحلة الثانية (2020–2025)**: مرحلة التحول، ستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني.

– **المرحلة الثالثة (2026–2030)**: مرحلة الاستقرار والتوافق، يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيّراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

إلا أنّ المعاب على هذا النموذج، أنه أسقط تماما العنصر البشري من عملية التحول الاقتصادي في بلد به مخزون علماء وباحثين ومختصين هائل، ممن يمكن أن يقودوا خطة اقتصادية تُبنى على المعرفة و الرقمنة، وهي أحد عيوب المرحلة الحالية وأكبر نواقص النموذج المقترح، فالإجراءات الإدارية البيروقراطية المتراوحة ما بين الورقية والطباشيرية، لا تزال سمة غالبة على كل المؤسسات في الدولة وعلى رأسها المؤسسات المالية والمصرفية، والتي لا يمكنها أن تؤسّس لعهد اقتصادي جديد، ما لم تستجب للمعايير الرقمية والتقنية العالمية. [2] هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم توضّح الحكومة الجزائرية آليات وطرق تجسيد النموذج على أرض الواقع، واكتفت بنشره على الانترنت بـ 21 صفحة، كما تجدر الإشارة إلى أن نموذج النمو الاقتصادي الجديد قد وضع لمواجهة تداعيات أزمة انخفاض أسعار المحروقات على الصعيد العالمي، أي أنه لم يكن أبدا جزء من رؤية مستقبلية شاملة طويلة الأجل للبلاد، كما هو الحال في دول أخرى أخذت على عاتقها مسؤولية التنمية الاقتصادية، وسطّرت لنفسها خطط و استراتجيات طويلة وقصيرة الأمد، وإنما فرضته الضغوط الاقتصادية المعروفة عالميا، ولعلّ هذا ما يجعلنا نؤكد مرة أخرى حاجتنا إلى صوغ رؤية مستقبلية بعيدة المدى بقيادات جديدة وشابة، تعفينا من اللجوء في كل مرة إلى برامج مستعجلة مسكّنة ومرممة لمواطن الخلل وبغايات محدّدة على المدى القريب، فالمطلوب هو إيجاد ورسم حلول وسياسات جذرية شاملة ذات بعد مستقبلي طويل. وإن سلمنا بفعالية هاته الحلول الجديدة التي جاء بها هذا النموذج مستقبلا، فيُفترض أن ترافق بهيئات سياسية وتأطير

---

[1] وزارة المالية الجزائرية، نموذج النمو الاقتصادي الجديد، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 2017/09/22 (https://www.mfdgi.gov.dz).

[2] مراد ملاح، النموذج الاقتصادي الجديد بالجزائر، هافيغتون بوست عربي، المملكة المتّحدة، 2017، أطلع عليه بتاريخ 2019/01/03 (http://www.huffpostarabi.com/mourad-mellah/-_11173_b_16048212.html).

[2] لطفي العقون، الغموض يكتنف النموذج الاقتصادي الجديد للحكومة، المحور اليومي، الجزائر، 2017، أطلع عليه بتاريخ 2017/09/22 (http://elmihwar.com/ar).

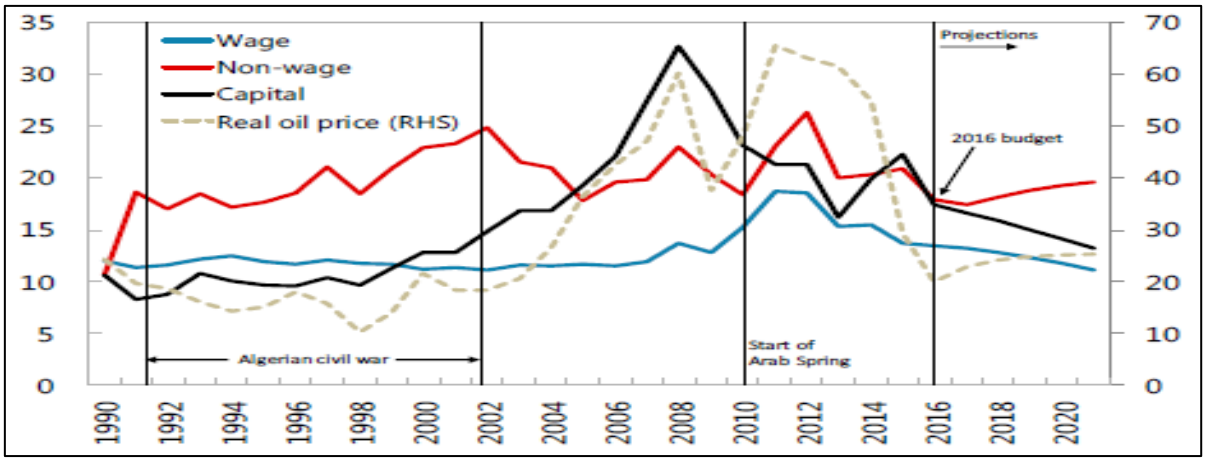
مجتمعي جديد، إن لم تكن هذه الهيئات وهذا التأطير المجتمعي سابقا لوجودها، إذ لا يعقل أن يتم تكليف ذات المسؤولين بتنفيذ سياسات عامة جديدة وهم من أخفقوا في السياسات السابقة أو لم يستطيعوا استباقها وتوقع حدوثها ووضع السيناريوهات الملائمة لمواجهتها في حالة وقوعها.

المطلب الثاني: متطلبات نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد (السيناريو الطموح و عدم تغيير السياسة)

لا يفرض سيناريو عدم تغيير السياسة أي توحيد مالي إضافي بعد عام 2016 (أي أن العجز الأولي غير الهيدروكربوني ثابت عند مستوى عام 2016 المتوقع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني)، مع تجاوز نمو الأجور المكاسب الإنتاجية وبالتالي ارتفاع التضخم، كما يبقى الإنفاق الاستثماري (التجهيز) عند مستوى عام 2016 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ولتلبية احتياجات التمويل المتزايدة، تبدأ الحكومة بالاقتراض في أسواق رأس المال الدولية. ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى 0.5 % بحلول سنة 2023[1]. أما السيناريو الطموح فيفترض توحيدا ماليا إضافيا يتجاوز ما هو موجود في الأساس، بحيث تعود الأجور تدريجيا إلى المستويات التي كانت سائدة في أوائل العقد الأول من القرن الحالي (كنسبة مئوية من النـاتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني)، بالإضافة إلى عودة عائدات الإنفاق الاستثماري (التجهيز) إلى مستويات طفرة ما قبل النفط، وتقديم التحويلات إلى الفئات المستهدفة، وبالتالي زيادة الإيرادات أكثر، بالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق (تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد)، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تسارع في النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص. إلا أنه على الرغم من أن احتياجات التمويل انخفضت مقارنة بالسيناريوين الأخيرين، إلا أنه من المفترض أن تقترض الحكومة خارجيا في أسواق رأس المال الدولية وكذلك من الدائنين متعدّدي الأطراف أو الثنائيين، ابتداء من سنة 2020.[2]

[1] IMF, Algeria 2018 article IV consultation - press release, IMF Country Report N°18/168, Washington, USA, 2018, p24.
[2] FMI, Algérie rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV, Rapport N° 18/168, Washington, USA, 2018, p36.

الشكل رقم (36): يوضّح السيناريو الطّموح للسياسة الإنفاقية العامة في الجزائر



Source: IMF, Algeria 2016 article IV consultation - press release, opcit, p31.

وكقراءة معمّقة للنتائج السابقة وهاته السيناريوهات، فإن عملية توجيه السياسة الإنفاقية العامة إلى مواطن رفع الانتاجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتّسم بعدم الرشادة، نظرا لكون زيادة الإنفاق العام يسبب متاعب جمّة للاقتصاد الوطني بدلا من تحقيق الرفاهية للمجتمع، من خلال ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم)، وتفاقم العجز الميزاني. بحيث أن هذه الاختلالات تقف وراءها العديد من العراقيل ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من فعالية السياسة الإنفاقية العامة المنتهجة في الجزائر من تحقيق أهدافها، ومعالجتها تعد من أهم متطلبات نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد، بحيث نلخصها كما يلي:

– عرفت السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر استهداف مجموعة من الأهداف المتعددة بشكل أثر على تخصيص وتوزيع الموارد بين القطاعات، ومن ثم على فعاليتها في تحقيق ما هو مطلوب، فغياب استراتجية واضحة المعالم والأسس وفق أولويات قطاعية معينة، ساهمت التأثير السلبي على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية بالجزائر؛

– شهد تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر عدة عيوب ونقائص فيما يخص عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة[1]، اضافة الى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصّص لها في الميزانية الأولية، وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الإنفاق العام وسوء التسيير والتنفيذ، حيث أن تنفيذ تلك البرامج والمشاريع لم يكن قائما على مبدأ تحليل التكاليف والايرادات، مما أدى إلى تبذير الموارد المالية بشكل أثر سلبيا على فعالية الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية؛

– هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر، والذي يتميز[2]: بسوء اختيار نوعية المشاريع، ارتفاع تكاليف المشاريع، ضعف الدراسات التقنية للمشاريع، ضعف الأطر الرقابية والمؤسساتية والتنظيمية، التفاوت في تغطية مناطق وجهات الوطن، غياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها؛

[1] La Banque mondiale, République Algérienne à la recherche d'un investissement public de qualité, Rapport N°36270, 2007, PP 1 - 5.

[2] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 19–20.

– تباطؤ مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال فترات تطبيق البرامج التنموية (2001-2019)، إذ أن حرص الدولة على تطبيق برامج الإنفاق العام والتي تركزت في مجملها في شكل استثمارات عامة، لم يرافقه نفس الحرص على تنفيذ عديد الاصلاحات سواء كانت في القطاع الضريبي، البنكي والقانوني، وهو ما خلق نوع من عدم القدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية وعدم الفعالية للبرامج المقترح تنفيذها؛

– الإصرار على الاعتماد على النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة،[1] وذلك باعتماد ميزانية البنود والاعتمادات التي تتلخص تقسيم الميزانية إلى وزارات وتقابل كل وزارة المبالغ الممنوحة لها في السنة المالية المقبلة، كما رأينا ذلك سابقا، عوض التسيير القائم على النتائج ومؤشرات الأداء؛

– الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي معتمد بشكل شبه كلي على العوائد البترولية، مما قد أثر على صلابة الميزانية العامة، ولعلّه يعتبر أهم سبب في ضعف فعالية السياسة الإنفاقية العامة في تحقيق أهدافها، فقد ساهمت الجباية البترولية فيها بنسبة جد معتبرة، قدرت بـ 56.66%سنة 2003[2]، لتنخفض سنة 2018 إلى 36.57%[3]؛ مشكلة اختلالات واسعة على الاقتصاد الجزائري؛

– قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد وغياب سوق مالي نشط حقيقي، ساهم في ضعف فعالية الإنفاق العام على نشاط القطاع الخاص، حيث أن أي زيادة في دخول الأفراد توجه الى الاستهلاك وليس باستثمارها في الأسواق المالية في شكل أوراق مالية، كما أن تمويل الإنفاق العام كان من خلال الاصدار النقدي الجديد عوض الاقتراض، الذي من شأنه المساهمة في رفع معدلات التضخم وخفض الاستثمار الخاص.

[1] محمد بن عزّة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الإنحدار الذاتي VAR، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] République algérienne populaire et démocratique, loi de finances complémentaire pour 2003, journal officiel de la république Algérienne, N° 37, 15/06/2003, p 4.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية التكميلي لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد42، 2018/07/15، ص 11.

خلاصة الفصل:

توصّلنا من خلال المباحث الثلاث لهذا الفصل، إلى جملة نتائج نوردها كالتالي:

أولا: ساهم قطاع المحروقات بالجزائر بتكوين قاعدة مادية هامة، مثلت الانطلاقة الهامة للمشاريع التنموية بالبلد من خلال الارتفاع المستمر للنفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري على الرغم من انتكاسها في الفترة الأخيرة، هذا مع استحواذ نفقات التسيير على الجزء الأكبر من إجمالي الإنفاق العام، الأمر الذي يعود للدور التدخلي التي لازالت تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛

ثانيا: إن استقرار السياسة الميزانية العامة عموما والسياسة الإنفاقية العامة خصوصا في الجزائر، لا يمكن أن يتحقق إلا بتنمية القطاعات التي بإمكانها توفير موارد بديلة عن المحروقات، وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للاقتصاد لمعرفة القطاعات المؤهلة أكثر لتوليد المداخيل من جهة، لتكون كأولوية يتم توجيه الموارد لها، ومن جهة أخرى عقلنة تخصيص الموارد المتاحة؛

ثالثا: بالنظر لطبيعة الاقتصاد الجزائري، كاقتصاد نامي يتّسم بضعف قطاعاته الاقتصادية وبالأخص الصناعية التكنولوجية والفلاحية، مع عدم مرونة جهازه الإنتاجي و تدني كفاءة مؤسّساته الخاصة والعامة، فإن تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي كان إيجابي رغم ضعفه ومحدوديته، إلا أنّنا نراه مقبولا وضروريا في المديين المتوسط والطويل، وذلك حين تبدأ الوحدات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية من الاستفادة من البرامج الاستثمارية (البنى التحتية على سبيل الخصوص)، مع ضرورة توحيد الجهود لإيجاد مصادر تمويلية بديلة ومتنوعة، أما عن تأثير السياسة الإنفاقية العامة على البطالة فكانت إيجابية، حيث ساهمت الزيادة في النفقات العامة في امتصاص الأيدي العاملة العاطلة خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي وفّر مناصب شغل دائمة كالصيانة والتشغيل ومؤقتة كالبناء، وأخيرا فإن تأثير سياسة الإنفاق العام على التضخم كان إيجابي وقوي، فأي زيادة للإنفاق العام وخصوصا الاستثماري، سيتم تغطيته وسدّه من خلال الواردات الأجنبية لضعف الجهاز الانتاجي المحلي، والتي أسعارها تتحدّد خارجيا وفق السوق العالمي، وبالتالي ارتفاع أسعارها يؤثر على الأسعار المحلية، ومنه حدوث موجات تضخمية؛

رابعا: غياب استراتجية واضحة المعالم والأسس وفق أولويات قطاعية معينة، عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة، ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصّص لها في الميزانية الأولية، الاعتماد على النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة، التفاضل بين أبواب الإنفاق العام نفسها، كلها عوامل ساهمت في التأثير السّلبي على فعالية السياسة الإنفاقية العامة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية بالجزائر؛

خامسا: يعد نموذج النمو الاقتصادي الجديد فرصة للجزائر للدخول في نمط اقتصادي جديد مبني على التنوّع الاقتصادي و الاستشراف المالي، الذي من شأنه أن يقلّل مواطن ضعف المالية الخارجية وزيادة إمكانات النمو والضبط المالي، وكذا زيادة كفاءة الاستثمار العام و إصلاح الدعم، وهذا إذا ما أدير بشكل جيّد وفعّال.

الفصل الخامس

دراسة مقارنة لسياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية

(الجزائر و المغرب)

تمهيد:

بعد تعرضنا في الفصول السابقة إلى علاقة سياسة الإنفاق العام ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومحاولة دراسة كل جزئية على حدى وتحليلها، ومن ثم إسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري بمختلف متغيراته وتقلباته، وخلصنا بذلك إلى جملة من النتائج والمعوقات بخصوص انتقال التأثير والفعالية من سياسة الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل القيام بعملية المقارنة مع بلد ينتمي إلى نفس الفضاء الجغرافي والديني والاجتماعي، وينتسب الى بعض التجمعات الاقليمية المشتركة، ألا وهو المغرب، على الرغم من أنّ الطبيعة الهيكلية لكل من الاقتصاد الجزائري والمغربي أفرزت أداءً متباينا، نتيجة اختلاف الممارسة الاقتصادية وأساليب التسيير الاقتصادي غداة الاستقلال، والمستندة الى خيارات ايديولوجية وأولويات فرضها الوضع القائم آنذاك، وهو ما يجعل المغرب دولة مثالية ومميّزة من أجل المقارنة، للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف نقاط القوة والضعف لكل منهما، ما يعطي صورة واضحة ودقيقة مستّقلة لأداء الاقتصاد الجزائري وسياساته، وبالأخص منها السياسة الإنفاقية العامة.

وعلى هذا الأساس، وأثناء سعي السلطات المغربية في تحقيق أهدافها الاقتصادية الكلية خلال السنوات الأخيرة، تطرح القضايا الأساسية التالية:

1- ما طبيعة السياسة الإنفاقية العامة التي اعتمدها المغرب في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وماهي المجالات القطاعية التي شملتها؟.

2- ما مدى تأثير السياسة الإنفاقية العامة المغربية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، والمتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة، وكيف هي الوضعية الاقتصادية والمالية الحالية للمغرب، والتي أفرزتها مختلف السياسات والبرامج والتنموية؟.

3- ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين السياسة الإنفاقية العامة المغربية والجزائرية وتأثيراتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية؟.

تشكل الإجابة عن هذه الأسئلة الثلاثة المادة الخام لهذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، يحاول كل مبحث أن يجيب عن سؤال من الأسئلة المطروحة بالترتيب المذكور.

المبحث الأول: نظرة شاملة على تطور الإنفاق العام في المغرب

تشكل المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية، وكذا تعزيز قدرة الاقتصاد المغربي على الصمود أمام الصدمات الداخلية والخارجية، قمة الأولويات بالنسبة للسلطات العامة المغربية، وذلك لهدف أقصى يتمثل في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام، وفي هذا السياق بذلت المغرب جهود كبيرة لتحسين وضعية المالية العامة، كما يتّضح ذلك من إصلاح نظام المقاصة، والمتمثلة في مواصلة دعم الدولة للقدرة الشرائية للمواطنين والقطاعات الانتاجية عبر تحمل الميزانية العامة لجزء كبير من ارتفاع أسعار بعض المواد النفطية في السوق الدولية بالنسبة (البنزين، الغزوال والفيول 2)، و كل الارتفاعات بالنسبة غاز البوتان و الفيول المخصّص لإنتاج الكهرباء. إضافة إلى تحسين الموارد الضريبية، بصفة عامة و وترشيد النفقات الجارية بصفة خاصة، حيث تمثل النفقات أداة الدولة في تنفيذ سياساتها وأهدافها العامة. وعلى هذا الأساس يمكننا تقديم نظرة شاملة حول الإنفاق العام في المغرب: حجمه، تصنيفاته، المجالات القطاعية التي يشملها ...، كما يلي.

المطلب الأول: تصنيف الإنفاق العام في المغرب

يُعد القانون التنظيمي للمالية بالمغرب بمثابة القانون الأساسي المالي، تتسم أحكامه بالصفة الدستورية لأنه امتداد للإطار الدستوري للمالية العامة، باعتبارها تنظّم الصلاحيات بين الجهازين التشريعي والتنفيذي فيما يتعلق بشروط تحضير وإقرار تنفيذ القانون المالي. وقد عرف المغرب أول قانون تنظيمي للمالية بمقتضى الظهير رقم 1.63.326 الصادر في 09 نوفمبر 1963، ثم حلّ محله الظهير 1.70.326 الصادر بتاريخ 09 أكتوبر 1970، وذلك قبل أن يلغى بدوره بصدور ظهير 1.72 الصادر في 18 سبتمبر 1972، ثم القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 7.98 الصادر في 26 نوفمبر 1998، الذي تم تعديله أيضا بموجب القانون التنظيمي رقم 14.00 الصادر في 19 أفريل 2000، ليصدر أخيرا الإصلاح الجديد المتمثل في القانون التنظيمي للمالية رقم 13.130 الصادر في 2 يونيو 2015. على أن يدخل حيز التنفيذ على خمس سنوات، تبتدئ من الفاتح جانفي 2016. [1]

يهدف القانون التنظيمي للمالية الجديد 13.130 بالمغرب، إلى تعزيز قانون المالية ليشكّل بذلك الأداة الرئيسية لتنزيل السياسات العمومية و الإستراتجيات القطاعية، ما سيمكن من ضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يشكل التوزيع العادل لثمار النمو والمحافظة على التوازن المالي للبلاد؛ بالإضافة إلى تقوية الفعالية والنجاعة وانسجام السياسات العمومية وتحسين الخدمات المقدّمة للمواطنين، وكذا تمتين مسؤولية المدبرين العموميين؛ كما يهدف إلى تحسين استدامة المالية العامة، المقروئية الميزانياتية، تقوية شفافية المالية العامة؛ وكذا تقوية دور البرلمان في المناقشة الميزانياتية ومراقبة وتقييم السياسات العمومية. [2]

[1] عمار شقواري، القانون المالي بالمغرب: الأسس والمبادئ، أكادير، المغرب، 2015، ص ص 3-5.

[2] الوجيز لمناقشة مشاريع قوانين المالية على ضوء مقتضيات القانون التنظيمي 13.130 لقانون المالية، مجلس النواب، المغرب، 2016، ص 10.

وبناء على ما سبق، وحسب القانون التنظيمي للمالية الجديد رقم 13.130، تشتمل تكاليف الدولة المغربية على: نفقات الميزانية العامة؛ نفقات ميزانية مرافق الدولة المسيّرة بصورة مستقلة؛ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة. بحيث تنقسم نفقات الميزانية إلى نفقات التسيير، نفقات التجهيز (الاستثمار) والنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي.[1] وفق جداول ب، ج، د في قانون المالية المغربي على الترتيب، (أنظر الملحق 3).

أولا: نفقات التسيير

تشتمل نفقات التسيير في المغرب على: [2]

- مخصّصات السلطات العمومية [*]؛
- نفقات الموظفين والأعوان والمعدات المرتبطة بتسيير المرافق العمومية، بحيث تشتمل نفقات الموظفين على: المرتبات والأجور والتعويضات؛ مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد؛
- النفقات المختلفة المتعلقة بتدخل الدولة ولاسيما في المجالات الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والبيئية؛
- النفقات المتعلقة بتنفيذ القرارات والأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة؛
- النفقات المتعلقة بالدين العمري؛
- النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة؛
- النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات و الإرجاعات الضريبية؛
- النفقات الطارئة والمخصّصات الاحتياطية.

ثانيا: نفقات التجهيز (الاستثمار)

توجّه نفقات التجهيز (الاستثمار) بالأساس لإنجاز المخططات التنموية الاستراتجية والبرامج متعدّدة السنوات بغية الحفاظ على الثروات الوطنية أو إعادة تكوينها أو تنميتها. ولا يمكن أن تشتمل نفقات الاستثمار على نفقات الموظفين أو نفقات المعدات المرتبطة بتسيير المرافق العمومية. وتشتمل هذه النفقات أيضا على إعانات الاستثمار المرصدة للحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والمؤسسات العمومية الإدارية. [3]

---

[1] ظهير شريف رقم 1.15.62 المؤرخ في 01 رمضان 1436 الموافق لـ 18جويلية 2015، المتعلّق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 13.130 لقانون المالية، الجريدة الرسمية المغربية، العدد6370، المادة 12، ص 5812.

[2] نفس المرجع، المادة 14-15، ص 5812.

[*] تعرف مخصّصات السطات العمومية على أنها جميع النفقات المرتبطة بمجالات تدخل الدولة، والتي تشمل البلاط الملكي والبرلمان والمرافق المشتركة للقطاعات الوزارية والسلطات المكلفة بالقضاء والأمن والنظام العام، بما في ذلك الدرك الملكي والوقاية المدنية وإدارة السجون والشؤون الخارجية والتعاون.

[3] نفس المرجع، المادة 17-18، ص 5812.

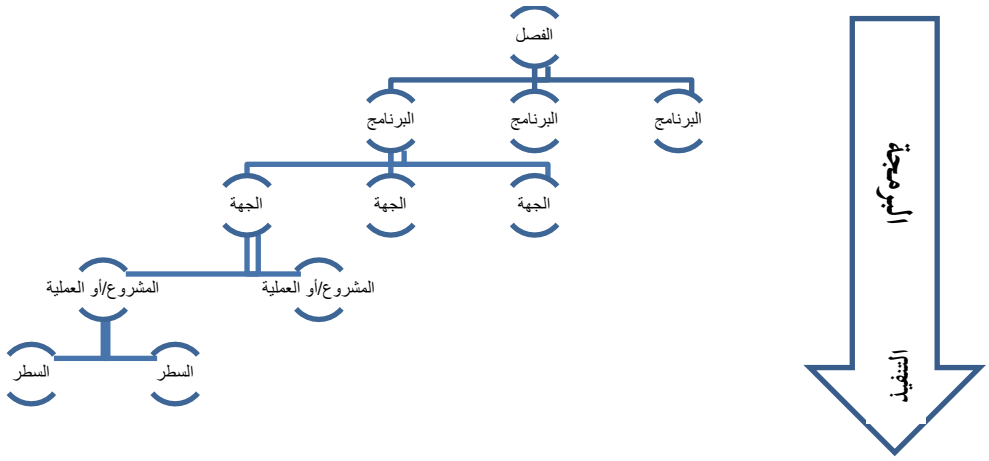
ثالثا: النفقات المتعلّقة بخدمة الدين العام

تشتمل النفقات المتعلّقة بخدمة الدين العام على النفقات من فوائد وعمولات، والنفقات المتعلقة باستهلاكات الدين المتوسط والطويل الأجل.[1]

أما فيما يخص التبويب الميزانياتي الجديد للمغرب، والذي يحدد الشاكلة التي يتم وفقها تقديم الميزانية للسلطات التنفيذية والتشريعية المنوط بها المصادقة عليها، والهيئات المكلفة بتنفيذها ومراقبتها. بحيث يتم تقديم المعطيات المرقمة لقانون المالية وفق تبويب محدّد مقترن بترميز متعلق بالتصنيفات الإدارية، والوظيفية والاقتصادية.

حيث تقدم نفقات الميزانية حسب القانون التنظيمي 13.130، داخل الأبواب، في فصول منقسمة إلى برامج* وجهات[1]* و مشاريع أو عمليات[2]*. فيما يتعلق بتنفيذ النفقات العامة،[2] تضاف إلى التبويب الميزانياتي السالف الذكر خانة "سطر ميزانياتي" التي تحدّد الطبيعة الاقتصادية للنفقة المرتبطة بالأنشطة والعمليات[3]، زيادة على التبويب المحاسباتي. وتطبّق على جميع النفقات كل التصنيفات المذكورة، ويمكن توضيح ذلك بالشكل الموالي.

الشكل رقم (37): يوضّح الهيكلة الميزانياتية الجديدة حسب القانون التنظيمي 13.130 بالمغرب



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القانون التنظيمي للمالية الجديد رقم 13.130 بالمغرب.

[1] ظهير شريف رقم 1.15.62، مرجع سبق ذكره، المادة 19، ص 5813.

* يعرف البرنامج كمجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات التابعة لنفس القطاع الوزاري أو المؤسسة. تقرن به أهداف محدّدة وفق غايات ذات منفعة عامة، وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها، والتي ستخضع للتقييم قصد التحقق من شروط الفعالية والنجاعة والجودة المرتبطة بالإنجازات.

*1 تعرف الجهات بأنها جماعات ترابية تتمتّع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. يتألف التقطيع الإداري للمغرب من 12 جهة، وتشكل الجهة إحدى مكونات التبويب الميزانياتي الجديد.

*2 تعتبر العملية بمثابة جزء من البرنامج، وتعرف العملية بكونها مجموعة من الأنشطة والورشات المتكرّرة والمستمرّة، التي يتّم إنجازها بغية الاستجابة لمجموعة من الاحتياجات المحدّدة والمساهمة في تحقيق أهداف البرنامج.

[2] نفس المرجع، المادة 38، ص ص 5816-5817.

[3] نفس المرجع، المادة 41، ص 5817.

المطلب الثاني: تحليل تطوّر الإنفاق العام في المغرب

تعد الميزانية من بين الأدوات الأكثر تفضيلا في المغرب لِلَعب دور التنظيم الاقتصادي والعمل على الظروف الداخلية والخارجية، وقد بدأت العديد من الإصلاحات الميزانية والضريبية خلال السنوات الخمسين الماضية، حيث كان من الضروري إعادة النظر في عمليات الميزانية من أجل السيطرة على الإنفاق العام من ناحية، وزيادة عائدات الدولة من ناحية أخرى، للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة. وقد تم ذلك من خلال تنفيذ العديد من الخطط والإصلاحات خلال كل فترة منذ الاستقلال. ويمكننا التمييز بين أربعة 04 مراحل لتطور السياسة الميزانية في المغرب:[1]

- الفترة (1955-1973)، التي يمكن تقسيمها إلى فترتين فرعيتين، الفترة (1955-1965) و (1966-1973).
- الفترة (1973-1982)، والتي تتضمن أيضا فترتين مهمتين، فترة التوسّع المالي (1973-1977)، وفترة تراكم الاختلالات المالية (1978-1982).
- فترة تقشف الميزانية والتكييف الهيكلي (1983-1992).
- فترة تعديل وتسوية توازن الميزانية (1993-2004).

وعلى هذا الأساس سنحاول عرض تطور الإنفاق العام في المغرب كأحد جوانب موضوع دراستنا، من خلال الاعتماد على هاته المراحل مجتمعة أولا، أي خلال الفترة (1955-2003)، تمهيدا لدراسة الموضوع كصورة قبلية تاريخية، باعتبارنا أدخلنا بلد مغاير للمقارنة، ومن ثم الانتقال إلى عرض الإنفاق العام في المغرب خلال الفترة (2001-2017)، حتى تسهل مقارنتها مع الجزائر في ذات الفترة، وهو ما يمثل صلب دراستنا هاته.

أولا: تطور الإنفاق العام في المغرب خلال الفترة 1955– 2003

تميّزت الفترة (1955-1973) بتطور النفقات العامة للمغرب بأنواعها الثلاث بشكل تدريجي ومنتظم وبطيء، مع غلبة تطور نفقات التسيير، ثم نفقات التجهيز لتأتي بعدها نفقات الدين العام. مع ملاحظة صلابة معيّنة في الميزانية في بداية فترة الخمسينات. وهذا التطوّر البطيء في هيكل الميزانية المغربية والذي اعتمدته الحكومات المتعاقبة كان بقدر ما يسمح به الوضع آنذاك من جهة، ومن جهة أخرى يعكس أهميته في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد.

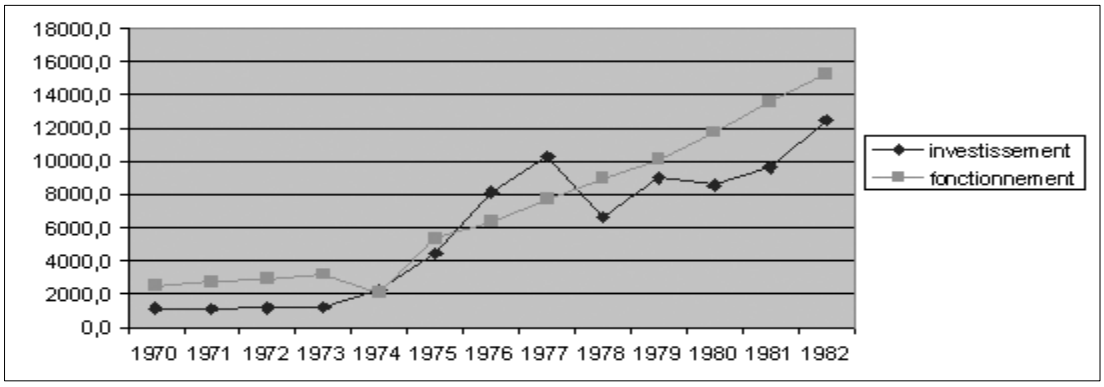
أما الفترة (1973-1977) فاتّسمت بانفجار النفقات الاستثمارية المغربية، حيث بدأت نفقات التجهيز في الارتفاع بشكل مستمر متجاوزة لأول مرة نفقات التسيير، حيث كان معدل نمو نفقات التجهيز 131%، في حين أن نفقات التسيير لم تتجاوز 44%، ويرجع ذلك أساسا إلى تنفيذ المخطط الخماسي 1973-1977[2]، والذي اتّسم بإطلاق مشاريع تنموية تتعلق بالبنية التحتية (السدود، الموانئ، الطرق ..إلخ)، أما زيادة نفقات التسيير فترجع أساسا إلى دعم

[1] MHAMED Sagou, les politique budgétaire et monétaires du Maroc depuis cinquante ans et perspectives pour les vingt prochaines années, 2006, p24.
[2] Ibid, p25.

المواد الغذائية الأساسية (النفط، السكر والزبدة)[1]، وإلى زيادة رواتب الموظفين في الخدمة العمومية بنسبة 26 %. والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم (38): يوضّح تطوّر نفقات التسيير والتجهيز في المغرب خلال الفترة (1970-1983)

الوحدة: مليون درهم



Source: MHAMED Sagou, opcit, p 26.

نتيجة الارتفاع المستمر لنفقات التجهيز، تميّزت الفترة (1978-1982) بتراكم الاختلال المالي، على الرغم من محاولة الحكومة المغربية تخفيضها بنسبة 40 %، إلا أن صرامة بعض الاستثمارات حالت دون ذلك، وفيما يخص نفقات التسيير فبالرغم من الجهود المبذولة والإجراءات المتّخذة لتخفيضها من خلال إعادة تقييم رواتب الموظفين في الخدمة العمومية، وإعانات الاستهلاك، لم تنجح في تخفيضها نتيجة ضغط تحقيق التوازن الاجتماعي، وهو ما أدخل المالية العامة المغربية في دوامة الاختلالات المالية، بالإضافة إلى تضاعف الدين الحكومي سنة 1976، نتيجة انطلاق برنامج خماسي طموح (1973-1977).

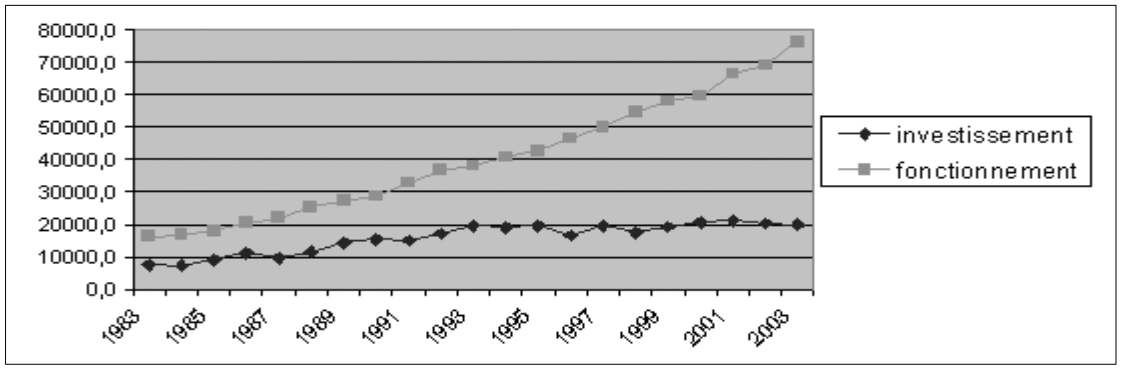
إلا أن فترة (1983-1992) قد شهدت استمرارية في نمو نفقات التسيير، حيث ارتفعت من 16.4 مليار درهم سنة 1983، إلى 36 مليار درهم سنة 1992، ما تمثل 14.5 % من PIB سنة 1992. في حين شهدت نفقات الاستثمار تراجعا ملحوظا، حيث انخفضت من 12.5 مليار درهم سنة 1982 إلى 7.3 مليار درهم سنة 1984، وهو ما يمثل 6.5 %من PIB لسنة 1984[2]. وإذا تعمقنا في التحليل القطاعي فنجد أن حصة بعض النفقات ظلّت مستقرة تقريبا، كما هو الحال في الدفاع الوطني، أما حصة القطاع الاقتصادي (الزراعة والصناعة والنقل والتجارة)، قد انخفضت بأكثر من النصف، من 21.8% من إجمالي النفقات سنة 1983، إلى 13.7% سنة 1988. وغير بعيد الإنفاق الاجتماعي المرتبط بالوظيفة (العمل، التخطيط الحضري، الإسكان) قد عرف هو الآخر انخفاضا حادّا، إذ لا يمثل سوى 0.4% من ميزانية الدولة سنة 1987، مقارنة بـ 2.2% في سنة 1983. أما ما يتعلّق بالنفقات الصحية، فإنه بالكاد تصل إلى 3-4%، وهي حصة ضعيفة نظرا للاحتياجات المتزايدة للسكان ذوي الدخل المنخفض. إلا أن

[1] MHAMED Sagou et FOUZI Mourji, in politiques économiques pour la croissance dans les pays en voie de développement, Edition Wallada, Casablanca, Maroc, 1989, p 106.
[2] Ibid, p 27.

هذا ما سمحت به الوضعية المالية والاقتصادية آنذاك، إضافة إلى توجهات الحكومة في ذلك الوقت، ويمكن توضيح كل ذلك بالشكل الموالي.

الشكل رقم (39): يوضّح تطوّر نفقات التسيير والتجهيز في المغرب خلال الفترة (1984-2003)

الوحدة: مليون درهم

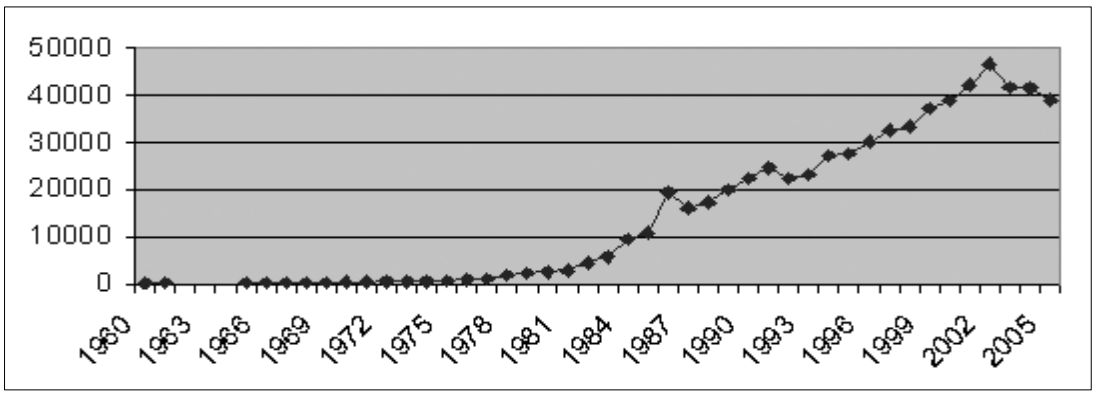


Source: MHAMED Sagou, opcit, p 27.

تميّزت الفترة (1992-2003) هي الأخرى بزيادة ملحوظة في نفقات التسيير، حيث كان هذا النمو على حساب الإنفاق الاستثماري، الذي تم الحفاظ عليه عند حوالي 20 مليار دولار منذ عام 1993. وعند مقارنته بالناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفض الإنفاق العام الاستثماري من 7.8 % سنة 1993 إلى 4.8 % سنة 2003، بينما بلغت نفقات التسيير 15.1% سنة 1992، لترتفع إلى 18.2% سنة 2003. الأمر الذي يرجع أساسا إلى فاتورة الأجور المفرطة (43.6% من إجمالي الإنفاق و 12% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1996-2003)، بالإضافة إلى إعانات الاستهلاك (الطاقة والمواد الغذائية الأساسية) التي تمتص 6 % من مجموع النفقات[1]. أما بخصوص نفقات الدين العام وبعد تطور ملحوظ شهدت سنة 2003 انخفاض طفيف نتيجة انخفاض أسعار الفائدة، أنظر الشكل رقم (40).

الشكل رقم (40): يوضّح تطوّر نفقات الدين العام في المغرب خلال الفترة (1960-2005)

الوحدة: مليون درهم



Source: Ibidem.

[1] Ibid, p 28.

ولعلّ السبب الأبرز في ارتفاع نفقات الدين العام يعود بشكل ملحوظ وكبير إلى اختيارات الحكومة المغربية الاقتصادية والمالية، والتي تدافع عنها باستمرار على أنها دين متحكم فيه ويجرى تسديده ولا خوف منه، كما ترى استحالة القيام باستثمارات وتمويل المشاريع التنموية في المملكة دون اللجوء إلى القروض الداخلية أو الخارجية، ويكفي أن تقارن وضعيتها بأوضاع البلدان التي توجد في نفس مستواها، والتي تفوق نسبة المديونية فيها 100% من PIB، وهي لم تصل عتبة 70 % من PIB، مع حرصها على عدم تجاوزها، بينما يرى خبراء الاقتصاد عكس ذلك، محذّرين من تداعيات الارتفاع الكبير لنسبة الدين العام على الاقتصاد المغربي، والذي سيشكل عبئا على العملية التنموية وسيرهن الأجيال اللاحقة، والناتج عن تراجع الاقتصاد وعدم تعبئة الدولة كل الموارد الجبائية المفترض تسخيرها من أجل تمويل الإنفاق العام، علما أن القانون التنظيمي الحالي للميزانية يفرض على الحكومة أخذ الإذن من البرلمان قبل اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، إضافة إلى إلزامها بتوجيه القروض حصريًا لتمويل الاستثمار.

ثانيا: تطور الإنفاق العام في المغرب خلال الفترة 2004-2017

في إطار اتّباع سياسة ميزانية توفق بين هدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب، وحتمية الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية للبلد، تتعلق الإجراءات التي تتّخذها الحكومة من خلال مشاريع القوانين المالية الأخيرة إلى دعم القطاعات الاجتماعية والحد من التفاوتات المجالية، مع إيلاء اهتمام خاص بالعالم القروي، وتشمل أولويات الحكومة أيضا التصنيع، وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، هذا بالإضافة إلى تكريس الجهوية المتقدّمة*، واستكمال ورشات إصلاح الإدارة وتحسين حوكمة السياسات العامة. ومن أجل ذلك كله صرفت الحكومة المغربية خلال السنوات الأخيرة مبالغ مالية معتبرة، يمكن رصد تطوّرها كما يلي.

الجدول رقم (15): تطوّر الإنفاق العام في المغرب خلال الفترة (2004-2017)

الوحدة: مليون درهم

النفقات / السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نفقات التسيير	105 719	127 850	125 040	134 990	157 036	152 733	162 020
% من الناتج الداخلي الإجمالي	20,0	23,1	20,7	20,8	21,9	20,4	20,6
نفقات التجهيز	21 403	20 519	23 846	28 212	37 740	46 219	47 031
% من الناتج الداخلي الإجمالي	4,0	3,7	3,9	4,4	5,3	6,2	6,0
النفقات / السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
نفقات التسيير	194 214	215 623	209 702	209 695	200 820	202 968	205 761
% من الناتج الداخلي الإجمالي	23,7	25,4	23,4	22,7	20,3	20,0	19,3
نفقات التجهيز	50 023	51 458	48 195	54 307	58 691	63 651	66 879

* إن الجهوية مفهوم حديث نسبيا، نشأ وتطور مع توجّه دول أوروبا الغربية إلى التخلّي عن المركزية الإدارية، بعد تكشف حدودها وإعاقتها لكثير من جهود التنمية، بل وتضييعها تماما في بعض الأحيان. فالجهوية المتقدّمة هي تنظيم هيكلي وإداري تقوم بموجبه الحكومة أو السلطة المركزية بالتنازل عن بعض الصلاحيات لفائدة الجهات المكونة للوحدة الترابية للدولة، وذلك لتعزيز التنمية المحلية، عبر صياغة سياسات محلية تنبع من الخصوصية المميّزة لكل إقليم على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

% من الناتج الداخلي الإجمالي	6,1	6,1	5,4	5,9	5,9	6,3	6,3

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإحصائيات الاقتصادية والمالية، المالية العامة، وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، أطلع عليه بتاريخ 2018/09/26 (https://www.finances.gov.ma/ArMa/Pages/Statistiques.aspx?Active=FP).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ارتفاع حجم إنفاق الحكومة المغربية خلال السنوات (2004-2017)، بشقيها الجاري و الاستثماري، ففيما يخص نفقات التسيير، ارتفعت من 105719 مليون درهم سنة 2004 إلى 205761 مليون درهم سنة 2017، لترتفع أكثر سنة 2018 لتصل إلى 215826 مليون درهم[1]، وقد حقّقت هاته النفقات ارتفاعا قياسيا سنة 2012، بما يقدر بـ 25.4 % من PIB، إلا أنه منذ سنة 2013 شهدت نفقات التسيير عموما تنازلا طفيفا، وذلك لاتخاذ الدولة المغربية قرارات مهمة سنة 2013، للتحكم في تطور النفقات العامة والتصدي لتقلص الهوامش الميزانياتية للدولة، ويتعلق الأمر بالخصوص بالتدابير المتّخذة على مستوى دعم المواد النفطية والتحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العامة.

أما نفقات التجهيز فهي الأخرى عرفت تطورا مستمرا نتيجة المجهودات المبذولة لدعم النشاط الاقتصادي من طرف السلطات العمومية المغربية، حيث انتقلت من 21403 مليون درهم مغربي سنة 2004 إلى 66879 مليون درهم سنة 2017، أي ما يقدر بـ 3 مرات نفقات التجهيز المقدّرة سنة 2001، وهو ما يمثل 6.3 % من PIB سنة 2017. ومن المتوقع انخفاضها سنة 2018 إلى 60261 مليون درهم.[2]

وقد تميّز تنفيذ نفقات التجهيز برسم القوانين المالية السالفة إضافة إلى إنجاز العديد من الاستثمارات (سيتم تفصيلها في العنصر القادم)، تراكم الاعتمادات المرحلة، والتي بلغت 21 مليار درهم نهاية سنة 2012، ويبين تحليل الاعتمادات المرحلة إلى غاية السنة المالية 2012، أن 40 % من هذه الاعتمادات تعود إلى سنة 2011، و 27 % إلى سنة 2010، فيما يعود الباقي إلى ما قبل سنة 2010، وقد بلغت الاعتمادات المرحّلة بين السنتين الماليتين 2013 و2014 ما قدره 18.1 مليار درهم. ويعزى استمرار ارتفاع هذه الاعتمادات إلى ضعف القدرة التنفيذية ومواكبة الآمرين بالصرف للاستثمارات المقرّرة.

ولذلك ومن أجل ترسيخ الحوكمة الرشيدة في إدارة المالية العامة، وتحسين برمجة وتنفيذ اعتمادات الاستثمار، تم اتخاذ عدة تدابير، فقد تقرر في أفريل 2013، إعطاء الأولوية لتنفيذ نفقات الاستثمار للاعتمادات المرحّلة، ولهذا الغرض تم تجميد 15 مليار درهم من اعتمادات الاستثمارات المفتوحة برسم سنة 2013. وقد أخذ هذا التجميد بعين الاعتبار القدرة التدبيرية للآمرين بالصرف، والمشاريع ذات الأولوية والتي هي في طور الإنجاز.

ومن أجل تسوية هذا الوضع وامتثالا للتدابير الجديدة للقانون التنظيمي للمالية، تقرر في إطار قانون المالية لسنة 2017، إلغاء اعتمادات الاستثمار التي لم تكن محل أمر بالأداء حتى نهاية سنة 2016، كما تم إلغاء اعتمادات

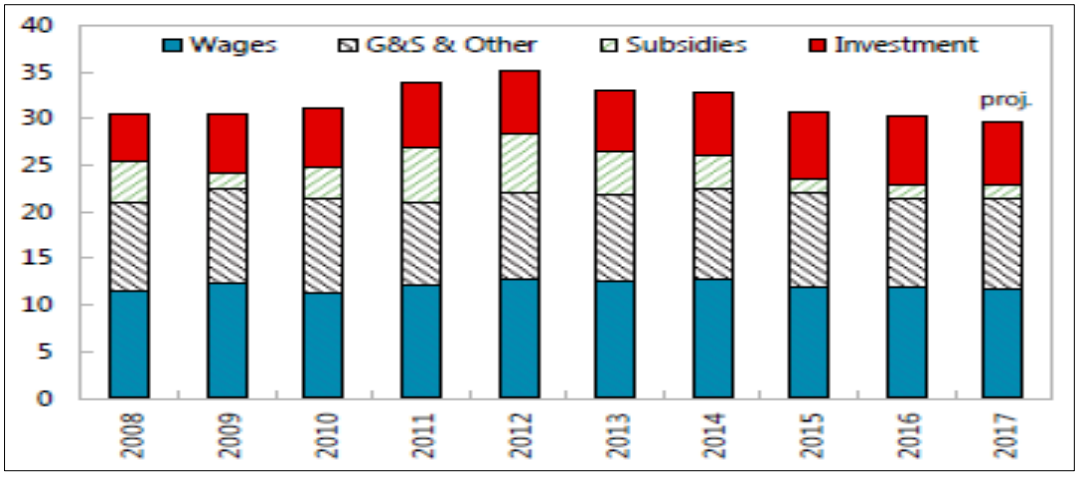
[1] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، 2017، ص 113.

[2] نفس المرجع، ص 141.

الاستثمار المرحلة من السنوات المالية 2013 وما قبل إلى سنوات 2014 وما يليها والمتعلقة بعمليات النفقات التي لم تكن محل أمر بالصرف ما بين الفاتح جانفي 2014 و 31 ديسمبر 2016. [1]

ولعلّ ما يمكننا ذكره هنا، هو أن لا يجب أن تعتمد الحكومة المغربية على تقليص نفقات الاستثمار العام من أجل تقويم الميزانية العامة، لأن لهذه النفقات مفعول إيجابي على النمو الاقتصادي بالبلد، ويجب أن يتركّز التقويم المالي على النفقات التبذيرية بما فيها قسط هام من نفقات الاستهلاك العام التي تعرقل عملية النمو الاقتصادي، على أن تتركز جهود التنمية الاقتصادية في مشاريع البنية التحتية بمختلف أنواعها، التي تكمل القطاع الخاص عوض أن تزيحه، حيث تميل الدول النامية غالبا إلى الاعتماد أساسا على تقليص النفقات الاستثمارية لسهولة التخلّص منها مقارنة بأنواع النفقات الأخرى لأسباب سياسية واجتماعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فنجدها تتّبع سياسة اللانجاعة في إرضاء مؤسسات التمويل الدولية التي التجأت لها، التي توصي بخفض الإنفاق العام، و أغلب الحكومات لا تلجأ إلى تخفيض نفقات الدفاع والأمن لأسباب سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، وإنما إلى تخفيض وإلغاء الدعم عن المواد الأساسية والتي تعد الخيار الأسهل للحكومات، وهو ما يعرقل لا محال سلسلة التنمية بالبلد، كما وجبت الإشارة إلى إجماع المنتقدين للسياسة النقدية المغربية في حد ذاتها، وقبولها للخطوط الائتمانية لصندوق النقد الدولي، على أن هذه الأخيرة ستفتح شهية الحكومة على قروض جديدة وسترهن مستقبل الأجيال المقبلة.

الشكل رقم (41): يوضّح تطوّر الإنفاق العام في المغرب بشقيه الجاري و الاستثماري خلال السنوات الأخيرة



Source: IMF, the precautionary and liquidity line arrangement for Morocco, IMF country report N° 18/58, Washington, USA, 2018, p19.

و عموما لازالت بنية النفقات الإجمالية تتّسم بهيمنة حصة نفقات التسيير، مقارنة بحصة نفقات التجهيز، فقد بلغت حصة نفقات التسيير نسبة 80 % في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية. ويرجع ذلك إلى صعوبة التحكم في كتلة الأجور وتفاقم التحويلات (دعم مواد الطاقة)، إضافة إلى ضعف معدل تنفيذ نفقات التجهيز. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، و بالنظر إلى الإيرادات المغربية، وصل عجز الميزانية إلى 3 % من PIB سنة 2018،

[1] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

والمديونية إلى 64.7 % من PIB سنة 2016،[1] ما يلزم الحكومة المغربية على القيام بالعديد من الإصلاحات الضريبية المتسارعة، من توسيع القاعدة الضريبية، تقليل الإعفاءات وكذا زيادة ضريبة القيمة المضافة (بلغت إيرادات هاته الفئة 59.79 مليار درهم سنة 2018[2])، مع تعزيز كفاءة القطاع العام. كما سيتعين عليها كذلك، وضع مجموعة من الآليات المؤسّسية لمراقبة مخاطر اللامركزية المالية.

ثالثا: تطور توزيع الإنفاق العام حسب التبويب المعتمد في المغرب خلال الفترة (2004-2017)

اعتبارا لتتعدد أشكال الدولة حسب اختلاف النظم السياسية، فإن النفقات تنقسم وتتعدد لتناسب شكل الدولة، نظرا للارتباط الوثيق بين شكل الدولة وطبيعة الإنفاق، ففي ظل الدولة الحارسة لم يكن تقسيم النفقات العامة موضوعا يثير شغف الباحثين والاقتصاديين حيث كانت النفقات محدودة وموجهة لتقديم خدمات معيّنة، إلا أنه مع تطور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى دولة موجّهة، ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوعها وتزايدها واختلاف آثارها. والجدول رقم (16)، يوضّح التبويب المعتمد في المغرب، حيث يركّز هذا الأخير على تصنيف نفقات التسيير دون التجهيز، والتي يضعها بقيمها الإجمالية.

الجدول رقم (16): تطوّر توزيع النفقات العامة حسب التبويب المعتمد في المغرب خلال الفترة (2004-2017)

الوحدة: مليون درهم

النفقات	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نفقات التسيير	الأجور	56 559	61 897	63 164	65 665	70 315	75 527	78 768
	% من PIB	10,7	11,2	10,5	10,1	9,8	10,1	10,0
	التحويلات	7 899	11 269	13 143	16 350	31 450	13 276	27 195
	% من PIB	1,5	2,0	2,2	2,5	4,4	1,8	3,5
	سلع وخدمات أخرى	23054	36622	28960	33159	37040	46604	38483
	فوائد الدين العام	17586	17441	18652	19261	18231	17326	17574
نفقات التجهيز		21403	20519	23846	28212	37740	46219	47031
النفقات	السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات التسيير	الأجور	88 973	96 673	99 044	101 505	102 959	104 859	104 598
	% من PIB	10,8	11,4	11,0	11,0	10,4	10,3	9,8
	التحولات	48 830	54 870	41 600	32 648	13 977	14 097	15 330
	% من PIB	6.0	6.5	4.6	3.5	1.4	1.4	1.4
	سلع وخدمات أخرى	38171	43983	46556	50754	56593	55064	61124
	فوائد الدين العام	18240	20097	22502	24788	27291	27100	27474
نفقات التجهيز		50023	51458	48195	54307	58691	63651	66879

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوانين المالية المغربية للسنوات (2001-2017).

[1] IMF, the precautionary and liquidity line arrangement for Morocco, opcit, p 14.

[2] ميزانية المواطن لسنة 2018، مديرية الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية، الرباط، المغرب، 2018، ص 18.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (16)، الموضّح لبنية النفقات العامة، وعلى وجه الخصوص نفقات التسيير في المغرب، هيمنة الأجور على مجمل نفقات التسيير طوال الفترة محل الدراسة بنسبة تفوق 53 %، تليها النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات، ومن ثم فوائد الدين العام وأخيرا التحويلات، وذلك سنة 2004.

حيث عرف عبء النفقات المرتبطة بأجور الموظفين تطورا متباينا خلال الفترة 2004-2017، إذ سجل وتيرة نمو أقل مقارنة بالفترة 2001-2004، إذ انخفضت أولا نفقات الأجور بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 11.2% سنة 2005، إلى 9.8 % سنة 2008، ويعزى هذا بالأساس إلى أثر المغادرة الطوعية والتي شملت 38.591 موظفا، أي ما يعادل 5.7 % من الموظفين المدنيين. لتعرف بعدها نفقات الأجور اتجاها تصاعديا، خلال الفترة 2009-2012، مسجّلة زيادة قدرها 8.6% في المتوسط سنويا، ليصل معدلها إلى 11.4 % من PIB سنة 2012، الأمر الذي يعود إلى الزيادات في الأجور، وإلى أهمية الترقيات الاستثنائية المقرّرة في إطار مختلف جولات الحوار الاجتماعي، مما أدى إلى تجاوز الاعتمادات المرصودة لنفقات الأجور. لتصل نفقات الأجور إلى أقصى قيمة لها خلال الفترة محل الدراسة، وذلك سنة 2017، وتبلغ ما قيمته 104598 مليون درهم، بعدما كانت تقدر بـ 56559 مليون درهم سنة 2004، وهذا نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور في الوظيفة العمومية، إلى 3000 درهم مقابل 2800 درهم شهريا، انطلاقا من الفاتح جويلية 2014، وذلك بتكلفة سنوية إضافية بلغت 160 مليون درهم لفائدة 53.000 موظف.[1]

أما فيما يخص النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات الأخرى، فقد عرفت تطورا مستمرا خلال الفترة 2004-2012، حيث ارتفعت من 23054 مليون درهم سنة 2004، إلى 61124 مليون درهم سنة 2017، رغم اتخاذ الحكومة المغربية بعض التدابير لترشيد هذا النوع من النفقات، والمتعلقة باستهلاك الكهرباء والماء، وتكاليف كراء وتهيئة المرافق الإدارية، وتكاليف البعثات وتنظيم الندوات والمؤتمرات و الاحتفالات، وتكاليف حظيرة السيارات.[2]

و بالانتقال إلى التحويلات فقد عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا خلال الفترة 2004-2012، حيث ارتفعت من 7899 مليون درهم سنة 2004، إلى 54870 مليون درهم سنة 2012، أي بحوالي 7 أضعاف، وهذا لارتفاع أسعار المواد النفطية في الأسواق الدولية في تلك الفترة وتراكم المتأخرات الناشئة عنها، الأمر الذي شكّل مصدرا لهشاشة المالية العامة المغربية وبالتالي انخفاض الهوامش المتاحة للاستثمار، وهو ما أجبر الحكومة المغربية على اتخاذ بعض التدابير كحذف الدعم عن البنزين[3] والفيول رقم 2، وكذا الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء سنة 2014،[4] كما تقرر حذف الدعم عن الغازوال سنة 2015. مع إبقاء الدعم على مواد غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح الليّن[5]، ما نتج عنه تراجع سريع لحجم التحويلات من 54870 مليون درهم سنة 2012 إلى 15330 مليون درهم

[1] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[2] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2017، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، 2016، ص 117.

[3] أنظر للتفصيل: مديرية الميزانية، خلاصة التقرير عن المقاصة برسم سنة 2014، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، ص ص 1-4.

[4] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2016، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، 2015، ص 111.

[5] تقرير المقاصة، قانون المالية لسنة 2017، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، 2016، ص 3.

سنة 2017، وما ساهم أيضا في تخفيض قيمة التحويلات، هو تراجع أسعار المنتجات الطاقوية في السوق الدولية، بمتوسط 44 دولار للبرميل أي بمستوى أقل من توقعات قانون المالية 61 دولار للبرميل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى عرفت فوائد الدين العام تطورا خلال الفترة (2004-2017)، بنسبة 2.1% في المتوسط لتصل إلى 27474 مليون درهم سنة 2017، ويعزى هذا التطور إلى الأثر المزدوج لانخفاض تكاليف فوائد الدين الخارجي بحوالي 2.9 % في المتوسط، وارتفاع تكاليف فوائد الدين الداخلي بنسبة 4.1%. [1]

ما يؤخذ على الإجراءات الخاصة بجانب التحويلات، رغم فعاليتها الكبيرة في ضمان وتسديد أدق للدعم الحكومي، هو غياب قاعدة بيانات إحصائية تمكن من تحديد المستفيدين وفق مستويات الدخل، فكما هو معلوم أن التحويلات هي مساعدات مالية ترصدها الدولة لدعم قطاعات إنتاجية أو خدمات لها طبيعة حيوية لكنها محدودة المردودية، إضافة إلى توفير مواد استهلاكية أساسية أسعارها ليست في متناول الفئات الاجتماعية الأقل دخلا، إلا أن الفئات القليلة الدخل، هي محدودة الاستهلاك ومن ثم فإن استفادتها من الدعم الحكومي للسلع تكون محدودة من الناحية الكمية على الأقل، وبالتالي فالنسبة الكبرى من مخصّصات الدعم تذهب لصالح الفئات الأقل حاجة إليها، إضافة إلى أن هناك من يعتبرها بحالة "شراء للسلم الاجتماعي"، وهذا بخفض أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية لإشاعة جو من الطمأنينة وتصريف حالة الاحتقان القائمة. وبهذا نرى أن الدعم الحكومي ليس هدفا بحد ذاته وإنما هو آلية لحفظ التوازنات و تقليص الفوارق في الدخل كمرحلة انتقالية تمهيدية ثم يرفع في نهاية الفترة، بما يمكّن من الانتعاش الاقتصادي لاحقا.

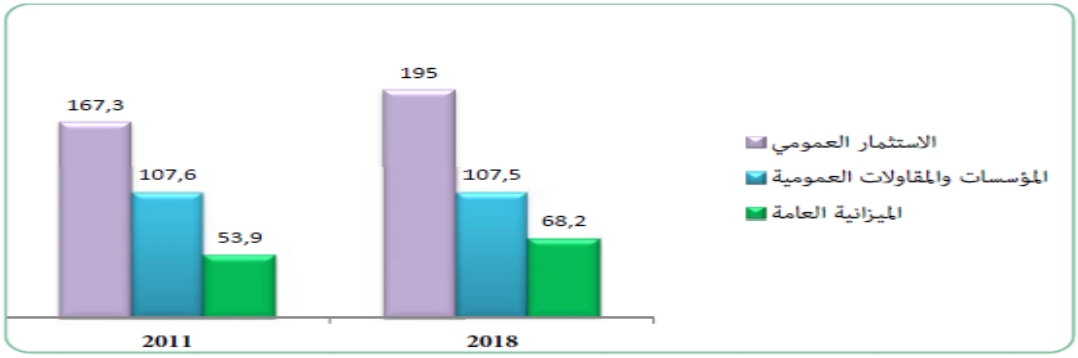
[1] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 116.

المطلب الثالث: حجم البرامج التنموية وتوزيعها على المجالات القطاعية في المغرب

واصل المغرب خلال السنوات الأخيرة، مجهوداته لتقوية وتعزيز الاستثمارات العمومية، وذلك بهدف تعزيز الدور الريادي الذي يلعبه الاستثمار العمومي، باعتباره رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها البلد. ويتجلى هذا التوجه في ارتفاع حجم الاستثمار العمومي خلال العشر السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 71 مليار درهم سنة 2006 إلى 190مليار درهم خلال سنة 2017، مسّجلا بذلك ارتفاعا ناهز 267 %، وبذلك يعتبر المغرب من الدول التي سجّلت معدلات استثمار عالية بتحقيقه نسبة فاقت 30 % من الناتج الداخلي الخام (الاستثمار بشقيه العام والخاص). [1] ليرتفع أكثر إلى 195 مليار درهم سنة 2018، كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم (42): يوضّح تطور الاستثمار العمومي ما بين 2011-2018

الوحدة: مليار درهم



المصدر: نفس المرجع، ص 1.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، ارتفاع المبلغ الإجمالي للاستثمارات العمومية المبرمجة بـ 27.7 مليار درهم، فمن جهة ارتفعت اعتمادات استثمار الميزانية العامة المفتوحة برسم قوانين المالية، حيث انتقلت من 53.9 مليار درهم سنة 2011 إلى 68.2 مليار درهم سنة 2018، أي بزيادة قدرها 26.5 %، ومن جهة أخرى حافظت المؤسسات والمقاولات العمومية* على وتيرة استثمار مرتفعة خلال نفس الفترة باعتمادات أداء في حدود 107.5 مليار درهم سنة 2018، حيث تشرف هذه المؤسسات على إنجاز مشاريع كبرى موجهة لتنمية وتهيئة المجالات الترابية، بتعزيز اللامركزية الإدارية.

[1] تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار، قانون المالية لسنة 2018، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، 2017، ص 3.

* حيث تنشط 173 مؤسسة ومقاولة عمومية على المستوى الجهوي، (142 مؤسسة عمومية و 10 مقاولات بمساهمة مباشرة للخزينة و 21 مقاولة تابعة للجماعات الترابية).

وقد أسهمت المجهودات المبذولة في خلق ديناميكية متميّزة مكّنت من إحراز تقدم كبير على مستوى تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، كما هو الحال بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر [*] والاستراتيجية الصناعية؛ الطاقية؛ السياحية والمغرب الرقمي و آليوتيس[*1] ... فضلا عن ذلك، تم إطلاق مشاريع كبرى للبنية التحتية ومشاريع مهيكلة في مجالات متعدّدة كالطرق السيارة، السدود، المطارات، القطار الفائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء وطنجة، مجمع ميناء طنجة –المتوسط، ميناء آسفي، ميناء الناظور –غرب المتوسط، كما تم اعتماد برامج التنمية الحضرية المندمجة بالنسبة لكل من مدن الدار البيضاء، الرباط، طنجة، تطوان، سلا، مراكش، القنيطرة والحسيمة[1].

أولا: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من الورشات الملكية المغربية الكبرى، أعلن عن انطلاقها في 18 ماي 2005،[2] وهي عبارة عن مشروع تنموي يضم مجموعة من البرامج، من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، مقومة على ثلاث محاور أساسية: [3]

– التقليص من العجز الاجتماعي الذي تعرفه الأحياء الحضرية المهمشة، والجماعات القروية الأشد فقرا؛

– إنعاش الأنشطة المدّرة للدخل المستقّر و المتيحة لفرص الشغل؛

– دعم الفئات المعوزة أو من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وما يميز هاته المبادرة أنها ليست مشروعا مرحليا ولا برنامجا ظرفيا عابرا، وإنما هي ورش مفتوحة باستمرار،[4] تهدف إلى تحقيق ما يلي: [5]

---

[*] تشكّل الفلاحة في المغرب، أحد القطاعات الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تضّم ما يقارب 1.5 مليون فلاح يساهم بحوالي 15٪ في PNB إضافة إلى أنه يوفّر 40٪ من فرص الشغل. وقد تدعّم هذا القطاع بمخطط تنموي أطلق عليه "مخطط المغرب الأخضر" سنة 2008، بتعبئة مالية تقدر بـ 66 مليار درهم للفترة 2009–2015. إضافة إلى ذلك، استفاد مخطط المغرب الأخضر من مساهمات مقدمة من صندوق الحسن الثاني 800 مليون درهم في أربع سنوات، وكذا صندوق التنمية القروية، البنوك الوطنية، صناديق الدعم المتعدّدة الأطراف والثنائية بما يناهز 12.3 مليار درهم.

[*1] تم إطلاق استراتيجية جديدة للصيد البحري بالمغرب تحمل اسم "آليوتيس" سنة 2009، تهدف إلى تحقيق التنمية والتنافسية في قطاع الصيد البحري وتثمين الموارد البحرية بكيفية مستدامة وزيادة الناتج الداخلي بثلاثة أضعاف في أفق 2020.

[1] تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 1.

[2] Portail national des collectivités territoriales, L'Initiative Nationale pour le Développement Humain, Ministère de l'Intérieur, Maroc, consulté le 05/10/2018 (http://www.pncl.gov.ma/fr/grandchantiers/Pages/l'initiative-nationale-pour-le-developpement-humain-.aspx).

[3] المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، دليل الممارسات البيئية الجيدة، وزارة الداخلية، المغرب، ص2.

[4] التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الانطلاقة والتطور، وزارة الداخلية، المغرب، 2018، ص4.

[5] المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التكيّف مع التغيرات المناخية، وزارة الداخلية، المغرب، 2011، ص28.

- الولوج إلى البنى التحتية الأساسية والخدمات الأساسية والتجهيزات؛
- تحسين ظروف وبيئة المعيشة؛
- بناء القدرات؛
- تسهيل التكوين المهني و التعلم؛
- تنشيط النسيج الاقتصادي المحلي بواسطة الأنشطة المدّرة للدخل؛
- تعزيز الحوكمة والمؤهلات المحلية.

وخلال المرحلة الأولى للمبادرة للفترة (2005-2010)، تم تعبئة غلاف مالي يقدر بـ 10 مليار درهم، ساهمت بها الميزانية العامة للدولة 6 مليار درهم، أي بحوالي 60 % من مجموع تمويل المبادرة، والجماعات المحلية بـ 2 مليار درهم، التعاون الدولي 2 مليار درهم.[1] وقد اتسّمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتيسير إجراءات تنفيذ البرامج، واقترنت بأحكام رقابية صارمة، ولاسيما نظام المحاسبة والمعلومات المالية المترابط بين وزارة الداخلية والخزينة العامة للمملكة المغربية.

أما خلال المرحلة 2011- 2015،[*] فقد بلغت الاعتمادات المخصّصة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ما مجموعه 17 مليار درهم، كما يلي: الميزانية العامة للدولة 9,4 مليار درهم، الجماعات المحلية 5.6 مليار درهم، المؤسسات العمومية 1 مليار درهم، التعاون الدولي 1 مليار درهم.[2] بحيث أن الوزير الأول هو الآمر بالصرف للحساب الخصوصي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وتظهر حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بخصوص الفترة 2014-2016، إنجاز ما مجموعه 12205 مشروعا و 3848 نشاطا على مستوى الجهات الاثني عشر للمملكة، استفاد منها أزيد من 3,2 مليون مستفيد، وقد بلغ الاستثمار الإجمالي برسم هذه الفترة حوالي 10.28 مليار درهم تساهم فيه المبادرة بأزيد من 6.26 مليار درهم أي بنسبة تفوق 60 %. هذا، ويبين الجدول التالي التوزيع السنوي الأخير لهذه الإنجازات.

الجدول رقم (17): حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب خلال الفترة (2014-2016)

السنوات	عدد المشاريع	عدد الأنشطة	المبلغ الإجمالي بالدرهم	حصة المبادرة بالدرهم	مجموع المستفيدين
2014	4 377	1 521	3 927 340 926	2 235 474 707	1 197 682
2015	4 284	1 404	3 535 153 313	2 170 969 496	1 069 927
2016	3 544	923	2 822 312 921	1 859 642 042	984 268
المجموع	12 205	3 848	10 284 807 160	6 266 086 245	3 251 877

المصدر: تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[1] Coordination Nationale de l'INDH, Rapport d'activités 2005 – 2010, Ministère de l'Intérieur, Maroc, 2011, p31.

[*] على أن يتّم إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2019-2023)، و بلورتها وفق هندسة جديدة، بتعبئة استثمارات تقدّر بـ 18 مليار درهم.

[2] Ministère de l'Intérieur, Cadrage budgétaire, Maroc, consulté le 09/10/2018 (http://www.indh.ma/fr/gouvernance-et-financement/cadrage-budgetaire).

وقد ضمّت هاته المبادرة، خمس برامج تنموية يمكن ذكرها كما يلي:

1- برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي: يخصّ برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي لاسيما الأنشطة والمشاريع المتعلقة بـ / أو[1]:

- دعم الولوج إلى الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية والصرف الصحي والتعليم الأساسي والثقافة والرياضة؛
- التنشيط الاجتماعي والرياضي والثقافي؛
- أنشطة التكوين و التواصل؛
- الأنشطة المدّرة للدخل والمشاريع الصغرى الموفّرة لفرص الشغل والدخل المستقّر.

استند استهداف الجماعات القروية الجديدة أساسا على معدل الفقر، حيث تم اعتماد سقف 14 %كنسبة للفقر في الوسط القروي على مستوى المغرب؛ حيث تمت مواكبة الدعم المالي لفائدة 403 جماعة قروية مستهدفة خلال المرحلة الأولى (2005- 2010)، ويشمل أربع فئات: [2]

- الجماعات القروية الجديدة التي يساوى أو يفوق معدل الفقر فيها 14%؛
- الجماعات القروية التي تم استهدافها خلال المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يساوى أو يفوق معدل الفقر فيها 14%؛
- الجماعات القروية التي تم استهدافها في المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يتراوح معدل الفقر فيها بين 14% و 20 %، من أجل دعم مكتسبات المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- الجماعات القروية التي تم استهدافها خلال المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي معدل الفقر فيها أقل من 14%، مع ضرورة مواكبتها بصفة خاصة.

أما خلال الفترة الثانية (2011-2015)، فقد تم تجديد التمويل للبرنامج، بغلاف مالي يقدر يتجاوز 2.2 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بما يفوق 1.5 مليار درهم، استهدف هذا البرنامج إنجاز 4173 مشروعا، و 503 نشاطا لفائدة 1.139.361 مستفيدا.[3] ويوضح الجدول التالي التوزيع الجهوي للبرنامج.

[1] Ministère de l'Intérieur, Lutte contre la pauvreté en milieu rural, Maroc, consulté le 10/10/2018 (http://www.indh.ma/fr/programmes/Lutte-contre-la-pauvrete-en-milieu-rural).

[2] Ibidem.

[3] تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص7.

الجدول رقم (18): التوزيع الجهوي لبرنامج محاربة الفقر بالوسط القروي في المغرب

الجهات	عدد المشاريع	عدد الأنشطة	المبلغ الإجمالي	حصة المبادرة	المستفيدون
بني ملال - خنيفرة	312	31	101 578 037	82 800 686	94 205
الدار البيضاء - سطات	132	17	104 221 803	59 006 807	41 712
درعة - تافيلالت	672	80	417 253 299	239 967 039	182 780
فاس - مكناس	640	78	403 657 106	291 586 553	169 719
كلميم - واد نون	159	45	77 252 489	58 266 550	52 085
العيون - الساقية الحمراء	15	10	2 523 228	2 429 239	4 733
الشرق	447	49	198 399 316	148 694 636	108 909
مراكش - آسفي	766	94	388 092 639	260 334 733	203 988
الرباط - سلا - القنيطرة	322	38	179 007 912	147 661 784	87 112
سوس - ماسة	553	39	218 008 737	163 522 422	146 460
طنجة - تطوان - الحسيمة	155	22	120 581 329	77 065 447	47 658
المجموع	4 173	503	2 210 575 895	1 531 335 896	1 139 361

المصدر: مشروع قانون المالية لسنة 2018، تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 7.

2- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري: يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في محاربة الإقصاء الاجتماعي، وتحسين مستوى معيشة السكان. وقد استهدف هذا البرنامج خلال الفترة (2005-2010)، 264 حي حضاري[1]، ليتوسع فيما بعد إلى 530 حي حضاري خلال الفترة (2011-2015)، ويشمل ثلاث فئات تتميز بما يلي[2]:

- توسيع قاعدة الاستهداف الترابي لفائدة المدن الصغرى، بناءً على عتبة 20.000 نسمة كمعيار لتحديد الجماعات الحضرية المعنية؛
- تعزيز الاستهداف لصالح المدن التي تتجاوز 100.000 نسمة؛
- دعم ومواكبة الأحياء الحضرية المستهدفة خلال المرحلة الأولى للمبادرة.

أما فيما يخص معايير استهداف الأحياء الحضرية، فسيكون اختيار الأحياء المستهدفة من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، بدعم من المندوبية السامية للتخطيط أو مكاتب الدراسات المتخصّصة، مع تشكيل محطة تشاور موسع لكافة الفعاليات المحلية. حيث ينبغي اعتماد المعايير التالية:[3] معدل البطالة؛ نسبة الفقر؛ حجم السكان المستهدفين؛ التكامل مع برامج التنمية المحلية التي هي في طور الإنجاز أو المبرمجة ؛ المساهمة المالية للشركاء؛ مستوى تأهيل الشباب ونسبة التسيّب المدرسي؛ نسبة إقصاء المرأة والشباب؛ فرص التكوين والإدماج المهني: المراكز والجمعيات المتخصّصة. وقد خصّص لهذا البرنامج غلاف مالي ما يقارب 3.1 مليار درهم ساهمت فيها المبادرة

[1] Ministère de l'Intérieur, Présentation: Les programmes de l'INDH, Maroc, consulté le 10/10/2018 (http://www.indh.ma/fr/presentation).
[2] Ministère de l'Intérieur, Lutte contre l'exclusion sociale en milieu urbain, Maroc, consulté le 10/10/2018
(http://www.indh.ma/fr/programmes/lutte-contre-l-exclusion-sociale-en-milieu-urbain).
[3] Ibidem.

الوطنية للتنمية البشرية بمعدل 63%، وقد مكّن هذا البرنامج من إطلاق 1826 مشروعا و 624 نشاطا لاستهداف ما يناهز 862102 مستفيد،[1] ويلخص الجدول الموالي التوزيع الجهوي للبرنامج.

الجدول رقم (19): التوزيع الجهوي لبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري في المغرب

الجهات	عدد المشاريع	عدد الأنشطة	المبلغ الإجمالي	حصة المبادرة	المستفيدون
بني ملال - خنيفرة	189	70	164 612 759	125 309 288	89 116
الدار البيضاء - سطات	506	312	610 315 979	318 526 455	232 795
الداخلة - وادي الذهب	49	12	35 686 949	24 914 979	17 061
درعة - تافيلالت	53	10	78 727 607	59 902 607	32 186
فاس - مكناس	213	41	405 095 375	270 521 860	97 157
كلميم - واد نون	41	20	77 830 585	41 521 204	26 489
العيون - الساقية الحمراء	20	7	26 613 225	25 636 030	18 503
الشرق	154	29	170 655 920	148 695 916	66 425
مراكش - آسفي	84	22	199 153 111	139 407 257	52 685
الرباط - سلا - القنيطرة	246	71	790 040 837	390 405 995	99 471
سوس - ماسة	180	18	181 151 916	133 634 012	84 144
طنجة - تطوان - الحسيمة	91	12	306 920 369	241 586 320	46 070
المجموع	1 826	624	3 046 804 632	1 920 061 923	862 102

المصدر: مرجع نفسه.

3- برنامج محاربة الهشاشة: يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في تحسين ودعم مستوى عيش الأشخاص الذين هم في وضعية هشة وصعبة. بحيث يستهدف هذا البرنامج 10 فئات من أولئك الأشخاص خلال الفترة (2005-2015)[2]: النساء من هن في وضعية هشة قصوى؛ الشباب بدون مأوى وأطفال الشوارع؛ الأطفال المتخلي عنهم؛ السجناء السابقون بدون موارد؛ العجزة المعوزون؛ المختلون عقليا بدون مأوى؛ المتسولون والمتسكّعون؛ مرضى السيدا المعوزون؛ المدمنون المعوزون؛ المعاقون بدون موارد. وقد رصد لهذا البرنامج أزيد من 1.7 مليار درهم، تساهم فيه المبادرة الوطنية بمعدل يفوق 0.8 مليار درهم، وقد استفاد 397.702 مستفيدا بواسطة 865 مشروعا و 565 نشاطا.[3] و الجدول الموالي يوضح التوزيع الجهوي للبرنامج.

الجدول رقم (20): التوزيع الجهوي لبرنامج محاربة الهشاشة في المغرب

الجهات	عدد المشاريع	عدد الأنشطة	المبلغ الإجمالي	حصة المبادرة	المستفيدون
بني ملال - خنيفرة	51	19	234 854 905	55 699 847	23 897
الدار البيضاء - سطات	148	99	313 821 394	150 415 037	52 067
الداخلة - وادي الذهب	7	8	11 444 319	5 744 319	3 192
درعة - تافيلالت	67	18	50 338 777	37 959 537	28 570
فاس - مكناس	104	182	173 500 051	140 043 051	59 010
كلميم - واد نون	16	15	23 447 690	19 168 440	9 261
العيون - الساقية الحمراء	41	30	37 447 550	15 639 200	28 135
الشرق	92	39	171 175 639	86 374 839	39 100
مراكش - آسفي	86	46	106 799 375	81 876 075	35 416
الرباط - سلا - القنيطرة	102	72	354 450 919	100 305 533	48 850
سوس - ماسة	82	21	106 455 539	63 746 150	32 239
طنجة - تطوان - الحسيمة	69	16	125 236 921	77 615 421	37 965
المجموع	865	565	1 708 973 079	834 587 449	397 702

المصدر: مرجع نفسه.

[1] تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] Ministère de l'Intérieur, Lutte contre la précarité, Maroc, consulté le 10/10/2018 (http://www.indh.ma/fr/programmes/programme-lutte-contre-la-precarite).

[3] تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 8.

4- البرنامج الأفقي: يهتم البرنامج الأفقي بجميع الجماعات الترابية والأحياء الحضرية غير المستهدفة من البرنامجين القروي والحضري، ويختص بتمويل العمليات ذات الوقع الكبير تبعا لمسطرة طلب المشاريع المفتوحة[1] أمام الجماعات الترابية[*] والغرف المهنية والجمعيات وكذا تجمعات الفاعلين في التنمية البشرية (التعاونيات، شركات الأشخاص). ويحتوي هذا البرنامج على محورين، محور المواكبة[1*] يمثل 60% من الغلاف المالي الإجمالي المخصّص للبرنامج ومحور الأنشطة المدرة للدخل[2*] يمثل 40 % من الغلاف المالي الإجمالي.[2] كما يستهدف هذا البرنامج من بين الشرائح الاجتماعية المعوزّة، حاملي المشاريع المنظمين في إطار مجموعات مؤهلة والتي تتكوّن من: [3]

- الشباب العاطل في وضعية هشة؛
- النساء في وضعية هشاشة وتهميش؛
- الأشخاص المعاقين؛
- الأشخاص المسنّين النشيطين؛
- الأشخاص الذين يمارسون المهن والحرف بما في ذلك النادرة أو المهدّدة بالانقراض؛
- الأشخاص الذين لديهم مبادرات جيّدة في تطوير المنتجات المحلية؛
- الأشخاص المحتاجين حاملي المشاريع التي من شأنها تطوير الأنشطة الاقتصادية المحلية في إطار سلاسل الإنتاج.

[1] أنظر للتفصيل: البرنامج الأفقي: دليل حول مسطرة طلب المشاريع، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة الداخلية، المغرب، 2006، ص ص 3-15.

[*] حسب التقسيم الإداري الجديد للمغرب سنة 2015، ينقسم المغرب إلى 12 جهة، وكل جهة تتكّون من 13 عمالة و 62 إقليم، والذي بدورهم ينقسمون إلى 1503 جماعة ترابية.

[1*] إن المساهمة في تمويل أي مشروع في إطار محور المواكبة يجب أن يرتكز على تقييم للحاجيات ولجدوى المشروع ومدى وقعه على المجتمع. ويمكن للمساهمة المالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تغطي نسبة 80 %من المبلغ الإجمالي للمشروع.

[2*] بالنسبة لتمويل الأنشطة المدّرة للدخل فإن دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يقتصر على المشاريع التي لا تتعدى كلفتها الإجمالية 30 مليون درهم كحد أقصى، مفصلة على الشكل التالي: سقف تمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في حدود 70%؛ مساهمة حامل المشروع 30% (ويمكن لهذه المساهمة أن تكون: 10% على شكل مساهمة مباشرة، و20% على شكل قروض صغرى قابلة للتسديد).

[2] Province de Settat, Programme Transversal, ministère de l'intérieur, Maroc, consulté le 10/10/2018 (https://indhsettat.gov.ma/programmes/programme-transversal).

[3] Province de Berrechid, Guide Programme Transversal, Maroc, 2010, consulté le 10/10/2018 (http://indhberrechid.ma/2774/).

وقد استفاد من البرنامج الأفقي ما يناهز 852712 مستفيدا ومستفيدة، وذلك من خلال 5341 مشروعا و 2156 نشاطا، بغلاف مالي إجمالي بلغ أزيد من 3.3 مليار درهم، قدّرت مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيه ما يفوق 1.9 مليار درهم[1]. ويقدم الجدول التالي نظرة عامة عن التوزيع الجهوي الخاص بهذا البرنامج.

الجدول رقم (21): التوزيع الجهوي للبرنامج الأفقي في المغرب

الجهات	عدد المشاريع	عدد الأنشطة	المبلغ الإجمالي	حصة المبادرة	المستفيدون
بني ملال - خنيفرة	445	256	208 982 806	145 325 412	74 584
الدار البيضاء - سطات	670	401	603 931 937	306 436 431	149 486
الداخلة - وادي الذهب	344	102	50 432 727	24 287 119	21 919
درعة - تافيلالت	425	107	183 035 169	108 782 453	48 170
فاس - مكناس	634	270	350 444 827	235 104 662	112 027
كلميم - واد نون	142	65	56 301 260	39 614 774	26 130
العيون - الساقية الحمراء	323	83	47 341 051	28 810 411	36 952
الشرق	572	183	380 105 160	192 973 633	74 332
مراكش - آسفي	502	130	330 515 105	225 346 658	86 388
الرباط - سلا - القنيطرة	329	187	434 466 634	229 606 835	61 257
سوس - ماسة	580	247	184 629 045	124 574 750	94 569
طنجة - تطوان - الحسيمة	375	125	488 267 833	319 237 839	66 898
المجموع	5 341	2 156	3 318 453 554	1 980 100 977	852 712

المصدر: مرجع نفسه.

5- برنامج التأهيل الترابي: يعد برنامج التأهيل الترابي برنامجا شاملا يعكس التنسيق والتكامل بين القطاعات المعنية بالتنمية البشرية، بغلاف مالي يزيد عن 5 مليار درهم، لمليون مستفيد مباشر يقطنون بـ 3300 دوار تابعة لـ 22 إقليم مستهدف على صعيد المملكة المغربية.[2]

ويهدف البرنامج بالأساس إلى: تحسين ظروف معيشة السكان في المناطق الجبلية أو المعزولة؛ تقليص الفوارق في مجال البنية التحتية والخدمات الأساسية؛ إدماج السكان في ديناميكية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. بحيث يكون استهداف سكان هاته المناطق حسب المعايير التالية: [3]

- نسبة الفقر في المجال القروي؛
- نسبة الهشاشة في المجال القروي؛
- مؤشر الولوج الطرقي؛
- نسبة التغطية بالكهرباء في العالم القروي؛
- نسبة التغطية بالماء الصالح للشرب في العالم القروي؛
- قساوة المناخ والطبيعة الجبلية بجماعات الإقليم.

[1] تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] دليل تنفيذ برنامج التأهيل الترابي 2011-2015، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة الداخلية، المغرب، ص11.

[3] Ministère de l'Intérieur, Ciblage du Programme de Mise à Niveau Territoriale, Maroc, p3.

ويعتمد برنامج التأهيل الترابي في مقاربته على تظافر الجهود بين الشركاء، وذلك برصد الاعتمادات المالية كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (22): التأطير المالي لبرنامج التأهيل الترابي

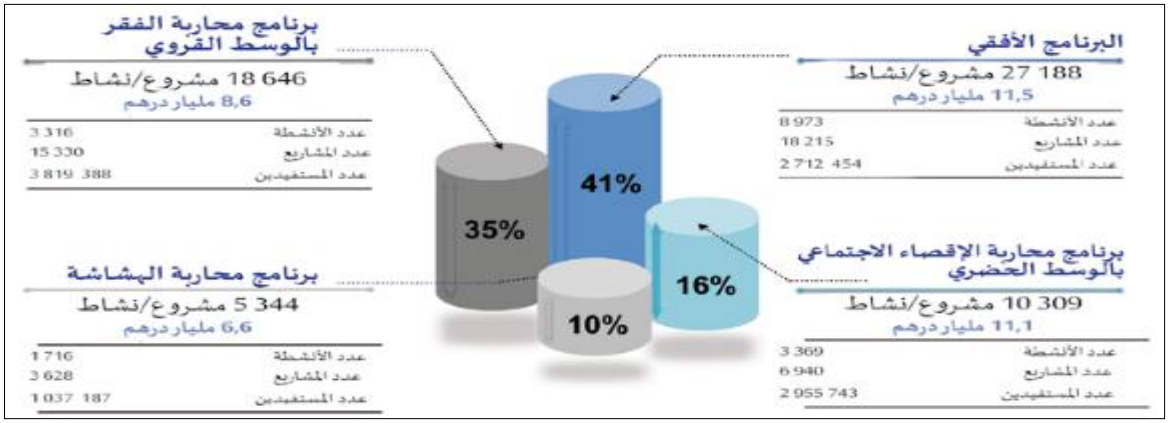
المساهمة المالية للشركاء المؤسساتيين في البرنامج	المبلغ بملايين الدرهم
وزارة الداخلية	2.752
وزارة التجهيز و النقل	600
وزارة الصحة	115
وزارة الفلاحة و الصيد البحري	200
وزارة التربية الوطنية	250
المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب - فرع الكهرباء	1.351
المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب - فرع الماء	273

المصدر: دليل تنفيذ برنامج التأهيل الترابي 2011-2015، مرجع سبق ذكره، ص 12.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، احتلال وزارة الداخلية مركز الصدارة في إجمالي الاستثمارات المتعلقة بالبرنامج، بنسبة 50%، يليها على التوالي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب 29 %، ووزارة التجهيز والنقل 11%. وقد بلغ معدل تقدم إنجاز المشاريع المندرجة برسم هذا البرنامج حوالي 90% حتى متمم سنة 2016.

وفي الأخير، يمكننا تقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعد 12 سنة من انطلاقها، بعرض حصيلة البرامج الخمس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب خلال الفترة (2005-2017)، الشكل الموالي رقم (43)، حيث تم إنفاق ما قيمته 37.8 مليار درهم في إطار المبادرة فقط، ناهيك عن البرامج التنموية الأخرى، ما يمثل 61487 مشروع/نشاط، ليحتل البرنامج الأفقي مركز الصدارة بنسبة 41 % من مجموع برامج المبادرة، يليه برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي بنسبة 35 %، ثم برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري ومحاربة الهشاشة على الترتيب 16% و 10 %. لتصب كل هاته البرامج في محاولة التصدي للعجز الاجتماعي، الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة، والجماعات القروية الأشد خصاصة. وذلك بتوسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية، من صحة وتعليم، ومحاربة للأمية، وتوفير للماء وللكهرباء، وللسكن اللائق، ولشبكات التطهير، والطرق، بالإضافة إلى تشجيع الأنشطة المتيحة للدخل المستقّر والمدّرة لفرص الشغل، واقتراح حلول عملية لبطالة الشباب. هذا، كما تهدف إلى العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية، للأشخاص الذين هم في وضعية صعبة، أو لذوي الاحتياجات الخاصة لانتشالهم من أوضاعهم المتردية. ما يسمح بالارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية للمغرب إلى مستوى البلدان المتقدّمة.

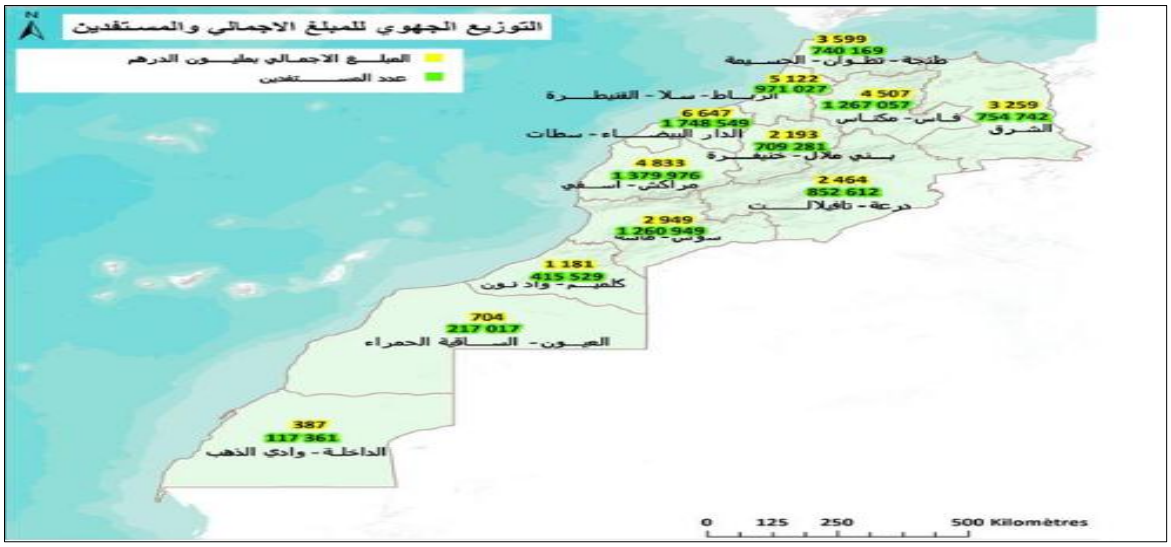
الشكل رقم (43): يوضّح حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب خلال الفترة (2005-2017)



المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

وفيما يخصّ التوزيع الجهوي لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أنظر الشكل رقم (44)، فإنها شملت مختلف مناطق المغرب بصفة عادلة نسبيا، حيث كان من غير الممكن، من الناحية المادية إنجاز هذه المبادرة دفعة واحدة، على مستوى جميع الجهات والفئات؛ لذلك تم اعتماد معايير موضوعية، قائمة على مدى الاستعجال والحاجة الملّحة، لتحديد المستهدفين بالأسبقية، حيث استفادت الدار البيضاء-ستات من 6647 مليون درهم، تليها الرباط-سلا-قنيطرة من 5122 مليون درهم، ثم فاس-مكناس-مراكش- آسفي من حوالي 4600 مليون درهم، لتتبعها باقي الأقاليم، بمشاريع وأنشطة متنوعة ومتكاملة، حيث أن التنمية الفعّالة والمستدامة لن تتحقق إلا بسياسات عامة مندمجة، ضمن عملية متماسكة، ومشروع شامل، وتعبئة قوية متعدّدة الجبهات، تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية.

الشكل رقم (44): يوضّح التوزيع الجهوي لحصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب خلال الفترة (2005-2017)



المصدر: مرجع نفسه.

إلا أنه وعلى الرغم من مجهودات الدولة المغربية في مكافحة الفقر والهشاشة الاجتماعية في العالم القروي، فإن العدد المطلق للفقراء استقر في خمسة ملايين أي في المعدل المتوسط، من بينهم ثلاثة أرباع يتواجدون بالعالم القروي، نظرا للنمو الديموغرافي الكبير الذي تشهده المغرب، بالإضافة إلى التطور الحاصل خلال العشرين سنة الأخيرة المطبوع بإعادة الانتشار، لحساب المدن المتوسطة والصغيرة، سواء فيما يخص التوزيع الجغرافي أو ما يتعلق بوتيرة النمو، ليظل العالم القروي معزولا بشكل ملحوظ، عن مجموع هذه الديناميكيات سواء تعلق الأمر بمستوى التنمية الاقتصادية أو بمستوى التنمية البشرية أو بالنظر إلى التحولات الاجتماعية، وبذلك فإن الفوارق بين المدن والقرى تبدو صارخة، وتستدعي أجوبة اقتصادية واجتماعية، لخلق آليات جديدة لتسريع التنمية في بعض المناطق الجبلية صعبة الولوج والمناطق الصحراوية، وهي ما نوصي بتعزيزها في المرحلة الثالثة لهاته المبادرة (2019-2023)، مع ضرورة التنسيق بينها وبين البرامج الأخرى المسطّرة.

ثانيا: البرنامج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية

يندرج البرنامج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي تم إطلاقه منذ سنة 2015 تفعيلا للتوجيهات الملكية المغربية، بغلاف مالي يبلغ 77 مليار درهم خلال الفترة 2015-2021، وبمحفظة مشاريع تناهز 685 مشروعا، في إطار الديناميكية المنبثقة عن ورشات الجهوية المتقدمة. وقد بلغ هذا البرنامج مرحلة التنفيذ وتنزيل الإجراءات حاليا بعد التوقيع على اتفاقيات الدعم المالي للدولة المخصص للجهات الجنوبية الثلاث، وكذا على عقود برامج التنمية المندمجة لكل جهة.

هذا، وإلى غاية شهر أوت 2017، بلغ عدد المشاريع المنتهية التنفيذ ما مجموعه 34 مشروعا باستثمار مالي قدره 2.71 مليار درهم. في حين يوجد 161 مشروعا حاليا في طور ا لإنجاز بمبلغ 29.23 مليار درهم، والمنتظر إنجاز مشاريع أخرى قبل نهاية سنة 2017 باستثمار مالي يناهز 8 مليار درهم.[1] ومن المتوقع أن تصل نسبة الإنجاز بنهاية سنة 2018 ما يقدر بـ 70 %.

1- أهداف البرنامج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية: ويهدف هذا النّموذج التّنموي أساسا إلى: [2]

- تعزيز البنيات التحتية وشبكات التّواصل للرّفع من جاذبية الأقاليم الجنوبية والنهوض بالمجالات الاقتصادية؛
- تحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات والاقتصاد الاجتماعي وتوفير فرص الشّغل خاصّة لفائدة الشّباب؛
- دعم مشاريع التّنمية البشرية والاجتماعية وتحسين الولوج إلى خدمات الصّحة و التعليم؛
- تثمين الثّروات الطّبيعية للمنطقة واستثمار عائداتها لفائدة السكان وضمان ديمومتها واستمرارها؛

[1] جواب رئيس الحكومة بمجلس المستشارين حول السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية، وزارة الثقافة والاتصال، البوابة الوطنية، المغرب، 2017، أطلع عليه بتاريخ 2019/01/09 (http://www.maroc.ma/ar).

[2] النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، رئيس الحكومة، المغرب، 2018، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/08 (http://www.pm.gov.ma/details.60.1797).

– تعزيز آليات الحفاظ على التراث الصحراوي والتعريف به واستثماره لمصلحة الفرد وبوصفه رافعة للتنمية.

2– مضمون البرنامج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية: تمثل الأقاليم الجنوبية 59% من التراب المغربي من حيث المساحة، ويقيم بها 1.028.806 من السكان، أي ما نسبته 3.2% من سكان المغرب، ونسبة السكان الحضريين مرتفعة في هذه الأقاليم قياسا إلى نظيراتها في باقي أرجاء المملكة (74% مقابل 60 %)، وتعد هذه الأقاليم من بين أكثر المناطق جفافا وأقلها سكانا على المستوى العالمي.[1] ولهذا اضطلعت الدولة، بصفتها المستثمر الأول والمشغل الأول في الأقاليم الصحراوية، بدور مهيكل في وضع البنى التحتية، وتسهيل الولوج الفعلي للمواطنين للخدمات الأساسية، ومحاربة الفقر. ومن أجل تفعيل عقود البرامج التي تضمن ذلك، فقد تمّ التّوقيع على مجموعة من اتفاقيات الشراكة واتفاقيات الإطار بين مجالس الجهات الثلاث والقطاعات المعنية، حيث بلغت 38 اتفاقية شراكة، موزّعة كالتالي: [2]

– 26 اتفاقية شراكة بين الدولة والجهات والهيئات العمومية، منها 25 اتفاقية موقعة واتفاقية واحدة في طور الدراسة؛

– 12 اتفاقية شراكة خاصة بالتأهيل الحضري مبرمة بين القطاعات الوزارية، الجماعات الترابية، وكالة تنمية أقاليم الجنوب، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

ويشتمل برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2015-2021، على 685 مشروعا بغلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي 77 مليار درهم، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، يتوزّع على مختلف القطاعات كالتالي:

الجدول رقم(23): مضمون البرنامج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية حسب القطاعات

القطاعات	المبالغ (مليار درهم)
الفوسفاط	16.675
الطاقات المتجددة	9.800
البنى التحتية الكهربائية	3.232
البنى التحتية الطرقية	7.600
الموانئ	7.500
الماء، والماء الصالح للشرب والتطهير	5.566
الهيدروكربورات والمعادن	5.622
الصيد البحري وقرى الصيد	5.092
الفلاحة	4.714
التأهيل الحضري	3.161
القطاعات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الثقافة، المشاريع الاجتماعية للمكتب الشريف للفوسفاط، دعم الشغل، الصناعة	7.117

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، المغرب، 2013، ص 5.

[2] النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، مرجع سبق ذكره، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/09 (http://www.pm.gov.ma/details.60.1797).

التقليدية)	
المياه والغابات، المطارات، المجال الرقمي	2.246
السياحة	2.096

المصدر: النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، مرجع سبق ذكره، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/09 (http://www.pm.gov.ma/details.60.1797).

ويأتي توزيع الأغلفة المالية للمشاريع حسب الجهات كالتالي:

الجدول رقم(24): توزيع البرنامج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية حسب الجهات

الجهات	المبالغ (مليار درهم)
جهة العيون الساقية الحمراء (255 مشروع)	4،42
جهة الداخلة وادي الذهب (137 مشروع)	7،20
جهة كلميم واد نون (251 مشروع)	1،12
ما بين الجهات (مشاريع الهيدروكاربورات + المعادن + البنيات التحتية الرقمية)	2،5

المصدر: مرجع نفسه.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج قد قدّر في البداية بـ 77 مليار درهم، ليصل اليوم إلى حوالي 80 مليار درهم، ويعزى ذلك بالخصوص إلى ارتفاع تكلفة بعض المشاريع الكبرى، كالميناء الأطلسي للداخلة (7300 مليون درهم عوض 6000 مليون درهم)، وسد "فاسك" بإقليم كلميم (1500 مليون درهم عوض 825 مليون درهم)، وربط مدينة الداخلة بالشبكة الكهربائية الوطنية (2372 مليون درهم عوض 1700 مليون درهم)، وتحلية ماء البحر من أجل سقي 5000 هكتار بنواحي مدينة الداخلة (1707 مليون درهم عوض 1304مليون درهم).[1]

وهو ما يستدعينا لطرح نقطة بالغة الأهمية والمتمثلة في ضمان تمويل هاته البرامج التنموية، وسيرورة تشغيلها وصيانتها، في ظل ارتفاع الدين الداخلي والخارجي، حيث بات الحديث عن ارتباطية سياسات صندوق النقد الدولي بواقع الاقتصاد المغربي، مثار جدل في الآونة الأخيرة، الأمر الذي جعل الحكومة المغربية تُبرئ نفسها في أكثر من سياق، من أن تكون قراراتها ما هي إلا استجابة لإملاءات الصندوق، لكن الواقع يشير إلى غير ذلك، فقد اعتادت المغرب، كلما عجزت ميزانيتها عن إدارة شؤون الدولة، بأن تلجأ إلى سياسة الاقتراض من الصندوق، ففي عام 2012، سبق أن استفادت المغرب من صندوق النقد الدولي بقرض وصلت قيمته إلى 6.21 مليار دولار، بينما حصلت على قرض مماثل بقيمة 5 مليار دولار في عام 2014. أما آخر مرة لجأت فيها المغرب للاقتراض من صندوق النقد الدولي سنة 2016، كانت عندما فتح الصندوق خط السيولة و الوقاية والسيولة بقيمة تقدر بحوالي 3.47 مليار دولار أمريكي لمدة عامين، كتسهيل تمويلي يهدف إلى وقاية المغرب من الصدمات الاقتصادية الخارجية، مما يضع

[1] مرجع نفسه.

المغرب في احتمال بقاءها رهينة للصندوق وسياساته، وهو ما يستوجب عليها البحث عن موارد تمويلية بديلة لمشاريعها التنموية خارج الميزانية العامة.

ثالثا: برامج أخرى

شهدت المغرب عدّة ورشات ملكية كبرى شملت مختلف القطاعات، في إطار مقاربات شمولية دمجت مختلف الأبعاد المجالية والاقتصادية والاجتماعية ضمن مخططات متعدّدة السنوات للتنمية. من أجل تقليص الفوارق الجغرافية والاجتماعية، والقضاء على الفقر والهشاشة ومجابهة كافة أشكال الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى توفير البنى التحتية و التجهيزات الأساسية لمختلف السكان، لا يسعنا المقام لذكرها هنا كاملة، ولهذا سنذكر أهمها[1]: البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، برامج التأهيل الحضري للمدن و المراكز الحضرية، برنامج الكهربة القروية الشاملة، المخطط الجماعي للتنمية، البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب، الاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية ...إلخ.

ولعلّ نجاح السلطات المغربية في أداء مهامها على الوجه الأكمل، رهين بصياغة وإعداد وتنفيذ إستراتجيات مالية فعّالة باستعمال كل الإمكانيات المتاحة، مع الاستناد إلى تخطيط مسبق وتنظيم حكيم يتلوه مراقبة دقيقة وهادفة، وهو ما يبرز بجلاء من خلال اهتمام المشرع المغربي بالتدبير المالي خاصة على مستوى الميزانية العامة، من خلال ترسانة النصوص القانونية المحدّدة لمبادئها وكيفية تحضيرها، اعدادها وتنفيذها، الرقابة عليها ومحاسبتها، وفق مبادئ الحوكمة والشفافية؛ أضف إلى ذلك أن هذا الاهتمام التشريعي يمتد إلى النص على مختلف الإيرادات الذاتية والاستثنائية التي تغذي الميزانية المحلية من جهة، وتنظيم النفقات المحلية بشقّيها الجاري والتجهيزي من جهة أخرى. وهو ما من شأنه تيسير وضبط عمليات الإنفاق على البرامج والمشاريع التنموية ومراقبة أدائها.

[1] Portail national des collectivités territoriales, Grands chantiers, Ministère de l'Intérieur, Maroc, consulté le 14/10/2018 (http://www.pncl.gov.ma/fr/grandchantiers/Pages/MajEtatCivil.aspx).

المبحث الثاني: مساهمة السياسة الإنفاقية العامة في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية في المغرب

في إطار اتّباع سياسة ميزانياتية توسّعية توفّق بين هدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، وحتمية الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية للبلد (بطالة، تضخم، توازن خارجي ..)، تنطوي الإجراءات التي تتوخاها الحكومة المغربية من خلال قوانينها المالية الأخيرة، إلى دعم القطاعات الاجتماعية والحد من التفاوتات المجالية مع إيلاء اهتمام خاص للعالم القروي، كما تشمل أولويات الحكومة أيضا تطوير التصنيع وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغيرة و المتوسطة، هذا بالإضافة إلى تعزيز الجهوية المتقدمة، وتسريع إصلاح الإدارة وتحسين حوكمة السياسات العامة. فالمتّتبع للوضعية الاقتصادية والمالية المغربية يدرك حجم الأموال المنفقة في سبيل ذلك، إلا أن السؤال المطروح هو: هل ساهمت هاته السياسات الإنفاقية العامة المغربية في إحداث تغييرات إيجابية على النمو الاقتصادي، التشغيل، وكذا الحفاظ على الأسعار؟، وهل وصلت الحكومة المغربية للمزيج المثالي لمكونات الإنفاق العام، الذي يمكّنها من الاستخدام الفعّال للموارد؟، وما هو موقعها من السياسة الإنفاقية العامة بالجزائر وانعكاساتها، كبلد مجاور ومماثل نسبيا من ناحية الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية والجغرافية؟.

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والمالي للمغرب خلال فترة الدراسة

يسعى المغرب بإلحاح إلى مواصلة جهوده الإصلاحية من أجل تعزيز صمود نموه الاقتصادي واستدامة نموذجه التنموي، فبالإضافة إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإعطاؤه الأولوية للتنمية البشرية كما رأينا ذلك سابقا، وتنويع النسيج الإنتاجي من خلال إستراتجيات قطاعية واعدة، يتّجه المغرب نحو تعزيز الطابع المجالي عند بلورة سياساته العمومية، وذلك بغية توطيد تناسق نموذجه التنموي وجعله أكثر استدامة وشمولية. وعلى هذا الأساس سنحاول معرفة وتحليل الوضعية الاقتصادية والمالية للمغرب خلال السنوات الأخيرة، للوقوف على التحولات البنيوية للاقتصاد المغربي وتطوراته القطاعية، وكذا معرفة مواطن الاختلالات التي يتعين تداركها، تمهيدا لاستشراف الخيارات والبدائل التي يتعيّن اعتمادها لدعم السلطات العمومية في تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي سنتطرق هنا إلى الوضعية الاقتصادية والمالية المغربية الحالية اعتمادا على عرض بعض المتغيرات الاقتصادية بشكل عام، ومن ثم سيتم التفصيل في متغيرات الدراسة في المطلب اللاحق.

أولا: التوازن الخارجي

مكنّت الجهود المبذولة في مختلف المخططات القطاعية من إنعاش تنوع النسيج الإنتاجي المحلي، وبالتالي تطوير العرض الموجّه نحو التصدير، غير أن هذه التدابير المتّخذة لم تسمح بتقليص العجز التجاري، في سياق الاندماج المتزايد للمغرب في السوق العالمية، وبالإضافة إلى اعتماد المغرب على استيراد الطاقة ومواد التجهيز، فإن إنتاج المواد الموجهة للتصدير تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد النصف مصنعة. وهكذا، ارتفع العجز التجاري المغربي من 72

مليار درهم في المتوسط ما بين 2000 و 2007 إلى 176 مليار درهم ما بين سنتي 2008 و 2016.[1] والجدول الموالي يوضح تطور بنية الصادرات المغربية.

الجدول رقم (25): تطوّر الصادرات المغربية خلال الفترة (2007-2016)

	متوسط 11-2007	2012	2013	2014	2015	2016
تطور الصادرات الإجمالية (مليون درهم)	143771	184885	184626	200808	218040	223965
نسبة النمو (%)	9,3	5,7	-0,1	8,8	8,6	2,7
المواد الغذائية	6,2	5,1	10,6	7,4	15,8	6,2
بما في ذلك : - الحوامض	6,7	-30,3	16,8	-2,7	21,2	-6,9
- منتوجات البحر (1)	1,8	18,0	5,0	2,9	14,0	10,2
الطاقة و زيوت التشحيم	16,7	63,0	22,6	-28,1	-53,0	-39,0
المواد الخام	13,6	-3,0	-19,8	-1,1	18,3	-16,8
أنصاف المنتجات	12,6	-2,2	-14,6	7,6	2,5	-6,0
مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (2)	22,4	-0,1	-22,9	2,5	15,7	-10,9
مواد التجهيز	17,8	4,8	16,6	4,5	14,6	1,9
مواد الإستهلاك	1,7	16,7	5,5	23,3	9,7	15,9
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الصادرات (%)						
الإتحاد الأوروبي (28 دولة)	62,7	56,8	61,0	63,3	63,7	64,8
بما في ذلك : - فرنسا	22,9	21,4	21,6	20,6	20,5	21,0
- إسبانيا	18,7	16,4	19,0	21,9	22,5	23,4

المصدر: نفس المرجع، ص 139.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تطور قيمة الصادرات المغربية، من 143771مليون درهم كمتوسط للفترة (2007-2011) إلى 223965 مليون درهم سنة 2016، وذلك لارتفاع تصدير منتجات لها نمو قوي على مستوى التجارة العالمية، ما سمحت بتحقيق مكاسب لحصة المغرب في السوق العالمية، نذكر منها: منتجات البحر، المنتجات الغذائية (الخضروات)، بعض منتجات الألبسة، معدّات توزيع الكهرباء، صناعات الطيران والسيارات (اللتان ارتفعتا بنسبة 13.2 % و 16% على الترتيب كمتوسط خلال العشر سنوات الأخيرة)[2].

ويوضّح تحليل بنية الصادرات المغربية تنوعا أكبر حسب وجهات التصدير، حيث انخفضت حصة الاتحاد الأوربي من 75.5% من إجمالي صادرات المغرب سنة 2000، إلى 64.8% سنة 2016، وعلى الرغم من انخفاض حصة فرنسا واسبانيا في الصادرات المغربية، فإنهما يمثلان الزبونان الرئيسيان للمغرب، بنسبة 21%، 23.4 % من الصادرات المغربية سنة 2016. وفي نفس الوقت عرفت الصادرات المغربية نحو بلدان خارج الاتحاد الأوربي ارتفاعا كبيرا، لاسيما نحو البرازيل، حيث ارتفعت حصتها إلى 2.6 % سنة 2016، مقارنة بـ 0.2 % سنة 2000، بفضل صادرات الفوسفاط ومشتقاته على وجه الخصوص. مع مواصلة الصادرات المغربية ارتفاعها في سوق إفريقيا جنوب الصحراء من 1.8 % إلى 7%، وكذا تركيا من 0.7% إلى 3.3%.[3] كما تمثّل دول جنوب الصحراء الافريقية: موريطانيا 12%،

[1] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

[2] Ministère de la Culture et de la Communication, Accords de libre-échange: Les exportations marocaines enregistrent une hausse notable aux niveaux quantitatif et qualitatif, Département de la Communication, Maroc, consulté le 21/10/2018 (http://www.maroc.ma/fr/actualites/accords-de-libre-echange-les-exportations-marocaines enregistrent-une-hausse-notable-aux)

[3] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 36.

سنغال 9.4%، نيجيريا 8.4%، غابون 4.3% .. الدول الرئيسية المستوردة للسلع المغربية، وذلك سنة 2014[1]، وبهذا يمكن توضيح تطور بنية جانب الواردات المغربية كما يلي.

الجدول رقم (26): تطوّر الواردات المغربية خلال الفترة (2007-2016)

	متوسط					
	11-2007	2012	2013	2014	2015	2016
تطور الواردات الإجمالية (مليون درهم)	**301409**	**386949**	**381277**	**391296**	**372225**	**408970**
نسبة النمو (%)	**11,2**	**8,2**	**-1,5**	**2,6**	**-4,9**	**9,9**
المواد الغذائية	20,3	7,7	-14,6	17,1	-14,8	25,2
بما في ذلك : - القمح	30,4	3,7	-31,9	55,1	-32,9	49,4
الطاقة وزيوت التشحيم	15,0	18,0	-4,1	-9,3	-28,5	-17,7
بما في ذلك : - البترول	4,5	19,7	-3,1	-22,4	-61,3	-
المواد الخام	12,2	2,0	-22,5	12,4	3,5	-14,0
أنصاف المنتجات	8,9	0,8	4,0	2,6	4,5	6,5
مواد التجهيز	7,6	6,6	10,6	3,1	9,9	21,9
مواد الإستهلاك	8,9	7,2	-1,7	10,2	1,3	15,7
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الواردات (%)						
الإتحاد الأوروبي (28 دولة)	50,6	47,4	50,2	51,4	53,4	55,6
بما في ذلك : - فرنسا	15,2	12,4	13,0	12,5	12,4	13,2
- إسبانيا	11,2	13,2	13,5	13,8	14,4	15,7
الولايات المتحدة الأمريكية	6,7	6,4	7,5	6,9	6,4	6,4

المصدر: التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 139.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تسجيل واردات المغرب في العشر السنوات الأخيرة، ارتفاعا ملحوظا، حيث تزايدت قيمتها من 301409 مليون درهم كمتوسط للفترة (2007-2011)، إلى 408970 سنة 2016، وذلك لارتفاع استيراد مواد التجهيز و الاستهلاك من 7.6%، 8.9% من إجمالي الواردات كمتوسط للفترة (2007-2011)، إلى 21.9% و 15.7% على الترتيب سنة 2016. بالإضافة إلى ارتفاع واردات المواد الغذائية، وخصوصا القمح، حيث ارتفعت قيمة واردته إلى 49.4% من إجمالي واردات المواد الغذائية سنة 2016. أما بخصوص المواد الطاقية على الرغم من انخفاض الواردات منها، إلا أن أثرها شكل عبئا على الميزان التجاري بحكم الأسعار المرتفعة في السوق الدولية، وباعتبار المغرب مستورد مطلق للمواد الطاقية.

ومن جهة أخرى، يوضّح تطور البنية الجغرافية للواردات، انخفاض حصة بعض الموردين التقليديين كفرنسا، التي تراجعت حصتها بشكل كبير لتنتقل من 15.2% كمتوسط للفترة (2007-2011)، إلى 13.2 %سنة 2016. في حين عزّزت إسبانيا مركزها حيث تزايدت حصتها من 11.2% كمتوسط للفترة (2007-2011)، إلى 15.7% سنة 2016، كما حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على مركزها بنسبة 6.4% من إجمالي حصة أهم الشركاء الاقتصاديين سنة 2016.

وبالنسبة لباقي مكونات الحساب الجاري، شهدت وتيرة نمو عائدات الأسفار ارتفاعا ملحوظا بنسبة 8.5 % وتزايدت تلك الخاصة بتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج إلى 4.5% سنة 2017، أما بالنسبة لأهم العمليات المالية، ارتفع التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 15.4%، نتيجة لانخفاض تفويتات الاستثمارات بنسبة 60.1 % والمداخيل بنسبة 14.9 %، كما ارتفع التدفق الصافي لاستثمارات المغاربة في الخارج بمبلغ 3.6

[1] Ministère de l'économie et des finances, Relations Maroc-Afrique: l'ambition d'une «nouvelle frontière», Département de l'Economie, des Finances et de la Privatisation, Maroc, 2015, p15.

مليار ليصل إلى 9.3 مليار درهم. وفي ظلّ هذه الظروف، وأخذا في الاعتبار باقي بنود ميزان المدفوعات، بلغت الاحتياطيات الدولية الصافية 240.9 مليار درهم، أي ما يعادل 5 أشهر و 21 يوما من واردات السلع والخدمات[1].

ثانيا: السوق النقدي و المالي

1- السوق النقدي: تسارعت وتيرة نمو الكتلة النقدية M3، في سنة 2018 إلى 5.7% مقارنة بسنة 2017، ويظهر تحليل مكونات الكتلة النقدية تزايد سندات مؤسّسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية بنسبة 4.6%، بعد انخفاضها بنسبة 4.1 %، وبموازاة ذلك تراجعت حدّة انخفاض الودائع لأجل من 7.8% إلى 7%، ما يعكس تراجع ودائع الأسر بنسبة 3.8 %، وبالعكس من ذلك شهدت ودائع المقاولات الخاصة والعمومية تراجعا بمقدار 8%و 16.3%، وبالنسبة للودائع تحت الطلب، فقد ارتفعت بنسبة 7.4 %. وفي المقابلات يعكس تطور الكتلة النقدية M3، تسارع الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 13.1 %، وتراجع حدّة انخفاض الاحتياطات الدولية الصافية من 12.4% إلى 5%، وكذا تباطؤ الائتمان البنكي من 5.1 % إلى 4.3%. [2]

و بالنسبة لأسعار الفائدة على القروض، ارتفع متوسط سعر الفائدة المرجح بمقدار 17 نقطة أساس في الفصل الرابع من سنة 2017، ليصل إلى 5.77 %، ويعكس هذا التطور ارتفاع أسعار فائدة القروض الممنوحة للمقاولات بواقع 20 نقطة أساس، مع ارتفاع بالخصوص لأسعار الفائدة المطبّقة على تسهيلات الخزينة قدره 16 نقطة، وأسعار الفائدة المطبّقة على قروض التجهيز بما قدره 21 نقطة، كما تزايدت أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للخواص بواقع 23 نقطة، نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على قروض السكن بمقدار26 نقطة[3] (الجدول أدناه)، وهو ما يعكس الوضعية المالية الصعبة التي يعيشها الاقتصاد المغربي، والتي تتطلب التخفيف من التيسيرات والتسهيلات المالية، للمحافظة على معدلات التضخم في مستوياتها المقبولة.

الجدول رقم(27): تطور أسعار الفائدة على القروض خلال سنتي 2016 و 2017

	2016				2017			
	ف1	ف 2	ف 3	ف4	ف1	ف 2	ف 3	ف4
السعر الاجمالي	5,55	5,25	5,08	5,17	5,48	5,26	5,60	5,77
الأفراد	6,02	5,72	5,78	5,71	5,88	5,76	5,69	5,92
القروض العقارية	5,00	4,96	4,94	4,83	4,88	4,75	4,68	4,94
قروض الاستهلاك	6,91	6,63	6,64	6,64	6,71	6,67	6,60	6,56
المقاولات	5,44	5,15	4,98	5,08	5,41	5,17	5,56	5,76
تسبيقات الصندوق	5,38	5,11	4,94	5,19	5,44	5,19	5,65	5,81
قروض التجهيز	5,50	4,94	4,87	4,40	4,76	4,87	5,09	5,30
القروض العقارية	6,33	6,10	5,73	5,69	5,86	5,78	5,82	6,95
المقاولون الأفراد	7,93	7,54	6,89	7,44	8,08	7,82	8,14	5,57

المصدر: مرجع نفسه.

[1] بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية 2018، العدد 46، الرباط، المغرب، 2018، ص 24.

[2] نفس المرجع، ص 30.

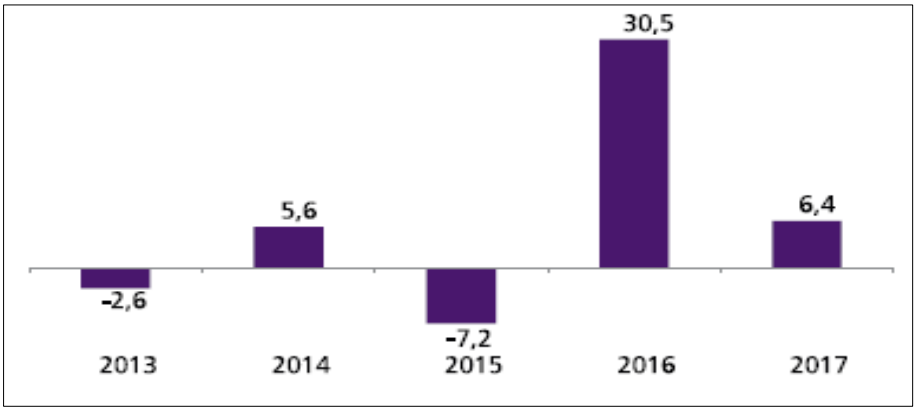
[3] نفس المرجع، ص 28.

ففي سنة 2017، وحسب قطاع النشاط، يعكس تحسّن القروض الممنوحة للشركات تسارع القروض الموجهة لقطاع "التجارة، وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية"، وارتفاع القروض المخصّصة لقطاع "الفنادق والمطاعم" بنسبة 0.8 % مقابل تراجعها بواقع 3,2%، وعلى العكس من ذلك، تباطأت القروض الممنوحة لقطاع "البناء والأشغال العمومية" من 3,8 % إلى 0,4 %، والقروض المخولة لقطاع "الصناعات التحويلية" بنسبة 0,7% وبالنسبة للقروض الممنوحة للخواص، فقد تسارعت وتيرة نموها بشكل طفيف من 4,2 % إلى 4,6 %، وتنامت قروض السكن بنسبة 4.9% بعد 4.7 %، وقروض الاستهلاك بواقع 4,6 % بدل 4,4 %[1]. وهو ما يعكس رغبة السلطات المغربية في تحريك وإنعاش اقتصادها المحلي بالسماح بتوفير التيسيرات المالية اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

2- السوق المالي (البورصة)[2]: في سياق اتّسم بتدني أسعار الفائدة، وتحسّن نتائج الشركات المدرجة في البورصة، وتجدّد اهتمام الأشخاص ذوي الأعمال الحرّة، استمرّت أسعار الأسهم في الارتفاع سنة 2017، فقد تزايد المؤشر المرجعي "MASI" [*] بنسبة 6.4%، بعدما سجّل سنة 2016، 30.5 % مدفوعا أساسا بالأداء الجيّد لأسهم البنوك الرئيسية، وبدرجة أقل بقطاعي الصناعات الغذائية والتعدين، رغم مواصلة مؤشرا قطاعي الاتصالات والبناء ومواد البناء تراجعهما.[3]

الشكل رقم(45): يوضّح التغيّرات السنوية لمؤشر "MASI" خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: النسبة المئوية %



المصدر: نفس المرجع، ص 108.

[1] بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية 2017، العدد 45، الرباط، المغرب، 2017، ص 29.

[2] أنظر للتفصيل:

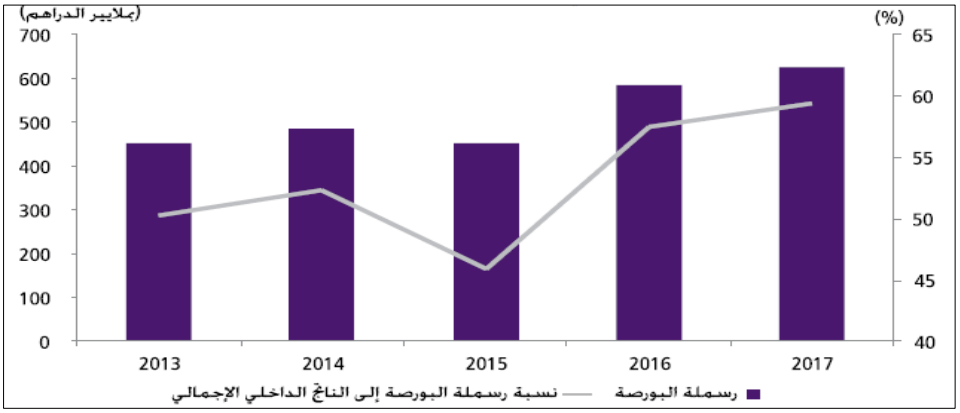
Ministère de l'Economie et des Finances, Introductions à la Bourse de Casablanca: tendances, déterminants et résultats techniques, Direction des Etudes et des Prévisions Financières, Maroc, 2009, pp 1-19.

[*] مؤشر MASI (Moroccan All Shares Index) أو المؤشر المغربي العام لجميع القيم المنقولة من نوع الأسهم، تم إقراره سنة 2002، ويعد المؤشر الرئيسي لبورصة الدار البيضاء. وقد تم إقرار مؤشر آخر في ذات السنة إلى جانبه "MADEX"، والذي يعني فقط بالقيم الأكثر نشاطا و الغير منقطعة التداول في السوق.

[3] بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2017، المغرب، 2017، ص ص 108-109.

وفيما يخص المبادلات، استمر تحسن حجم التداولات في سوق الأسهم، حيث ارتفع إلى 39.5 مليار في السوق المركزية، غير أن رقم المعاملات الإجمالي للبورصة تقلّص من 72.7 مليار إلى 69.7 مليار درهم، وذلك نتيجة تراجع عمليات الزيادة في رأسمال من 9.9 مليار إلى 1.4 مليار درهم، وغياب إدراجات جديدة وكذا انخفاض حجم التداولات المتعلّقة بسندات الاقتراض من 4.5 مليار إلى 2.9 مليار درهم.[1]

الشكل رقم(46): يوضّح تطور رسملة البورصة المغربية خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: نفس المرجع، ص 111.

وفي المجمل ارتفعت رسملة البورصة بواقع 7.5 % إلى 627 مليار درهم، وانتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 57.6 % إلى 59%، وتزايد رأسمالها العائم، والذي يعنى به ربط وزن كل سهم في مؤشر معيّن بحجمه المتداول في السوق، و ليس برأسمال الشركة المصدرة، كما كان يعمل به سابقا قبل سنة 2004 [2]، بنسبة 7.8 % إلى 143.6 مليار درهم، نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم. وبمقارنة البورصة المغربية مع باقي الأسواق المالية العربية، فتظل صغيرة النشاط، حيث بلغ حجم التداول 4 مليار دولار سنة 2017[3] مقابل 218 مليار دولار في البورصة السعودية و 31 مليار دولار في سوق دبي المالي، و14 مليار دولار في البورصة المصرية، إلا أنها تبقى أحسن بكثير من بورصة عمان 2 مليار دولار، تونس 1 مليار دولار. أما من حيث عدد الشركات المدرجة فقد فاقت ما هو موجود بالجزائر مثلا بـ 74 شركة مدرجة.[4] وهو ما يعد فرصة للاقتصاد المغربي للاستفادة من السوق المالي في التمويل وفي بعث التنمية الاقتصادية، وذلك بتطويره وتعزيزه أكثر، ومساعدة الجانب التمويلي من الميزانية العامة، الذي يعاني من عجز وشح في الموارد.

[1] بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2017، مرجع سبق ذكره، ص 110.

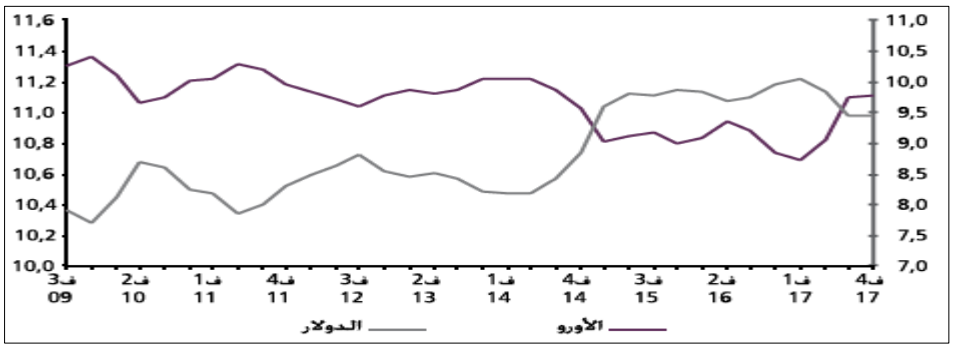
[2] Bourse de Casablanca, calcul des indices de la bourse de Casablanca sur la base de la capitalisation flottante, Maroc, 2004, p2.

[3] بورصة الدار البيضاء، التقرير السنوي 2017، الدار البيضاء، المغرب، 2017، ص 37.

[4] Bourse de Casablanca, valeurs cotées: Informations et Données, consulté le 11/01/2019 (http://www.casablanca-bourse.com/bourseweb/Liste-Societe.aspx?IdLink=20&Cat=7).

3- سعر الصرف: خلال نهاية سنة 2017، شهدت قيمة الأورو ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.28 %، على أساس فصلي، مقابل الدولار الأمريكي، حيث بلغت 1.18 وفي ظل هذه الظروف، انخفضت قيمة العملة المغربية [*] بنسبة 0.11% مقابل الأورو، وارتفعت بواقع 0.17 % مقابل الدولار الأمريكي. ومقارنة مع عملات أبرز البلدان الصاعدة، ارتفعت قيمة الدرهم بنسبة 8.30 % مقابل الليرة التركية، وبنسبة 2.83 % مقابل الريال البرازيلي، بينما انخفضت قيمته بنسبة 0.67 % مقابل اليوان الصيني. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر الصرف الفعلي بشكل طفيف بواقع 0.3 % بالقيمة الإسمية وبنسبة 0.5 % بالقيمة الحقيقية[1]. ويمكن توضيح تطور سعر صرف الدرهم المغربي كما يلي.

الشكل رقم(47): يوضّح تطور سعر صرف الدرهم المغربي خلال الفترة (2009-2017)



المصدر: نفس المرجع، ص 30.

وبعد عام من دخول المغرب في مرحلة جديدة تخص عملتها الوطنية؛ وذلك بالتحول من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف مرن، يلاحظ أن سعر الصرف لم يعرف تطورا لافتا أو غير متوقع، بل بقي الدرهم ثابتا أمام الدولار واليورو، وهو ما اعتبره ذوي الاختصاص أمرا مشجعا ومؤشرا على أن المرحلة مناسبة للتقدم في هذا الإصلاح الخاص بالتحرير الكامل، على الرغم من أن هناك عدة دول أمضت خمس سنوات كاملة في المرحلة الأولى للمرونة.

ثالثا: الدين العام

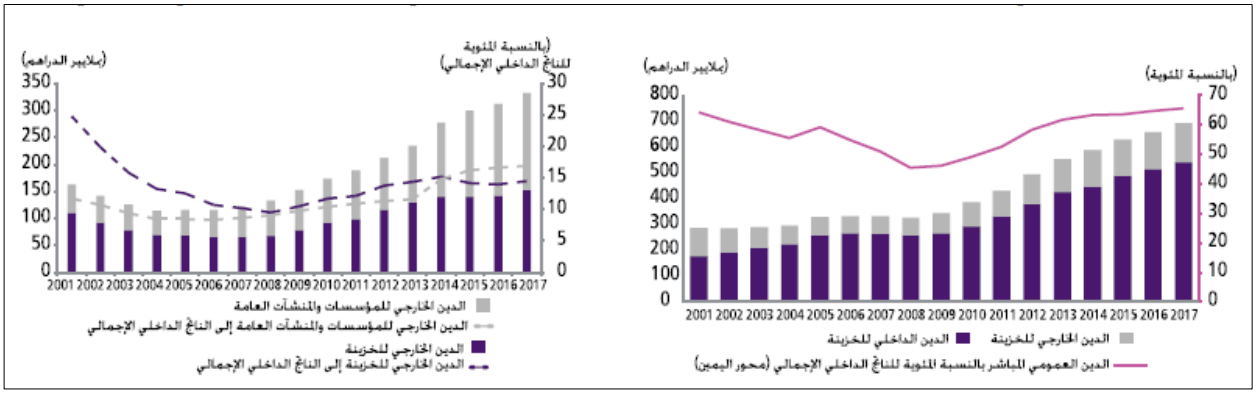
واصل الدين العام المباشر توجّهه نحو الارتفاع، حيث تزايد بواقع 0.2 نقطة، إلى 65.1 % من PIB، مع العلم أنه يتعين تخفيض هذا المؤشر إلى حوالي 60% في أفق سنة 2021، انسجاما مع التزامات الحكومة برسم خط الوقاية والسيولة، وكما ذكرنا سابقا تفاقم الدين الداخلي بنسبة 4.8% والخارجي بنسبة 7.2%، ليمثلا بذلك 50.7%

[*] قرّرت وزارة الاقتصاد والمالية، بعد التشاور مع بنك المغرب، اعتماد نظام صرف أكثر مرونة ابتداء من يوم الاثنين 15 جانفي 2018، وفي إطار هذا النظام الجديد، سيتحدد سعر صرف الدرهم داخل نطاق تقلب قدره ± 2,5 % عوض ± 0,3 % سابقا، مقارنة بسعر صرف محوري محدّد من طرف بنك المغرب على أساس سلة من العملات تتكون في حدود 60% من الأورو و40% من الدولار الأمريكي. وفي إطار هذا النظام الجديد، يحدّد بنك المغرب السعر المحوري للدرهم مقابل الدولار الأمريكي، وحدود نطاق تقلبه، ويحينها قبل كل حصة لمزاد العملات وكذا في حال حدوث أي تغير ملحوظ في أسعار الصرف العالمية. ومن أجل تحديد أسعار الصرف المركزية ونطاقات تقلب الدرهم مقابل باقي العملات، يتعين على البنوك الرجوع إلى سعر الصرف ونطاق التقلب مقابل الدولار وإلى أسعار العملات المذكورة مقابل الدولار في السوق العالمية.

[1] بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية 2018، مرجع سبق ذكره، ص 28.

و14.4% على التوالي من الناتج الداخلي الإجمالي. كما قدّرت أعباء فائدة الدين 2.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017.[1]

الشكل رقم (48): يوضّح تطوّر مديونية الخزينة والدين الخارجي العام خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2017، مرجع سبق ذكره، ص 74.

يتّضح من خلال الشكل أعلاه، استمرار الدين الخارجي للمقاولات والمؤسّسات العامة في الارتفاع بنسبة 5.7 %، حتى وصل 179.3 مليار درهم سنة 2017. وبذلك استقر المبلغ الجاري للدين الخارجي العام في 332.4 مليار درهم، أي ما يعادل 31.3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017، وحسب الجهات الدائنة، لازالت المؤسسات المتعدّدة الأطراف تهيمن على هذا الدين بنسبة 47.3 %، يليها الدائنون الثنائيون بنسبة 29.3 %، والسوق المالية الدولية والبنوك التجارية بنسبة 23.4 %. [2] وعلى هذا الأساس، يتعيّن على الحكومة المغربية توفير الآليات الضرورية ورسم السياسات الاحترازية من أجل تعزيز السيولة وصلابة المالية العامة، والتخفيف من عبئ المديونية العامة.

رابعا: الصّحة، التعليم والبنى التحتية

ركزّت الدولة المغربية في سياساتها التنموية على تطوير و تعزيز العنصر البشري، كما رأيناه سابقا، حيث سجّل الإنفاق العام على التعليم في المغرب نسبة إلى الناتج الداخلي الخام أعلى المعدلات مقارنة بدول أخرى، حيث قدّر سنة 2014 بـ 5.9% ومثل 21.3% من إجمالي الإنفاق العام، ليزداد كل سنة بنسبة 5 % ابتداء من سنة 2005.[3] بحيث تنفق الدولة المغربية 2748 دولار لكل طالب ثانوي، متجاوزة كل من إيران 2710 دولار، الأردن أقل من 2000 دولار، ولبنان أقل من 1000 دولار.[4]

[1] ميزانية المواطن لسنة 2017، مديرية الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية، الرباط، المغرب، 2017، ص 25.

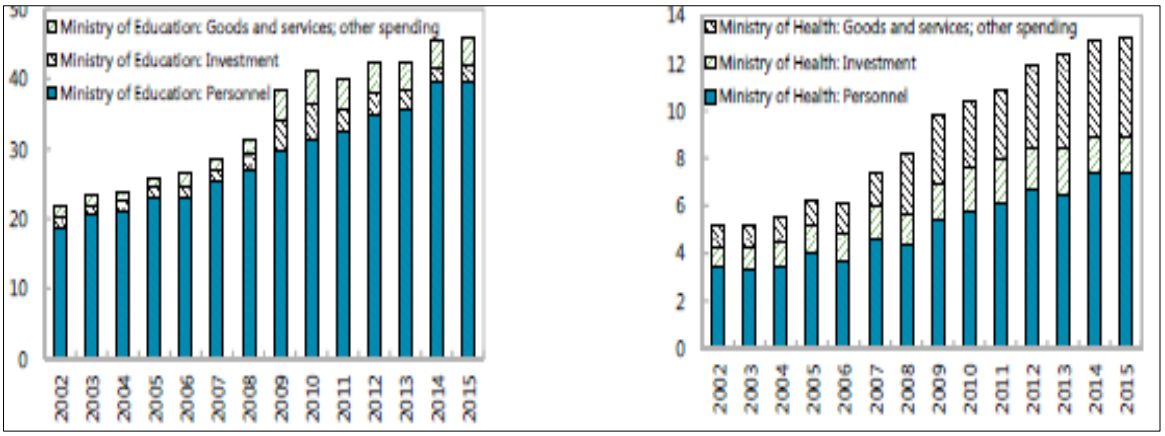
[2] نفس المرجع، ص 74.

[3] IMF, Morocco selected issues, IMF country report N° 16/36, Washington, USA, 2016, p13.

[4] ANASS Saidi et TAOUFIK Abbad, Contribution à l'évaluation de l'efficience du système éducatif marocain: une analyse comparative, Ministère de l'Economie et des Finances, Policy Brief N° 7, Maroc, 2018, pp 10-11.

الشكل رقم (49): يوضّح تطوّر الإنفاق العام المغربي على الصحة والتعليم خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة: مليار درهم



Source: IMF, Morocco selected issues, opcit, p19.

الأمر الذي ساهم في تحسين مؤشرات التعليم، حيث ارتفع معدل التمدرس الخاص بالتعليم الأساسي، من 76.6 % سنة 1997[1] إلى 99.1% سنة 2017، كما انخفض معدل الأمية من 65% سنة 1982، إلى 32 % سنة 2014،[2] وقد بلغت نسبة التمدرس في التعليم الإعدادي 87.6 % سنة 2017، و 33.1% في التعليم العالي في ذات السنة[3]. إلا أن التحدي اليوم يتجاوز هاته المؤشرات كأرقام، و يتعلق أساسا بجودة السياسات الاجتماعية بما فيها التعليم والصحة ومحاربة الفقر، وتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية فيما يخصّ الولوج للخدمات وجودتها.

هذا وقد تزايد الإنفاق العام على الصحة بشكل مستمر، الشكل رقم (49)، حيث ارتفعت من 4.5 مليار درهم سنة 2002، إلى 12.5 مليار درهم سنة 2015، ما يؤكد حرص الحكومة المغربية على تحسين وتطوير خدمات القطاع الصحي بالبلد، حيث تم تقليص عدد وفيات الأطفال إلى 25 في 1000 سنة 2018، وارتفاع نسبة الاستشفاء بـ 60 %، كما قدّرت التغطية العلاجية بـ 12266 ساكن لكل مؤسّسة علاجية طبية سنة 2015، بعدما بلغت 14714ساكن لكل مؤسّسة علاجية طبية سنة 1994،[4] و1542 ساكن لكل طبيب عام أو خاص سنة 2014. هذا وقد تم تخفيض أثمنة أكثر من 3.600 دواء و مستلزم طبي؛ إدخال أكثر من 60 دواء مستخدم لعلاج الأمراض المزمنة و المكلفة في قائمة الأدوية القابلة للتعويض.[5]

أما بخصوص البنى التحتية، فتسعى الحكومة المغربية إلى استكمال البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية التي تم إطلاقها قبل نحو 10 سنوات، في إطار خطة لزيادة معدلات النمو وتحريك المياه في القطاعات الاقتصادية الراكدة.

[1] Direction de la Politique Économique Générale, Aspects Sociaux du développement, Document de Travail N°52, Maroc, 2000, p7.

[2] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[3] ميزانية المواطن لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 12.

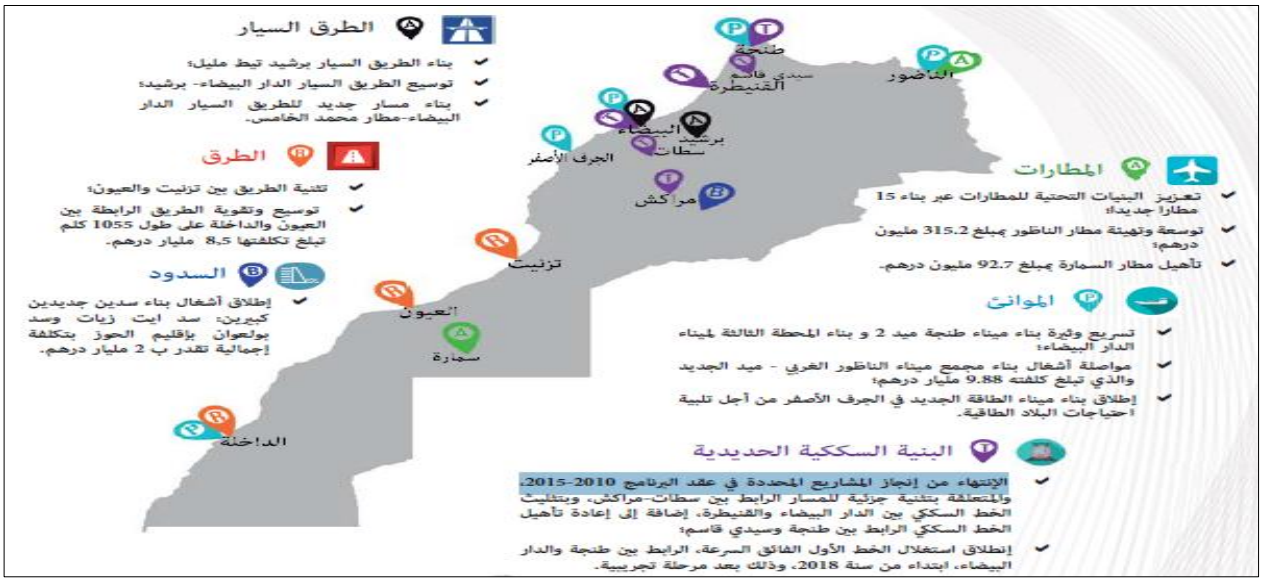
[4] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[5] ميزانية المواطن لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 13.

حيث تقدّر قيمة المشاريع التي أطلقها المغرب خلال السنوات الـ 10 الماضية بنحو 200 مليار دولار،[1] وهي نتاج شراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات المغربية والأجنبية والعربية والتمويلات الدولية والمساهمات الخارجية.

وتشمل المشاريع قيد الإنجاز شبكة للقطار السريع بين طنجة والدار البيضاء، ومحطات للطاقة الشمسية والرياح لإنتاج نصف الحاجة من الكهرباء النظيفة، وبناء ألفي كيلومتر من الطرق الحديثة السريعة والقناطر والجسور، وموانئ للصيد البحري وأخرى لتصدير الفوسفات، وميناء إقليمي لربط شمال إفريقيا بجنوب الصحراء في الداخلة على المحيط الأطلسي، وتوسيع 18 مطارا دوليا وتحديثها لزيادة حركة النقل الجوي. وفيما يلي أهم مشاريع البنية التحتية المقرّرة.

الشكل رقم (50): يوضّح أهم مشاريع البنية التحتية المبرمجة سنة 2018 بالمغرب



المصدر: ميزانية المواطن لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 18.

هذا وقد ارتفعت نسبة سكان القرى المستفيدة من الماء الصالح للشرب من 14% سنة 1994[2] إلى 96 %سنة 2016، كما ارتفعت نسبة توصيل الكهرباء إلى القرى من 22 % سنة 1996 إلى 99.4 % سنة 2016. الأمر الذي ساهم في تخفيض معدلات الفقر من 42.7% سنة 1996 إلى 4.8% سنة 2016.[3] هذا وقد قدّرت كثافة* الإنترنت 50.4 % سنة 2016، و 122.7 % بالنسبة للهاتف المحمول في ذات السنة.[4]

[1] المغرب يطلق خطة بـ 200 مليار دولار لاستكمال البنية التحتية، عربي 21، 2017، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/18 (https://arabi21.com/story).

[2] رئاسة الحكومة، أهداف الألفية من أجل التنمية، المغرب، 2012، ص 13.

[3] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 142.

* عدد المنخرطين بالنسبة لعدد السكان.

[4] نفس المرجع، ص 140.

من خلال ما سبق، والمتمثل في عرض الوضعية الاقتصادية والمالية للمغرب خلال فترة الدراسة، التي مكّنتنا من محاولة تشخيص وتبيان مكامن الضعف والخلل في أداء الاقتصاد المغربي، لتشكيل صورة خلفية عنه، تعد كمفتاح لاقتراح مجموعة من التدابير والاجراءات لمعالجة مواطن الخلل من جهة، ومساعدتنا لاحقا في دراسة سبل تفعيل دور سياسة الإنفاق العام في تنشيط وتحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل وكذا المحافظة على الأسعار من جهة أخرى. حيث يتوفر المغرب على موقع استراتيجي ملاصق لأكبر منطقة تجارية في العالم (الاتحاد الأوربي)، وفرة للموارد الطبيعية والفلاحية، بالإضافة إلى هيمنة الشباب على البنية الإجمالية للسكان، وهو ما يعني الزيادة المستمرة في أعداد القوى العاملة، تحسّن المستوى التعليمي والصحي مما يساهم في زيادة كفاءة اليد العاملة وانتاجيتها، وجود سوق مالية ديناميكية تضم أزيد من 74 مؤسسة مقيّدة، وجود نسيج صناعي وتجاري هام، إلا أن كل هذه المميزات لم تسمح للاقتصاد المغربي بالانتقال إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، ولعلّ الأمر يعود في ذلك إلى تطور مديونية الخزينة والدين الخارجي خلال السنوات الأخيرة، ضعف الاندماج في الاقتصاد الأوربي والعالمي، فمن أصل 28 بلد في الاتحاد الأوربي، تحصل اسبانيا وفرنسا على حوالي 50 % من صادرات المغرب، بالإضافة إلى تفاقم العجز على مستوى الميزانية العامة والحساب التجاري. ومن ثم على السلطات المغربية محاولة البحث عن حلول لمختلف العراقيل التي تقف حاجزا أمام إقلاعها الحقيقي، وتجعل بعض مكوناته هشة، برسم السياسات و الاستراتجيات الاحترازية من أجل تعزيز السيولة وتقوية صلابة المالية العامة، تبسيط الإجراءات الإدارية المعقدة، لدعم القطاع الخاص الأكثر قدرة على خلق فرص العمل، العمل على تقليص الفوارق بين الجهات (مناطق المملكة)، وجعلها كأقطاب مميّزة للاستثمارات بتوفير البنى التحتية، محاولة تنويع الاقتصاد المغربي وتغيير بنية نظام الإنتاج، من اقتصاد يعتمد الفلاحة إلى نموذج يعتمد أكثر على الصناعة والصناعات الواعدة والخدمات والاقتصاد الرقمي ...إلخ.

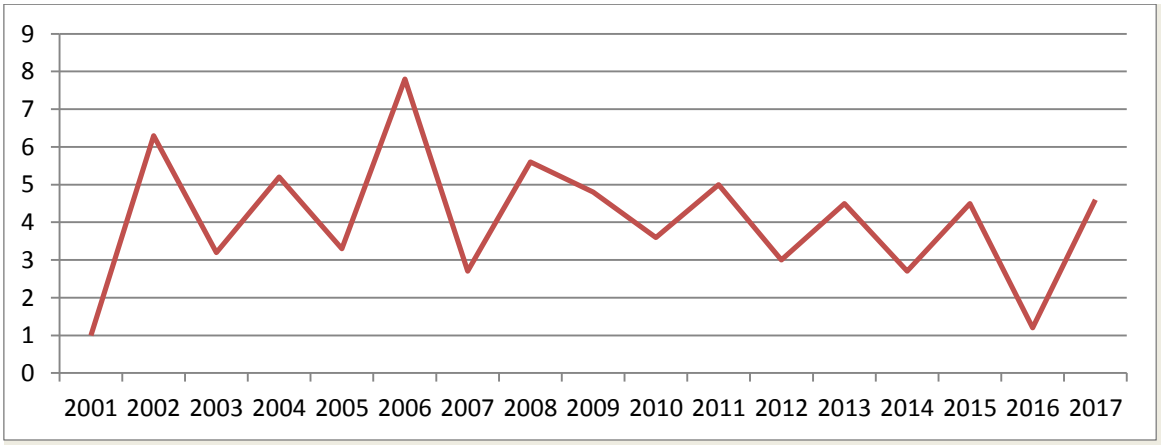
المطلب الثاني: أثر السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في المغرب

بعدما فرغنا في المطلب الأول من محاولة التشخيص الأولي للوضعية الاقتصادية والمالية للمغرب خلال السنوات الأخيرة، بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية، والتي أبانت نسبيا عن تقدّم ملحوظ على مستوى ديناميكية التحوّل البنيوي للنسيج الإنتاجي، وتحسين ظروف معيشة السكان من حيث الولوج إلى الخدمات الأساسية، رغم وجود مواطن اختلالات لا ينبغي حجبها والتي وجب تداركها. نبدأ في هذا المطلب بالتفصيل والتركيز على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدراسة: النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة، والتي تمثل الأهداف الأساسية الكلية لأي اقتصاد كان، مع محاولة معرفة تأثير السياسة الإنفاقية العامة المغربية عليها من عدمه.

أولا: أثر السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي في المغرب

على الرغم من تسجيل المغرب زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، حوالي 3.5 % كمتوسط سنوي منذ عام 1980، فإنه لا يزال مستقبل اقتصادها غير مضمون ولا يمكن التنبؤ به، بسبب النسب العالية من البطالة التي تصل إلى 10 %.[1] والاعتماد على القطاع الزراعي بشكل كلي في تحقيق القيم المضافة، والذي بدوره خاضع للتغيرات المناخية والتي لا تكون ملائمة باستمرار، وهو ما يجعل المستقبل الاقتصادي المغربي يعتمد على خلق اقتصاد تنافسي مستدام، يتيح للبلاد توسيع حصتها في السوق الدولية وبالتالي تعزيز التوظيف.

الشكل رقم (51): يوضّح تطور معدلات النمو الاقتصادي المغربي خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية المغربية للسنوات (2001-2017).

يبيّن الشكل أعلاه، التقلّب الواضح لمعدلات النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة محل الدراسة، والذي أطلق عليه بعض الخبراء الاقتصاديين في المغرب "سنّ المنشار"، حيث بقيت تتراوح ما بين تسجيل معدلات قياسية 7.8% سنة 2006، ومعدلات دنيا 1% سنة 2016، وهذا راجع لتركّز الإنتاج في عدد قليل من القطاعات، كالفلاحة والمواد الخام، والتي ترتبط بشكل كبير بالأسواق العالمية والمخاطر المناخية. إلا أن النمو الاقتصادي المحقّق في المغرب

[1] HIND Tahtah, Public expenditures and economic growth in Morocco, MPRA paper N^0 72107, University Library of Munich, Germany, 2013, p2.

يبقى أقل تقلبا من دول عديدة كمصر وتونس[1] خلال الفترة (2000-2011). وذلك تحت تأثيرات[2]: الوضع الدولي الملائم، قوة الطلب المحلي، جهود توحيد إطار الاقتصاد الكلي، من خلال دعم سياسة الإصلاح المالي وتعزيز القدرة التنافسية، تنويع القطاعات الإنتاجية ..إلخ. و فيما يلي مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية المغربية في الناتج الداخلي الخام. ومع ذلك يبقى معدل النمو متذبذب وبحاجة إلى تفعيل آليات استقراره وديمومته.

الجدول رقم (28): تطوّر مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي المغربي (التغير %)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
13,2	**-12,5**	**11,5**	**-2,3**	**17,8**	**-7,8**	**6,7**	**القطاع الأولي**
15,4	-13,7	11,9	-2,2	17,2	-9,1	5,7	الفلاحة، الغابات وخدمات ملحقة
-8,3	1,1	7,3	-4,0	26,8	9,7	24,8	الصيد البحري
3,1	**1,0**	**1,8**	**3,5**	**0,6**	**0,8**	**6,3**	**القطاع الثانوي**
16,5	0,1	-2,1	3,0	-1,2	-2,1	5,0	الصناعة الاستخراجية
2,2	0,7	2,3	4,1	-0,7	1,8	6,8	الصناعة التحويلية
3,3	2,5	6,2	1,3	14,9	-6,7	8,3	الكهرباء والماء
0,7	1,6	0,7	2,6	1,6	2,2	4,9	البناء والأشغال العمومية
2,7	**2,9**	**1,7**	**2,3**	**1,9**	**6,3**	**6,2**	**القطاع الثالثي**
2,6	5,2	0,5	1,6	-2,0	4,1	7,4	التجارة
11,5	3,6	-1,3	2,2	4,7	2,6	-1,1	الفنادق والمطاعم
4,3	0,7	3,2	3,6	1,0	2,4	7,0	النقل
0,7	6,9	2,8	5,2	2,9	29,5	9,5	البريد والاتصالات
3,6	0,2	2,6	2,5	0,2	4,2	8,6	الأنشطة المالية والتأمينات
4,0	4,4	4,2	2,7	1,5	4,5	5,6	العقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات
3,1	1,6	0,5	2,5	3,7	5,1	9,9	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
-2,1	1,4	0,1	1,4	5,0	7,1	1,6	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
1,0	3,0	3,4	0,2	2,9	3,0	2,1	خدمات غير مالية أخرى
2,7	**2,2**	**1,8**	**2,7**	**1,8**	**4,5**	**6,4**	**القيمة المضافة غير الفلاحية**
4,3	**0,1**	**3,0**	**2,0**	**3,7**	**2,7**	**6,3**	**القيمة المضافة الإجمالية**
2,8	**8,8**	**18,1**	**9,7**	**14,6**	**6,8**	**-3,8**	**ضرائب على المنتجات صافية من الدعم**
4,1	**1,1**	**4,5**	**2,7**	**4,5**	**3,0**	**5,2**	**الناتج الداخلي الإجمالي**

المصدر: بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2017، مرجع سبق ذكره، ص 25.

يؤكّد التحليل البنيوي للنمو الاقتصادي انخراط المغرب في مسلسل تحديث وتنويع قاعدته الإنتاجية، ويصبو من خلال هذا التحوّل إلى تعزيز قدرة الاقتصاد المغربي على مواجهة الصدمات الخارجية.[3] وقد تمكّن الاقتصاد المغربي خلال الفترة (2001-2017)، من تسجيل نسبة نمو قدرها 4.05% كمتوسط سنوي، ويرجع هذا الأداء جزئيا إلى القطاع الفلاحي الذي أصبح أكثر فعالية منذ إطلاق مخطط المغرب الأخضر، فقد مكّن هذا الأخير من تغيير تركيبة نمو القيمة المضافة الفلاحية والحد من تقلباتها بفضل تعزيز مساهمة تربية المواشي والأشجار وزراعة الخضروات، وقد عرفت القيمة المضافة الفلاحية تزايدا بمعدل سنوي قدره 3.8 % ما بين سنتي 2011-2017.

كما يُعزى أداء الاقتصاد المغربي المسجّل خلال السنوات الأخيرة، إلى تعزيز القيمة المضافة غير الفلاحية، حيث سجلت نموا قدره 3.15% كمتوسط سنوي خلال الفترة (2011-2017)، وقد مكّنت مختلف الاستراتجيات

[1] JACOB Kolster et autres, Diagnostic de Croissance du Maroc, Analyse des contraintes à une croissance large et inclusive, Banque africaine de développement, Gouvernement du Royaume du Maroc et Gouvernement des États-Unis, Abidjan, Côte d'Ivoire, p51.
[2] OCDE, Perspectives économiques en Afrique: Maroc, Paris, France, 2008, p 459.
[3] Direction des Etudes et des Prévisions Financières, tableau de bord des indicateurs macro-économiques, Ministère de l'Economie et des Finances, Maroc, 2018, p 2.

القطاعية المعتمدة (مخطط المغرب الأخضر، مخطط "أليوتيس"، مخطط "إقلاع"، وبرنامج التسريع الصناعي 2014-2020، استراتجية "المغرب الرقمي"، الاستراتجية السياحية "رؤية 2020" ... إلخ)، من إحداث تحولات حقيقية في النسيج الإنتاجي المغربي، ومن انتعاش الأنشطة الموجّهة للتصدير ذات محتوي عال من الشغل المؤهل، خاصة صناعة السيارات والطائرات والإلكترونيات التي حقّقت نموا مضطردا لصادرتها بنسب 20%، 12.5%،4 [1]% في المتوسط السنوي على التوالي خلال الفترة (2008-2016).

ونتيجة لهذه التطورات عرفت القيمة المضافة للقطاع الثاني، نموا بنسبة 2.44% كمتوسط سنوي، ويعزى هذا التطور أساسا إلى الأداء الجيد للصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية وقطاع الكهرباء والماء وكذا الصناعات الغذائية، كما سجّل قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة نمو تقدر بحوالي 2 % كمتوسط سنوي، بعدما كان يسجل نسبة نمو تقدر بـ 0.87 % سنة 1999[2]، وهذا بسبب مشاريع البنية التحتية التي عرفتها المغرب في السنوات الأخيرة. والتي ليس من شأنها فقط خلق قيمة مضافة وإحداث نمو اقتصادي، وإنما أيضا خلق مناصب عمل، تحسين الظروف المعيشية للسكان، ومن جهته سجّل قطاع الخدمات نموا قدره 2.28 % كمتوسط سنوي، وذلك راجع بالأساس إلى النمو الملحوظ لقطاع البريد و المواصلات 7.5 %، بالإضافة إلى الأنشطة المالية والتأمينية 6.47%. كما توضح المؤشرات إلى تحسن مستوى القطاع السياحي بنمو القيمة المضافة للفنادق والمطاعم بـ 11.5 % سنة 2017.

يبرز تحليل بنية النمو الاقتصادي حسب الجهات، أن النمو الاقتصادي المحقّق خلال الفترة (2001-2015)، مصدره بنسبة 61 %، 4 جهات: الدار البيضاء- سطات 24.9%، الرباط-سلا-قنيطرة 15.3%، مراكش-آسفي 11.6% ثم طنجة-تطوان-الحسيمة 9%.[3] ولعلّ هذا التفاوت في النمو الاقتصادي بين الجهات راجع إلى تفاوت معدلات النمو الديموغرافي ونمو السكان النشيطين المشتغلين بين الجهات، الموارد الجهوية الصرفة، البنى التحتية الاقتصادية، إضافة ربما إلى متغيرات أخرى غير ظاهرة وتتعلق بالأساس بمناخ الأعمال والخصوصيات المحلية لكل جهة.[4] ولهذا سيكون لانطلاق مخططات التنمية الجهوية دور مهم في تحسين تنافسية وجاذبية الجهات والتخفيف من الفوارق فيما بينها والسماح للتأثير الخاص بكل جهة أن يلعب دورا إيجابيا في نموها الاقتصادي. وعلى هذا الأساس سنحاول الآن معرفة إن كان للمبالغ الضخمة التي أنفقتها الدولة المغربية في مختلف القطاعات أي تأثير على نموها الاقتصادي.

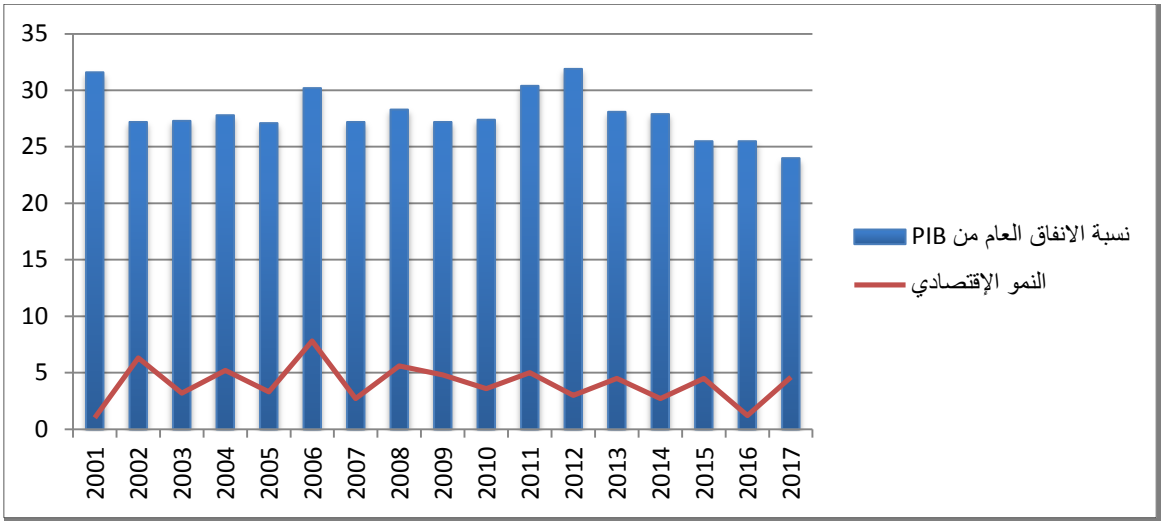
[1] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] MOHAMED JAMAL EDDINE Zarouali, "Le Secteur des BTP au Maroc: Aspects économiques et Sociaux", article dans (Dossiers de Recherches en Economie et Gestion), N^0 03, Centre d'études et de recherches humaines et sociales, Oujda, Maroc, 2014, p35.

[3] Direction des Études et des Prévisions Financières, Profil de la croissance économique des régions, Ministère de l'économie et des finances, Maroc, 2017, p16.

[4] اللجنة الاستشارية للجهوية، الجهوية المتقدّمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المغرب، ص 19.

الشكل رقم (52): يوضّح تطوّر الإنفاق العام والنمو الاقتصادي المغربي خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية المغربية للسنوات (2001-2017).

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، والمبيّن لأثر تطور النفقات العامة المغربية على النمو الاقتصادي، وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2017)، فعلى سبيل المثال انتقلت نسبة الإنفاق العام من PIB سنة 2005، من 27.1% إلى 30.2% سنة 2006، لينتقل معها النمو الاقتصادي إلى 7.8% بعدما سجل سنة 2005 ما يقدر بـ 3.3%، كذلك سنة 2011 انتقلت نسبة الإنفاق العام من PIB إلى 30.4% بعدما سجلت سنة 2010 ما يقدر بـ 27.4 %، ليرتفع كذلك النمو الاقتصادي من 3.6% إلى 5%، إلا أن هناك بعض السنوات رغم انخفاض الإنفاق العام، لم ينخفض النمو الاقتصادي، كالسنوات 2013 و2015، وسنوات رغم ارتفاع الإنفاق العام لم يرتفع النمو الاقتصادي، بالعكس انخفض إلى 1.2%، كسنة 2016. وهذا إن دلّ، يدل على ضعف هاته العلاقة وهشاشتها، وذلك للارتباط القوي بين النمو الاقتصادي والقطاع الزراعي، الذي يعتمد بدوره على الظروف المناخية، وليس على حجم الإنفاق العام.

ويبيّن تحليل مجالات الإنفاق العام وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في المغرب، فعالية الإنفاق العام على الصحة أكثر منها على التعليم في التأثير على النمو الاقتصادي، حيث يربط الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي علاقة سلبية، فلطالما كان النظام التعليمي المغربي محل انتقاد من الجميع لعدم ملائمته لمتطلبات سوق العمل، كما لم يتم إصلاح نظام التكوين بالشكل اللائق حتى يجابه التحديات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة،[1] وبالتالي فان الإنفاق العام على التعليم يمثل كتكلفة للدولة المغربية لعدم مشاركة الخريجين من المعاهد والكليات والجامعات في عملية الإنتاج والتنمية بالبلد، رغم مستويات الإنفاق العام المرتفعة على التعليم في المغرب مقارنة ببلدان الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا كما رأينا سابقا. وعلى هذا الأساس فإن التحدي الذي يواجه المغرب اليوم، ليس زيادة حجم الإنفاق العام في

[1] EL MOKRI Karim et autres, politique budgétaire et activité économique au Maroc: une analyse quantitative, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales –Agdal Laboratoire d'économie appliquée, Université Mohammed V- Rabat, Maroc, 2015, p127.

حد ذاته، بقدر ما هو إعادة توزيع هاته الموارد داخل القطاع نفسه بشكل يضمن الجودة والكفاءة، فضلا عن التخصيص السليم للموارد العامة بين القطاع التعليمي و الصحي، والذي يضمن إنتاجية أكبر؛ بالإضافة إلى تعزيز شفافية الميزانية العامة ومساءلة السلطات العامة، مع متابعة و مشاركة المواطنين في البرامج الحكومية.[1] و التي يمكن أن تساعد في الحد من هدر الأموال العمومية، أو البحث عن موارد خارج الإطار الرسمي.

ورغم كل هاته المعطيات، فإن النمو الاقتصادي المغربي يبقى عاجزا عن احتواء التحولات الاجتماعية، فما زال 15% يعيشون تحت خط الفقر، وبلغت درجة الحرمان 45% مع استحواذ 5% من السكان على 40% من PIB، واستحواذ ثلاث جهات فقط من بين 16 جهة على ثلثي الثروات الإجمالية المنتجة.[2] كما أن التحليل المفصّل للنمو الاقتصادي المغربي في العقود الماضية يبيّن: [3]

- كان هذا النمو المحقّق بمساعدة بيئة دولية مواتية وظروف مناخية جيدة[*] ؛
- لم يستغل المغرب هذا الوضع الجيد بطريقة مثلى، حيث كانت وتيرة النمو في الدول المجاورة والمنافسة أفضل منه؛
- لا يزال تقلب النمو الاقتصادي المغربي قويا، رغم انخفاضه نوعا ما؛
- تحسّن الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ، إلى أنه ينحصر في قطاعات معينة؛
- لا تزال مكاسب الإنتاجية منخفضة للغاية في المغرب؛
- يصل العجز التجاري إلى مستويات مقلقة بسبب الافتقار إلى القدرة التنافسية.

[1] TLAYTMASTE Bahaddi and MOHAMED karim, "impact of public expenditure on the growth in Morocco: role of governance", article in (International Journal of Economics and Finance), Vol. 9, No 4, Canadian Center of Science and Education, canada, 2017, p 14.

[2] يونس بلفلاح، المغرب: الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاما، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، قطر، 2014، ص1.

[3] le Cercle d'Analyse Economique de la Fondation Abderrahim Bouabid, Le Maroc a-t-il une stratégie de développement économique ?, Salé, Maroc, 2010, p4.

[*] ارتفع معدل تساقط الأمطار في المغرب بـ 48.9%، حيث وصل إلى 300 ملم سنة 2017، كما بلغت المساحة المزروعة 5.4 مليون هكتار، وانتقل محصول الحبوب من 33.5 مليون إلى 95.6 مليون قنطار، ليصل عائد الهكتار الواحد إلى 17.7 قنطار عوض 9.3.

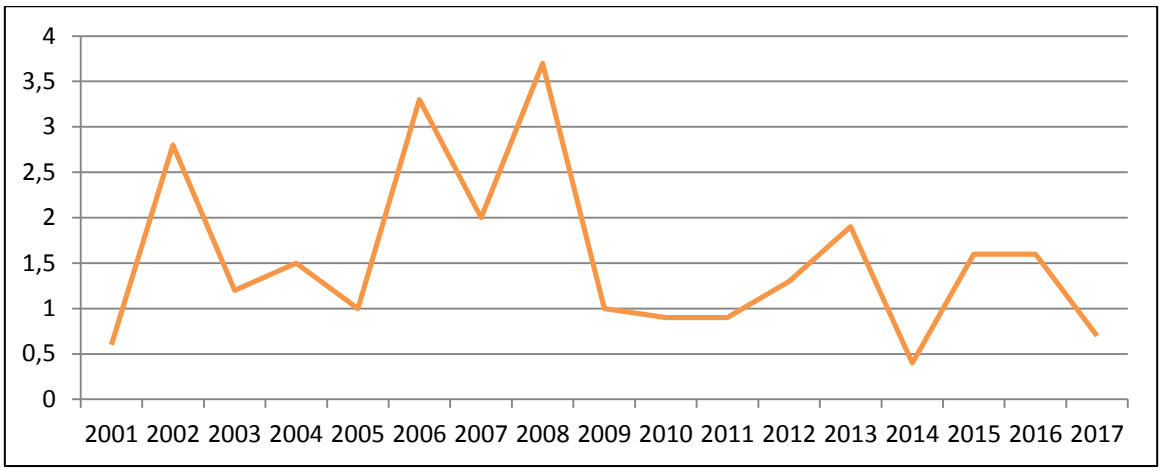
ثانيا: أثر السياسة الإنفاقية العامة على التضخم في المغرب

إن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في المغرب كغيرها من معظم البنوك المركزية في العالم، هو استقرار الأسعار، حيث تعتمد استراتيجية السياسة النقدية في المغرب على الركائز التالية[1]:

- سعر الصرف هو المرتكز الأساسي للسياسة النقدية (تتكون سلة العملات المحدّدة لقيمة الدرهم من 60% أورو و40% دولار).
- الاستقلالية في صنع القرارات (المؤسساتية والتشغيلية والمالية).
- الاعتماد على مجموعة متنوعة من أدوات السياسة النقدية.
- الشفافية في إدارة السياسة النقدية.

الشكل رقم(53): يوضّح تطوّر معدلات التضخم المغربية خلال الفترة (2001-2017)

الوحدة: النسبة المئوية %



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك المغرب للسنوات (2001-2017).

يوضّح الشكل أعلاه، تطور معدلات التضخم السنوية في المغرب خلال الفترة (2001-2017)، والتي تبين تذبذبا واضحا في المعدلات المسّجلة، حيث تم تسجيل معدلات قياسية سنة 2008 تقدر بـ 3.7%، و معدلات دنيا قدرت بـ 0.4 % سنة 2014، الأمر الذي يرجع لأسعار المنتجات الغذائية المتقلبة الأثمنة، وكذا أسعار الوقود وزيوت التشحيم في الأسواق الدولية، ففي سنة 2017 على سبيل المثال لا الحصر، شهدت معدلات التضخم تراجعا ملموسا، وانتقلت من 1.6% سنة 2016، إلى 0.7 % سنة 2017، مدفوعة أساسا وبشكل حصري إلى تراجع أسعار السلع الغذائية بنسبة 3.1% نتيجة تحسن العرض، بعد ارتفاعها بنسبة 7.5 % سنة 2016، على الرغم من ارتفاع أسعار الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 8.8%، بعد انخفاض بنسبة 1.7% سنة 2016، بسبب انعكاس المنحنى

[1] SAIDI Abdessamad, "perspectives d'adoption du ciblage de l'inflation au Maroc", Document préparé pour la Journées Internationales de (Macroéconomie et de Finance), Département de la Recherche, Bank Al-Maghreb, Marrakech, Maroc, 15 Mai 2017, p3.

التصاعدي للأسعار الدولية للمنتجات النفطية*، خصوصا بعد تطبيق اتفاق خفض إنتاج النفط بين بلدان منظمة الأوبك، إلى جانب اشتداد التوترات الجيوسياسية وتزايد الطلب العالمي، ومن جهتها، ارتفعت كذلك الأسعار المقنّنة بنسبة 0.8 %، متأثرة على الخصوص بتطبيق الشطر الأخير من الزيادات المبرمجة في جانفي 2017، في أسعار الكهرباء ورفع الضريبة الداخلية على الاستهلاك لفئات معيّنة.[1] كما ارتفعت أسعار الخدمات الطبية رغم عدم خضوعها لأي مقرر تنظيمي، فقد تزايدت من 0.3% سنة 2011 إلى 2.4% سنة 2017 (أنظر الجدول رقم29)، إلا أن تأثير حدّة هذه الارتفاعات قد تقلصت بفعل ارتفاع قيمة العملة المغربية إزاء الدولار الأمريكي بنسبة 6.9%.[2] و الجدير بالذكر، أن معدلات التضخم السنوية المسّجلة بالمغرب طوال فترة الدراسة تبقى دون معدل 4 %، ودون المعدلات المسّجلة في سنوات الثمانينات والتي قدرت بـ 13.5% سنة 1981،[3] ودون المتوسط المسّجل في شمال إفريقيا والمقدر بحوالي 8%، وحوالي 7% في إفريقيا ككل، خلال الفترة (2010-2015).[4]

الجدول رقم (29): تطوّر أسعار الاستهلاك في المغرب خلال الفترة (2011-2017)

مجموعات المنتجات	التغير السنوي %						
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر أسعار الاستهلاك	0,9	1,3	1,9	0,4	1,6	1,6	0,7
المواد الغذائية المتقلبة الأسعار	-2,0	3,0	3,3	-5,6	4,3	7,5	-3,1
الوقود وزيوت التشحيم	0,0	9,9	8,0	7,0	-16,1	-1,7	8,8
المنتجات المقننة الأسعار	0,1	0,7	1,3	1,6	2,7	0,7	0,8
التضخم الأساسي	1,8	0,9	1,5	1,2	1,4	0,8	1,3
– المواد الغذائية المدرجة في التضخم الأساسي	3,3	2,2	1,6	1,0	1,8	0,6	1,6
– الألبسة والأحذية	1,6	2,1	1,6	2,1	0,6	1,1	1,4
– السكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى(1)	1,0	1,0	2,2	1,7	1,1	1,0	1,1
– الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنزل	0,8	0,1	0,2	0,8	0,3	0,6	0,5
– الصحة(1)	0,3	2,0	0,9	2,6	1,0	1,0	2,4
– النقل(2)	-0,4	0,8	1,2	1,1	0,3	0,2	-0,4
– الاتصالات	-5,4	-19,6	-9,2	-4,6	0,2	-0,2	-0,2
– الترفيه والثقافة(1)	-0,7	0,4	0,5	-0,9	0,3	1,6	0,6
– التعليم	4,1	3,8	5,5	3,4	2,9	2,3	2,7
– المطاعم والفنادق	1,7	2,0	3,2	2,5	2,3	2,5	3,2
– سلع وخدمات متنوعة (1)	2,6	1,7	1,6	1,5	0,7	0,3	0,9

(1) دون احتساب الأسعار المقننة.

(2) دون احتساب الأسعار المقننة وأسعار الوقود وزيوت التشحيم.

المصدر: بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2017، مرجع سبق ذكره، ص 51.

أما بخصوص توزيع التضخم حسب المدن المغربية، فسُجلت أعلى الزيادات في الأسعار خلال الفترة (2007-2017) في مراكش بنسبة بلغت 63.7%، تليها فاس بنسبة 61.9%، أما أقلها فكانت في القنيطرة بنسبة 15.7%

* بلغ سعر البرنت 54.4 دولار للبرميل سنة 2017، مقابل 44 دولار للبرميل سنة 2016، أي بنسبة نمو 23.5%.

[1] بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2017، مرجع سبق ذكره، ص 51.

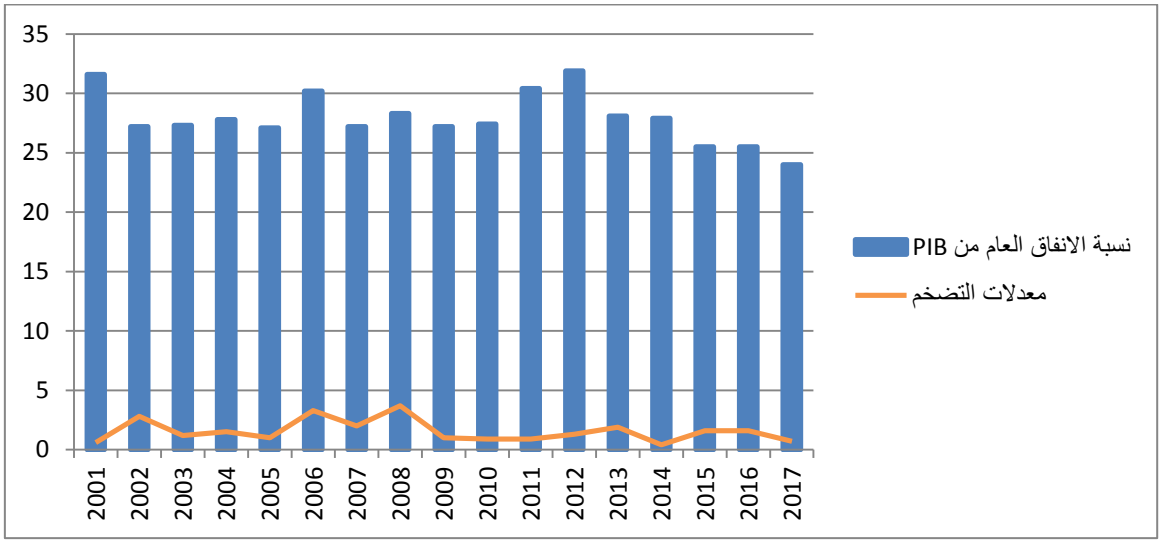
[2] نفس المرجع، ص 53.

[3] عامر عبود جابر و خلف محمد الجبوري، "اتجاه السياسة النقدية في المغرب في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1986-2005"، مقال بمجلة (تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية)، العدد 16، المجلد 5، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2009، ص 142.

[4] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري المغرب 2015، الأمم المتحدة، 2016، أديس أبابا، إثيوبيا، ص 15.

وآسفي 16.2%.[1] ومن المرجّح أن يرتفع معدل التضخم سنة 2018، ويواصل تسارعه ليصل بنهاية سنة 2018 إلى ما يفوق 2.6 %، مدعوما أساسا بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المتقلبة الأثمان وأسعار المحروقات وزيوت التشحيم.[2] ومن هنا يمكننا الإجابة عن إمكانية وجود عوامل أخرى غير التي ذكرت، ساهمت في تسجيل هاته المعدلات التضخمية في المغرب، فيما يلي.

الشكل رقم (54): يوضّح تطوّر الإنفاق العام ومعدلات التضخم المغربية خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية المغربية وتقارير بنك المغرب للسنوات (2001-2017).

يتبيّن من خلال الشكل أعلاه، عدم تأثر معدلات التضخم بالإنفاق العام للدولة المغربية، خلال الفترة (2001-2017)، فرغم حجم المبالغ المالية المنفقة والمرتفعة بشكل مستمر طوال فترة الدراسة، إلا أن معدلات التضخم بقيت محصورة بين 0.4-3.7 %، وهذا راجع لطبيعة تقلبات أسعار المنتجات الغذائية، وكذا أسعار الوقود وزيوت التشحيم في الأسواق الدولية من جهة، ومن جهة أخرى اعتماد نظام الصرف الثابت في المغرب، ففي أوائل عام 2001، تم الحفاظ على مبدأ ترسيخ الدرهم بسلة من العملات لكن مع إجراء تعديل على الترجيحات بإعطاء الأهمية أكثر لليورو على حساب الدولار كانعكاس لتبعية المغرب لسوق الاتحاد الأوروبي. ومنذ ذلك الحين، لا يزال المغرب يعتمد نظام تثبيت اسمي لسعر الصرف بسلة عملات وفي كثير من الأحيان يتدخل البنك المركزي للحفاظ على سعر الصرف داخل حدود مثبتة حول تسعيرة الدرهم المركزية.

إلا أنه ومع بداية سنة 2018، تقرر إضفاء مزيد من المرونة على تعاملات صرف العملات الأجنبية في السوق المالية المغربية في أفق الانتقال إلى نظام الصرف المرن، حيث سيسبح الدرهم في مجال تتّسع المساحة بين حديه شيئا فشيئا إلى أن يتم تحريره. و هو ما أثار قلق العديد من الاقتصاديين والمستثمرين، مخافة تعريض البلد إلى أزمات وانعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية يصعب تصور مداها حاليا، تتحملها فئات دون الأخرى. و هنا يقدم بنك

[1] بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2017، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية، العدد 47، الرباط، المغرب، 2018، ص 44.

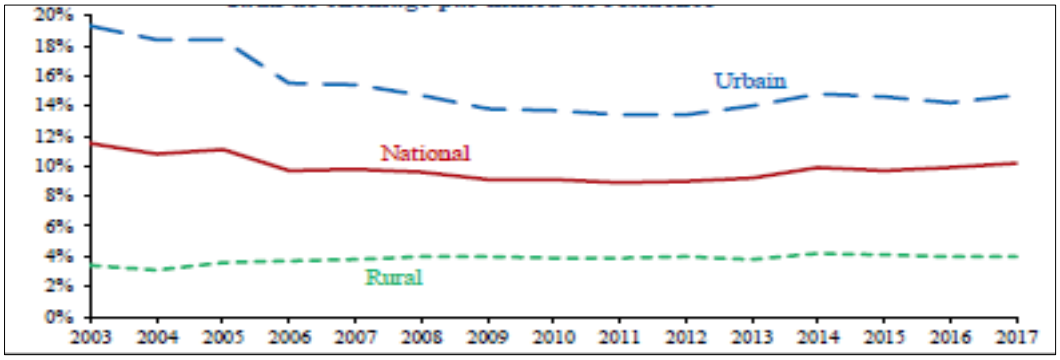
المغرب في خضم دفاعه عن خيار تحرير الدرهم، بعض الحجج التي يراد لها أن تكون مقنعة لإثبات إمكانية إنجاز هذا الخيار دون تعريض البلد إلى المآسي، كما تلك التي شهدتها مصر على سبيل المثال نتيجة تحرير الجنيه. و من بين هذه الحجج نذكر[1]: أولا، ضعف نسبة التضخم بالمغرب بالمقارنة على ما كانت عليه بمصر قبل تعويم عملتها، ثانيا، توفر المغرب على احتياطي ملائم من النقد الأجنبي، وثالثا، اضطرار مصر إلى تطبيق نظام سعر الصرف المرن بشكل مفاجئ وتحت ضغط تردي الوضع الاقتصادي بخلاف المغرب الذي ينظّم عملية الانتقال بهدوء.

ثالثا: أثر السياسة الإنفاقية العامة على البطالة في المغرب

يعرف المغرب زيادة سكانية كبيرة وسريعة والتي ارتفعت من 28 مليون نسمة سنة 2001، إلى 34 مليون نسمة سنة 2016،[2] هذا النمو الديموغرافي سيؤدي لا محال إلى زيادة عدد السكان النشيطين وبالتالي بنية القوى العاملة، وإلى تزايد مطرد في أعداد الطالبين للعمل لاسيما من طرف الشباب وحملة الشهادات، والتي وصلت نسبتهم إلى 12.3% سنة 2001.[3]

وهذا لا يعني أن التفسير الأساسي للبطالة يكمن في الزيادة السكانية، وإنما ستساهم بنية الاقتصاد المغربي والتوجّه الذي سلكه منذ الاستقلال إلى عجز كبير في خلق مناصب عمل وإلى تفاقم مشكلة البطالة. وفيما يلي تطور معدلات البطالة في المغرب خلال الفترة (2003-2017).

الشكل رقم(55): يوضّح تطوّر معدلات البطالة المغربية حسب المنطقة خلال الفترة (2003-2017)



Source: Ministère de l'économie et des finances, tableau de bord social, op cit, p 9.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، انخفاض معدلات البطالة خلال الفترة (2003-2011)، حيث انخفضت من 11.5% سنة 2003، إلى 8.9% سنة 2011، نتيجة لتكثيف الإجراءات والتدابير المتعلقة بدعم التشغيل، خاصة فئة الشباب، بإنشاء التعاونيات الشبانية و المؤسسات الصغيرة وتحسن بعض القطاعات، لتعاود الارتفاع مجددا إلى 10.2% سنة 2017. الأمر الذي يرجع إلى توسع حجم القوى العاملة النشطة (بلغ معدل النشاط في المغرب

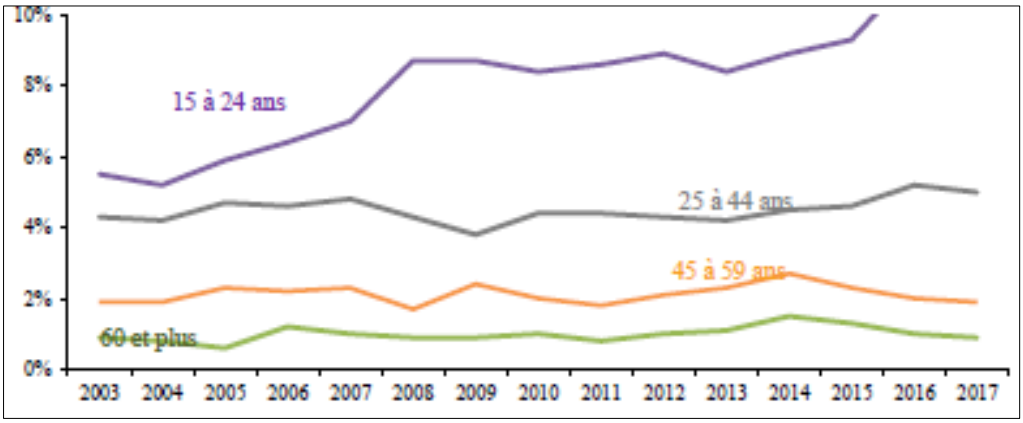
[1] استقلالية البنك المركزي ونظام الصرف المرن، مخطّطات صندوق النقد الدولي لوضع البلد في قلب العاصفة: الجزء الرابع والأخير أطاك المغرب، 2017، أطلع عليه بتاريخ 2018/11/08 (https://attacmaroc.org).

[2] Ministère de l'économie et des finances, tableau de bord social, Maroc, 2018, p 27.

[3] Direction des Etudes et des Prévisions Financières, tableau de bord des indicateurs macro-économiques, opcit, p16.

46.7% سنة 2017، ما بين ذكور 71.6% وإناث 22.4%[1]) نتيجة النمو السكاني من جهة[2]، وتباطؤ عملية خلق فرص عمل جديدة من جهة أخرى، وقد قدّر عدد البطالين بـ 1.105.000 بطال سنة 2016، بزيادة قدرها 1.5% عن سنة 2011.[3] كما يتضح أن معدلات البطالة مرتفعة في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية، وهذا راجع لتمركز غالبية النشاطات الاقتصادية في المدن من جهة، وكذا الاتجاه المتصاعد لظاهرة النزوح الريفي التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، مع عدم القدرة على استيعابه، حيث وصلت معدلات البطالة في المناطق الحضرية إلى ما يقارب 16%. وقد تركزت في الفئات العمرية بين 15-24 سنة، والتي وصلت إلى 10% سنة 2016، فين حين قدرت بحوالي 4.5% في الفئات العمرية ما بين 24-44 سنة، و 2% في الفئات العمرية ما بين 45-59 سنة (أنظر الشكل أدناه).

الشكل رقم(56): يوضّح تطوّر معدلات البطالة المغربية في المناطق الحضرية حسب السّن خلال الفترة (2003-2017)



Source: Ministère de l'économie et des finances, tableau de bord social, op cit, p 9.

تبيّن تطور معدلات البطالة المغربية حسب الجنس، أن فئة الإناث* هي الغالبة على مجموع البطالين بمعدل 14.7% مقارنة بالذكور 8.8 %، سنة 2017، ما بين المناطق الحضرية والريفية، بسبب انخفاض المستوى التعليمي من جهة، حيث أن مستوى التأهيل منخفض بين الإناث النشطات اللواتي لا يتخرج منهن سوى الثلث، مقابل 41

[1] بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2017، مرجع سبق ذكره، ص 50.

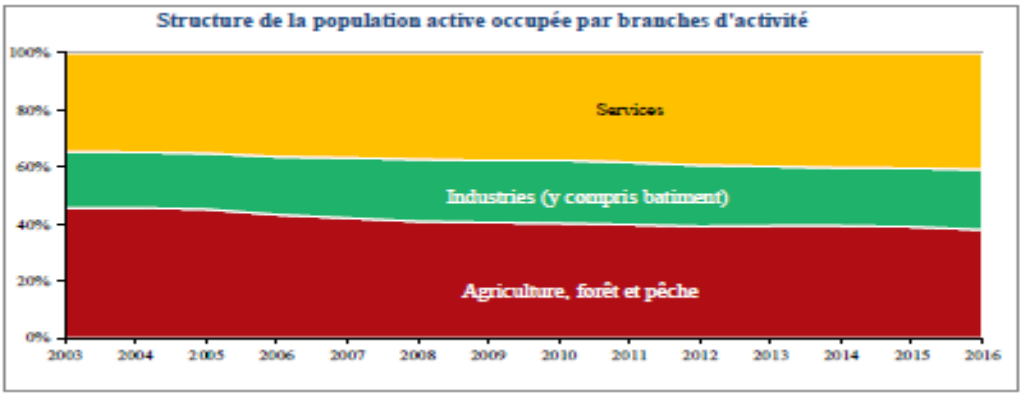
[2] Ministère de l'économie et des finances, Les politiques sociales au Maroc Etat des lieux, Département de l'Economie, des Finances et de la Privatisation, Document de travail n° 80, Maroc, 2002, p39.

[3] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 80.

* تظل مشاركة المرأة في سوق الشغل في المغرب، على غرار البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من بين الأضعف عالميا، فقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في اليد العاملة 22.4% سنة 2017، مقابل 50.8 % في المتوسط في بلدان أوروبا وآسيا الوسطى، و51.5 % في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي و 59.2 % في شرق آسيا والمحيط الهادي.

% من الذكور النشطين في عام 2012[1]. وكذا انخفاض فرص العمل الخاصة بالنساء والتي توفر ظروف معيّنة من جهة أخرى، كما ارتفعت معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات بنسبة 17.9% أكثر من الذين هم دون شهادة 3.8%. وذلك راجع لعدم التطابق بين نظام التكوين ومتطلبات سوق العمل[2]، وهو قد أدى إلى زيادة أعداد الخريجين البطالين. أما فيما يخص تطور توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب مختلف القطاعات، فيمكن توضيحها بالشكل التالي.

الشكل رقم(57): يوضّح تطوّر توزيع القوى العاملة المشتغلة المغربية حسب القطاع خلال الفترة (2003-2017)



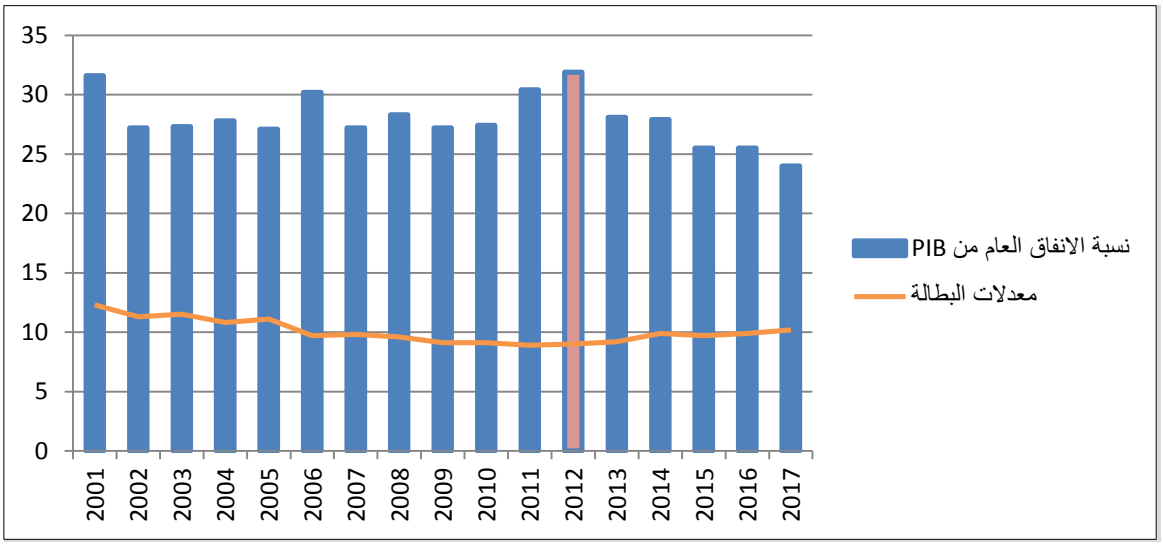
Source: Ministère de l'économie et des finances, tableau de bord social, op cit, p 12.

حافظت القطاعات الاقتصادية الثلاث في المغرب نسبيا على حصتها في جذب القوى العاملة المشتغلة طوال الفترة 2003-2017، على الرغم من تباين الحصص فيما بينها، حيث احتل قطاع الخدمات والفلاحة والغابات وصيد الأسماك الصدارة في جذب القوى العاملة، بنسبة 40% لكل قطاع، بينما استطاعت الصناعة بما فيها البناء والأشغال العمومية توظيف 20% من إجمالي القوى العاملة النشيطة، (وبهذا على الدولة المغربية تعزيز قطاع البناء والأشغال العمومية كأحد القطاعات الرئيسية من حيث استقطاب واستبقاء اليد العاملة، وتشجيع الاستثمار به). إلا أن الملاحظ هو انخفاض توجه القوى العاملة نحو قطاع الفلاحة والغابات وصيد الأسماك من 45.7% سنة 2003، إلى 38% سنة 2016، واتجاهها نحو قطاع الخدمات، الذي يوفر فرص عمل أفضل. أما من ناحية التوزيع الجغرافي للقوى العاملة المشتغلة، فإن التوزيع الإقليمي للسكان يتميّز بهيمنة خمسة مناطق: الدار البيضاء الكبرى، سوس-ماسة-درعة، مراكش-تانسيفت-الحوز، طنجة-تطوان، الرباط-سلا-زمور- زعير)، التي تمثل وحدها 51% من سكان المغرب في عام 2014، بنسبة 57% من سكان الحضر.

[1] Ministère de l'Emploi et des Affaires sociales, La croissance économique au Maroc: une croissance créatrice d'emploi ?, Note synthétique de politique, Maroc, 2014, p 2.
[2] Ministère de l'économie et des finances, Les politiques sociales au Maroc: Etat des lieux, opcit, p 31.

ويشغل هؤلاء السكان حوالي 20 % [1] من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هل كان للإنفاق العام على هاته المناطق في شكل برامج ومخططات إنعاشية للتشغيل، أي تأثير في تخفيض معدلات البطالة؟، وهو ما سنحاول الإجابة عليه الآن.

الشكل رقم (58): يوضّح تطوّر الإنفاق العام ومعدلات البطالة المغربية خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية المغربية للسنوات (2001-2017).

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، والذي يبرز أثر الإنفاق العام في تخفيض معدلات البطالة المغربية خلال الفترة (2001-2017)، وجود علاقة عكسية بين حجم الإنفاق العام ومعدلات البطالة، فخلال الفترة (2001-2012)، أين ارتفع الإنفاق العام ووصلت نسبته من PIB حوالي 32% سنة 2012، انخفضت معه معدلات البطالة من 12.3% إلى 9%، بينما في الفترة (2013-2017) والتي شهدت تراجعا في نسبة الإنفاق العام من PIB من 28.1% إلى 24% سنة 2017، ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة من 9% إلى 10.2%. وهو مؤشر جد إيجابي لقدرة المملكة المغربية على خلق مناصب عمل اعتمادا على زيادة الإنفاق العام ممثلا في برامج ومخططات وطنية تنموية لإنعاش التشغيل. بحيث قد اتخذت العديد من الإجراءات قصد تعزيز سوق العمل وتحسين قابلية التشغيل وتقليص البطالة، سيما لدى فئة الشباب حاملي الشهادات، حيث تم خلق 74000 منصب شغل سنة 2017 فقط، معظمها بقطاع الفلاحة (أكثر من 52000 منصب عمل)، تليها الخدمات (19000 منصب عمل)، ثم أخيرا قطاع البناء (7000 منصب). على الرغم من فقدان قطاع الصناعة بما في ذلك الصناعات التقليدية 4000 منصب شغل. [2]

[1] Direction des études et des prévisions financières, Les infrastructures socioéconomiques au service d'un développement régional, équitable et inclusif, Ministère de l'économie et des finances, Maroc, 2016, pp 6-5.

[2] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 80.

والملاحظ خلال الفترة (2015-2017)، أن الاقتصاد المغربي لم يعد قادر على خلق مناصب عمل لائقة وبكميات كافية. وبهذا بقيت معدلات البطالة في المغرب مرتفعة. وبالتالي لا يزال أمام المملكة المغربية تحديات جمّة لرفع مستويات التشغيل وتوفير البيئة المناسبة. ومن أجل الوصول بمعدل البطالة المسطّر، والمقدر بـ 8.5 % بحلول سنة 2021، تلتزم الحكومة المغربية من خلال اللجنة الوزارية للتشغيل، بإعداد وتنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، الذي يقوم على المحاور التالية[1]:

– دعم خلق مناصب العمل عن طريق تشجيع الاستثمار المولّد له، وتوجيه الحوافز نحو الاستثمارات التي تتطلب يد عاملة كبيرة؛

– محاولة ملائمة منظومة التربية والتكوين مع متطلبات سوق الشغل، من خلال تكييف برامج التكوين مع العروض وفرص العمل، وتحسين قابلية تشغيل الشباب حاملي الشهادات؛

– تعزيز برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل بالأجر، من خلال تقييم وتنقيح برامج تعزيز التشغيل، وتطوير برامج التشغيل الذاتي للشباب حاملي المشاريع؛

– تعزيز نظم الوساطة في سوق العمل وتقريب خدماتها للمواطنين، من خلال تحسين فعالية آليات الوساطة المتعلقة بالوكالة الوطنية لإنعاش العمل والكفاءات و مؤسسات الوساطة الأخرى؛

– وضع برامج جهوية لإنعاش التشغيل عن طريق إنشاء الية جهوية لإنعاش التشغيل، تهدف إلى تكملة جهود مختلف الجهات الفاعلين المحليين.

وبعد محاولتنا لدراسة مدى تأثر معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم بالإنفاق العام المغربي، يتبين لنا ضعف وسطحية السياسة الإنفاقية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المسطّرة مجتمعة، وحاجتها إلى سياسات واصلاحات أخرى مرافقة، حيث يظهر جليا لنا محدودية فعالية المقاربة الكينزية المعتمدة في تنشيط الطلب الكلي من أجل تحفيز وخلق النمو الاقتصادي، التشغيل وكذا المحافظة على المستوى العام للأسعار بالبلد، بسبب التعارض الموجود بين هاته الأهداف في حد ذاتها من جهة، والتي تستدعي حكمة ومرونة صناع القرار الاقتصادي على أعلى مستوى، ومن جهة أخرى لتوسّع وعمق العوامل المعرقلة، كالتقلبات التي تشهدها أسعار السلع في الأسواق الدولية، الظروف المناخية المتذبذبة، عدم ملائمة التكوين بمتطلبات سوق التشغيل، الاعتماد على موارد معينة في جلب العملة الصعبة، تفاقم العجز في الميزانية والدين الخارجي .. إلخ.

[1] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 81.

المبحث الثالث: مقارنة وتحليل أبعاد علاقة السياسة الإنفاقية العامة ببعض الأهداف الاقتصادية الكلية بين الجزائر والمغرب

إن السياسات الاقتصادية لأي بلد يمكنها أن تعرف مشاكل بخصوص استمراها وتجانسها تتعلق بما يعرف بحالة براون[1]، وتحدث عندما تتخذ قرارات عديدة بأولويات ووسائل تنفيذ متضادة، ما يوقف نظام العمل ويكفه عن التقدم، لأنه يصبح منجذب بين العديد من الطرائق ليصل حد الإنهاك، فعندما يعلن بلد ككوريا أو الصين أو حتى ماليزيا سنة 1975، سيصبح بلدنا متطور عام 2020،[2] ويقدم مخطط وسياسات قطاعية ستعتمد، يصبح تغيير الوزراء لا يشكل خطرا على سياسة البلد، لأنه سيتم تغيير الوضع الراهن دون المساس بالاستراتجية الأساسية، فلا يطلب من وزير الفلاحة مثلا تسيير قطاع الفلاحة ببلده، لكن المطلوب منه انقاص الواردات بنسبة 5% في العام الواحد. وانطلاقا من هذا الأساس سنحاول تقييم ومقارنة السياسة الإنفاقية بالبلدين، لتتّضح أكثر صورة السياسة الميزانية بصفة عامة والسياسة الإنفاقية بصفة خاصة، ومن ثم مدى فاعليتها في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، وذلك بمعرفة نقاط القوة لتعزيزها ومعرفة مواطن الهشاشة لتصحيحها من أجل محاولة توضيح الرؤية لصناع القرار الاقتصادي.

المطلب الأول: مقارنة السياسة الإنفاقية العامة بين الجزائر والمغرب

تحتل السياسة الإنفاقية العامة مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري والمغربي على حد سواء، بحيث تقوم الدولة باستخدامها من أجل الوصول إلى تحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فأوجه الإنفاق العام المختلفة التي تقوم بها الدولتان تمكنهما من تأدية جميع مهامهما في الحياة الاقتصادية بالشكل المطلوب، فكما لاحظنا في الفصول السابقة أن السياسة الإنفاقية هي من أهم أدوات السياسة الميزانية في كل من الجزائر والمغرب، فعملية المقارنة بينهما توضّح لنا العديد من النقاط المهمة، والتي تبيّن مسار السياسة الميزانية بشكل خاص و الوضعية الاقتصادية بشكل عام، والتي يمكن توضيحها على الشكل التالي:

1- يعتمد كلا البلدان الجزائر والمغرب على سياسة الإنفاق العام كأداة أساسية للسياسة الميزانية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وذلك بالتوسع في الإنفاق العام (توجه كينزي) ما من شأنه المساهمة في إنعاش الطلب الداخلي، ومن ثم التأثير الايجابي في بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلا أن تركيز السلطات العمومية الجزائرية كان على البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الدراسة، بينما تركيز السلطات العمومية المغربية كان على دعم القطاعات الاجتماعية والحد من التفاوتات المجالية، مع إيلاء اهتمام خاص بالعالم القروي، بالإضافة إلى الاهتمام بالتصنيع، وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهذا راجع للتوجهات والأولويات الخاصة بكل بلد، فالجزائر اعتمدت على تحفيز وتطوير قطاع البنى التحتية كمحفز ومنشط أول لباقي النشاطات الاقتصادية، ومنه تحقيق

[1] أنظر للتفصيل: خالد بليمان، معالم اقتصادية 2016، دار المعرفة، الجزائر، 2017، ص ص 105-109.

[2] خالد بليمان، معالم اقتصادية 2015، دار المعرفة، الجزائر، 2017، ص 87.

النمو الاقتصادي، بينما ركزت المغرب على تحفيز وتطوير المورد البشري، باعتباره ثروة رئيسية محركة للنمو الاقتصادي في ضوء شحّ الموارد المالية المتاحة؛

2- على الرغم من اعتماد البلدين على أداة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية، إلا أن الجزائر توسّعت أكثر من المغرب في الإنفاق العام، حيث وصلت نسبة الإنفاق العام من PIB سنة 2008 إلى 39.1 %، وهي أعلى قيمة طوال فترة الدراسة، في حين كان أقصى إنفاق بالمغرب سنة 2012 بـ 31.9% من PIB. علما أن متوسط الناتج الداخلي الخام بالجزائر خلال الفترة (2001-2017) هو 141.67 مليار دولار، متجاوزا المغرب الذي حقّق 107.11 مليار دولار كمتوسط ناتج داخلي خام خلال ذات الفترة،[*] وهو ما يبرز تباين الرؤى لدى أصحاب القرار الاقتصادي في البلدين، نتيجة اختلاف الأولويات، طرق تمويل هذا الإنفاق، الأدوات المتاحة، الأهداف المسطّرة ..إلخ؛

3- لا زالت بنية النفقات الإجمالية للبلدين الجزائر والمغرب تتّسم بهيمنة حصة نفقات التسيير، مقارنة بحصة نفقات التجهيز، فقد بلغت حصة نفقات التسيير نسبة 80 % في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية في المغرب، ويرجع ذلك إلى صعوبة التحكم في كتلة الأجور وتفاقم التحويلات (دعم مواد الطاقة)، إضافة إلى ضعف معدل تنفيذ نفقات التجهيز، بينما تراوحت حصة نفقات التسيير في الجزائر ما بين (53-73%) خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لارتفاع سيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، التعليم والصحة، الزيادة المستمرة في عدد السكان، رفع المخصّصات من الرواتب والأجور خلال السنوات الأخيرة؛

4- بلغت نفقات التجهيز مستويات قياسية في الجزائر مقارنة بالمغرب، حيث تراوحت ما بين 2% إلى 16.09% من PIB طوال فترة الدراسة،[*1] في حين قدّرت نفقات التجهيز بالمغرب 3.7- 6.3% من PIB في ذات الفترة، وهو ما يؤكد السياسة الاستثمارية التوسعية التي باشرتها الحكومة الجزائرية مطلع سنة 2001، مستغلة تحسّن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛

5- عرفت نفقات التسيير في الجزائر اتجاها صعوديا واضحا طوال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 5.10% من PIB سنة 2001، إلى 13% سنة 2017، مع بلوغها الذروة سنة 2012 بـ 25%،[*2] في حين لم ترتفع في المغرب بذلك الحجم وبقيت تتراوح ما بين 19.3-23.7 % من PIB طوال فترة الدراسة، إلا أنه يجب التذكير على أن حجم نفقات التسيير في المغرب قد فاق ذلك الموجود في الجزائر في سنوات معينة، خصوصا قبل الزيادات في الأجور؛

[*] بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات (2001-2017).

[*1] بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر وقوانين المالية للسنوات (2001-2017).

[*2] بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر وقوانين المالية للسنوات (2001-2017).

6– التباين الواضح في الشاكلة التي يتم وفقها تقديم الميزانية للسلطات التنفيذية والتشريعية المنوط بها المصادقة عليها، والهيئات المكلفة بتنفيذها ومراقبتها، بين البلدين الجزائر والمغرب، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر البند المتعلق بالدين العام، حيث يتم ادراجه ضمن نفقات التسيير في الجزائر، بينما يتم فصله عن نفقات التسيير ببند مستقل في المغرب، تحت مسمى "النفقات المتعلقة بالدين العام"؛

7– يمارس النمو السكاني السريع دورا في تخصيص الموارد الحكومية بين الاستثمار وبقية أنواع الإنفاق العام، وكذا في حجم الإنفاق العام بحد ذاته بين دولة ودولة أخرى، فالجزائر بما بها من عوائد مالية نفطية، كانت مهتمة وحريصة على تلبية حاجيات وضروريات مختلف الشرائح السكانية نزولا عند الطلب المتزايد على ذلك، مما نجم عنه تزايدا مستمرا ودوريا للنفقات العامة، حيث أنه كلما زاد فرق عدد السكان لسنتين بـ 1 مليون نسمة زادت فروقات النفقات العامة الحقيقية بـ 58986.31 مليون دج لنفس السنة، كما أن نسبة 56.44 % من التغير في النفقات العامة في الجزائر يعود للنمو السكاني،[1] علما أن نسبة النمو السكاني في الجزائر وصلت إلى 42.2 مليون نسمة في جانفي 2018،[2] بينما نجد النسبة أقل بكثير في المغرب بـ 34.3 مليون نسمة،[3] وهو ما سيؤثر على حجم الإنفاق العام بين البلدين وتخصيصاته؛

8– توظيف الإنفاق العام ضمن الميزانية في الجزائر لا يتّسم برشادة كبيرة، نظرا لكونه يعتمد على تشريع قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في المجال المالي، من خلال عدم اتباع تسيير الميزانية بالأهداف وعدم وجود معيار لتقييم الأداء،[4] بالإضافة إلى عدم تعميم قاعدة ترحيل الاعتمادات على كامل أبواب ميزانية التسيير، مما أدى إلى ظهور ممارسات غير شرعية، كاستعمال الموارد المالية المتبقية بأي صورة من الصور عند انتهاء السنة المالية، على الرغم من تبّني مشروع تحديث نظم الميزانية (MSB) سنة 2001،[5] للانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج في تسيير النفقات العامة، إلا أنه يبقى مشروع قيد التنفيذ، ولم تنعكس نتائجه بعد. خلافا على ما هو موجود بالمغرب، التي دأبت على تحسين استدامة المالية العامة، والمقروئية الميزانياتية وتقوية شفافية المالية العامة، من خلال تبّني القانون التنظيمي 13.130 سنة 2011 (ذكرناه سابقا)، والذي انعكست نتائجه على جميع مؤشرات فعالية وكفاءة

[1] عبد القادر قدّاوي، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[2] Office National des Statistiques, Statistiques Sociales: Démographie, consulté le 30/12/2018 (http://www.ons.dz/-Demographie-.html)

[3] Department of Economic and Social Affairs Population Division, World Population Prospects The 2015 Revision Key Findings and Advance Tables, United Nations, New York, 2015, p15.

[4] تقرير مسح الميزانية المفتوحة لعام 2015، شراكة الميزانية الدولية، واشنطن، 2015، ص71.

[5] CRC Sogema, Rapport sur la mise en oeuvre de processus de préparation du budget, projet de modernisation des systèmes budgétaires, 2006, p2.

الإنفاق العام. نذكر منها على سبيل المثال مؤشر رشادة الحكومة* في الإنفاق العام، والذي يتراوح ضمن مجال الإسراف الكبير (القيمة واحد) والرشادة في الإنفاق العام الممثّلة بالقيمة القصوى (سبعة).

الجدول رقم (30): تطوّر مؤشر الإسراف في الإنفاق العام في الجزائر (2011–2018)

	السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	القيمة	3.3	3	2.4	2.8	3.1	3.1	3.1	3.1
	الرتبة	139/64	142/79	144/116	148/101	148/74	140/76	138/75	135/75
المغرب	القيمة	-	3.1	3.4	3.5	3.6	3.6	3.6	3.6
	الرتبة	139/74	142/73	144/60	148/50	148/41	140/43	138/43	135/52

Source: SCHWAB Klaus and XAVIER SALA-I-Martin, The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, (2011–2018).

تعكس نتائج المؤشر أعلاه، عدم الكفاءة العالية في توفير السلع والخدمات الضرورية في الجزائر، هذا ورغم الأموال الضخمة الموجهّة لتحسين الخدمة العمومية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 75 من أصل 135 سنة 2018 بدرجة 7/3.1 متأخرة عن المغرب 7/3.6 في المرتبة 52، وعن دول كثيرة تونس 71، الأردن 56 في ذات السنة[1]. وهو ما يستدعي بذل الكثير من الجهود في سبيل تحقيق الرشادة في الإنفاق العام والفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى على مستوى البلدين.

وفي ذات الإطار، هناك مؤشر آخر لمعرفة إذا ما كانت الحكومات المركزية تتيح للجمهور ثماني وثائق رئيسية من الميزانية، بشكل شامل ومفيد في الوقت المناسب، يطلق عليه "مؤشر الميزانية المفتوحة"، وذلك عبر مسح جميع البلدان بدراسات استقصائية من 95 إلى 125 سؤال مفتوح، لحساب درجات موضوعية وترتيب نسبية الشفافية لكل بلد شمله الاستطلاع، وقد تم تصنيف الجزائر ضمن الدول التي تقدم الحد الأدنى من المعلومات للمواطنين "معلومات ضئيلة"، نظرا لأن الجزائر تفتقر لتلبية معظم المتطلبات الأساسية لإنتاج الميزانية، كما لا تنشر الحكومة المعلومات التي

*يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر لقياس مستوى التنافسية العالمية كل سنة، تتراوح قيمته بين النقطة 1-7، ويتمثل الركن الأول فيه "البنية المؤسساتية"، باعتبارها من أكثر المواضيع التي نالت إهتمام الباحثين خصوصا في الدول التي تتوفر على وفرة الموارد الطبيعية، وما ينجرّ عنها من تداعيات لعنة الموارد، ويندرج ضمنها عدة مؤشرات فرعية، سلّطنا الضوء على واحد منها، ألا وهو مؤشر الإسراف في الإنفاق العام، والذي تغير اسمه إلى كفاءة الإنفاق العام سنة 2018.

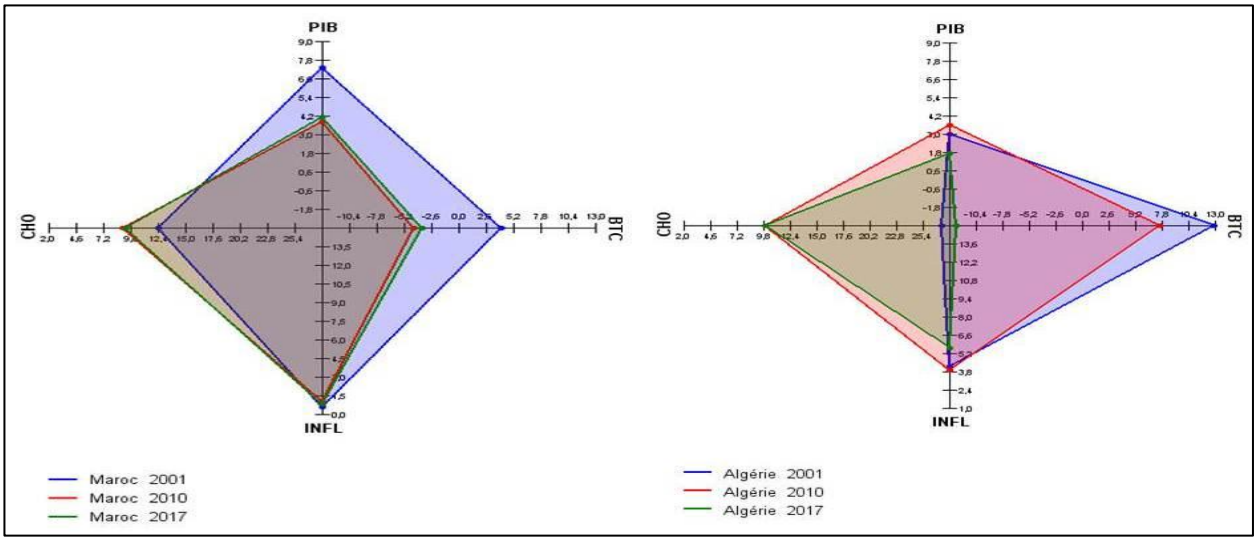
[1] SCHWAB Klaus and XAVIER SALA-I-Martin, The Global Competitiveness Report 2017-2018, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2018, pp 163, 211, 291.

تنتجها (ميزانية المواطن، تقرير نهاية العام، تقرير المراجعة)، حيث وصل المؤشر كحد أقصى سنة 2015 بـ 19 من أصل 100[1] وهو أقل بكثير من متوسط الدرجات 45 لكل 100 دولة شملتها الدراسة، بل هو أيضا أقل من درجات البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما فيها الأردن (57)، لبنان (33) والمغرب (38). وتعد الجزائر بذلك ضعيفة الأداء في شفافية الميزانية وعليها أن تقوم بتقييم نفقاتها عبر تفعيل الرقابة المالية وإعطاء الفرصة للمجتمع في العملية الميزانية.

المطلب الثاني: مقارنة آثار السياسة الإنفاقية العامة على النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة بين الجزائر والمغرب

من أجل معرفة ومقارنة مدى تأثير السياسة الإنفاقية العامة المنتهجة طوال فترة الدراسة (2001-2017)، في الاقتصاد الوطني لكل من الجزائر والمغرب إرتأينا الاعتماد على ما استخلصناه من المباحث السابقة وعلى المربع السحري لكالدور، بأقطابه الأربع مجتمعة (نمو اقتصادي، تضخم، بطالة، رصيد ميزان المدفوعات)، حيث كلما تحسّنت المؤشرات الاقتصادية، كلما اتّسع شكل المربع واقترابه من مثلوية شكل مربع كالدور السحري، وهو ما يبرز مدى التقدم في تحقيق الأهداف وإعطاء صورة واقعية لمتخذّي القرار في البلدين.

الشكل رقم (59): يوضّح تطبيق مربع كالدور بالجزائر والمغرب خلال السنوات (2001-2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة وتطبيقها على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور، والذي يعني اتساعه الاقتراب من مثلويته و تحسّن الأداء الاقتصادي، نجد تحسّن الاقتصاد المغربي أكثر نوعا ما من الاقتصاد الجزائري، خصوصا سنتي 2001 و 2017، في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية من نمو اقتصادي ومحاربة البطالة والتضخم وتحقيق توازن خارجي، أما إذا نظرنا لكل بلد على حدى، فنجد تباين في النتائج المحقّقة على مستوى الجزائر أولا طوال فترات الدراسة، فخلال سنة 2001، نلاحظ

[1] مسح الميزانية المفتوحة لعام 2015، مرجع سبق ذكره، ص71.

تحسّنا كبيرا في رصيد ميزان المدفوعات من خلال اتّساع المربع جهة اليمين، حيث وصل إلى حدود 11.65 % من PIB[1]، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مع تقلّص واضح للتشغيل وزيادة أعداد البطالين في تلك الفترة، ليتّم توسّع المربع أكثر من جهة اليسار خلال سنوات 2010 بزيادة معدلات التشغيل بشكل كبير نتيجة تبني برامج الانعاش الاقتصادي وزيادة حجم الإنفاق العام، ماساهم في تحسّن النمو الاقتصادي، والحفاظ على مستويات الأسعار، وهي السنة التي حقّق فيها الاقتصاد الجزائري جميع أهدافه في آن واحد على نحو متماثل، إلا أنّه بحلول سنة 2017، نلاحظ تقلّص كبير في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية (مساحة المربع)، حيث تقلّص رصيد ميزان المدفوعات بشكل كبير وشهد انخفاضات متكرّرة بسبب انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ما انجّر عنه انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التضخم، وهو ما يفسّر أن تحقيق الأهداف الأربعة مجتمعة في الجزائر ليس بالأمر الهيّن نتيجة للتعارض الموجود بينها، واعتمادها على المورد النفطي فقط في عملية التمويل.

أما بخصوص الاقتصاد المغربي، فقد عرف هو الآخر تباين في النتائج المحقّقة طوال فترة الدراسة، فخلال سنة 2001، يلاحظ اتّساع مساحة المربع، بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية مجتمعة رغم نقصانها عن المستوى المطلوب، ليتّم تقلّص رصيد ميزان المدفوعات وتدهوره إلى جانب النمو الاقتصادي خلال السنوات 2010 و2017، نتيجة عدم ملائمة الظروف الدولية والمناخية للاقتصاد المغربي، ماساهم في تراجع أدائه، إلاّ أن الملاحظ هو تحسّن وزيادة أعداد العاملين خلال سنة 2010 و 2017، نتيجة للجهود والتدابير المتّخذة من طرف الحكومة المغربية، وتبني العديد من المشاريع التنموية للأقاليم الهشّة، وبالتالي زيادة التشغيل.

إن لأثر الإنفاق العام على متغيرات الدراسة للبلدين الجزائر والمغرب، إنمّا يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن، من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية طوال فترة الدراسة، وخصوصا الأهداف الكلية الداخلية موضوع دراستنا، حتى في ظل الانفتاح على الخارج وتحقيق جملة من الاصلاحات في مناحي مختلفة، إضافة إلى البرامج والخطط التنموية التي رصدت لها مبالغ مالية معتبرة، والتي كان لها العديد من الآثار الايجابية لكن ليس عند الطموح المنتظر وهذا بمقارنة ما تم إنفاقه. وعلى هذا الأساس، وبعد تحليلنا لمدى تحقيق سياسة الإنفاق العام للأهداف الاقتصادية الكلية (نمو اقتصادي، تضخم، بطالة)، في كلا البلدين، يمكننا إيجاز بعض العناصر للمقارنة في الجدولين المواليين:

[1] زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 222.

الجدول رقم (31): مقارنة السياسة الإنفاقية العامة وآليات تأثيرها على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية بين الجزائر والمغرب (أوجه الشبه)

	الجزائـر	المغـرب
السياسـة الميزانية	– إن السياسة الاقتصادية المتّبعة على وجه العموم، والسياسة الميزانية على وجه الخصوص في كلا البلدين، تفتقر إلى عنصر الفعالية، رغم توفير حصص مالية ضخمة لإنجاح البرامج التنموية والحصول على نتائج جيدة، وبالتالي فالعبرة ليست بكمية الإنفاق العام بقدر ماهي بالكيفية التي يتّم بها تخصيص الموارد النادرة وتوجيهها فيما بين أوجه الإنفاق المحفّزة أكثر للنمو الاقتصادي، إذ يجب التفرقة بين الإنفاق العام المنتج وغير المنتج، الأبواب والفصول التي تولّد عوائد أكثر من غيرها (الصحة، أم التعليم، أم البنى التحتية، أم الدفاع؟ ... إلخ). تمويل هذا الإنفاق بالموارد الضريبية أم غير الضريبية، وحتى يجب التمييز بين أشكال الموارد الضريبية في حد ذاتها.	
سياسة الإنفاق العام	– تتّسم بنية النفقات الإجمالية للبلدين الجزائر والمغرب بهيمنة حصة نفقات التسيير، مقارنة بحصة نفقات التجهيز، ويرجع ذلك إلى صعوبة التحكم في كتلة الأجور وتفاقم التحويلات في المغرب، إضافة إلى ضعف معدل تنفيذ نفقات التجهيز. بينما يرجع الأمر في الجزائر إلى ارتفاع سيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها، الزيادة المستمرة في عدد السكان، ارتفاع المخصّصات من الرواتب والأجور خلال السنوات الأخيرة.	
النمو الاقتصادي	– إن النمو الاقتصادي المحقق سواء في الجزائر أو المغرب محدود و غير كاف، خصوصا على المدى القصير، غير أنه مقبول على المدى المتوسط والطويل، عندما تبدأ الوحدات الانتاجية والأنشطة الاقتصادية الاستفادة من البرامج التنموية، ففي الجزائر المستوى المحقّق من الناتج الداخلي الخام مرتبط بالظرف البترولي العالمي، فمادامت أسعار البترول مرتفعة فإن الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، وعندما تنخفض أسعار النفط أو يتم التوقف على إنتاج النفط والغاز بكميات كبيرة، فإن النمو سيتوقف، وهو ما يفسر شدّة حساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات الخارجية. ونفس الشيء بالنسبة للاقتصاد المغربي والمرتبط بقطاع الفلاحة، والذي تتحكم فيه عوامل مناخية لا يمكن السيطرة عليها، وهو ما يجعله رهين للظروف الخارجية.	
الـــــواردات	– إن ارتفاع حجم الواردات من حوالي 9 مليار دولار إلى حوالي 44 مليار دولار في فترة 10 سنوات[1] يضع تساؤلا كبيرا حول الجدوى من التوسّع في الإنفاق العام إن كان الطلب المترتب عن ذلك يلبّى من طرف الجهاز الإنتاجي الخارجي وليس الجهاز الإنتاجي المحلي، وبالتالي فإن الشرط الرئيسي والضروري في نجاح سياسة التوسّع في الإنفاق العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، هو ضرورة وجود جهاز إنتاجي مرن وكفء، وغيابه تماما يعني عدم فعالية هذه السياسة في الخروج بالاقتصاد الجزائري من تبعية المحروقات والتأسيس لقاعدة اقتصادية متينة تسمح بسير الاقتصاد الجزائري في طريق النمو على المدى الطويل، ولهذا يتوجب على صناع قرار السياسة الاقتصادية في الجزائر التركيز و التوجّه نحو خيار تطوير جانب العرض، ونفس الأمر بالنسبة للاقتصاد المغربي، الذي يلبّي أي زيادة في الطلب الداخلي الناتج عن زيادة الإنفاق العام باستيراد خارجي، مع اعتماده على قطاع الفلاحة المرتكّز بدوره على الظروف المناخية غير المستقّرة.	
التضخم	– إنّ الأكيد هو أنّ كلا البلدين الجزائر والمغرب لا تتّبعان سياسة اقتصادية لمكافحة التضخم "سياسة استهداف التضخم"، نتيجة لتركيز الإستراتجيات التنموية على متغيّرات اقتصادية أخرى، بالإضافة إلى احتمال الانعكاس السلبي في سبيل تحقيق هاته المتغيرات على التضخم.	

البطالة	– كانت البطالة ولا تزال تمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية، سواء على مستوى الجزائر أو المغرب، واتّخذت في سبيلها العديد من الاجراءات والتدابير لامتصاصها، خاصة فئة الشباب، بإنشاء التعاونيات الشبانية والمؤسسات والأجهزة الداعمة للتشغيل، بالإضافة إلى تبني مشاريع تنموية إنعاشية للاقتصاد، وهو ماساهم في انخفاض معدلات البطالة بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة في كلا البلدين.
القطاع الأول للموارد العمومية	– بملاحظة نسبة مساهمة قطاع المحروقات والزراعة في الناتج المحلي لكلا البلدين الجزائر والمغرب على الترتيب، نجد أن البلدين لا يزالان يعتمدان على مصدر واحد لسيرورة الاقتصاد، وكلا المصدران غير ثابتان ومتغيران حسب الظروف الخارجية (أسواق دولية/ ظروف مناخية)، بالإضافة إلى أن السياسات الاستثمارية في كل من الجزائر والمغرب ليست فعّالة بما يكفي لتحقيق اقتصاد متنوع تنافسي مستدام، وذلك أن مساهمة المحروقات والزراعة للبلدين تفوق في الغالب 50%من PIB، الأمر الذي يلزم هاتين الدولتين على التركيز أكثر على القطاعات الانتاجية والتصنيعية ذات الدخل المستقر والمستدام نسبيا. – على الرغم من الجهود المبذولة في تنويع مصادر الدخل لكلا البلدين، والتي سمحت بتحسين أداء بعض القطاعات وخصوصا المغرب (صناعة الطيران والتكنولوجيات)، ما يسمح بالنهوض بالاستثمارات المدّرة للثروات والعملة الصعبة في مختلف مناحي الاقتصاد، إلا أن هذا لا يقلّل بطبيعة الحال من أهمية المحروقات والزراعة، فما زالت عائداتهما تمثل الأساس في تمويل وتحريك الاقتصاد الجزائري والمغربي، وبفضل هذه العائدات يتم توفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثماراتها.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

[1] بودخدخ كريم وكرباش رحمة، المزيد من الإنفاق العام في الجزائر....هل هو الحل؟، بحث مقدم للملتقى الدولي (البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 21 – 22 نوفمبر 2012، ص 15.

الجدول رقم (32): مقارنة السياسة الإنفاقية العامة وآليات تأثيرها على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية بين الجزائر والمغرب (أوجه الاختلاف)

	الجزائـر	المغـرب
سياسة الإنفاق العام	– على الرغم من اعتماد البلدين على أداة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، إلا أن الجزائر توسّعت أكثر من المغرب في الإنفاق العام، بشقيه الجاري والاستثماري، مستغلة تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.	– ويعود اعتماد المغرب على أداة الإنفاق العام بصفة أقل من الجزائر، بسبب تباين الرؤى لدى أصحاب القرار الاقتصادي في البلدين، نتيجة اختلاف الأولويات، طرق تمويل هذا الإنفاق، الأدوات المتاحة و الأهداف المسطّرة.

النمو الاقتصادي	– إن النمو الاقتصادي المحقّق في الجزائر مكلّف وعابر، إذ يجب ضخّ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، فمثلا استخدمت الجزائر 15 % من الناتج الداخلي الخام خلال سنتي 2004 و 2005 لتحقّق نسبة نمو أقل بـ 3 مرات أي حوالي 5 %. وهاته النقطة المسّجلة في الناتج الداخلي الخام مرتبطة أيضا بالظرف البترولي العالمي.	– على الرغم من تحسّن النمو الاقتصادي بالمغرب، يظلّ أقل من المستويات الضرورية لضمان الاقلاع الاقتصادي للبلد والسماح له بالانضمام إلى نادي البلدان المتوسطة الدخل، حيث تم ترتيبه من قبل صندوق النقد الدولي من بين الدول الأسوأ أداء في المنطقة من حيث معدل النمو قصير الأجل، ويرجعها التقرير إلى نظام الحكم الاقتصادي المعيب بنيويا والأمية الاقتصادية لصناع القرار الاقتصادي، فعلى الرغم من الجهود المبذولة فالنتائج على أرض الواقع لا تثبت ذلك، إذ يجب على المغرب تحقيق متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 6-8% سنويا وافتراض معدل نمو سكاني ثابت 1%.[1]
التضخم	– عرفت معدلات التضخم تذبذبا في مستوياتها خلال فترة الدراسة في الجزائر، رغم اتّجاهها الصعودي نوعا ما، ولعل السبب في ذلك يرجع للتوسع في الإنفاق العام من خلال المشاريع التنموية وزيادة الأجور والرواتب ونمو الكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض العرض الكلي نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم قدرته على تلبية الطلب الداخلي المتزايد، فيُلبّى بارتفاع الواردات، وهو ما ساهم في إحداث ضغوط تضخمية على الاقتصاد الوطني.	– عرفت معدلات التضخم المغربية هي الأخرى تذبذبا في مستوياتها خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يعود لأسعار المنتجات الغذائية المتقلبة الأثمنة، وكذا أسعار الوقود وزيوت التشحيم في الأسواق الدولية، غير أنها متحكم فيها وبقيت تحت معدل 4% لوجود سياسة نقدية مرافقة.
البطالة حسب الشهادة	– ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر عند من هم دون شهادة، كما يجب لفت الانتباه إلى فعالية وكفاءة سياسة الإنفاق العام الاستثماري المتمثّل في مشاريع البنى التحتية الكبرى كالطرق والسدود والموانئ، على امتصاص اليد العاملة العاطلة في الجزائر أكثر منها في المغرب، فمن خلال مشاريع الانعاش الاقتصادي والممتدّة على طول الفترة (2001-2019) سمحت بتقليص معدلات البطالة بشكل كبير، إلا أن المؤاخذ عليها هو قصر مدّة التشغيل المرتبطة بفترة المشروع (مناصب مؤقتّة وظرفية)، على الرغم من بقاء مناصب العمل المرتبطة بالصيانة والتشغيل.	– ارتفاع معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات بنسبة 17.9% أكثر من الذين هم دون شهادة 3.8%، بحيث أن شابا من أصل اثنين تقريبا ممن تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة يحصلون على منصب عمل غالبا ما يكون في القطاع غير النظامي والهش[2]. الأمر الذي يرجع إلى عدم كفاية النمو لاستيعاب توسع القوى العاملة بشكل كامل، عدم كفاية استثمار القطاع الخاص في قطاعات النمو، نوعية الحوار بين أرباب العمل والنقابات، عدم التطابق بين المهارات التي ينتجها نظام التعليم وسوق العمل وتلك اللازمة للتحول لنظام الابتكار.. إلخ[3].

	حسب نوع الجنس	- فئة الذكور هي الغالبة على مجموع البطالين في الجزائر ما بين المناطق الحضرية والريفية.	- فئة الإناث هي الغالبة على مجموع البطالين ما بين المناطق الحضرية والريفية.
	حسب القطاع	- احتلال قطاع الخدمات المرتبة الأولى في امتصاص الأيدي العاطلة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية، وأخيرا قطاعي الصناعة والزراعة.	- احتلال قطاع الخدمات والفلاحة والغابات وصيد الأسماك الصدارة في جذب القوى العاملة، بنسبة 40% لكل قطاع.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

[1] le Cercle d'Analyse Economique de la Fondation Abderrahim Bouabid, opcit, p 81.

[2] جان بيير شوفور، المغرب في أفق 2040: الاستثمار في رأسمال اللامادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي، موجز عام، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، 2017، ص 1.

[3] PIERRE-RICHARD Agénor et KARIM El Aynaoui, Maroc: stratégie de croissance à l'horizon 2025 dans un environnement international en mutation, OCP policy center, Rabat, Maroc, p13.

وفي الأخير، إن أزمة انهيار أسعار المحروقات التي مرّت بها الجزائر سنة 2014، تبقى فرصة للمراجعة والتقييم والبحث عن مسارات جديدة للخروج من المأزق، وذلك[1]: بإعادة تعريف الدولة (المهام، الحجم الاقتصادي، أدوات التدخل، توزيع الريع)؛ مراجعة النموذج الاقتصادي بالتحول من نموذج (دولة/نفط) إلى نموذج (مبادرة خاصة /تنوّع)؛ إعادة تهيئة الاقليم والتقسيم الإداري على أسس اقتصادية تراعي التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا الاعلام والاتصال؛ ربط إطلاق المشاريع بوضع مؤشرات المتابعة والتقييم بما يسمح بالتصحيح الدوري؛ إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الصلة بالأمن الوطني (الغذاء، الدواء، المعلومات، الماء)؛ الاهتمام بوضع سياسات قطاعية لأن السياسات الكلية غير كافية لوحدها؛ الابتعاد عن ردّات الفعل في اتخاذ القرارات، حيث لابد من أخذها على ضوء تصورات مستقبلية واضحة؛ إشراك الخبراء والباحثين في تقييم السياسة الميزانية المنتهجة سابقا تفاديا للوقوع في الأخطاء في البرنامج الجاري تنفيذه (2015-2019)، أما المغرب فرغم التقدّم الذي أحرزه[2] في العقد الماضي، لا يزال يتعيّن عليه بذل مزيد من الجهود لتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً واستدامة لجميع شرائح السكان عن طريق تخفيض البطالة ونسبة انتشار الفقر مع الحفاظ على مستويات الأسعار، كما ينبغي عليها تحقيق مزيد من الخفض لعجز المالية العامة والدين العام، بالإضافة إلى مواصلة إجراء الإصلاحات لدعم تنافسية الاقتصاد من خلال زيادة تحسين مناخ الأعمال، وزيادة فرص الحصول على الائتمان أمام الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الحوكمة والشفافية، والاستثمار في البنية التحتية والتعليم. كما سيكون إضفاء مرونة أكبر على نظام سعر الصرف عاملا مساعدا للاقتصاد في تحسين امتصاص الصدمات ودعم التنوع في التدفقات الاقتصادية والمالية.

[1] عبد المجيد قدّي، الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات والارتهان للنفط، دار هومة، الجزائر، 2016، ص ص 390-391.

[2] صندوق النقد الدولي، الاقتصاد المغربي على المسار الصحيح، واشنطن، 2015، ص 3.

خلاصة الفصل:

من خلال المباحث الثلاث لهذا الفصل، حاولنا عرض ما يلي:

أولا: صورة عن تطور الإنفاق العام في المغرب وتصنيفاته من الاستقلال إلى يومنا هذا؛

ثانيا: عرضنا الانجازات والبرامج والمشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية، أين تم التركيز على الوسط القروي وتكريس الجهوية المتقدمة ومحاربة الهشاشة؛

ثالثا: حاولنا تشخيص الوضعية الحالية الاقتصادية والمالية المغربية، والمشكلات الأساسية التي يعاني منها؛

رابعا: حاولنا الوقوف على تأثير السياسة الإنفاقية المنتهجة من الحكومة المغربية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة؛

خامسا: كل هذا العرض والتشخيص لم يكن الغرض منه التفصيل في المجال الاقتصادي والاجتماعي للمغرب فقط، بقدر ما هو التمهيد وتشكيل الأرضية الأساسية للمقارنة مع الجزائر، لما يمكن أن يسهم في معالجة المشاكل الكبرى للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من تجارب دول أخرى، أو على الأقل الوقوف على الوضعية الحقيقية له، وما يجب أن تكون عليه في المستقبل. وقد خلصنا للنقاط التالية:

– بالرغم من سعي السلطات الجزائرية والمغربية المتعدّدة نحو اعتماد الاصلاحات الاقتصادية وتبني السياسات الإنفاقية التوسعية في تحقيق بعض النتائج الايجابية على مؤشرات الاقتصاد الكلي، لاسيما ذات الطابع المالي والنقدي، فإنها لم تستطع تحويل بنية اقتصادها المعتمدة على مورد واحد، والذي يعد مصدر الهشاشة والتقلبات الاقتصادية.

– إلا أن ذلك لا يقلّل بطبيعة الحال من أهمية المحروقات والزراعة، إذ سمحتا بتكوين قاعدة مادية هامة، مثّلت الانطلاقة القوية لمختلف المشاريع التنموية وتحسين أداء بعض القطاعات، كالتكنولوجيات وقطاع الطيران بالمغرب، والبنى التحتية بالجزائر.

– لم يكن لسياسة الإنفاق العام للبلدين الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن، من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية طوال فترة الدراسة، حتى في ظل الانفتاح على الخارج وتحقيق جملة من الاصلاحات في مناحي مختلفة.

– التباين الكبير في طبيعة الهيكل الاقتصادي للجزائر والمغرب، التمويل، الأجهزة وهياكل تسيير الميزانية العامة والشكل الذي تقدم بها، النمو السكاني ... إلخ، كلها عوامل أثرت في اختلاف السياسة الإنفاقية العامة بين البلدان؛

– حاجة البلدان للمراجعة والتقييم والبحث عن مسارات جديدة للخروج من المأزق في مختلف المجالات.

خاتمة عامة

خاتمة

يحوز موضوع السياسة الميزانية اهتماما واسعا في الأوساط المختصة، باعتباره يعكس التوجّه الذي يسير عليه صناع القرار في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة من تحقيق النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي، تخفيف حدّة البطالة والتضخم، حيث يعد الإنفاق العام من أبرز الوسائل فعالية وتأثيرا واستخداما من قبل الدولة في تحقيق النتائج المرجوة، ولهذا قد أخذ موضوع السياسة الإنفاقية العامة ودورها في تجسيد الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية، حيّزا كبيرا من الدراسة والأبحاث خصوصا الاتجاه الذي يؤكد على أن دعم الطلب الكلي هو الخيار الصائب والأمثل لتوجيه السياسة الاقتصادية بالبلد سواء أكان البلد متقدم أو نامي، ومن ثم في الحدّ من تقلبات الدورة الاقتصادية. وفي هذا السياق شرعت الجزائر وكغيرها من الدول، في انتهاج سياسة ميزانياتية إنفاقية توسعية لتنشيط الطلب الكلي، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصّصة لها (في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسّن المستمر لأسعار النفط، خصوصا خلال الفترة 2001-2014)، وذلك عبر إطلاق سلسلة من المشاريع الكبرى في أغلب القطاعات على مستوى التراب الوطني، بالإضافة إلى تحسين الأجور والرواتب والمنح، وهذا في إطار سعيها إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها رفع معدلات نموها الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل، مع ضرورة الحفاظ على المستوى العام للأسعار، ما يمكّنها للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان. مع ضرورة التأسيس لقاعدة اقتصادية متينة تسمح بتحقيق استدامة النمو الاقتصادي بالبلد على المدى الطويل بعيدا عن التبعية للمحروقات، باعتباره اقتصاد ريعي بدرجة أولى، وهذا في حال حدوث صدمة نفطية معاكسة، وهو ما وقع بالفعل مع الانهيار الحاد لأسعار المحروقات سنة 2014، وما تبعها من اختلالات في ضمان التمويل اللازم لمختلف المشاريع التنموية المبرمجة.

وفي هذا الإطار انصبت دراستنا على معرفة العلاقة التي تربط سياسة الإنفاق العام بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية كالنمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في الجزائر والمغرب، وحتى يتم إدراك هاته العلاقة، درسنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بالسياسة الميزانية عموما والسياسة الإنفاقية العامة خصوصا كأحد أهم أدواتها، ثم حاولنا تفكيك المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية (النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم وأهم نظرياتهم) في الفصل الثاني، بحيث تناولنا المتغيرات الاقتصادية الثلاث، أبعادها، العوامل المحدّدة لها، طرق تقديرها وقياسها، نظرياتها عبر تاريخ الفكر الاقتصادي. كما أبرزنا في الفصل الثالث العلاقة التي تجمع سياسة الإنفاق العام والمتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر، وذلك بمحاولة دراسة أهم قنوات انتقال الأثر نظريا وتطبيقيا في العالم، مع ذكر بعض النماذج المفسّرة، لننتقل في الفصل الرابع إلى إسقاط كل ذلك على الواقع الاقتصادي الجزائري، ومحاولة معرفة تأثير السياسة الإنفاقية العامة على تجسيد الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية، في ظل انهيار أسعار المحروقات عالميا، وفي الأخير حاولنا القيام بدراسة مقارنة بين الاقتصاد الجزائري والمغربي حتى نتمكن من استيعاب النتائج المتحصّلة، ومعرفة

الصورة الحقيقة للاقتصاد الجزائري بين باقي الاقتصاديات، حيث قمنا بإلقاء نظرة على تطور مسار السياسة الإنفاقية العامة في المغرب، ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي، بعرض أرقام وحقائق عن الإنفاق العام و المشاريع التنموية المبرمجة، وواقع النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم بها، وهو ما أوصلنا إلى معرفة الفوارق الرئيسية والجوهرية لموضوعنا بين البلدين.

نتائج البحث:

وعلى غرار ماجرت عليه الدراسات الأكاديمية، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، والتي تساعدنا في اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن التطرق لها كما يلي:

1- تعدّ السياسة الميزانية جزء هام وفعّال من السياسة الاقتصادية وأحد ركائزها، من خلال مجموعة الإجراءات والتدابير والأساليب الرشيدة والفعّالة التي تتّخذها الدولة لتحقيق أهداف معينة، من بينها تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، والتنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للدخول وغيرها من الأهداف، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والإنفاقية، بالإضافة إلى أرصدة الميزانية؛

2- يتوقف حجم وحدود السياسة الإنفاقية العامة في مكان أو زمان معيّن على السياسات الحكومية، طبيعة البنيان الاقتصادي للدولة، مستوى النشاط الاقتصادي بها، المقدرة التكليفية و الإقتراضية للدولة، إضافة إلى متغيرات تحكميّة أخرى، إذ تعكس النفقات العامة صورة نشاط الدولة في تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي بها. وهو **ما يثبت صحة الفرضية الأولى** (أ)؛

3- يعد النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة من أبرز اهتمامات الخبراء و الاقتصاديين وصناع القرار على أعلى مستوى، لما لهم من الأثر البالغ على تطور وتقدّم المجتمعات، وبالتالي تحاول الحكومات إتباع مجموعة من الاستراتجيات والخطط حتى تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مع تجنب التضخم والبطالة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تعكس هاته المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية كمؤشرات للأداء الاقتصادي الكلي والتطوّرات التي تتصل بمستويات الأسعار و الدخول والإنتاج والتنبؤ بالتطورات المستقبلية، وهذا لأجل صياغة الخطط والسياسات من جديد أو تقييم نتائجها. وهو **ما يثبت صحة الفرضية الثانية (ب)**؛

4- تظهر الدراسات التجريبية نتائج متضاربة وغير محسومة للعلاقة التي تجمع حجم الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي، التضخم والبطالة، فمن خلال نتائج العديد من الدراسات التجريبية التي أجريت باعتماد مختلف الأساليب القياسية وباستخدام مكونات متعدّدة من الإنفاق العام، يظهر الاختلاف جليا، بوجود علاقة معنوية إيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في بعض الدراسات، ونقيضها في البعض الآخر بوجود علاقة معنوية سلبية، بينما بقية الدراسات خلصت إلى عدم وجود علاقة أصلا بين الإنفاق العام وهاته المتغيرات الاقتصادية، وهذا راجع للتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية والتخصّص الإنتاجي، ومتانة الهيكل الاقتصادي، و كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام، إضافة إلى الفرضيات والأسس

التي انطلق منها كل باحث، كما أن العلاقة التي تجمع الإنفاق العام بالمتغيرات الاقتصادية المذكورة أعلاه، هي تبادلية غير مطلقة، فكما هناك تأثير للإنفاق العام على النمو، التضخم والبطالة، فإن مستويات النمو والبطالة والتضخم أيضا محدّدة لحجم الإنفاق العام، بالإضافة إلى وجود علاقات أخرى تجمع بين البطالة والتضخم (منحنى philips)، البطالة والنمو الاقتصادي (منحنى okun). وهو **ما ينفي صحة الفرضية الثالثة (ج)**؛

5- لهيكل وأبواب الإنفاق العام دور هام ومتباين في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا لوجود آثار مختلفة لكل نوع أو مكون من مكونات الإنفاق على النمو الاقتصادي. إذ يجب التمييز بين المكوّن "الجاري" والمكون "الرأسمالي أو الاستثماري" للإنفاق العام، وكذلك التمييز بين المكونات المختلفة للإنفاق الجاري مثل الأجور والمرتبات، السلع والخدمات، الفوائد، والدعم والتحويلات. ويستند منطق التمييز هنا إلى فكرة أن الإنفاق العام الاستثماري هو من الإنفاق المنتج المحفّز للنمو، أما الإنفاق العام الجاري فهو إنفاق غير منتج، وقد لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع النمو الاقتصادي. كما يجب التمييز أيضا بين مكونات الإنفاق العام وفقا للوظائف أو القطاعات المختلفة التي يتم الإنفاق عليها مثل الصحة، التعليم، النقل والمواصلات، و الدفاع ... إلخ، ما من شأنه مساعدة صانع القرار في اتخاذ القرار المناسب لزيادة الأداء الاقتصادي بزيادة مكون معيّن دون الآخر؛

6- تميّزت السياسة الإنفاقية العامة بالجزائر بتجاوز نفقات التسيير نفقات التجهيز في معظم سنوات الدراسة، وهو عكس ما تنصّ عليه معظم المدارس الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع الإنفاق العام على الإعانات والتحويلات لتمثل ثلث نفقات التسيير، ما من شأنه مزاحمتها للنفقات ذات الطابع الانتاجي، وبهذا تم تغليب الطابع الاجتماعي على الاقتصادي؛

7- يعد تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي إيجابي رغم ضعفه ومحدوديته، إلا أنّنا نراه مقبولا وضروريا في المديين المتوسط والطويل، وذلك حين تبدأ الوحدات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية من الاستفادة من البرامج التنموية، أما عن التشغيل فقد تركت السياسة الإنفاقية العامة آثارا إيجابية مباشرة عليه في الأجل القصير، حيث ساهمت الزيادة في النفقات العامة في امتصاص الأيدي العاملة العاطلة خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي وفّر مناصب شغل دائمة كالصيانة والتشغيل ومؤقتة كالتصميم والبناء، وأخيرا فإن تأثير سياسة الإنفاق العام على التضخم كان هو الآخر إيجابي وقوي، نتيجة ضعف الجهاز الانتاجي المحلي وعدم قدرته على استيعاب الطلب المتزايد، فأي زيادة للإنفاق العام وخصوصا الاستثماري، سيتم تغطيته وسدّه من خلال الواردات الأجنبية، والتي أسعارها تتحدّد خارجيا وفق السوق العالمي، وبالتالي ارتفاع أسعارها يؤثر على الأسعار المحلية، ومنه حدوث موجات تضخمية؛

8- إن استقرار السياسة الإنفاقية العامة بالجزائر، مرتبط بشكل كبير بالأخذ بعين الاعتبار تقلبات قطاع المحروقات غير المتوقعة على المدى القصير، حيث يتعيّن على صناع القرار بالجزائر تقييم مخاطر استنزاف الموارد لسلامة الاستدامة المالية على المدى الطويل، وكذا أسعارها في الأسواق الدولية، وهذا لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري

وارتباطه بالمسار التنموي بالبلد، مشكلا أحد المكونات الرئيسية للناتج الداخلي الخام، بينما نجد قطاع كقطاع الصناعة الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ومستدام لاتزال مساهمته في النمو محدودة و ضعيفة، وهو ما يستوجب تفعيل الموارد المالية الذاتية انطلاقا من اقتصاد مبني على التنويع والتنافسية؛

9- تعد هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر، والمتميّزة بعدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة، ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصّص لها في الميزانية الأولية، ضعف الأطر الرقابية والمؤسّساتية والتنظيمية، وكذا الاعتماد على النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة، ما قد يؤثر سلبا على الشفافية في تسيير الأموال العمومية، طريقة التفاضل بين أبواب الإنفاق العام نفسها، كلها عوامل ساهمت في التقليل من فعالية السياسة الإنفاقية العامة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية بالجزائر، ما يحتم السلطات العمومية تغيير الاستراتجيات والآليات المنتهجة وإرفاق سياسات إصلاحية واسعة في السنوات القادمة. وهو **ما ينفي صحة الفرضية الرابعة (د)**؛

10- شهدت المغرب عدّة ورشات ملكية كبرى شملت مختلف القطاعات، في إطار مقاربات شمولية دمجت مختلف الأبعاد المجالية والاقتصادية والاجتماعية ضمن مخططات متعدّدة السنوات للتنمية، من أجل تقليص الفوارق الجغرافية والاجتماعية، والقضاء على الفقر والهشاشة ومجابهة كافة أشكال الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى توفير البنى التحتية و التجهيزات الأساسية لمختلف السكان، إلا أن النمو الاقتصادي المحقّق كان بمساعدة بيئة دولية مواتية وظروف مناخية جيدة، و يبقى عاجزا عن احتواء التحولات الاجتماعية لانحصاره في قطاعات معينة، وهو ما يفرض على الحكومة المغربية البحث عن سبل لتنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسيته؛

11- لم يكن للسياسة الإنفاقية العامة المنتهجة في المغرب الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن، مثلها مثل الجزائر، من خلال تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية الكلية طوال فترة الدراسة، حتى في ظل الانفتاح على الخارج وتحقيق جملة من الاصلاحات في مناحي مختلفة، فبالرغم من حجم الأموال المنفقة، فإن تحسّن النمو الاقتصادي بالمغرب، يظلّ أقل من المستويات الضرورية لضمان الاقلاع الاقتصادي بالبلد، ومعدلات البطالة هي الأخرى لم تعرف تراجعا كبيرا، وأصبحت بذلك تشكل أحد التحديات الهامة للحكومة المغربية، لعدم التطابق بين نظام التكوين ومتطلبات سوق العمل، كما أن معدلات التضخم المسجّلة تعود لأسعار المنتجات الغذائية المتقلبة الأثمنة وكذا أسعار الوقود وزيوت التشحيم في الأسواق الدولية وليس للمبالغ المالية المنفقة، على الرغم من توسع الحكومة المغربية في الإنفاق العام بدرجة أقل من الجزائر، وهو **ما ينفي صحة الفرضية الخامسة (هـ)**؛

12- يعتبر التباين الكبير في طبيعة الهيكل الاقتصادي والمالي للجزائر والمغرب، الأدوات المتاحة، رؤية وأولويات أصحاب القرار، طرق التمويل، الأجهزة وهياكل تسيير الميزانية العامة والشكل الذي تقدم بها، النمو السكاني عوامل ساهمت بشكل كبير في اختلاف طبيعة السياسة الإنفاقية العامة المنتهجة بين البلدين، وانتقال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية؛ كما أن نتائج تقييم هذا التأثير تستدعي حاجة البلدين للمراجعة والتحليل والبحث عن مسارات جديدة للخروج من الأزمات، وذلك من خلال تبني اقتصاد متنوع تنافسي قائم على المبادرة في انتاج السلع

والخدمات من خلال تفعيل دور القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها نحو القطاعات الراكدة والمحركة للنمو كالصناعة، إضافة إلى إرساء مبادئ الحوكمة والشفافية في تسيير المال العام، ومواصلة إجراء الاصلاحات لدعم تنافسية الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، وصولا إلى نمو اقتصادي حقيقي ومستدام.

توصيات البحث:

بعد النقائص والاختلالات المسجلة من خلال مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل والمحافظة على الأسعار في كل من الجزائر والمغرب، توصي الدراسة في هذا الإطار جملة من الاقتراحات في سبيل تفعيل أثر سياسة الإنفاق العام على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الداخلية، كما يلي:

1- نظرا للتعارض الموجود بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي المشكلة للمربع السحري كالدور، فإنه لابد من تحقيق التنسيق و التفاعل بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية، وذلك بضرورة مرافقة السياسة النقدية للسياسة الميزانية، وذلك في إطار البرمجة المالية التي تسمح بتشكيل مزيج مثالي للسياسات المتّفق عليها من قبل صناع القرار الاقتصادي، هدفها توسيع مربع السياسة الاقتصادية قدر الإمكان؛

2- يجب إعادة النظر في توجيه الإنفاق العام، وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجّع نمو الانتاجية، وتمكّن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الانتاجية الموجودة، ويتعلق الأمر بتوجيه السياسة الميزانية إلى جانب تحفيز وتنشيط العرض الكلي (رفع القدرات الانتاجية الوطنية)، كتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمامها للتوسّع والنمو، تشجيع البحث العلمي بما يمكن من تطوير العملية الانتاجية، تطوير وعصرنة التمويل سواء بالنسبة للنظام المصرفي أو البورصة ...إلخ؛

3- الإسراع في تبني الحكم الراشد والعمل على إرساء مبادئه، عن طريق تحديث الإدارة الجبائية والميزانية، والرقابة المستمرة والفعالة على النفقات العامة باعتماد الشفافية والمساءلة، وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية؛

4- السعي المستمر على تحسين بيئة الأعمال لتوفير بيئة استثمارية ملائمة مثلى من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي وتوجيهه إلى القطاعات الراكدة المحفّزة للنمو الاقتصادي بالبلد، فمستقبل الاقتصاد الوطني مرتبط بمدى قدرته على خلق صناعات بديلة عن المحروقات الناضبة؛

5- وضع استراتجية قطاعية واضحة الأهداف، وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع، تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار للجهاز الإنتاجي الجزائري والمغربي، وتعبئة كل قدراتهما، وتمكينهما من استغلال المزايا النسبية المتاحة لهما، ليكونا بذلك أكثر فعالية وتنافسية؛

6- ضرورة تعزيز وتفعيل روابط التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين الجزائر والمغرب، في ظل عالم تفرض فيه التكتلات نفسها كصيغة لا بديل عنها لمواجهة التحدّيات.

آفاق البحث:

انطلاقا من جملة النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة في هذه الدراسة، تثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة بالموضوع المدروس والتي لم يسمح إطار الدراسة بتناولها بشيء من التفصيل، والتي يمكن أن تكون نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية نراها جديرة بالدراسة والتحليل، ومنها:

1- دور الحوكمة في تفعيل أثر سياسة الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي الكلي؛

2- التنسيق بين السياسة الميزانية والنقدية وأثرها على تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية؛

3- دور اتجاه السياسة الاقتصادية بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الدول النامية؛

4- أثر التمويل النقدي على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية في الدول النامية،

5- دور المفاضلة بين أبواب الإنفاق العام في خلق وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

والله الموفق وهو يهدي السبيل

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي، مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2002.

2- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2002.

3- أحمد زهير شامية و خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، 1997.

4- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، دار الأهلية، ط1، الأردن، 2007.

5- أمجد عبد المهدي ومحمود يوسف عقلة، دراسة في المالية العامة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

6- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار منهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 2006.

7- بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطور الاقتصادي – دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية-، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

8- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004.

9- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

10- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1981.

11- حامد عبد المجيد دراز و آخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

12- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2006.

13- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، ط1، عمان، الأردن، 2014.

14- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، ط 4، عمان، الأردن، 2014.

15- خالد بليمان، معالم اقتصادية 2015، دار المعرفة، الجزائر، 2017.

16- خالد بليمان، معالم اقتصادية 2016، دار المعرفة، الجزائر، 2017.

17- خالد واصف الوزاني وأحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.

18- جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2004.

19- دنيدني يحي، المالية العمومية، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2010.

20- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

21- رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1986.

22- رمزي زكي، التضخم و التكيّف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 1996.

23- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992.

24- روبرت هيلبرونر وليستر ثارو، الاقتصاد المبسط، دار غريب، د ط، مصر، دس.

25- رضا خلاصي، شذرات المالية العامة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2016.

26- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، د ط، مصر، 2006.

27- سالفادور دومينيك و يوجين دوليو، ترجمة على أحمد علي، الاقتصاد الكلي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004.

28- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.

29- سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011.

30- سمير الشاعر، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2011.

31- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2008.

32- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.

33- صالحي صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم و الأهداف و الأوليات و تحليل للأركان والسياسات و المؤسسات، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط 1، القاهرة، مصر، 2006.

34- ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

35- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999.

36- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006.

37- عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.

38- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر، ط 2، الأردن، 2011.

39- عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، الأردن، 2008.

40- عبد الرحيم فؤاد الفارس، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2015.

41- عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام – دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية-، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 1997.

42- عبد العزيز سوداني، أسس السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1996.

43- عبد العظيم حمدي، السياسات المالية و النقدية – دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الإسلامي-، الدار الجامعية، مصر، 2007.

44- عبد القادر قدّاوي، النمو السكاني والنفقات العامة الجزائر أنموذجا دراسة تحليلية قياسية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017.

45- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 1999.

46- عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، 1987.

47- عبد المجيد قدّي، الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات والارتهان للنفط، دار هومة، الجزائر، 2016.

48- عبد المجيد قدّي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

49- عبد المجيد قدّي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

50- عبد المجيد قدّي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011.

51- عبد المجيد قدّي، مواقف وآراء اقتصادية، دار هومة، الجزائر، 2016.

52- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005.

53- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، ط 1، مصر، 2003.

54- عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف في الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

55- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 1992.

56- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مجدلاوي، ط2، عمان، الأردن، 1999.

57- علاء حسين مونس العبودي، تحليل اتجاهات السياسة الضريبة في العراق و دورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، العراق، 2015.

58- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2006.

59- علي عبد الوهاب نجار، مشكلة البطالة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

60- علي كنعان، اقتصاديات المال، دار الحسين،ط1، سوريا، 1997.

61- عناية غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، الأردن، 1998.

62- غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

63- فادي محمود وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2004.

64- فاروق عبد فلية، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

65- فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، ط 1، دبي، 1985.

66- فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.

67- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، ط1، عمان، الأردن، 2008.

68- فوزي عطوي، المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

69- فهمي محمود شكري، الموازنة العامة ماضيها حاضرها مستقبلها، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، ط1، لبنان، 1990.

70- مايكل أبدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي نظرية وسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.

71- محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

72- محمد الرميحي، الآثار الاجتماعية للتضخم ملاحظات أساسية، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1986.

73- محمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

74- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، ط 4، الأردن، 2012.

75- محمد صالح تركي قريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء، ط1، الأردن، 2010.

76- محمد طاقة و هدى شعراوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2007.

77- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، بجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

78- محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2004.

79- محمد فوزي أبو السعود، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2014.

80- محمد فوزي أبو السعود وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
81- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، ط2، الأردن، 2010.
82- محمود يونس محمد و عبد المنعم مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت.
83- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب، القاهرة، مصر، 2002.
84- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
85- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2007.
86- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1994.
87- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
88- ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
89- ناصر عبد الناصر، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2005.
90- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003.
91- ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999.
92- نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، الإسكندرية، مصر، 1984.
93- نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، دار إنجادين للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007.
94- نرمين طلعت غالي، موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء ودورها في تطوير العمل الإداري وتطبيق نظم الجودة الشاملة، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، المجلد الأول للبحوث المالية، مصر،2007.
95- نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2006.
96- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري، ط2، عمان، الأردن، 2015.
97- نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005.
98- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2006.
99- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية و الاستقرار الاقتصادي، "النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
100- وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط 1، طرابلس، لبنان، 2010.
101- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر، لبنان، 2010.
102- يونس أحمد البطريق، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1998.

2- المجلات والدوريات:

103- أحمد لعمى ومحمد مسعي، "أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2001-2010): دراسة تحليلية"، مقال بمجلة (الباحث)، العدد 14، 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

104- بلمقدم مصطفى و قازي أول محمد شكري، "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد الجزائري"، مقال بمجلة (دراسات)، العدد 01، المجلد 08، 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

105- حسن الحاج، "عجز الموازنة: المشكلات والحلول"، مقال بمجلة (جسر التنمية)، العدد 63، 2007، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

106- حسيبة مداني، "أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014"، مقال بمجلة (مجاميع المعرفة)، العدد04، المجلد 04، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.

107- حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر، "السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009"، مقال بمجلة (غزي للعلوم الاقتصادية والادارية)، العدد 25، 2012، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

108- دغموم هشام، "واقع نمو وتطور بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2015"، مقال بمجلة (علوم الاقتصاد والتجارة والتسيير)، العدد 33، 2016، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

109- زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مقال بمجلة (أبحاث اقتصادية وإدارية)، العدد 07، 2010، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

110- زكرياء مسعودي، "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة لفترة 2001-2016"، مقال بالمجلة (الجزائرية للتنمية الاقتصادية)، العدد 06، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

111- شوقي جباري، "تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل، الشيلي، تركيا"، مقال بمجلة (أداء المؤسسات الجزائرية)، العدد 06، 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

112- صالح صالحي، دور الدولة في الحياة الاقتصادية، مقال بمجلة (العلوم الاقتصادية و علوم التسيير)، العدد 04، 2005، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

113- عامر عبود جابر و خلف محمد الجبوري، "اتجاه السياسة النقدية في المغرب في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1986-2005"، مقال بمجلة (تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية)، العدد 16، المجلد 5، 2009، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

114- عزيزة بن سمينة و مريم طبني، "مساهمة السياسات الاقتصادية العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على مشكلة البطالة في الجزائر"، مقال بمجلة (الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية)، العدد 6، 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر.

115- فاطمة الجاسر وحصة مشعان، "الإنفاق الحكومي على التعليم غير متوازن"، مقال بمجلة (المعرفة)، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، 2016.

116- قصي الجابري، "أسلوب مقترح لتقدير الناتج الممكن"، مقال بالمجلة (العراقية للعلوم الاقتصادية)، العدد 29، 2011، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
117- مجدي الشوربجي، "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مقال بمجلة (اقتصاديات شمال إفريقيا)، العدد 06، 2005، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
118- محمد بن عزّة، "دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR"، مقال بمجلة (رؤى اقتصادية)، العدد 9، 2015، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
119- محمد راتول وصلاح الدين كروش، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)"، مقال بمجلة (بحوث اقتصادية عربية)، العدد 66، 2014، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
120- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مقال بمجلة (الباحث)، العدد 10، 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
121- محمود محمد داغر وعلي محمد علي، "الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)"، مقال بمجلة (بحوث اقتصادية عربية)، العدد 51، 2010، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
122- مرابط فوزي ونادية شطاب، "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011 دراسة قياسية وفق سببية granger"، مقال بمجلة (جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات)، العدد 37، 2015، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
123- نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مقال بمجلة (أبحاث اقتصادية وإدارية)، العدد 12، 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
124- يحياوي عبد الحفيظ، "البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة للفترة (2000-2017)"، مقال بمجلة (الحقوق والعلوم الإنسانية- العدد الاقتصادي)، العدد 31، المجلد 2، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
125- يونس الزين و أبو بكر بوسالم، "سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي"، مقال بمجلة (دراسات)، العدد27، 2016، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

3- الرسائل و المذكرات:

أ- الرسائل:

126- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصّص نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
127- عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر (2001-2012)، رسالة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015.
128- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

129- محمد بن عزّة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصّص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.

130- محمد فرحي، تخطيط التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي – حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

ب- المذكرات:

131- ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصّص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

132- عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة قياسية للنمو- حالة الجزائر 1974- 1999، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصّص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

133- هجيرة ديلمي، تأثير السياسة الميزانية على التضخم إشارة إلى حالة الجزائر (1988-2007)، مذكرة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصّص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

4- المؤتمرات العلمية:

134- أنيسة عثماني و لامية بوحصان، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة عي النمو الاقتصادي في الجزائر"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

135- شراد غزلان وآخرون، "سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني"، بحث مقدم للملتقى الدولي السادس (بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمّة لخضر، الوادي، الجزائر، 02-03 نوفمبر 2016.

136- صالح صالحي، "تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و استراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001 – 2014"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

137- صالحي ناجية وفتيحة مخناش، "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

138- عبد السلام زايدي و فاطمة مفتاح، "أهمية تطوير أساليب الإنفاق العام – عرض تجارب دولية-"، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول (البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في التغيرات الإقليمية والدولية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 21- 22 نوفمبر 2012.

139- عبد القادر قديد وعبد القادر بن يحي، "دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى البعيد"، بحث مقدم للملتقى الدولي (الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة، و الاقتصاد والمجتمع)، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 18-19 ديسمبر 2012.

140- عناني ساسية وسريدي سمية، "تقييم فعالية برامج الانعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2012"، بحث مقدم للملتقى الدولي (تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2013.

141- كمال عايشي وسليم بوهيدل، "الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010"، بحث مقدم للملتقى الدولي (استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 15- 16 نوفمبر 2011.

142- لعراف فائزة و سعودي نجوى، "دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011"، بحث مقدم للملتقى الدولي (استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 15- 16 نوفمبر 2011.

143- موسى رحماني، "نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي (السياسة الاقتصادية واقع وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2004.

144- مبارك بوعشة، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية-"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

145- هواري عامر وقاسم حيزية، "السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها"، بحث مقدم للملتقى الوطني (السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر واقع وتحديات)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2013.

5- التشريعات و النظم:

أ- القوانين:

146- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد28، 1984/07/07.

147- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية التكميلي لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد42، 2018/07/15.

ب- المراسيم:

المراسيم الرئاسية:

148- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 11-406 المتعلّق بتحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون، الجريدة الرسمية، العدد 66، 2011/12/04.

المراسيم التنفيذية:

149- ظهير شريف رقم 1.15.62 المؤرخ في 01 رمضان 1436 الموافق لـ 18جويلية 2015، المتعلّق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 13.130 لقانون المالية، الجريدة الرسمية المغربية، العدد 6370.

150- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 205/15 المتضّمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302، الجريدة الرسمية، العدد 41، 2015/07/27.

151- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 11/17 المتضّمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302- 145، الجريدة الرسمية، العدد 03، 2017/01/17.

6- التقارير، النشريات والدراسات:

152- إسراء عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011.

153- البرنامج الأفقي: دليل حول مسطرة طلب المشاريع، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة الداخلية، المغرب، 2006.

154- التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2016، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، 2015.

155- التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2017، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، 2016.

156- التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2018، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، 2017.

157- التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الانطلاقة والتطور، وزارة الداخلية، المغرب، 2018.

158- الحالة و التوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016، موجز تنفيذي، الأمم المتحدة، 2016.

159- اللجنة الاستشارية للجهوية، الجهوية المتقدّمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المغرب.

160- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري المغرب 2015، الأمم المتحدة، 2016، أديس أبابا، إثيوبيا.

161- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التكيّف مع التغيرات المناخية، وزارة الداخلية، المغرب، 2011.

162- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، دليل الممارسات البيئية الجيدة، وزارة الداخلية، المغرب.

163- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، المغرب، 2013.

164- الوجيز لمناقشة مشاريع قوانين المالية على ضوء مقتضيات القانون التنظيمي 13.130 لقانون المالية، مجلس النواب، المغرب، 2016.

165- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 42، الجزائر، 2018.

166- الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر.

167- باولو زكريا بوحبيب، مدخل إلى مراجعة الإنفاق العام، مبادئ وأهداف، البنك الدولي، واشنطن.

168- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 2010.

169- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2014.

170- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2018.

171- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2017.

172- بنك المغرب، التقرير السنوي للسنة المالية 2017، المغرب، 2017.
173- بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية 2017، العدد 45، الرباط، المغرب، 2017.
174- بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية 2018، العدد 46، الرباط، المغرب، 2018.
175- بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية، العدد 47، الرباط، المغرب، 2018.
176- بورصة الدار البيضاء، التقرير السنوي 2017، الدار البيضاء، المغرب، 2017.
177- بيان السياسة العامة للحكومة، مصالح الوزير الأول، الجزائر، 2010، الملحق 3.
178- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، البيئة الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2008.
179- تقرير التنمية البشرية 2008، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، الأمم المتّحدة، واشنطن، الولايات المتّحدة الأمريكية، 2008.
180- تقرير التنمية البشرية 2014، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، الأمم المتّحدة، واشنطن، الولايات المتّحدة الأمريكية، 2014.
181- تقرير المقاصة، قانون المالية لسنة 2017، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، 2016.
182- تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار، قانون المالية لسنة 2018، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، 2017.
183- تقرير صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي- تحديث لأهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-، واشنطن، 2017.
184- تقرير مسح الميزانية المفتوحة لعام 2015، شراكة الميزانية الدولية، واشنطن، 2015.
185- حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.
186-جان بيبر شوفور، المغرب في أفق 2040: الاستثمار في رأسمال اللامادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي، موجز عام، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، 2017.
187- جان كميد، النمو الاقتصادي، المنشورات العربية، 1972.
188- دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2017.
189- دليل تنفيذ برنامج التأهيل الترابي 2011-2015، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة الداخلية، المغرب.
190- رئاسة الحكومة، أهداف الألفية من أجل التنمية، المغرب، 2012.
191- صندوق النقد الدولي، الاقتصاد المغربي على المسار الصحيح، واشنطن، 2015.
192- صندوق النقد الدولي، عودة للأساسيات، الاتجاه نحو استهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، المجلد 40، واشنطن، 2003.
193- عبد الله رمضان توفيق، المفهوم الشامل لرأسمال والنمو الاقتصادي، مطبوعة جامعية، جامعة حلوان، مصر،كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، دار المنظومة، المملكة العربية السعودية.
194- عمار شقواري، القانون المالي بالمغرب: الأسس والمبادئ، أكادير، المغرب، 2015.
195- محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، بنك الجزائر، الجزائر، 2017.
196- محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، بنك الجزائر، الجزائر، 2018.
197- محمد إبراهيم طه السقا، التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة 1990 – 1995، جامعة حلوان، مصر، دس.

198- مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية، المركز الجامعي مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2008.

199- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزارة الأولى، الجزائر، 2014.

200- مديرية الميزانية، خلاصة التقرير عن المقاصة برسم سنة 2014، وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب.

201- مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، توسع أقل توازنا، وتوترات تجارية متصاعدة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2018.

202- مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، دراسات في الطرق، العدد 102، مكتب الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.

203- ملخص تنفيذي، الاستخدام و الآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات الشباب 2016، منظمة العمل الدولية، 2016.

204- ميزانية المواطن لسنة 2017، مديرية الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية، الرباط، المغرب، 2017.

205- ميزانية المواطن لسنة 2018، مديرية الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية، الرباط، المغرب، 2018.

206- هاشم الباش، الاستخدام والبطالة، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية للدول العربية الخليجية، العدد 13، 1989.

207- وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الإنفاق العام؟، جامعة غرنتش، لندن، 2010.

208- يونس بلفلاح، المغرب: الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاما، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، قطر، 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- livres:

209- ALAIN Beitone et autres, Economie, Edition Dalloz, Paris, France, 2001.

210- BAROO Robert.j et SALA-I-MARTIN Xavier, economic growth, the MIT press, 2^{nd}Edition, London, 2004.

211- BENACHNHOU Mourad, inflation, dévaluation marginalisation, dar Elcharifa, Alger, 1993.

212-BENOÎT Rigaud et autres, Politiques publiques - La politique économique québécoise entre libéralisme et coordination, Bibliothèque et Archives, Canada, 2008.

213- BESBAKH Pirre, Inflation et désinflation, Edition la découverte, Paris, 1996.

214- CHRISTIAN Jemenez et autres, Economie Générale, Tome 2, Edition Nathan, Paris, 1992.

215- CLICHE Pierre, fiscal policy (politique budgétaire), Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique**,** École nationale d'administration publique**,** Québec, Canada.

216- EICHER.J.E et LEVY Garboua, Economique de l'éducation, Edition Economica, Paris, 1979.

217- E.Malinvaud, Théorie macroéconomique, Edition Conjoncturelles bondas, Paris, 1982.

218- FRANÇOIS Escalle, maitriser les finances publiques: pourquoi, comment?, Edition Economica, 2005.

219- GILBERT Koenig, Macroéconomie Internationale, Edition Economica, Paris, 1997.

220- HAMID Temmar, l'économie de l'Algérie les stratégies de développement, office des publications universitaires, tome1, Alger, 2015.

221- JEAN Olivier Hairault, analyse macroéconomique, Edition la découverte, tome 1, paris, 2000.

222- MARK Cook and NIGEL Healey, Supply Side Policies, 4th Edition, studies in economics and business, Heinemann Educational publishers, Great Britain, 2001.

223- MHAMED Sagou et FOUZI Mourji, in politiques économiques pour la croissance dans les pays en voie de développement, Edition Wallada, Casablanca, Maroc, 1989.
224- MICHEL Burda et CHARLES Wyplosy, Macroéconomie, Une perspective européenne, Ouvertures économiques De Boeck, Bruxelles, 1993.
225- NOUSCHI Mark et BENICHI Régis, la croissance aux XIXéme et XXéme siécles - histoire économique, Edition Hazan, France, 2éme édition, 1990.
226- PHILIPPE Deubel et MARC Montoussé, Dictionnaire de sciences économiques et sociales, Bréal, France, 2008.
227- PIERRE Gavot, Economie de l'éduction, Edition la découverte, paris, France.
228- PIERRE Robert, Croissance et Crises, Analyse économique et historique, Edition Pearson, Paris, 2010.
229- ROBERT Atkinson, Supply-side Follies: Why Conservative Economics Fails, liberal economics falters, and innovation economics is the answer, Rowman & Littlefield publishers, USA, 2006.
230- SAMUELSON Paul A. et D.NARDHANS William, macro-économie, les éditions d'organisation, Paris, 1995.
231- ULRICH Kohli, analyse macroéconomique, de Boeck & larcier, Bruxelles, 1999.

2- Revues:

232- ABU NURDEEN and ABDULLAHI Usman, "Government Expenditure And Economic Growth In Nigeria, 1970-2008: A Disaggregated Analysis", article in (Business and Economics Journal), Vol. BEJ-4, 2010.
233- ANA-PETRINA Paun and PETRE brezeanu, "theoretical aspects regarding public expenditures", article in (Annals of the University of Petroşani), 13(1), 2013, Economics, University of Petroşani, Roumanie.
234- A. W. Phillips, "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861 - 1957", article in (Economica), New series, Vol. 25, N°100, 1958, The London School of Economics and Political Science, London, United Kingdom.
235- BELARBI Abdelkader and others, "The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation", article in (American Journal of Economics), 7(3), 2017, Scientific & Academic Publishing, USA.
236- BRASOVENAU Laura Obreja, "The Impact of Defense Expenditure on Economic Growth", article in (Romanian Journal of Economic Forecasting), Vol.13, N° 4, 2010, the institute for economic forcasting, Bucharest, Romania.
237- CHINEDU Ezirim and others, "inflation versus public expenditure growth in the US: An empirical investigation", article in (North American journal of finance and banking research), vol.2, N02, 2008, Global Business Investments and Publications.
238- CONSTANTINOS Alexiou, "Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe", article in (Journal of Economic and Social Research), vol. 11(1), 2009, National Research Tomsk Polytechnic University, russia.
239- DEGER Saadet and RON Smith, "Military Expenditure and Growth in Less Developmed Countries", article in (Journal of Conflict Resolution), Vol. 27, N°2, 1983, Sage Publications, California, USA.
240- GLENDA Maluleke, "The Determinants of Government Expenditure: Analysis of the Empirical Literature from 1995 To 2016", article in (Acta Universitatis Danubius Œconomica), Vol 13, N° 2, 2017, Universitatis Danubius, Romania.
241- HENG-FU Zou and LIUTANG Gong, "Effects of Growth and Volatility in Public Expenditures on Economic Growth: Theory and Evidence", article in (Annals of Economics And Finance), 3, 2002, Peking University Press, china.

242- JAMES S. Guseh, "Government Size and Economic Growth in Developing Countries: A Political-Economy Framework", article in (Journal of Macroeconomics), Vol.19, N°1, 1997, Louisiana State University Press, Louisiana, USA.
243- LANDAU Daniel, "Government and Economic Growth in the less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-1980", article in (Journal of Economic Development and Cultural Changes), Vol. 35, 1986, the university of Chicago, Chicago, USA.
244- MATIUS Irsan Kasau and others, "Effect of government spending on employment through investment and its impact on the Eastern and Weastern Indonesia", article in (International Journal of Research In Social Sciences), Vol. 5, N^0 5, 2015, K.A.J Printing Islamabad, Pakistan.
245- MOHAMED JAMAL EDDINE Zarouali, "Le Secteur des BTP au Maroc: Aspects économiques et Sociaux", article dans (Dossiers de Recherches en Economie et Gestion), N^0 03, 2014, Centre d'études et de recherches humaines et sociales, Oujda, Maroc.
246- MOHCEN Mehrara and AHMAD Sujoudi, "The Relationship between Money, Government Spending and Inflation in the Iranian Economy", article in (International Letters of Social and Humanistic Sciences), Vol. 51, 2015, SciPress Ltd, Switzerland.
247- MUHLIS Bağdigen and HAKAN Çetinţas, "Causality between public expenditure and economic growth: The Turkish case", article in (Journal of Economic and Social Research), Vol 6, N°1, 2003, National Research Tomsk Polytechnic University, russia.
248- NAFTALY Gisore and Others, "Effect Of Government Expenditure On Economic Growth In East Africa: A Disaggregated Model", article in (The European Journal of Business And Social Sciences), Vol. 3, N^0 8, 2014, Zurich, Switzerland.
249- OGBOLE O. F and MOMODU A.A, "Government Expenditure and Inflation Rate in Nigeria: An Empirical Analyses of Pairwise", article in (Research Journal of Finance and Accounting), Vol.6, N^o.15, 2015, The International institute for Science, Technology and Education, New York, USA.
250- OlAIYA Sam Ayo and Others, "A trivariate causality test among economic growth, government expenditure & inflation rate: Evidence From Nigeria", article in (Journal of World Economic Review), Vol. 6, N^{o}2, 2011, science publishing group.
251- OKOH Sen, "Implications of public expenditure reduction under the structural adjustment programme", article in (The Nigerian Journal of Economic and Social Studies), N^0 35(1), 1993, University of Ibadan, Nigeria.
252- ONIORE Jonathan Ojarikre and OBUMNEKE Ezie, "Public Expenditure Growth and Inflation in Nigeria: The Causality Approach", article in (International Journal of Economics and Management Studies), vol.2, issue 2, 2015, Seventh Sense Research Group, Inde.
253-RATI Ram, "Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data", article in (The American Economic Review), Vol. 76, N^o 1, USA, 1986.
254- SAMUEL O. Okafor, KENNETH Jegbefumwen, "Public Spending for Growth – Induced Employment: The Nigerian Experience", article in (British Journal of Economics, Management & Trade), 12(1), 2016, Sciencedomain International, Tarakeswar, London.
255- SIMON Johnson et autres, "les leviers de la croissance: savoir tirer les leçons des périodes d'essor dans les pays en développement", article dans (Le journal de finance et développement), vol. 43, N°1, 2006, IMF, Washington, USA.
256- SNIESKA Vytautas et SIMKUNAITE Ineta, "Socio-Economic Impact of Infrastructure Investments", article in (Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics 3), Kaunas University of Technology, Lithuania, 2009.
257- TLAYTMASTE Bahaddi and MOHAMED karim, "impact of public expenditure on the growth in Morocco: role of governance", article in (International Journal of Economics and Finance), Vol. 9, N^o 4, 2017, Canadian Center of Science and Education, canada.

258- TRISH Kelly, "public expenditure and growth", article in (The Journal of Development Studies), Vol. 34, 1997, Taylor & Francis Publisher.

3 - Thèses et mémoires:

A - Thèses:

259- ACHOUR TANI Yamna, L'analyse de la croissance économique en Algérie, thèse de Doctorat en Sciences, Option: Finances Publiques, Faculté des Sciences Economiques Commerciale et des Sciences de Gestion, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2014.

B - Mémoires:

260- ESER Tutar, Inflation Targeting in developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy, thesis submitted to the faculty of the Virginia polytechnic institute and state university in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of Arts in economics, Blacksburg, Virginia, 2002.
261- MARZOUK Lekkam, Essai d'analyse de l'impact de la croissance des dépenses publiques sur les équilibres macroéconomiques: Cas de l'Algérie, Mémoire de Magister en Sciences Économiques, Option: Économie et Finance Internationale, Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion Département des Sciences Économiques, Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou, Algérie, 2018.

4- Conférences et séminaires:

262- ELYAS Salah et YAGOUB Mohamed, "politique budgétaire, croissance économique en Algérie 1998-2013", Document préparé pour la colloque international (évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université setif1, Algérie, 11-12 Mars 2013.
263- IMF, "Elements of Expenditure Policy and Expenditure Forecasting", Paper prepared for the (Fiscal Analysis and Forecasting Workshop), Bangkok, Thailand, 2014.
264- SAIDI Abdessamad, "perspectives d'adoption du ciblage de l'inflation au Maroc", Document préparé pour la Journées Internationales de (Macroéconomie et de Finance), Département de la Recherche, Bank Al-Maghreb, Marrakech, Maroc, 15 Mai 2017.

5- Lois:

265- République algérienne populaire et démocratique, loi de finances complémentaire pour 2003, journal officiel de la république Algérienne, N° 37, 15/06/2003.

6- Rapports et études:

266- ACEMOGLU Daron, introduction to modern economic growth, Massachusetts Institute of technology, London, 2007.
267- AGENOR Pierre-Richard and DODSON Blanca Moreno, Public Infrastructure and Growth: New Channels and Policy_Implications, World Bank Policy Research Working Paper, N°4064, 2006.
268- ANASS Saidi et TAOUFIK Abbad, Contribution à l'évaluation de l'efficience du système éducatif marocain: une analyse comparative, Ministère de l'Economie et des Finances, Policy Brief N^0 7, Maroc, 2018.
269- AUDE fleurant and others, Trends in world military expenditure 2017, SIPRI fact sheet, SIPRI, 2018.
270- Bourse de Casablanca, calcul des indices de la bourse de Casablanca sur la base de la capitalisation flottante, Maroc, 2004.
271- Bureau International du Travail, La normalisation du travail, Nouvelle série 53, Genève, 1953.
272- Coordination Nationale de l'INDH, Rapport d'activités 2005 – 2010, Ministère de l'Intérieur, Maroc, 2011.

273- CRC Sogema, Rapport sur la mise en œuvre de processus de préparation du budget, projet de modernisation des systèmes budgétaires, 2006.
274- Cyclical Upswing, Structural Change, World Economic Outlook April 2018, International Monetary Fund, 2018.
275- Department of Economic and Social Affairs Population Division, World Population Prospects The 2015 Revision Key Findings and Advance Tables, United Nations, New York, 2015.
276- DICKINSON Victoria and others, paving the ways: maximazing the value of private finance in infrastructure, world economic forum, New York, USA, 2010.
277- DIOP Papa Lamine, Estimation de La Production Potentielle de L'UEMOA, UNION MON ETAIRE OUEST AFRICAIN, N° 506, 2000.
278- Direction de la Politique Économique Générale, Aspects Sociaux du développement, Document de Travail N°52, Maroc, 2000.
279- Direction des Études et des Prévisions Financières, Profil de la croissance économique des régions, Ministère de l'économie et des finances, Maroc, 2017.
280- Direction des Etudes et des Prévisions Financières, tableau de bord des indicateurs macro-économiques, Ministère de l'Economie et des Finances, Maroc, 2018.
281- Direction des études et des prévisions financières, Les infrastructures socioéconomiques au service d'un développement régional, équitable et inclusif, Ministère de l'économie et des finances, Maroc, 2016.
282- EL MOKRI Karim et autres, politique budgétaire et activité économique au Maroc: une analyse quantitative, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales –Agdal Laboratoire d'économie appliquée, Université Mohammed V- Rabat, Maroc, 2015.
283- EUNKYUNG Lee, higher education expansion and economic growth in Japan and South Korea, university of Pittsburgh, USA, 2012.
284- FMI, Algérie rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV, Rapport N^{o} 18/168, Washington, USA, 2018.
285- FRANCIS Agbewali, Critical analysis of the impact of government expenditure & money supply on inflation rate in Ghana, Maastricht university, Netherland, 2011.
286- FU D, Taylor L and YUCEL L, Fiscal policy and growth, Federal Bank of Dallas, Working Paper 0301, 2003.
287- HEATHER Boushey and MICHAEL Ettlinger, Government Spending Can Create Jobs - and It Has, The Lessons are clear when our economy is in trouble, Center for American Progress, USA, 2011.
288- HIND Tahtah, Public expenditures and economic growth in Morocco, MPRA paper N^{0} 72107, University Library of Munich, Germany, 2013.
289- IMF, Algeria 2016 article IV consultation - press release, IMF Country Report N^{o} 16/127, Washington, USA, 2016.
290- IMF, Algeria 2018 article IV consultation - press release, IMF Country Report N^{o}18/168, Washington, USA, 2018.
291- IMF, Morocco selected issues, IMF country report N^{o} 16/36, Washington, USA, 2016.
292- IMF, the precautionary and liquidity line arrangement for Morocco, IMF country report N^{o} 18/58, Washington, USA, 2018.
293- International Labour Organization, World labour report, ILO, Geneva, 1995.
294- JACOB Kolster et autres, Diagnostic de Croissance du Maroc, Analyse des contraintes à une croissance large et inclusive, Banque africaine de développement, Gouvernement du Royaume du Maroc et Gouvernement des États-Unis, Abidjan, Côte d'Ivoire.
295- KENNETH N Kuttner A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence, Reserve Bank of Australia, Australia, 2004.

296- La Banque mondiale, République Algérienne à la recherche d'un investissement public de qualité, Rapport N°36270, 2007.
297- LAKEL Samira, L'Emploi et le chômage en Algérie, INPS, Alger, 1998.
298- LEANNE Ussher, do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature, new school for social research, working paper N°3, 1998.
299- le Cercle d'Analyse Economique de la Fondation Abderrahim Bouabid, Le Maroc a-t-il une stratégie de développement économique ?, Salé, Maroc, 2010.
300- MHAMED Sagou, les politique budgétaire et monétaires du Maroc depuis cinquante ans et perspectives pour les vingt prochaines années, 2006.
301- Ministère de l'Economie et des Finances, Introductions à la Bourse de Casablanca: tendances, déterminants et résultats techniques, Direction des Etudes et des Prévisions Financières, Maroc, 2009.
302- Ministère de l'économie et des finances, Les politiques sociales au Maroc Etat des lieux, Département de l'Economie, des Finances et de la Privatisation, Document de travail N° 80, Maroc, 2002.
303- Ministère de l'économie et des finances, Relations Maroc-Afrique: l'ambition d'une «nouvelle frontière», Département de l'Economie, des Finances et de la Privatisation, Maroc, 2015.
304- Ministère de l'économie et des finances, tableau de bord social, Maroc, 2018.
305- Ministère de l'Intérieur, Ciblage du Programme de Mise à Niveau Territoriale, Maroc.
306- Ministère de l'Emploi et des Affaires sociales, La croissance économique au Maroc: une croissance créatrice d'emploi ?, Note synthétique de politique, Maroc, 2014.
307- Ministère des Finances, le nouveau modèle de croissance, Algérie, 2016.
308- NWAOHA William Chimee, An econometric analysis of the effect of puplic spending (recurrent & capital) on inflation in Nigeria, working paper, department of business studies, Abia state polytechnic, Nigeria.
309- OCDE, Perspectives économiques en Afrique: Maroc, Paris, France, 2008.
310- OIT, recommandations internationales en vigueur sur les statistiques du travail, 2 ème Edition, 2000.
311- ONS, Activité, Emploi & Chômage Au 4ème Trimestre 2012, N° 651, Alger, 2013.
312- ONS, Activité, Emploi & Chômage en septembre 2017, N° 796, Alger, 2017.
313- ONS, données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, N°514, 2008.
314- ONS, l'Algérie en quelques chiffres résultats 2002, N^0 33, Alger, 2004.
315- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2013-2015, Education, $N^0$46, Algérie, 2016.
316- ONU, rapport mondial sur le développement humain, de Boeck université, Bruxelles, 2000.
317- PHILIPS Arestis, the case for fiscal policy, the levy economics institutson university of leeds, London, 2005.
318- PIERRE Barbaroux, Mesurer la croissance économique ? Indicateurs et méthodes, Les Carnets du Temps, N°59, 2009.
319- PIERRE-RICHARD Agénor et KARIM El Aynaoui, Maroc: stratégie de croissance à l'horizon 2025 dans un environnement international en mutation, OCP policy center, Rabat, Maroc.
320- Rapport annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Annexe tableaux statistiques, répartition sectorielle du PIB aux prix courants, Banque d'Algérie, Algérie, 2001.
321- Rapport annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Annexe tableaux statistiques, répartition sectorielle du PIB aux prix courants, Banque d'Algérie, Algérie, 2013.
322- RIYADH Ben Djelili, dépenses publiques et croissance: une étude économétrique sur séries temporelles pour la Tunisie, arabe institue of planing, Koweït, 2000.
323- SAM perlo-freeman and others, trends in world military expenditure 2015, SIPRI Fact Sheet, SIPRI, 2016.

324- SCHWAB Klaus and XAVIER SALA-I-Martin, The Global Competitiveness Report 2017-2018, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2018.
325- SCHWAB Klaus, The Global Competitiveness Report 2018, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2018.
326- SCHWARTZ J, ANDRES L and DRAGOIU G, Crisis in LAC: Infrastructure investment, employment and expectations of stimulus, The LCSSD Occasional Papers Series, World Bank, USA, 2009.
327- SIPRI Military Expenditure Database, Military expenditure by country as percentage of gross domestic product (1988-2017), SIPRI, 2018.
328- SONG Han and CASEY B. Mulligan, Inflation and the Size of Government, Review, Federal Reserve Bank of St. Louis, 2006.
329- SOUMITRA Dutta and others, global innovation index 2018: Energizing the World with Innovation, Cornell University, INSEAD and WIPO, 11th Edition, Geneva, Switzerland, 2018.
330- STEVENS Barrie and others, Infrastructure to 2030: Telecom, Land Transport, Water and Electricity, OECD, Paris, France, 2006.
331- World Employment and Social Outlook: Trends 2018, International Labour Office, Geneva, 2018.
332- XIANGJIE Wu, Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from China 1952-2000, The University of Manchester, UK.
333- YILDIZOGLU Murat, sources de la croissance économique, université Bordeaux, France, 2013.

ثالثا: المراجع الإلكترونية

334- استقلالية البنك المركزي ونظام الصرف المرن، مخطّطات صندوق النقد الدولي لوضع البلد في قلب العاصفة: الجزء الرابع والأخير أطاك المغرب، 2017، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (https://attacmaroc.org)، تمت معاينته بتاريخ 2018/11/08.

335- الأخضر عزي، دراسة تحليلية لصعوبات الترجمة التطبيقية للكتب الاقتصادية الجامعية في الجزائر، منبر حر للثقافة والفكر والأدب، 2004، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (http://www.diwanalarab.com/spip.php?article1436)، تمت معاينته بتاريخ 2018/03/25 .

336- الإحصائيات الاقتصادية والمالية، المالية العامة، وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (https://www.finances.gov.ma/ArMa/Pages/Statistiques.aspx?Active=FP)، تمت معاينته بتاريخ 2018/09/26.

337- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، الجزائر، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (www.premier-ministre.gov.dz)، تمت معاينته بتاريخ 2018/12/12.

338- المخطط التنموي 2015-2019، بوابة الوزارة الأولى، 2014/09/18، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (http://www.aps.dz/ar/algerie/7236)، تمت معاينته بتاريخ 2018/09/04.

339- المغرب يطلق خطة بـ 200 مليار دولار لاستكمال البنية التحتية، عربي 21، 2017، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (https://arabi21.com/story)، تمت معاينته بتاريخ 2018/10/18.

340- النص الكامل للبيان المتوّج لأشغال لقاء الثلاثية، بوابة الوزارة الأولى، الجزائر، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html)، تمت معاينته بتاريخ 2018/09/16.

341- النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، رئيس الحكومة، المغرب، 2018، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (http://www.pm.gov.ma/details.60.1797)، تمت معاينته بتاريخ 2018/10/08.

342- بلقيس عبد الرضا، "المخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي العالمي في 2017"، مقال بجريدة (العربي الجديد)، لندن، 6 جانفي 2017، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/1/6)، تمت معاينته بتاريخ 2017/06/28.

343- تقرير الاستقرار المالي العالمي، الطريق القادم لا يخلو من العثرات، صندوق النقد الدولي، 2018، انطلاقا من الموقع الإلكتروني(http://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2018/04/02/Global-Financial-Stability-Report-April-2018#ch1)، تمت معاينته بتاريخ 2018/07/17.

344- جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، ص 8، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (https://www.books4arab.com/2015/09/pdf_13.html)، تمت معاينته بتاريخ 2017/10/04.

345- جواب رئيس الحكومة بمجلس المستشارين حول السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية، وزارة الثقافة والاتصال، البوابة الوطنية، المغرب، 2017، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (http://www.maroc.ma/ar)، تمت معاينته بتاريخ 2019/01/09.

346- عبد الوهاب بوكروح، "النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع؟"، مقال في (الجزائر اليوم)، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (http://aljazairalyoum.com)، تمت معاينته بتاريخ 2017/09/22.

347- لطفي العقون، الغموض يكتنف النموذج الاقتصادي الجديد للحكومة، المحور اليومي، الجزائر، 2017، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (http://elmihwar.com/ar)، تمت معاينته بتاريخ 2017/09/22.

348- لعجال العمرية، الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، ص ص 8 – 9، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (www.cefpedia.com/.../)، تمت معاينته بتاريخ 2018/06/26.

349- محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي و الدول النامية (الوصفة العلاجية و برامج إجبارية)، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (www.IMF.ORG/external/pubs/FT/exrpwhat/whata.HTM)، تمت معاينته بتاريخ 2017/05/25.

350- مراد ملاح، النموذج الاقتصادي الجديد بالجزائر، هافيغتون بوست عربي، المملكة المتّحدة، 2017، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (http://www.huffpostarabi.com/mourad-mellah/-_11173_b_16048212.html)، تمت معاينته بتاريخ 2019/01/03.

351- معنى النفقات في معاجم اللغة العربية المعاصرة – قاموس عربي عربي، 2012، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (https://www.maajim.com/dictionary)، تمت معاينته بتاريخ 2017/03/12.

352- منظمة العمل الدولية، أجندة التنمية لعام 2030: إنجاز كبير لعالم العمل، 2015، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_388775/lang--ar/index.htm)، تمت معاينته بتاريخ 2017/06/11.

353- موقع بنك الجزائر (www.bank-of-algeria.dz).

354- موقع بنك المغرب (www.bkam.ma/ar).

355- موقع حساب المربع السحري لكالدور (www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre_presente.html).

356- موقع منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (www.oecd.org).

357- موقع وزارة الاقتصاد والمالية المغربية (www.finances.gov.ma).
358-وزارة المالية الجزائرية، نموذج النمو الاقتصادي الجديد، الجزائر، انطلاقا من الموقع الإلكتروني (https://www.mfdgi.gov.dz)، تمت معاينته بتاريخ 2017/09/22.

359- ANUP Shah, World Military Spending, 2013, à partir du site (http://www.globalissues.org/article/75/world-military-spending), consulté le 19/06/2018.
360- BERNARD Gérard, la politique financière et développement durable, à partir du site (WWW.OECD.org/FINANCE/Document/130,FR.HTM), consulté le 25/05/2017.
361- Bourse d'Alger, Marché officiel: Présentation sociétés cotées, à partir du site (http://www.sgbv.dz/?page=societe_cote&lang=fr), consulté le 09/12/2018.
362- Bourse d'Alger, Marché officiel: Statistique des séances, à partir du site (http://www.sgbv.dz/?page=bilan_boc&lang=fr), consulté le 09/12/2018.
363- Bourse de Casablanca, valeurs cotées: Informations et Données, à partir du site (http://www.casablanca-bourse.com/bourseweb/Liste-Societe.aspx?IdLink=20&Cat=7), consulté le 11/01/2019.
364- DOUGLAS Harper Historian, Online Etymology Dictionary.
365- Financial policies, glossary of statistical terms, OECD, 2002, à partir du site (http://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=4469), consulté le 25 /03/2018.
366- Fiscal, Merriam-Webster online.
367- ILO, Unemployment and decent work deficits to remain high in 2018, 2018, à partir du site (https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_615590/lang--en/index.htm), consulté le 02/07/2018.
368- Ministère de la Culture et de la Communication, Accords de libre-échange: Les exportations marocaines enregistrent une hausse notable aux niveaux quantitatif et qualitatif, Département de la Communication, Maroc, à partir du site (http://www.maroc.ma/fr/actualites/accords-de-libre-echange-les-exportations-marocaines enregistrent-une-hausse-notable-aux), consulté le 21/10/2018.
369- Ministère de la Sante de la Population et de la Réforme Hospitalière, Indicateurs de couverture sanitaire, à partir du site (http://www.sante.gov.dz/index.php/indicateurs), consulté le 05/12/2018.
370- Ministère de la Sante de la Population et de la Réforme Hospitalière, Indicateurs démographiques, à partir du site (http://www.sante.gov.dz/index.php/indicateurs), consulté le 05/12/2018.
371- Ministère de l'Intérieur, Cadrage budgétaire, Maroc, à partir du site (http://www.indh.ma/fr/gouvernance-et-financement/cadrage-budgetaire), consulté le 09/10/2018.
372- Ministère de l'Intérieur, Lutte contre la pauvreté en milieu rural, Maroc, à partir du site (http://www.indh.ma/fr/programmes/Lutte-contre-la-pauvrete-en-milieu-rural), consulté le 10/10/2018.
373- Ministère de l'Intérieur, Lutte contre la précarité, Maroc, à partir du site (http://www.indh.ma/fr/programmes/programme-lutte-contre-la-precarite), consulté le 10/10/2018.

374- Ministère de l'Intérieur, Lutte contre l'exclusion sociale en milieu urbain, Maroc, à partir du site (http://www.indh.ma/fr/programmes/lutte-contre-l-exclusion-sociale-en-milieu urbain), consulté le 10/10/2018.
375- Ministère de l'Intérieur, Présentation: Les programmes de l'INDH, Maroc, à partir du site (http://www.indh.ma/fr/presentation), consulté le 10/10/2018.
376- OCDE données, Dépenses publiques d'éducation, à partir du site (https://data.oecd.org/fr/eduresource/depenses-publiques-d-education.htm#indicator-chart), consulté le 20/06/2018.
377- OECD. Stat, Educational finance indicators, Expenditure on educational institutions as percentage of GDP, à partir du site (http://stats.oecd.org/index.aspx?DataSetCode=HEALTH_STAT#), consulté le 07/12/2018.
378- OECD.Stat, Health expenditure and financing, à partir du site (http://stats.oecd.org/index.aspx?DataSetCode=HEALTH_STAT), consulté le 05/12/2018.
379- Office National des Statistiques, Statistiques Sociales: Démographie, à partir du site (http://www.ons.dz/-Demographie-.html), consulté le 30/12/2018.
380- Portail national des collectivités territoriales, Grands chantiers, Ministère de l'Intérieur, Maroc, à partir du site (http://www.pncl.gov.ma/fr/grandchantiers/Pages/MajEtatCivil.aspx), consulté le 14/10/2018.
381- Portail national des collectivités territoriales, L'Initiative Nationale pour le Développement Humain, Ministère de l'Intérieur, Maroc, à partir du site (http://www.pncl.gov.ma/fr/grandchantiers/Pages/l'initiative-nationale-pour-le-developpement-humain-.aspx), consulté le 05/10/2018.
382- Province de Settat, Programme Transversal, ministère de l'intérieur, Maroc, à partir du site (https://indhsettat.gov.ma/programmes/programme-transversal), consulté le 10/10/2018.
383- Province de Berrechid, Guide Programme Transversal, Maroc, 2010, à partir du site (http://indhberrechid.ma/2774/), consulté le 10/10/2018.
384- Statistics data, the Central Bank of Korea, à partir du site (www.bok.or.kr), consulté le 04/01/2017.
385- AI Dang Nguyen, Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies: evidence from India, Vietnam, and Indonesia, working paper, 2014, à partir du site (http://encuentros.alde.es/anteriores/xviieea/trabajos/d/pdf/214.pdf), consulté le 14/07/2018.
386- WELLS J, Transportation spending: An inefficient way to create short-term jobs, The Official Blog of the U.S, Secretary of Transport, 2008, à partir du site (http://usdotblog.typepad.com/secretarysblog/2008/09/chief-economist.html#.WzyQARCxUdU), consulté le 04/07/2018.
387- WILLIAM Dupor, How Does Government Spending Affect Inflation?, Federal Reserve Bank, à partir du site (https://www.stlouisfed.org/on-the-economy/2016/may/how-does-government-spending-affect-inflation), consulté le 06/07/2018.

الملاحق

الملحق رقم (01)

تصنيف نفقات التسيير

في الجزائر

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.222.221.000
مصالح الوزير الأول	4.497.060.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	38.066.300.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	418.409.273.000
العدل	75.862.145.000
المالية	86.980.203.000
الطاقة	50.800.596.000
المجاهدين	224.959.977.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.284.704.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	317.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	47.840.500.000
الثقافة	15.284.380.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.312.296.000
الشباب والرياضة	35.462.228.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.385.008.000
الصناعة والمناجم	4.727.613.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	235.295.108.000
السكن والعمران والمدينة	16.281.000.000
التجارة	18.378.207.000
الاتصال	21.008.144.000
الأشغال العمومية والنقل	49.959.375.000
الموارد المائية	14.145.239.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.202.041.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	398.970.409.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	153.695.039.000
العلاقات مع البرلمان	231.760.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	**4.276.292.448.000**
التكاليف المشتركة	678.184.088.000
المجموع العام	**4.954.476.536.000**

الملحق رقم (02)

تصنيف نفقات التجهيز

في الجزائر

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1.331.320	61.242.919
الفلاحة والري	160.787.844	235.599.403
دعم الخدمات المنتجة	55.793.219	72.755.609
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	485.491.071	635.781.484
التربية والتكوين	127.805.000	162.893.838
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	70.673.722	146.552.448
دعم الحصول على سكن	99.685.110	423.428.891
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.901.567.286**	**2.438.254.592**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	671.953.450
احتياطي لنفقات غير متوقعة	700.095.000	362.473.900
تسوية الديون المستحقة على الدولة	–	100.000.000
إعادة رسملة البنوك	–	30.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**700.095.000**	**1.164.427.350**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.601.662.286**	**3.602.681.942**

الملحق رقم (03)

تصنيف النفقات العامة

في المغرب

الجدول - ب -
(المادة 54)
الباب الأول
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2019
(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2019
	جلالة الملك	
1.2.1.1.0.01.000	- القوائم المدنية	26 292 000
1.2.1.2.0.01.000	- مخصصات السيادة	517 164 000
	البلاط الملكي	
1.2.1.1.0.02.000	- الموظفون و الأعوان	495 857 000
1.2.1.2.0.02.000	- المعدات و النفقات المختلفة	1 504 183 000
	مجلس النواب	
1.2.1.1.0.03.000	- الموظفون و الأعوان	374 181 000
1.2.1.2.0.03.000	- المعدات و النفقات المختلفة	69 200 000
	مجلس المستشارين	
1.2.1.1.0.43.000	- الموظفون و الأعوان	233 215 000
1.2.1.2.0.43.000	- المعدات و النفقات المختلفة	45 000 000
	رئيس الحكومة	
1.2.1.1.0.04.000	- الموظفون و الأعوان	98 534 000
1.2.1.2.0.04.000	- المعدات و النفقات المختلفة	603 224 000
	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	
1.2.1.1.0.40.000	- الموظفون و الأعوان	12 269 000
1.2.1.2.0.40.000	- المعدات و النفقات المختلفة	17 000 000
	المحاكم المالية	
1.2.1.1.0.05.000	- الموظفون و الأعوان	265 340 000
1.2.1.2.0.05.000	- المعدات و النفقات المختلفة	50 000 000
	وزارة العدل	
1.2.1.1.0.06.000	- الموظفون و الأعوان	3 986 262 000
1.2.1.2.0.06.000	- المعدات و النفقات المختلفة	389 994 000
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	
1.2.1.1.0.07.000	- الموظفون و الأعوان	2 197 919 000
1.2.1.2.0.07.000	- المعدات و النفقات المختلفة	1 408 000 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2019
	وزارة الداخلية	
1.2.1.1.0.08.000	- الموظفون و الأعوان	20 935 943 000
1.2.1.2.0.08.000	- المعدات و النفقات المختلفة	3 830 280 000
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	
1.2.1.1.0.11.000	- الموظفون و الأعوان	41 368 540 000
1.2.1.2.0.11.000	- المعدات و النفقات المختلفة	13 818 358 000
	وزارة الصحة	
1.2.1.1.0.12.000	- الموظفون و الأعوان	8 581 249 000
1.2.1.2.0.12.000	- المعدات و النفقات المختلفة	4 500 000 000
	وزارة الاقتصاد والمالية	
1.2.1.1.0.13.000	- الموظفون و الأعوان	2 313 465 000
1.2.1.2.0.13.000	- المعدات و النفقات المختلفة	373 640 000
1.2.1.3.0.13.000	- التكاليف المشتركة	44 095 142 000
1.2.1.5.0.13.000	- التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	10 533 773 000
	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	
1.2.1.1.0.14.000	- الموظفون و الأعوان	334 095 000
1.2.1.2.0.14.000	- المعدات و النفقات المختلفة	344 739 000
	الأمانة العامة للحكومة	
1.2.1.1.0.16.000	- الموظفون و الأعوان	67 099 000
1.2.1.2.0.16.000	- المعدات و النفقات المختلفة	13 420 000
	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	
1.2.1.1.0.17.000	- الموظفون و الأعوان	1 126 349 000
1.2.1.2.0.17.000	- المعدات و النفقات المختلفة	626 000 000
	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	
1.2.1.1.0.20.000	- الموظفون و الأعوان	1 259 957 000
1.2.1.2.0.20.000	- المعدات و النفقات المختلفة	2 683 909 000
	وزارة الشباب و الرياضة	
1.2.1.1.0.21.000	- الموظفون و الأعوان	462 236 000
1.2.1.2.0.21.000	- المعدات و النفقات المختلفة	345 000 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2019
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
1.2.1.1.0.23.000	- الموظفون و الأعوان	658 146 000
1.2.1.2.0.23.000	- المعدات و النفقات المختلفة	2 625 971 000
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	
1.2.1.1.0.24.000	- الموظفون و الأعوان	32 829 000
1.2.1.2.0.24.000	- المعدات و النفقات المختلفة	26 660 000
	وزارة الطاقة والمعادن و التنمية المستدامة	
1.2.1.1.0.27.000	- الموظفون و الأعوان	196 160 000
1.2.1.2.0.27.000	- المعدات و النفقات المختلفة	369 779 000
	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	
1.2.1.1.0.28.000	- الموظفون و الأعوان	210 866 000
1.2.1.2.0.28.000	- المعدات و النفقات المختلفة	364 211 000
	وزارة الثقافة والاتصال	
1.2.1.1.0.29.000	- الموظفون و الأعوان	305 794 000
1.2.1.2.0.29.000	- المعدات و النفقات المختلفة	1 504 364 000
	وزارة الشغل و الإدماج المهني	
1.2.1.1.0.31.000	- الموظفون و الأعوان	184 519 000
1.2.1.2.0.31.000	- المعدات و النفقات المختلفة	324 320 000
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
1.2.1.1.0.32.000	- الموظفون و الأعوان	32 585 000
1.2.1.2.0.32.000	- المعدات و النفقات المختلفة	25 000 000
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	
1.2.1.1.0.33.000	- الموظفون و الأعوان	52 912 000
1.2.1.2.0.33.000	- المعدات و النفقات المختلفة	41 503 000
	إدارة الدفاع الوطني	
1.2.1.1.0.34.000	- الموظفون و الأعوان	24 330 083 000
1.2.1.2.0.34.000	- المعدات و النفقات المختلفة	6 051 510 000
	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	
1.2.1.1.0.35.000	- الموظفون و الأعوان	54 680 000
1.2.1.2.0.35.000	- المعدات و النفقات المختلفة	72 737 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2019
	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	
1.2.1.4.0.36.000	- النفقات الطارئة و المخصصات الاحتياطية	3 700 000 000
	المندوبية السامية للتخطيط	
1.2.1.1.0.42.000	- الموظفون و الأعوان	282 548 000
1.2.1.2.0.42.000	- المعدات و النفقات المختلفة	157 592 000
	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	
1.2.1.1.0.46.000	- الموظفون و الأعوان	307 499 000
1.2.1.2.0.46.000	- المعدات و النفقات المختلفة	765 690 000
	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة و التنمية الاجتماعية	
1.2.1.1.0.48.000	- الموظفون و الأعوان	56 464 000
1.2.1.2.0.48.000	- المعدات و النفقات المختلفة	568 100 000
	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	
1.2.1.1.0.51.000	- الموظفون و الأعوان	1 187 305 000
1.2.1.2.0.51.000	- المعدات و النفقات المختلفة	814 936 000
	المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	
1.2.1.1.0.52.000	- الموظفون و الأعوان	66 618 000
1.2.1.2.0.52.000	- المعدات و النفقات المختلفة	41 000 000
	المجلس الأعلى للسلطة القضائية	
1.2.1.1.0.53.000	- الموظفون و الأعوان	61 500 000
1.2.1.2.0.53.000	- المعدات و النفقات المختلفة	237 630 000
	مجموع نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة	**215 618 339 000**

الجدول -ج-
(المادة 55)
الباب الثاني
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الإستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2019
(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2019	اعتمادات الإلتزام في سنة 2020 و مايليها	المجموع
1.2.2.2.0.02.000	البلاط الملكي	131 608 000	-	131 608 000
1.2.2.2.0.03.000	مجلس النواب	20 000 000	-	20 000 000
1.2.2.2.0.43.000	مجلس المستشارين	12 850 000	10 000 000	22 850 000
1.2.2.2.0.04.000	رئيس الحكومة	571 675 000	-	571 675 000
1.2.2.2.0.40.000	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	10 200 000	-	10 200 000
1.2.2.2.0.05.000	المحاكم المالية	55 000 000	55 000 000	110 000 000
1.2.2.2.0.06.000	وزارة العدل	299 250 000	300 000 000	599 250 000
1.2.2.2.0.07.000	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	430 000 000	20 000 000	450 000 000
1.2.2.2.0.08.000	وزارة الداخلية	3 184 930 000	3 365 690 000	6 550 620 000
1.2.2.2.0.11.000	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	6 845 280 000	4 073 000 000	10 918 280 000
1.2.2.2.0.12.000	وزارة الصحة	3 250 000 000	3 500 000 000	6 750 000 000
1.2.2.2.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية	184 153 000	62 400 000	246 553 000
1.2.2.3.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	20 419 956 000	-	20 419 956 000
1.2.2.2.0.14.000	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	1 015 567 000	116 000 000	1 131 567 000
1.2.2.2.0.16.000	الأمانة العامة للحكومة	3 040 000	-	3 040 000
1.2.2.2.0.17.000	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	10 867 700 000	37 445 700 000	48 313 400 000
1.2.2.2.0.20.000	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	12 285 095 000	9 911 000 000	22 196 095 000
1.2.2.2.0.21.000	وزارة الشباب و الرياضة	2 306 000 000	450 000 000	2 756 000 000
1.2.2.2.0.23.000	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 108 554 000	900 000 000	2 008 554 000
1.2.2.2.0.24.000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	5 370 000	1 000 000	6 370 000
1.2.2.2.0.27.000	وزارة الطاقة والمعادن و التنمية المستدامة	1 033 586 000	36 000 000	1 069 586 000
1.2.2.2.0.28.000	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	2 204 125 000	120 000 000	2 324 125 000
1.2.2.2.0.29.000	وزارة الثقافة والاتصال	739 322 000	65 000 000	804 322 000
1.2.2.2.0.31.000	وزارة الشغل و الإدماج المهني	70 925 000	7 000 000	77 925 000
1.2.2.2.0.32.000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	5 000 000	-	5 000 000
1.2.2.2.0.33.000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	35 030 000	-	35 030 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2019	اعتمادات الإلتزام في سنة 2020 و مايليها	المجموع
1.2.2.2.0.34.000	إدارة الدفاع الوطني	4 773 490 000	3 113 000 000	7 886 490 000
1.2.2.2.0.35.000	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	7 525 000	6 000 000	13 525 000
1.2.2.2.0.42.000	المندوبية السامية للتخطيط	29 885 000	8 000 000	37 885 000
1.2.2.2.0.46.000	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	870 952 000	190 000 000	1 060 952 000
1.2.2.2.0.48.000	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة و التنمية الاجتماعية	225 500 000	-	225 500 000
1.2.2.2.0.51.000	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	160 700 000	250 000 000	410 700 000
1.2.2.2.0.52.000	المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	9 000 000	-	9 000 000
1.2.2.2.0.53.000	المجلس الأعلى للسلطة القضائية	201 650 000	262 000 000	463 650 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بالميزانية العامة	**73 372 918 000**	**64 266 790 000**	**137 639 708 000**

الجدول -د-

(المادة 56)

الباب الثالث

التوزيع على الفصول للإعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المالية 2019

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2019
1.2.3.1.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية - فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي	28 031 370 000
1.2.3.2.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية - استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الأجل	39 213 200 000
	مجموع النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي	**67 244 570 000**